

جامعة الجزائر 03



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

التخصص: تحليل اقتصادي

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

**التضخم بين اختلالات التوازنات المالية  
والتوازنات الخارجية  
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

إشراف:

أ.د. بيبّي يوسف

إعداد الطالبة:

بوطمين سامية

أعضاء لجنة المناقشة		
رئيسا	جامعة الجزائر 3	أ.د. بن موسى كمال
مشرفا ومقرار	جامعة الجزائر 3	أ.د. بيبّي يوسف
عضو ممتحن	جامعة الجزائر 3	د. شايب يمينة
عضو ممتحن	المركز الجامعي تيبازة	أ.د. ديب كمال
عضو ممتحن	المدرسة العليا للتجارة	أ.د. بوصافي كمال
عضو ممتحن	جامعة البليدة 2	أ.د. ساطور رشيد

السنة الجامعية 2024 / 2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"فإن تولوا فقل حسبي الله لا

إله إلا هو عليه توكلت وهو

رب العرش العظيم"

الآية 129 من سورة التوبة



## شكر وتقدير

قبل كل شيء: أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا الذي قدرني على انجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر:

الاحترام والتقدير إلى الذي علمني التواضع في التعلم قبل العلم بقبوله الاشراف على هذا العمل فمنحني الكثير من وقته، لم ييخل علي بمساعدته، توجيهاته تسهيلات ونصائحه القيمة التي كانت في الصميم "الأستاذ بيبي يوسف" جزاه الله كل خير.

إلى جميع زملائي الأساتذة كل واحد باسمه عموما، وأخص بالذكر الأساتذة: وافي نبيل صالح، بلمهدي طارق، بن موسى كمال، يوسف صالح الدين، شايب يمينه، عيسى نجاة، ادير رانية، ديب أمال، ... جزاهم الله كل خير على مساعداتهم وتسهيلاتهم لي.

- السيد "لوديني الياس" بينك الجزائر.
- عمال الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر.
- عمال مكتبة جامعة الجزائر 03.
- وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل.

# الإهداء

إلى روح صاحب الثاغر الدائم الابتسامة مهما كانت حالته لكم تمنيت أن تكون  
بجانبي اليوم، فخورا بي، أقول لك رحمك الله واسكنك فسيح جناته وجعل قبرك  
روضة من رياض الجنة إن شاء الله أبي العزيز الغالي .

إلى ينبوع المحبة، العطاء والحنان المتدفق تاج رأسي أُمي العزيزة بارك الله في عمرها.

إلى جميع أفراد عائلتي...

إلى الذي لا ولن أنسى مساعدته لي ما حييت أستاذي نبيل صالح وافي.

## المخلص:

تتناول هذه الدراسة موضوع التضخم في الجزائر من خلال ربطه باختلالات التوازنات المالية واختلالات التوازنات الخارجية خلال الفترة 2000-2016 والتي سعت إلى فهم طبيعة العلاقة بين هذه الظواهر الاقتصادية الكبرى، من خلال تحليل المعطيات الكمية المتعلقة بالمؤشرات المالية والنقدية ومؤشرات القطاع الخارجي، بالاعتماد على أدوات التحليل الاقتصادي الكلي.

أظهرت نتائج التحليل أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كان يعاني من هشاشة مالية وهيكلية، جعلته عرضة للصدمات الخارجية، خصوصًا تقلبات أسعار النفط باعتباره المورد الأساسي للعمليات الأجنبية. كما ساهمت السياسات المالية التوسعية، المعتمدة على الإنفاق العمومي، في تفاقم معدلات التضخم، خاصة في ظل ضعف فعالية السياسة النقدية وغياب التنويع الاقتصادي.

لتخلص في الأخير إلى أن التحكم في التضخم يتطلب معالجة الاختلالات البنوية في المالية العامة وفي القطاع الخارجي، من خلال تبني إصلاحات اقتصادية شاملة تهدف إلى تقوية القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين فعالية أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم، التضخم المستورد، سعر الصرف، الواردات، عجز الميزانية العامة

**Résumé :**

Cette étude porte sur l'inflation en Algérie, en l'examinant à travers le prisme des déséquilibres financiers internes et externes durant la période 2000–2016. Elle cherche à comprendre la nature des relations entre ces grandes variables macroéconomiques, en s'appuyant sur une analyse empirique des indicateurs financiers, monétaires et extérieurs.

Les résultats montrent que l'économie algérienne, durant la période étudiée, souffrait d'une fragilité structurelle et d'une forte dépendance aux revenus pétroliers, ce qui la rendait vulnérable aux chocs externes, notamment la volatilité des prix du pétrole. Par ailleurs, les politiques budgétaires expansionnistes, basées sur une forte dépense publique, ont contribué à accentuer les pressions inflationnistes, surtout dans un contexte de faible efficacité de la politique monétaire et de manque de diversification économique.

L'étude recommande d'adopter des réformes économiques globales visant à corriger les déséquilibres structurels, à renforcer la base productive, à diversifier les sources de revenu, et à améliorer l'efficacité des politiques économiques dans le but de maîtriser l'inflation et de garantir une stabilité macroéconomique durable.

**Mots-clés :** inflation, inflation impoter, taux de change, importation, déficite budgétaire.

**Abstract:**

This study examines inflation in Algeria by analyzing its relationship with internal fiscal imbalances and external disequilibria during the period 2000–2016. The objective is to understand the interaction between these major macroeconomic variables by relying on quantitative data from fiscal, monetary, and external sector indicators, using macroeconomic analytical tools.

The results reveal that the Algerian economy during this period was characterized by structural weaknesses and a high dependency on oil revenues, making it highly vulnerable to external shocks, especially fluctuations in global oil prices. In addition, expansionary fiscal policies based on increased public spending contributed to rising inflationary pressures, particularly in a context of weak monetary policy effectiveness and a lack of economic diversification.

The study concludes that controlling inflation in Algeria requires addressing the structural imbalances in both public finance and the external sector. This can be achieved through comprehensive economic reforms aimed at strengthening the productive base, diversifying revenue sources, and improving the effectiveness of macroeconomic policy tools to ensure long-term economic stability.

**Keywords:** inflation, imported inflation, exchange rate, import, budget deficits.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر والتقدير
	الإهداء
I	أولا: فهرس المحتويات
III	ثانيا: قائمة الجداول
IV	ثالثا: قائمة الاشكال
	رابعا: قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة عامة
الفصل الأول : الخلفية النظرية لظاهرة التضخم	
15	تمهيد
16	المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي
16	أولا: التضخم في الفكر الكلاسيكي
25	ثانيا: التضخم في الفكر الحديث
35	المبحث الثاني: أنواع وأسباب التضخم
35	أولا: أنواع التضخم
39	ثانيا: أسباب التضخم
44	المبحث الثالث: طرق قياس التضخم
44	أولا: الأرقام القياسية للأسعار
46	ثانيا: الرقم القياسي لأسعار المستهلك
48	ثالثا: مؤشر أسعار الجملة
48	رابعا: قياس الفجوات التضخمية

51	المبحث الرابع: آثار التضخم ووسائل علاجه
51	أولاً: آثار التضخم
56	ثانياً: السياسات الاقتصادية لمحاربة وضبط التضخم
70	المبحث الخامس: طبيعة التضخم في الدول النامية
71	أولاً: محددات التضخم في الدول النامية
74	ثانياً: الأسباب التضخم في الدول النامية
75	ثالثاً: آثار التضخم على الدول النامية
76	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: من التضخم العالمي إلى التضخم المستورد
79	تمهيد
80	المبحث الأول: التضخم العالمي
81	أولاً: البيئة الداخلية التي ظهر فيها التضخم العالمي-الركود التضخمي
85	ثانياً: البيئة الخارجية التي ظهر فيها التضخم العالمي:
102	ثالثاً: ماهية التضخم العالمي
109	المبحث الثاني: الانتقال الدولي للتضخم " التضخم المستورد "
110	أولاً: البعد النظري لتضخم المستورد
111	ثانياً: التعريف بأدوات الدراسة.
119	المبحث الثالث: آليات او قنوات الانتقال الدولي للتضخم
121	أولاً: آلية الانتقال النقدي للتضخم.
126	ثانياً: آليات الانتقال من خلال الحساب الجاري
134	ثالثاً: تقدير العملة بأقل من قيمتها والتضخم المستورد Dévaluation



136	رابعا: عوامل واسباب انتقال التضخم المستورد
138	المبحث الرابع: كيفية تحديد العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية
139	أولا: علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي
144	ثانيا: العوامل الخارجية في تحديد مستوى السعر المحلي العام
148	ثالثا: العوامل الخارجية المؤثرة في تضخم الأسعار
151	رابعا: طرق قياس التضخم المستورد
154	المبحث الخامس: آثار التضخم المستورد
155	أولا: زيادة العجز في موازين المدفوعات
155	ثانيا: الاختلال الهيكلي
155	ثالثا: الاختلال النقدي
156	رابعا: زيادة المديونية الخارجية
157	خامسا: ارتفاع نفقات المعيشة
157	سادسا: إحداث المزيد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة
158	سابعا: زيادة التبعية الاقتصادية للخارج
159	المبحث السادس: دور السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة التضخم المستورد.
159	أولا: السياسة التجارية
165	ثانيا: السياسة المالية
171	ثالثا: سياسة النقدية
184	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: التضخم في الاقتصاد الجزائري	

186	تمهيد
187	المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري
187	أولاً: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
188	ثانياً: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري:
189	ثالثاً: مكانة الصناعة في الاقتصاد الجزائري.
193	المبحث الثاني: مؤشرات التضخم والفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري.
193	أولاً: مؤشرات التضخم في الاقتصاد الجزائري.
210	ثانياً: قياس الفجوة التضخمية في الاقتصاد الجزائري.
216	المبحث الثالث: أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري.
217	أولاً: الأسباب النقدية
226	ثانياً: الأسباب المالية
230	ثالثاً: الأسباب الهيكلية.
239	رابعاً: الأسباب المؤسساتية.
240	المبحث الرابع: آثار التضخم في الجزائر.
240	أولاً: الآثار الاجتماعية للتضخم
246	ثانياً: الآثار الاقتصادية للتضخم
250	المبحث الخامس: السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر.
251	أولاً: السياسة النقدية في الجزائر
252	ثانياً: المحطات الرئيسية في تعديل قانون النقد والقرض
261	ثانياً: السياسة المالية.
270	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: واقع التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري	
272	تمهيد
273	المبحث الأول: هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2021).
273	أولاً: الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2021)
277	ثانياً: تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)
284	ثالثاً: التحيز الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2020)
291	المبحث الثاني: مؤشرات التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري.
291	أولاً: مؤشر القيم الحدودية للواردات
297	ثانياً: مؤشرات الانتقال الدولي للتضخم الى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2000-2021.
306	المبحث الثالث: قنوات التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري.
307	أولاً: الانتقال الدولي للتضخم عبر القناة النقدية الجزائرية: "سعر الصرف".
315	ثانياً: الانتقال الدولي للتضخم عبر الحساب الجاري الجزائري.
325	المبحث الرابع: السياسات المتبعة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة التضخم المستورد.
325	أولاً: سياسة التعقيم النقدي لبنك الجزائر.
329	ثانياً: صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال.
330	ثالثاً: دور الصناديق السيادية في محاربة التضخم المستورد في الجزائر
333	المبحث الخامس: دراسة قياسية عن حقيقة التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021).
333	أولاً: تقديم نموذج الدراسة
340	ثانياً: الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

349	ثالثا تحليل النتائج
351	خلاصة الفصل.
353	خاتمة عامة
362	قائمة المصادر والمراجع
370	الملاحق

ثانيا: قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	آثار التضخم على المراكز الدخلية الحقيقية للفئات الاجتماعية وشرائحها المختلفة في البلدان العربية	55
02	أنظمة الصرف الحديثة وخصائصها	113
03	المؤشر العام لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال الفترة الممتدة (2000-2020).	196
04	تطور المؤشر العام للأسعار حسب مجموعات السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من (2000-2020).	197
05	التطور النسبي لرقم القياسي الضمني PGDP خلال الفترة الممتدة (2000-2019).	205
06	تطور معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016).	207
07	معايير قياس الفجوة التضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2019).	213
08	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2019).	218
09	يوضح تطور الكتلة النقدية وأسعار النفط بالدولار في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	222
10	يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر للفترة (2000-2017).	224
11	تطور النفقات العمومية خلال الفترة 2000-2019	227
12	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).	231

223	تطور مؤشر أسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية خلال الفترة (2002-2016).	13
235	تطور النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	14
243	تطور متوسط الاجر والتضخم خلال الفترة (2000-2021).	15
243	تطور الاجر الوطني القاعدي (جانفي 1998-جانفي 2020).	16
249	تطور معدل التضخم السنوي ونمو الاستهلاك النهائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).	17
254	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	18
256	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري (1994-2019)	19
258	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر	20
260	تطور معدلات التسهيل الخاصة بالوديعة في الجزائر	21
274	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2021).	22
278	تطور التركيبة السلعة للواردات الجزائرية (2000-2021).	23
285	التحيز الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2021)	24
292	التطور السنوي لمؤشر القيم وحدوية لأسعار الواردات خلال الفترة (2014-2024).	25
296	تأثير الأحداث الاقتصادية على مؤشر القيم وحدوية لأسعار الواردات الجزائرية.	26
297	تطور التضخم المحلي والتضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2021)	27
301	درجة الانكشاف للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2000-2021).	28

303	نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة تغطية الطلب المحلي من الخارج خلال الفترة (2000-2021).	29
304	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2021)	30
310	تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي خلال الفترة (2000-2023).	31
314	تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2023).	32
318	تطور رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	33
319	تطور الكتلة النقدية بالدينار الجزائري وأسعار النفط بالدولار الأمريكي للجزائر خلال الفترة (2000-2017).	34
321	تطور صادرات المحروقات في الحساب الجاري (بالمليار دولار امريكي).	35
327	تطور ميزانية البنك المركزي	36
328	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2004-2014)	37
330	صندوق ضبط الموارد	38
332	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).	39

ثالثا: قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تخطيط مبسط للنموذج الهيكلي في تفسير التضخم	34
02	الحلقة المفرغة للتضخم الناشئ عن الطلب	41
03	مخطط تفسيري للتضخم بالتكاليف	42
04	يوضح التغيرات في الترتيبات النقدية الدولية في ظل سعر الصرف الثابت	104
05	التغيرات في الترتيبات النقدية في ظل سعر الصرف المرن	105
06	تأثير المسننة في حالة انخفاض أو تخفيض قيمة العملة المحلية	106
07	تأثير المسننة في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية	107
08	العلاقة بين التدخل في سوق الصرف الأجنبي والكميات النقدية والنشاط الاقتصادي	112
09	تطور مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم خلال الفترة (2000-2020).	197
10	التطور النسبي لمؤشر الضمني للأسعار خلال الفترة الممتدة من (2000-2019).	205
11	تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).	207
12	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2019).	229
13	تطور إنتاجية العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	232
14	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	237
15	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	262
16	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	263
17	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	265
18	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	267



275	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2021)	19
279	تطور واردات المواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة (200-2021)	20
280	تطور واردات الطاقة وزيوت التشحيم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).	21
281	تطور واردات المواد الخام في الجزائر خلال الفترة	22
281	تطور واردات المواد نصف مصنعة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).	23
282	تطور واردات التجهيزات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).	24
283	تطور واردات التجهيز الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	25
284	تطور واردات المواد الاستهلاكية في الجزائر الفترة (2000-2021)	26

رابعاً: قائمة الملاحق

الرقم	العناوين	الصفحة
01	ملاحق الدراسة القياسية	
02	بيانات المتغيرات الدراسة القياسية	
03	نسبة مساهمة أهم الشركاء الأجانب مع الجزائر من إجمالي الواردات خلال الفترة 2000-2020	
04	معدل التضخم في أهم الدول الممولة للجزائر	
05	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	
06	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	
07	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	
08	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2016)	
09	تطور الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى	

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

في عالم اليوم، لم تعد هناك دولة قادرة على العيش في عزلة إقتصادية تامة عن بقية العالم، إذ أصبحت العولمة والتكامل الإقتصادي سمة أساسية للإقتصادات الوطنية فالتخصص في الإنتاج والتجارة الدولية يؤديان إلى شبكة واسعة من المبادلات الإقتصادية بين الدول، حيث تعتمد كل دولة على غيرها لتلبية إحتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية فالدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية تضطر إلى إستيراد السلع التي يتمتع المنتجون الأجانب بتفوق نسبي في إنتاجها، وفي الوقت نفسه تصدر منتجاتها التي تمتلك فيها ميزة تنافسية إلى الأسواق العالمية.

وقد أثبت التاريخ الإقتصادي أن الإقتصادات المنغلقة على نفسها وغير المنخرطة في التجارة الدولية غالبًا ما تعاني من الركود الإقتصادي والفشل في تحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لعدم قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تحتاجها بكفاءة، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وإرتفاع التكاليف لذا، كان لزامًا على هذه الدول إعادة النظر في سياساتها الإقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية من خلال تبني إصلاحات إقتصادية تعزز من حرية التجارة، والإستفادة من الإستثمارات الأجنبية، وتشجيع الإبتكار والإنتاج المحلي القادر على المنافسة عالميًا.

وتجسيدًا لهذا المبدأ، شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية فترة ازدهار اقتصادي غير مسبوق في الدول الصناعية الكبرى، خاصة خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب حتى أواخر الستينيات، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو مرتفعة، واستقرارًا في الأسعار، وتوظيفًا شبه كامل للموارد، فضلًا عن تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، رغم وجود بعض التقلبات الدورية التي تمت السيطرة عليها بفعالية وعلى النقيض، فإن معظم دول العالم الثالث خلال هذه الفترة كانت لا تزال خاضعة للاستعمار الذي استنزف مواردها الطبيعية، وسيطر على اقتصاداتها بصورة شبه مطلقة، مما جعلها في وضع اقتصادي هش وغير قادر على النمو الذاتي.

وبعد الاستقلال، سعت أغلب هذه الدول إلى استعادة سيادتها الاقتصادية من خلال تبني سياسات تنموية تهدف إلى استغلال مواردها الطبيعية لتحقيق التنمية، حيث اعتمدت على تصدير المواد الأولية إلى الدول الصناعية المتقدمة مقابل استيراد المنتجات المصنعة التي تحتاجها لتمويل مشاريعها التنموية وهكذا، تشكّل تقسيم دولي جديد للعمل، حيث تخصصت معظم الدول النامية في إنتاج المواد الأولية، بينما ركزت الدول الصناعية على الصناعات المتقدمة تكنولوجياً، مما عزز من نمط التبادل التجاري

القائم على عدم التكافؤ، حيث بقيت الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، مما أثر على استقرارها الاقتصادي ومسار نموها.

وفي ظل هذه الديناميكية، أصبح من الضروري للدول النامية تبني استراتيجيات أكثر تنوعاً في اقتصاداتها، والعمل على تطوير قطاعاتها الصناعية والخدمية، وتعزيز قدرتها على الابتكار والإنتاج المحلي، بما يضمن لها اندماجاً أفضل في الاقتصاد العالمي ويمنحها موقعاً أكثر تنافسية في التجارة الدولية.

ولكن بمجرد حلول حقبة السبعينيات وحتى الآن تقريباً، انقلب حال اقتصاد الدول المتقدمة الصناعية، حيث أنها صارت تعيش في ظل أزمات هيكلية حادة وخطيرة على الصعيدين المحلي والدولي.

فعلى الصعيد المحلي: شهدت تدهوراً واضحاً حيث أن معدلات كل من: النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم بشكل كبير، إضافة إلى إفلاس المصانع الكبرى وتفاقم العجز في موازين المدفوعات.

بينما على الصعيد الدولي: إنهار النظام النقدي الدولي القائم على الأسس والدعائم الهشة لاتفاقية بريتن وودز Breetten woods ، حيث عومت أسعار الصرف بعد أن كانت ثابتة ، فدبت بذلك الفوضى في أسواق الصرف الدولية، كما شهدت حركة التجارة ركوداً واضحاً مصحوباً بدرجات عالية من التضخم العالمي، وبنمو واضح في نزعة الحماية التجارية، وبروز مشكلة الديون. وتأتي الصدمات البترولية ابتداءً من أكتوبر 1973 و انفجار أزمة المديونية سنة 1982، أزمة القرض العقاري 2008، أزمة البنوك 2014، أزمة الكورونا 2019، لتتواصل مع أزمة أوكرانيا مؤخراً 2022 لتزيد من حدتها ، وتهز اقتصادها من الأعماق، فتولد عنها إعادة توزيع الدخل لصالح الدول المنتجة له التي تميزت بازدياد سيطرتها على مواردها الطبيعية ، خاصة بعد نجاحها في رفع أسعاره ومضاعفتها إياه عدة مرات منذ نهاية (1973) مما أدى إلى تصادم في العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة المنتجة للنفط ، بتأثير كبير على تدفق التجارة ورأس المال الدوليين.

نظراً للاندماج شبه الكامل - المطلق - لاقتصاديات دول هذه الأخيرة - دول العالم الثالث - مع دول المتقدمة الصناعية في ظروف أزمتها التي تجمع بين الكساد والتضخم العالميين ما لبثت أن انعكست معالمها بشدة على اقتصادها بضغوط تضخمية متزايدة في القوة والخطورة، فانسابت إليها عبر آليات وقنوات معينة أحدثت فيها أثراً متعددة بسبب تبعيتها الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي وبالموازاة مع هذه الأحداث تطورات أحداث أخرى، قد قوت الروابط تدريجياً بين مختلف الاقتصاديات المتقدمة ، فقد زاد حجم التبادل التجاري والمالي الدولي بشكل كبير منذ نهاية الخمسينيات، وأصبحت الدول

الصناعية أكثر اعتمادا على الشركاء التجاريين - الشركات المتعددة الجنسيات - ، ولم يقتصر هذا الاعتماد على الشركاء كمصدر للمواد الخام والمنتجات الوسيطة والنهائية، ولكن أيضا كأسواق لتسويق منتجاتها وأصبحت أسواق التمويل المحلية أكثر ارتباطا نتيجة لتطور وسائل الاتصال ، وتخفيض القيود الرسمية على سوق حركة رأسمال وإلغاء الرقابة على أسعار الصرف.

وكان لسوق الدولار الأوروبي كسوق دولي للنقد يرتبط بعلاقات قوية بالأسواق المالية المحلية لهذه الدول أثر في توفير قناة لتحويل رؤوس الأموال القصيرة الأجل بسرعة أكبر بين الدول هكذا أكدت سلسلة الاضطرابات الاقتصادية السالفة الذكر على طبيعة الاعتماد المتبادل للنظام الاقتصادي العالمي، والحقيقة القائلة بأنه لا يمكن أن يعيش بمعزل عنها بصفة كاملة .

هذا وينظر إلى التضخم اليوم، على أنه ظاهرة دولية، وليس مجرد مشكلة ذات أسباب يمكن علاجها ضمن حدود الاقتصاد المصاب به، فأصبح من الواضح ان أدوات سياسته التقليدية المحلية " المالية والنقدية " لا تعمل في الاقتصاد المفتوح بنفس الطريقة التي تعمل بها في الاقتصاد المغلق نسبيا، كما أصبح واضحا أيضا أن تطبيق السياسات النقدية والمالية للأغراض المحلية يمكن أن تطفو عنها آثار غير مرغوبة على الاقتصاديات الأخرى.

فإذا تصورنا أن بلدا منطلقا على العالم الخارجي، أي أن مصادر استخدام موارده محلية فإن التضخم الذي يحدث في هذا البلد يكون ناجما عن تفاعل عوامل وسياسات محلية فقط وفي المقابل، لو تصورنا أن بلدا ما يستورد كل حاجياته من الخارج، فإن إنفاقه يكون بالتالي على الواردات فقط، فالتضخم الذي يحدث في هذا البلد ينجم عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحدهما محلية والأخرى أجنبية، فالتضخم الناشئ عن تأثير العوامل الخارجية ينعكس في مستوى مؤشر الأسعار المحلية ، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد Imported Inflation " فهو أعقد ظاهرة اقتصادية شهدها العالم منذ القرن العشرين، انتشر ولازال ينتشر عبر كل أقطاره، لم تعد له صفة عارضة أو مؤقتة تنساب إلى الاقتصاد المحلي من الخارج، تفرزه طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما ، يستمد استمراريته من ديمومة اختلال التوازن البنوي بين العوامل التي تحكم سير النشاط الاقتصادي، وهذا ما ساعد على انتقال الروابط التجارية النقدية والمالية عبر الدول التي تلقي بتأثيراتها على الاقتصاديات الوطنية

تعد الجزائر، على غرار معظم دول العالم الثالث، نموذجا لدولة سعت بعد استقلالها السياسي إلى تحقيق استقلالها الاقتصادي من خلال تبني استراتيجيات تنموية تهدف إلى تجاوز الوضعية الاقتصادية المتدهورة التي ورثتها عن الاستعمار، وقد اعتمدت في ذلك على التخطيط المركزي، مرتكزة على سياسة

التصنيع الثقيل التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، غير أن ضعف الادخار المحلي جعل من العائدات البترولية المصدر الرئيسي لتمويل التنمية، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط وانخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية، ما سهّل الحصول على التمويلات الخارجية لإنجاز المشاريع الاستثمارية المستهدفة.

إلا أن الصدمة النفطية لعام 1986، التي أدت إلى انهيار أسعار البترول، كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، خاصة القطاع العام المنتج، الذي عانى من ضعف استغلال طاقته الإنتاجية، حيث لم تتجاوز نسبة التشغيل الفعلي 50% من طاقته النظرية، وقد أدى ذلك إلى اندلاع أزمة اقتصادية حادة مست مختلف القطاعات، مما كشف عن قصور نموذج الاقتصاد الموجه والمخطط، وصعوبة التكيف مع المتغيرات الجديدة، وعوض أن تكون الأزمة مجرد ظرفية، تحولت إلى أزمة هيكلية مستدامة، تراكمت مع أزمات اقتصادية أخرى مثل البطالة، المديونية، العجز المزمن في ميزان المدفوعات، والتضخم، الذي أصبح ظاهرة بنيوية ملازمة للاقتصاد الجزائري.

ومع إدراك صناع القرار لاستنفاد نموذج التنمية المتبع في السبعينات والثمانينات لحدوده القصوى، شرعت الجزائر منذ سنة 1988 في تنفيذ إصلاحات جذرية تهدف إلى التحول التدريجي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، في محاولة للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق الدولية، غير أن هذه المرحلة الانتقالية تزامنت مع تحديات هيكلية وضغوط خارجية، زادت من هشاشة الاقتصاد الوطني، خاصة خلال الأزمات النفطية المتعاقبة.

وفي ظل هذا السياق، اكتسبت الجزائر قابلية متزايدة لاستيراد التضخم بفعل انفتاحها الاقتصادي غير المدروس، وعدم اكتمال نضج بنيتها الاقتصادية، مما جعلها أكثر تأثراً بالتقلبات الخارجية، سواء من خلال أسعار النفط، تقلبات سعر الصرف، أو الضغوط التضخمية العالمية.

تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي:

"إلى أي مدى ساهمت اختلالات التوازنات المالية والتوازنات الخارجية في تصاعد معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016؟"، مع أخذ بعين الاعتبار دور التضخم المستورد كعامل مفاقم لهذه الظاهرة وما هي السياسات الاقتصادية الأكثر فعالية للحد من هذه الظاهرة وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام؟"

وبناء على الإشكالية المطروحة تطرح الأسئلة الفرعية التالية

1- ماهي أسباب اختلال التوازنات المالية الداخلية والخارجية في الجزائر؟

- 2- إلى أي حد يعاني الاقتصاد الجزائري من تضخم مستورد؟ وماهي أهم قنوات انتقاله؟
- 3- ما هي السياسات الاقتصادية الكفيلة بالحد من ظاهرة التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في الجزائر؟

### الفرضية الأساسية:

نظرا لارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي بحساسيته للاضطرابات الدولية وهشاشته، وأمام ضعف مستوى الأداء الاقتصادي فإن مستويات الأسعار المحلية تتأثر بدرجات كبيرة بارتفاع مستويات الأسعار العالمية.

### للإجابة المبدئية على الإشكالية المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية

**الفرضية الأولى:** يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال التوازنات المالية الداخلية والخارجية نتيجة لطبيعته الريعية بسبب اعتماده بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

**الفرضية الثانية:** يؤدي اختلال التوازنات الخارجية الناتجة عن الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى تضخم مستورد قد تتفاقم آثاره مع الوقت.

**الفرضية الثالثة:** هناك ارتباط كبير بين مستويات عائدات النفط وحجم الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري بما فيها التضخم المستورد.

**الفرضية الرابعة:** يمكن لسياسات مالية ونقدية متكاملة على غرار التحكم في الانفاق العمومي، رفع معدلات الفائدة، تعزيز الإنتاج المحلي أن تساهم في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية بما فيها التضخم المستورد.

تجدر الإشارة إلى أنه نظرا لعدم وضوح السياسة النقدية الجزائرية بعد خاصة سياسة سعر الصرف، بسبب عدم استقرارها وتوازنها لا يتم الاعتماد على الآليات النقدية للانتقال الدولي للتضخم، كذا على آلية ضغط الطلب الكينزي المباشر بسبب عدم بلوغ الاقتصاد الجزائري بعد مرحلة التشغيل الكامل، لتبقى آلية الأسعار المتاجر بها دوليا هي الوحيدة المعتمد عليها في التحليل.

كما سيتم اختصار مفهوم ميزان المدفوعات الجزائري في الميزان التجاري بسبب عدم تمكنا من الحصول على البيانات الكافية من جهة، ومن جهة أخرى لاستبعاد آلية الانتقال الدولي للتضخم عن طريق ميزان رؤوس الأموال.



## المنهج المستخدم:

فهو منهج تحليلي وصفي بحث، بالاستعانة ببعض الشواهد التاريخية عند الضرورة وكذا المنهج الاستقرائي الذي يمكننا من التحليل الكمي والنوعي للبيانات المتوفرة لدينا.

أسباب اختيار الموضوع: والتي نحصرها فيما يلي:

إضافة بصمة جديدة لهذا الموضوع. من خلال البحث عن أسباب للإجابة عن تساؤل مهم لماذا التضخم المستورد يأتي من الخارج الى الداخل وليس العكس، خاصة في الدول النامية.

أهداف البحث تتمثل في عدة جوانب رئيسية، وهي كالتالي:

1. تحليل تأثير اختلالات التوازنات المالية والخارجية: دراسة كيفية تأثير اختلالات التوازنات المالية (مثل العجز المالي) والتوازنات الخارجية (مثل عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات) على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016.

2. تحديد العوامل المؤثرة على التضخم: تحديد العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تسهم في زيادة معدلات التضخم في الجزائر، بما في ذلك تأثير أسعار النفط، والسياسات المالية والنقدية، والتغيرات في التوازنات الاقتصادية.

3. تقديم توصيات سياسية: تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن السياسات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تساعد في تقليص التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، بناءً على التحليل المقدم في الدراسة.

4. دراسة فعالية السياسات الاقتصادية: تقييم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة في الحد من اختلالات التوازنات المالية والخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5. مقارنة بين الفترات الاقتصادية المختلفة: مقارنة تأثيرات الفترات التي شهدت تقلبات في أسعار النفط على التضخم، وكيفية تعامل الاقتصاد الجزائري مع هذه التحديات.

6. إثراء الأدبيات الاقتصادية حول الجزائر: المساهمة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر ودول شمال إفريقيا بشكل عام، من خلال تقديم تحليل معمق للعوامل التي تؤثر على التضخم والنمو الاقتصادي في سياق الجزائر.

أهمية البحث تكمن في عدة جوانب رئيسية:

1. تحليل أبعاد الاقتصاد الجزائري: يقدم هذا البحث فهماً عميقاً للتأثيرات الناتجة عن اختلالات التوازنات المالية والخارجية على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم. كما يساعد في فهم كيفية تأثير هذه الاختلالات على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
2. توجيه السياسات الاقتصادية: من خلال تحديد العوامل التي تؤدي إلى تفاقم التضخم، يمكن للبحث أن يقدم توصيات عملية لصناع القرار، مما يساعد في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية للحد من هذه الظاهرة وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.
3. إثراء الأدبيات الاقتصادية: يساهم البحث في تعزيز المعرفة الأكاديمية حول تأثيرات الاختلالات المالية والاقتصادية في الدول النامية، وبالتحديد في الجزائر، مما يضيف قيمة للأدبيات الاقتصادية المتخصصة.
4. دور الجزائر في الاقتصاد الإقليمي: بالنظر إلى أهمية الجزائر كدولة محورية في منطقة شمال إفريقيا، فإن نتائج البحث قد تكون ذات أهمية ليس فقط للجزائر، بل للدول المجاورة التي قد تواجه تحديات اقتصادية مشابهة.
5. استفادة من تجارب الماضي: من خلال دراسة الفترة الزمنية من 2000 إلى 2016، يساعد البحث في استخلاص الدروس من التجارب السابقة، مما يساهم في تحسين التوقعات المستقبلية والتخطيط الاقتصادي الأفضل في الجزائر.

ويمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود زمنية وحدود جغرافية

**الحدود الجغرافية:** يمكن القول أن الدراسة تقتصر على الجزائر باعتبارها دراسة حالة، يتم تحليل تأثير اختلالات التوازنات المالية والخارجية على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، مع التركيز على العلاقة بين هذه الاختلالات والتضخم في هذا البلد، رغم أن بعض الظواهر الاقتصادية قد تكون مشتركة بين دول أخرى في المنطقة أو في إفريقيا، فإن الدراسة تتناول الجزائر فقط في هذا السياق لتقديم تحليل دقيق ومفصل للواقع الاقتصادي هناك.

**الحدود الزمنية:** تم اختيار الفترة من 2000 إلى 2016 لدراسة تأثير اختلالات التوازنات المالية والخارجية في الجزائر لأنها شهدت تحولات اقتصادية هامة، خاصة مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي أثر بشكل مباشر على المالية العامة وميزان المدفوعات، كما تميزت هذه الفترة بتطبيق إصلاحات اقتصادية وسياسات تهدف إلى تحسين استقرار الاقتصاد، مع تحديات مثل تقلبات معدلات التضخم.

توفر هذه الفترة أيضًا بيانات موثوقة لدراسة تأثير هذه الاختلالات على الاقتصاد الجزائري وتحليل فعالية السياسات المتبعة للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### خطة البحث

يتقسم هذا العمل الى أربعة فصول، منظمة بشكل يهدف إلى تقديم تحليل معمق كالتالي:

#### • الفصل الأول: الخلفية النظرية لظاهرة التضخم

يتم في هذا الفصل تناول مفهوم التضخم كما طرحته أبرز المدارس الاقتصادية، مع دراسة أنواعه المختلفة، وطرق قياسه. كما يناقش الفصل آثار التضخم على الاقتصاد والسياسات المالية والنقدية المستخدمة لضبطه، يفتح هذا الفصل أيضًا الباب لمناقشة تحليل خصوصية ظاهرة التضخم في دول العالم الثالث.

#### • الفصل الثاني: من التضخم العالمي إلى التضخم المستورد

يتناول هذا الفصل النقلة من التضخم المحلي الى التضخم العالمي ليصبح تضخمًا مستوردًا من خلال توضيح البيئة الداخلية والخارجية التي تساهم في ظهور التضخم العالمي، وطرق انتقال التضخم عبر الحدود، يناقش الفصل أيضًا آليات انتقال التضخم الدولي، وطرق قياسه، وآثاره على الاقتصاد الوطني، وكذلك السياسات المتبعة لضبطه.

#### • الفصل الثالث: التضخم في الاقتصاد الجزائري

يركز هذا الفصل على دراسة خصوصية الاقتصاد الجزائري، من خلال هشاشته، وحساسيته اتجاه التغيرات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها، كما يستعرض الفصل مؤشرات التضخم في الجزائر، أسباب التضخم المحلي، وآثاره على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى السياسات المتبعة للحد من تفاقمه.

#### • الفصل الرابع: واقع التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري

في هذا الفصل، يتم دراسة هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع حساب مختلف مؤشرات التضخم المستورد وتحليل تأثيراتها على الاقتصاد الجزائري، كما يتم بناء نموذج قياسي يهدف إلى شرح حقيقة التضخم المستورد وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

هذه الخطة تهدف إلى تقديم تحليل شامل حول ظاهرة التضخم في الجزائر ودور التضخم المستورد، مع التركيز على العوامل المحلية والدولية التي تؤثر في هذا الظاهرة.

## الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع اختلالات التوازنات المالية والتوازنات الخارجية من منظور عام، حيث ركزت على تحليل العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة الاقتصادية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الكلي، وتعتمد غالبية هذه الدراسات على نماذج اقتصادية قياسية وأدوات تحليل كمية لقياس العلاقة بين المتغيرات، ومع ذلك، نلاحظ أن معظم الأبحاث تطرقت إلى هذه الاختلالات دون الخوض بعمق في تأثير هيكل العوامل الاقتصادية المختلفة عليها بشكل خاص.

وفي هذا الإطار، ومن خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية، قمنا باختيار الدراسات الأكثر صلة بموضوع بحثنا، والتي تقدم تحليلات دقيقة ومقاربة منهجية متكاملة، مما يساعد في بناء إطار نظري يدعم دراستنا الحالية. فيما يلي أبرز هذه الدراسات:

- دراسة "يوسف، صلاح الدين": أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2015

تتناول هذه الدراسة أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2015.

يهدف البحث إلى تحليل كيفية تأثير التغيرات في أسعار الواردات على مستوى التضخم المحلي، مع التركيز على الفترات التي شهدت تقلبات كبيرة في أسعار السلع المستوردة. كما استخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب القياسية، بما في ذلك نماذج الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية، لقياس العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي في الجزائر، حيث أن زيادة أسعار الواردات، خاصة السلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة، تؤدي إلى زيادة في مستوى التضخم المحلي.

كما بينت الدراسة أن التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تؤثر بشكل كبير في أسعار الواردات، مما يؤدي إلى تحفيز التضخم المحلي.

تشير الدراسة إلى أن التضخم المستورد يمثل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في التضخم المحلي في الجزائر، حيث تكون هذه التأثيرات أكثر وضوحاً في فترات الاضطرابات الاقتصادية والتقلبات الكبيرة في الأسواق العالمية.

لذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات اقتصادية ونقدية فعالة لمواجهة تأثير التضخم المستورد، مثل تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

• دراسة: " لفضل سليمة، دحماني فاطمة" التضخم المستورد والتبعية للخارج: دراسة قياسية

لأثر العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري

يهدف هذا البحث إلى توضيح أثر العوامل الخارجية مثل التضخم المستورد وتقلبات أسعار النفط على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2019. تم استخدام منهجية تحليلية تشمل الزاويتين النظرية والتطبيقية القياسية لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على التضخم المحلي. وقد تم استخدام أسلوب NARDL المحلي (التحليل القياسي ذو الفجوات غير الخطية) لاستكشاف العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم، أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن معظم المتغيرات كانت ساكنة عند الفرق الأول، باستثناء التضخم المستورد الذي كان ساكنًا عند المستوى، كما أظهرت النتائج وجود تأثير مشترك بين معدل التضخم المحلي وكل من التضخم المستورد، وأسعار النفط، والعروض النقدية، كما بينت النتائج وجود علاقة طردية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي، مما يشير إلى أن الزيادة في أسعار الواردات تؤدي إلى زيادة في التضخم المحلي في الجزائر.

كما كشفت نتائج البحث عن وجود علاقة غير متناصفة باستخدام أسلوب NARDL، حيث كانت العلاقة واضحة في الأمد الطويل ولكن غير متكافئة في الأمد القصير، وهذا يشير إلى أن تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي يكون أكبر في المدى الطويل.

• دراسة "أ.د. خوين رابع، ط.د. عزري مجيد": أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في

الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة 1990-2018

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أحد الجوانب الهامة لظاهرة التضخم في الجزائر، وهو تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي. تم استخدام تحليل قياسي باستخدام البيانات السنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2018. اعتمدت الدراسة على منهجية ARDL (الانتقال التلقائي للوقت الطويل) لتحليل العلاقة بين التضخم المحلي والتضخم المستورد.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التغيرات في الأسعار العالمية، خاصة أسعار السلع المستوردة، على التضخم المحلي في الجزائر، تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التضخم المستورد

والتضخم المحلي، حيث تبين أن الزيادة في أسعار السلع المستوردة تؤدي إلى زيادة في مستوى التضخم المحلي، مما يعكس التبعية الاقتصادية للجزائر للأسواق العالمية.

تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في التحليل، مثل أسعار الواردات وأسعار النفط والعرض النقدي، أظهرت النتائج وجود تكامل طويل الأجل بين التضخم المحلي والتضخم المستورد، مما يعكس تأثير الأسعار العالمية على التضخم في الجزائر، كما بينت الدراسة أن السياسات النقدية والمالية تلعب دوراً مهماً في التحكم في التضخم المحلي، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات.

• دراسة: "كاظم سعد عبد الرضا" تحليل مصادر التضخم في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المسببة لظاهرة التضخم في العراق خلال الفترة 1990-2016، مع التركيز على التمييز بين الأسباب الداخلية، مثل زيادة المعروض النقدي وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، والأسباب الخارجية، وعلى رأسها الاستيراد. اعتمدت الدراسة على أساليب قياسية لدراسة مدى تأثير هذه العوامل في توليد الضغوط التضخمية، وذلك بالاستناد إلى متغيرات اقتصادية رئيسية، مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد، سعر الصرف، والواردات، باستخدام نموذج ARDL.

أظهرت النتائج أن سعر الصرف هو العامل الأكثر تأثيراً في التضخم، حيث يؤدي تغيره بوحدة واحدة إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار 31% كما تبين أن الواردات تلعب دوراً مزدوجاً في التضخم، إذ تساهم في خفض التضخم على المدى القصير من خلال زيادة المعروض السلعي، مما يؤدي إلى علاقة عكسية بين الواردات والتضخم، بينما تصبح العلاقة طردية على المدى الطويل، حيث تؤدي الواردات إلى نقل التضخم من الدول المصدرة إلى العراق، وهو ما يعرف بـ التضخم المستورد، إضافةً إلى تأثيرها على الاحتياطي من النقد الأجنبي. كما كشفت الدراسة أن تأثير الواردات على التضخم غير معنوي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.025)، مما يشير إلى ضعف تأثيرها الفوري، وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة التحكم في سعر الصرف وإدارة هيكل الواردات للحد من الضغوط التضخمية وضمان استقرار الأسعار في العراق.

• دراسة " MukTadir Dewan " بعنوان "Inflation Led Import or Import-Led

### Inflation: Evidence from Bangladesh"

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستيراد والتضخم في الاقتصاد البنغالي، وذلك من خلال الاعتماد على أسعار المستهلك (CPI) كمقياس للتضخم، واستخدام بيانات 2000-2011 لقياس حجم الاستيراد.

تم تطبيق أساليب الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرين على المديين القصير والطويل، من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسون واختبار غرنجر لتحديد العلاقة السببية.

أظهرت النتائج وجود ارتباط معنوي بين الاستيراد والتضخم، حيث كشفت الأدلة الإحصائية عن علاقة أحادية الاتجاه تبدأ من التضخم نحو الاستيراد، مما يشير إلى أن الاستيراد في بنغلاديش يتأثر بمستويات التضخم وليس العكس. كما تبين أن الواردات تلعب دورًا في تضخيم الضغوط التضخمية، نظرًا لطبيعة السلع المستوردة وتأثيرها على الأسعار المحلية وأخيرًا، أكدت الدراسة وجود علاقة مستقرة وإيجابية بين الاستيراد والتضخم، مما يعزز أهمية السياسات التجارية وإدارة الواردات في الحد من الضغوط التضخمية.

• دراسة Jank Raj و Sarat Dhal، Rajeev Jain بعنوان "Imported Inflation: Evidence from India"

قدمت تحليل شامل للتضخم المستورد في الاقتصاد الهندي، مستندة إلى بيانات وأرقام مختلفة حول تجارة السلع في الهند مع شركائها التجاريين خلال العقود الأربعة الماضية. وأشار التحليل التجريبي إلى أن تصدير التضخم عالميًا يحدث بشكل رئيسي من الدول المصدرة للنفط إلى الدول الصناعية غير النفطية والدول النامية، بما في ذلك البلدان الآسيوية. على الرغم من انخفاض التضخم المحلي، أوضحت الدراسة أن تصدير التضخم من الدول الصناعية يتم بمعدل أعلى مقارنة بالدول النفطية. كما خلصت النتائج إلى أن التضخم في الهند يتأثر إيجابيًا بكل من أسعار الاستيراد، تدفقات رأس المال الأجنبي، وسعر الصرف. كما أثبتت الدراسة أيضًا أن تدفقات رأس المال ليس لها تأثير كبير على التضخم المحلي.

• دراسة Tomas D. Corrigan بعنوان "The relationship between import prices and states united the in inflation"

تناولت دراسة توماس د. كوريجان العلاقة بين أسعار الواردات غير النفطية والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، قامت الدراسة بتحليل تأثير تغييرات أسعار الواردات على مؤشرات التضخم المختلفة، مثل مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر أسعار المنتجين، ومعامل استهلاك الدخل الشخصي، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر أسعار المنتجين يظهر استجابة أكبر لتغيرات أسعار الواردات مقارنة بمؤشر أسعار المستهلك، حيث أن زيادة بنسبة 22% في أسعار الواردات غير النفطية تؤدي إلى تغيير بنسبة 2% في مؤشر أسعار المنتجين، بينما تكون الاستجابة في مؤشر أسعار المستهلك أقل، تصل إلى

2.11%، كما أشارت الدراسة إلى أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يؤدي إلى زيادة تدريجية في أسعار الواردات غير النفطية.

هذه النتائج تؤكد على أهمية دراسة العلاقة بين أسعار الواردات والتضخم لفهم الآثار المترتبة على السياسات النقدية وسعر الصرف.

• دراسة فالح الحنيطي بعنوان: "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن للفترة 1969-1993 "

تناولت هذه الدراسة تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1969-1993، حيث سعى الباحث إلى تحليل مدى تأثير الأسعار المحلية بأسعار السلع المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى دراسة أثر التضخم المستورد على هيكل التجارة الخارجية للأردن.

اعتمدت الدراسة على نموذجين لقياس العلاقة: الأول لتحديد أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي، والثاني لتحليل تأثيره على التجارة الخارجية، وباستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية، أظهرت النتائج أن معدل التضخم المستورد يفوق التضخم المحلي بنسبة تزيد عن 100%، مما يعكس هشاشة الاقتصاد الأردني أمام الضغوط التضخمية الخارجية، كما كشفت الدراسة أن التغير في أسعار الواردات يؤثر بنسبة 70% على مستوى التضخم المحلي، مما يجعل أسعار الواردات من العوامل الأساسية المساهمة في الضغوط التضخمية في الأردن.



## الفصل الأول

### الخطية النظرية لظاهرة الترخيم

## تمهيد:

ليس من الضروري ان يكون المرء من الرجال الاقتصاد او من دارسي النظرية الاقتصادية، حتى يدرك المعنى الحقيقي للتضخم فأصبح الرجل العادي يلمسه من خلال الموجة الواضحة للغلاء، الارتفاع متواصل للأسعار وتدهور المستمر في القوة الشرائية للنقود فأصبحت هذه المصطلحات الأكثر استخداما في أحاديثنا اليومية ، من طرف العامة قبل الخاصة وسائل الاعلام المختلفة .

لهذه الأسباب، تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم المواضيع الاقتصادية التي تشغل صناع السياسات في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء التي ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار والحد من هذه ظاهرة ا وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

بناء عليه، سنلقي الضوء على مفهوم التضخم في النظرية الاقتصادية واسبابه وأنواعه وآثاره الاقتصادية، وكيفية قياسه، والسياسات التي تتبناها الحكومات للحد منه وبالتالي تحقيق استقرار في مستويات الأسعار المحلية.

وهذا من خلال مباحث هذا الفصل حيث:

- المبحث الأول: التضخم عند المدارس الاقتصادية
- المبحث الثاني: أنواع وأسباب التضخم
- المبحث الثالث: طرق قياس التضخم
- المبحث الرابع: آثار التضخم ووسائل علاجه
- المبحث الخامس: خصوصية التضخم في الدول النامية

## المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي

يقف التضخم على قمة هرم المشاكل التي تواجه أي اقتصاد في العالم، إذ يلقي تعريف الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار قبولاً بشكل واسع وعام من قبل كافة الناس، إلا أن هذا الأخير عرف عدة أبعاد، صراعات ونظريات فكرية من قبل أبرز رواد المدارس الاقتصادية منذ الأزل حتى وصلت إلى ما عليه الآن.

### أولاً: التضخم في الفكر الكلاسيكي.

إن أول متحدث عن التضخم في التراث الاقتصادي هي "النظرية الكمية للنقود"، التي ظهرت في الفكر الكلاسيكي وقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية تتحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي والمقايضة إلى النظام الرأسمالي القائم على الإنتاج من أجل السوق معتمداً على النقود في المبادلة<sup>1</sup>

وتعتبر هذه النظرية أولى النظريات التي حاولت أن تفسر كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث فيه، منطلقة<sup>2</sup> من فرضية الاقتصاد المغلق للتبسيط وللوصول إلى أن حجم الإنتاج المحلي هو نفسه الدخل الحقيقي للاقتصاد، ومنه فإن هذا الاقتصاد يتغير حسبهم، تبعاً للتغيرات التي تحدث في حجم الإنتاج المحلي.

فبالرغم من قدم شكل وبساطة هذه النظرية إلا أنها تعتبر أول ركيزة حقيقية نظرية ترسو عليها النظريات النقدية الحديثة للتضخم.

هذا وتعود الجذور التاريخية لهذه النظرية إلى العهد الروماني القديم حوالي القرن 2م على يد المفكر الروماني «Julius Paulus»، أما المؤرخون فيرجعونها إلى العصر الحديث على يد الفيلسوف الفرنسي «Jean Bodin» «منتصف القرن 16م حيث فسر أثر تدفق المعادن النفيسة المتأتية من العالم الجديد إلى إسبانيا على ارتفاع الأسعار بها مع المضاربة العقارية من جهة، وارتفاع أسعار هذه المعادن من جهة أخرى.

<sup>1</sup> رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص37.

<sup>2</sup> رمزي زكي: المرجع السابق، ص37.

ومن إسبانيا انتقل هذا الذهب إلى أوروبا فاغتنى الحرفيون الفرنسيين، التجار الإنجليز والصيارفة الإيطاليين فارتفعت الأسعار بها بارتفاع أسعار النقود المعدنية المستوردة<sup>1</sup> بها أيضاً، فحدث ما يعرف بالتضخم النقدي بسبب وفرة النقود المعدنية المستوردة من مناجم أمريكا اللاتينية إلى إسبانيا ثم انتقل إلى بقية العالم.

وبعدها نجد كل من Richard Cantillon<sup>2</sup>, David Hume, J.S.mille, D.Ricardo<sup>3</sup> خلال القرن 18م في الفكر الكلاسيكي بجانبه النقدي الذين وضعوا المحور الرئيسي للتحليل النقدية الكلاسيكية الحديثة في القرن 19م حيث وفرت إطاراً ومفهوماً مؤثراً في تفسير الأحداث المالية في ذلك القرن، والتي تعتبر منبعاً رئيساً لوصف وتوضيح السياسة النقدية الكلاسيكية المعتمدة في ظل قاعدة الذهب<sup>4</sup>.

### 1- النظرية الكمية للنقود:

يعتبر التغير في المستوى العام للأسعار صلب النظرية الكمية للنقود، فقيمة النقود تتحدد عندما يتعادل طلبها مع عرضها، وما يترتب عن ذلك من تغيرات تحدث على قيمة النقود من وقت لآخر ومرد ذلك إلى تغيرات في الطلب أو في العرض أو في كليهما. فإذا زاد طلب النقود عن عرضها ارتفعت قيمتها وانخفض المستوى العام للأسعار في حين إذا زاد عرض النقود عن طلبها انخفضت قيمتها وارتفع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدث التضخم. هذا وثمة صورتان توضحان المعالم النظرية لكيفية تحديد المستوى العام للأسعار من خلال النظرية الكمية للنقود.

#### أ- تحديد المستوى العام للأسعار في ضوء معادلة المبادلات النقدية:

من خلال معادلة التبادل باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي الكلي حاول الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher<sup>5</sup> سنة 1911 توضيح العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، تميزت هذه المعادلة في شكلين<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> - Michelle de Morgues: Macro-économie monétaire, édition économique, France, 2000, P291.

<sup>2</sup> - Richard Cantillon : Essai sur « la nature du commerce en général » 1755.

<sup>3</sup> - David Hume : « Polical discours » 1752.

<sup>4</sup> - رمزي زكي: مرجع سابق , ص ص 37 - 42

<sup>5</sup> - Irving Fisher : « the purchasing of money », 1911

<sup>6</sup> - غازي حسين عناية: التضخم المالي، دار الجيل، بيروت، 1990، ص 19.

**الشكل الجامد:** أي تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

**أما الشكل المرن:** اصطلاح "معادلة التبادلات" على الصورة التي تصف العلاقة الموجودة بين

**M:** عرض النقود ، **V:** سرعة تداولها

**T:** الحجم الحقيقي للمبادلات، **P:** المستوى العام للأسعار

لنتمثل في الصورة الجبرية التالية:

$$MV=PT \text{ أو } P=\frac{MV}{T}$$

فكل صفقة شراء تقابلها صفقة بيع، فالقيمة الكلية للمبيعات = حجم المبادلات T. المستوى العام

للأسعار P تتساوى والقيمة الكلية للمشتريات = عرض النقود M . سرعة تداولها V

إذن: النظرية الكمية للنقود التي صاغها Irving Fisher تنظر بكل بساطة إلى المستوى العام

للأسعار على أنه دالة في كمية النقود فقط، بمعنى أنه يفترض ثبات العوامل الأخرى - حجم الناتج

وسرعة دوران النقود-، إذ يتناسب التغير في قيمة النقود تناسباً عكسياً مع التغير في كميتها. وأن التضخم

ليس إلا زيادة محسوسة في عرض النقود.

لا يمكننا فهم هذه النظرية تماماً، إلا إذا راعينا الفرضيات الأساسية القائمة عليها، والتي تشكل في

واقع الأمر الخلفية والقاعدة الأساسية النظرية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهي<sup>1</sup>:

1- النقود ليست إلا وسيطاً للتبادل.

2- سيادة مبدأ حيادية النقود في الحياة الاقتصادية

3- سيادة مبدأ التشغيل الكامل أو التوظيف الكامل.

4- الادخار يتساوى دائماً مع الاستثمار.

5- أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود تذهب مباشرة نحو الاتفاق.

6- سيادة مبدأ المنافسة الكاملة.

7- أن العرض يخلق الطلب المساوي له "سيادة مبدأ قانون ساي للأسواق".

8- أن الأزمات الجزئية التي ربما تحدث في النظام إنما ترجع إلى جمود الأجور والأسعار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله ناصر السويدي: "التضخم في بلدان الخليج العربي -دراسة اقتصادية تحليلية لمؤشراته ومصادره وآثاره"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر، 1989، ص12.

<sup>2</sup> لمزيد من التفصيل ارجع إلى: رمزي زكي: مرجع سابق، ص ص39-41.

9- أن النظام المفترض في التحليل هو نظام يقوم أساسا على المعاملات النقدية السلعية، الأمر الذي يعني لا وجود للمقايضة في المعاملات.

#### ب- تحديد المستوى العام للأسعار في ضوء معادلة كامبردج للأرصدة النقدية:

هي الوجه الثاني المكمل لنظرية الكمية للنقود تعرف باسم معادلة كامبردج<sup>1</sup>، نسبة إلى الاقتصاديين الإنجليز الذين ساهموا في تأصيلها النظري مطلع القرن 20م خلال مناقشات فكرية التي تمت بجامعة كامبردج، وهم A.Marshall ، Pigou et Haïk وآخرون، مستخدمين منهج التحليل الاقتصادي الجزئي، فصاغوا معادلاتهم الشهيرة في السؤال التالي: ما الذي يحدد كمية النقود التي يرغب الأفراد والشركات في الاحتفاظ بها عند الحاجة إلى السيولة للقيام بالصفقات؟<sup>2</sup>

فالإجابة عن هذا السؤال تحدها فكرة التفضيل النقدي العامل الرئيسي المحدد لأثر تغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.

إذا يُرجع مارشال الطلب على النقود أو ما يُسمى "بالتفضيل النقدي" بصفة أساسية إلى دافع الدخل، والذي يقصد به ميل العناصر الاقتصادية المختلفة أفراد ومؤسسات للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض مقابلة ما يقومون بشرائه من السلع والخدمات. كما يرى أن ما تحتفظ به العناصر الاقتصادية في لحظة من اللحظات أن الأرصدة نقدية يمثل نسبة (K) معينة من دخولهم، وهذه النسبة تتغير مع تغير مستوى الدخل

وهذا يتركز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع ... إلخ

إلا أن المدرسة تعتقد أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد.

$$M^d = K P Y$$

<sup>1</sup> كما يسميها البعض بالنظرية النيوكلاسيكية.

<sup>2</sup> عبد الله ناصر السويدي: مرجع سابق، ص13.

حيث:

$M^d$ : تمثل الطلب على النقود.

$K$ : الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد المجتمع

الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المبادلة. -هذا هو المعنى الحقيقي للتفضيل النقدي-

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$Y$ : الدخل الوطني الحقيقي.

يفترض أصحاب هذا المدخل أن نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من دخلهم على شكل أرصدة

نقدية هي قيمة ثابتة نسبيا في الاجل القصير، مثلها مثل سرعة دوران النقود  $V$  في معادلة فيشر السابقة،

حيث تعتمد هذه النسبة على العديد من العوامل المؤسسية.

وبمقابلة معادلة إفرنج فيشر مع معادلة كامبردج، أي: مقابلة العرض مع الطلب على النقود من

أجل تحديد الأسعار نجد:

$$MV=PT \Leftrightarrow M=KPy$$

وانطلاقا من معادلة توازن السوق النقدي:  $M^d=M^s$

حيث:

$M^s$ : عرض النقود

$M^d$ : الطلب على النقود

تصبح:  $M=\frac{1}{V}$

إذن:  $K=\frac{1}{V}$

فارتفاع التفضيل النقدي مع ثبات كمية النقود يؤدي التفضيل السلعي إلى ارتفاع الدخل النقدي

بسبب ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح.<sup>1</sup>

هذا، والفكرة الأساسية التي تميزها عن معادلة المبادلات ل: إفرنج فيشر هي إدخال فكرة الطلب

على النقود<sup>2</sup>  $K$  بدلا عن حجم المعاملات  $T$

<sup>1</sup> - عبد الله ناصر السويدي: مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> - رمزي زكي: مرجع سابق، ص 41.

وهنا يجب التأكيد على أن هذه النتيجة لم يقصد منها **K** كمعبر عن الطلب على النقود بأنها مجرد مقلوب **V**، فلم ينظر إليها على أنها كم معطى مثل **V** يتحدد بعوامل مؤسسية، بل ينظر إليها على أنها دالة سلوكية لطلب على النقود<sup>1</sup>.

فحسب مدرسة كامبردج يعود سبب التضخم إلى التغيير في النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها في شكل نقود أو كاحتياطي نقدي -تفضيل نقدي-، فهو دالة في فائض الطلب الناتج عن انخفاض في طلب الأفراد على النقود والذي يتولد عنه اتجاه المستوى العام للأسعار عن طريق الضغط على العرض إلى ارتفاع السعر.

هكذا تنتهي هذه التعاريف القائمة على أساس النظرية الكمية للنقود والتي ترى " أن التوسع في عرض النقود هو السبب" وارتفاع " الأسعار هي النتيجة" ومنه يكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع مستوى الأسعار دائما متكافئا مع التغيير في كمية النقود.

إلا أنه وجهت لهذه الأخيرة عدة انتقادات عند تفسيرها لظاهرة التضخم أهمها:

1- اعتبار النقود حيادية بالنسبة للمعاملات بمعنى أن النقود لا تغير شيئا من كمية البضائع والخدمات المعروضة والمطلوبة.

2- عدم واقعية ثبات الدخل الوطني، وسرعة دوران النقود.

3- اعتبار أن المستوى العام للأسعار هو الذي يرتبط بكمية النقود وبالتالي كل تغير في كمية النقود سوف يؤدي إلى تغير مماثل في مستوى الأسعار.

4- تجاهل آثار سعر الفائدة على الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة لا يشجع على فتح باب الاعتمادات مما ينقص من فرص الاقتراض، فتتخفص الكمية النقدية المتداولة، وتتجه بذلك المستويات العامة لأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح.

2- تفسير التضخم في ضوء النظرية الكينزية:

من المعالم الرئيسية في تراث النظرية النقدية عن التضخم، ظهور التحليل الكينزي الذي جاء من خلال الكتاب اللورد J.M.KEYNES "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود". سنة 1936 كانعكاسا لاصيل لازمة الكساء الكبير 1929-1932، ولازمة الفكر الكلاسيكي آنذاك . الذي من خلاله يثور،

<sup>1</sup> - صبحي تادرس قريصة ود. أحمد رمضان نعمة الله: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص 272-273.



ثورته الشهيرة على الأفكار الأساسية للفكر الكلاسيكي وخصوصا مجال النقود , سعر الفائدة, الادخار, الاستثمار وقانون ساي الأسواق<sup>1</sup> .....

والواقع ان تحليله للتضخم يستند على التقلبات في الانفاق القومي<sup>2</sup> مستعينا في ذلك بأدوات تحليلية جديدة خاصة بالاقتصاد الكلي. كالمضاعف والمعدل<sup>3</sup> بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود , ففسر كيفية تحديد المستوى العام للأسعار بأدوات مختلفة عن تلك التي استندت عليها النظرية الكمية . التي تبلورت في النهاية بتفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي ولتبيان أثر هذا التفاعل يفرق كينز بين الحالتين:

**الحالة الأولى:** ما قبل الوصول للاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل: حيث لا تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. فأى زيادة تحدث في الطلب ستجرح في إحداث زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات، حيث يتمخض عن زيادة في الطلب الفعال<sup>4</sup> زيادة حركة المبيعات في الأسواق وزيادة أرباح المنتجين مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة ومن ثم لا يتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال بزيادة محسوسة، يعتد بها في الأسعار ومع ذلك، فإنما أن تسير عجلة التوظيف للأمام، وتستغل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتوظف الأيدي العاملة العاطلة في فروع الإنتاج المختلفة فالمتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مرحلة التوظيف أو التشغيل الكامل وهذا النوع من التضخم الذي يبدأ في ظهور قبل التوظيف الكامل يسميه كينز بالتضخم الجزئي نتيجة لظهور اختناقات التي تنشأ بسبب نقص بعض العناصر الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والمرتبات. بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاجية , ونتيجة لظهور بعض الميول الاحتكارية لدى بعض المنتجين في بعض الصناعات<sup>5</sup> حيث يتمكنون من لرفع أسعار منتجاتهم .

<sup>1</sup> - رمزي زكي: مرجع سابق، ص56.

<sup>2</sup> - والمكون أساسا من الاستهلاك، الاستثمار والاتفاق الحكومي

<sup>3</sup> - المضاعف: هو المعامل العددي الذي يعكس لنا مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الزيادة الأصلية في الاتفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثيره على الاتفاق الاستهلاكي، أما المعدل يعتمد مضمونه على فكرة معامل رأسمال فيقصد به المعامل العددي الذي يوضح لنا العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الاستهلاكي، فالمضاعف نجده في الصناعات الاستهلاكية أما المعدل فنجد في الصناعات الإنتاجية.

<sup>4</sup> - الطلب الفعال عند كينز: هو أن تكون الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة على ذلك.

<sup>5</sup> - محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص402.

هذا ويعتبر التضخم الجزئي بهذا المعنى حافزا لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم منتجاتهم نظرا لما يتمخض عنه من أرباح، لذا قد تعمل السلطات النقدية أوقات الكساد الدوري على خلقه بغية تحقيق أكبر توظيف<sup>1</sup>

**الحالة الثانية: وصول الاقتصاد لدى بعض الفروع إلى مستوى التشغيل الكامل:** حيث تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى حد أقصى في تشغيل، فأية زيادة في الطلب الكلي لن تنجح في إحداث زيادة مماثلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات بسبب ان مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماما في مرحلة التشغيل الكامل. ومن ثم فأي زيادة تحدث في الطلب الفعال سينجر عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار<sup>2</sup>.

فالتضخم حسب كينز ما هو إلا زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة تؤدي إلى حدوث سلسلة من ارتفاعات مفاجئة ومستمرة في المستوى العام للأسعار، الناتج عن وجود فائض في الطلب<sup>3</sup> على السلع يفوق القدرة الحالية للطاقات الإنتاجية في سوق السلع والخدمات من جهة وسوق عوامل الإنتاج من جهة أخرى، ومجموع فائض الطلب في هاذين السوقين يطلق عليه كينز **بالفجوة التضخمية**<sup>2</sup> الذي يمكن القضاء عليها بتخفيض الإنفاق الحكومي أو اتخاذ سياسة انكماشية أخرى كزيادة الضرائب لكبح الطلب أو رفع أسعار الفائدة لتشجيع الادخار<sup>4</sup>.

وفي نظرتنا التقييمية للنظرية الكينزية نحصرها في النقاط التالية:

- 1- أن الفرضيات القائمة عليها نظريته تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية المتميزة بالجهاز الإنتاجي المرن، عكس واقع البلاد المتخلفة المتميزة بعدم مرونته.
- 2- أن النظرية تسلط الضوء على خطورة الاختلال بين قوى العرض والطلب الكلي في تفسير الارتفاع التضخمي للأسعار.

### 3- تفسير التضخم في ضوء المدرسة السويدية او نظرية التوقعات:

<sup>1</sup> - اوهيب مسيحة: أصول النظرية النقدية وسياسات التوظيف، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1961، ص281.

<sup>2</sup> - محمد زاكي شافعي: مرجع سابق ص202.

<sup>3</sup> - سيتم شرح بالتفصيل أسباب التضخم بسبب فائض في الطلب

<sup>4</sup> - رمزي زكي وبتصرف: مرجع سابق، ص ص 44-47.

تعددت الدراسات، توسعت البحوث ومحاولات التي ساقها الاقتصاديون لتغيير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ومدى تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من عدم كمال النظرية الكمية للنقود والتضارب حول تفسير النظرية العامة لكينز، كانت دراسات أخرى تحاول أن تشق طريقها إلى الفكر الاقتصادي حول التضخم ومن أهمها نجد الأفكار الجديدة التي أدخلتها **المدرسة السويدية الحديثة** بزعامة: ليندال، ليندبرج وبنيت هانس والتي تبلورت أفكارها من خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي في خضم موجات البطالة، التضخم والكساد التي انتشرت في السويد عقب أزمة 1929م.

وما تميزت هذه المدرسة عن أخرياتها أنها جعلت **للتوقعات expectation** أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، إذ ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، لا تتوقف على مستوى الدخل فحسب، كما ترى النظرية الكينزية<sup>1</sup>، بل على **خطط** الاتفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق **تتوقف** على العلاقة القائمة ما بين **خطط الاستثمار وخطط الادخار**، وترى أنه ليس هنالك من سبب يدعونا لأن نفترض أن **الاستثمار المخطط يساوي الادخار المحقق** إلا في **حالة التوازن**، لأن قرارات الاستثمار يتخذها فريق من الأفراد تحدد لهم حوافز، دوافع ورغبات تختلف عن تلك الحوافز، الرغبات والدوافع التي تدفع الأفراد القائمين على الادخار، أما الاستثمار المتحقق **Ex-poste** فهو يساوي بحكم تعريفه الادخار المتحقق، ويؤدي عدم التساوي بين **الادخار المتوقع Ex-ante** والاستثمار المتوقع إلى تقلب **مستوى الأسعار**، حيث: إذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فهذا يعني **الطلب** أكبر من **العرض**، سيؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار، والذي يؤدي بدوره إلى عدم تحقق خطط الشراء، سواء كان ذلك في مجال أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج وعندما ترتفع الأسعار فإن المنتجين يحققون في هذه الحالة بعض الدخل غير المتوقعة نتيجة أن خطط الشراء (**الطلب**) أكبر من خطط الإنتاج (**العرض**) التي قرروا تنفيذها.

وعلى هذا فإن الاختلاف بين الادخار المخطط والاستثمار المحقق ينعكس في وجود **فجوة** فائض الطلب أو خطط الشراء لم تحقق في أسواق السلع، و**فجوة** فائض الطلب أو خطط الشراء لم تتحقق في أسواق عوامل الإنتاج، و**وجود** دخول غير متوقعة للمنتجين، هذا هو **صلب تفكير المدرسة السويدية الحديثة للتضخم** الذي أعطى **للتوقعات** أهمية محورية في تفسير **الفجوة التضخمية**، وعموماً فإن هذه

<sup>1</sup> - رمزي زكي وبتصرف: مرجع سابق، ص 65.

المدرسة تدخل في تحليلها السوقيين النقدي والمالي، وتنتهي إلى المعادلة الرئيسية التالية التي تعتمد على قانون فالراس<sup>1</sup>

الاستثمارات قبل وقوعها- المدخرات قبل وقوعها = فائض الطلب على عوامل الإنتاج + فائض الطلب على السلع = فائض عرض النقود + فائض عرض الأصول المالية.

وفي نظرنا التقييمية لهذه النظرية نجد:

- 1- السمة الأساسية أو الرئيسية للمدرسة السويدية في التضخم، إعطاء العوامل النفسية دورا استراتيجيا في تفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار.
- 2- صعوبة قياس العوامل الكامنة في نفوس الأفراد أو وضع تنبؤ علمي دقيق لها.
- 3- لم تأتي بأفكار جديدة فهي تنتهي إلى أن الاختلال القائم بين الاستثمارات قبل وقوعها والمدخرات قبل وقوعها يتبلور في النهاية في الفائض المعروض النقدي وفائض الأصول المالية، وهي نتيجة تنبهنها إلى الجانب الأكبر منها نظرية الكمية للنقود.

ثانيا: التضخم في الفكر الحديث.

بعد وصول النظرية الكينزية حدودها في محاربة التضخم الذي ظهر نهاية الستينيات من القرن الماضي من جهة، عدم استقرار، انهيار علاقة فيليبس وظهور الركود التضخمي جهة أخرى، شجع كل هذا إلى إعادة إحياء نظريات سابقة كنظرية الكمية للنقود ولكن في شكل جديد، فاتحة الباب أمام أفكار، نظريات وتيارات جديدة في الفكر الاقتصادي.

1- عودة النظرية الكمية للنقود:

ابتداء من سنة 1975 أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان وأنصاره إحياء النظرية الكمية للنقود من جديد<sup>2</sup> لكن في صورة جديدة أكثر عمقا وتطورا، فأصبحوا يلقبون بالنقديين، اذ تعدى تأثيرهم المجال الفكري إلى مجال تحديد السياسات الاقتصادية والنقدية كعلاج ظاهرة التضخم<sup>3</sup>.

يرون أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يقول ميلتون فريدمان: L'inflation est monétaire

"et n'est que monétaire"

<sup>1</sup> لمن أراد العرض الرياضي لنموذج المدرسة السويدية ارجع إلى: رمزي زكي: علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو، مذكرة خارجية من مطبوعات معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1966، ص ص 28-34.

<sup>2</sup> إذ ينطلقون من نماذج التوازن في الاقتصاد ل: مارشال وفالراس.

<sup>3</sup> السياسة المطبقة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والوزيرة البريطانية ماغريت تاتشر بالإضافة إلى أن معظم اقتصاديي صندوق النقد الدولي FMI يتبنون أفكارهم

فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها. وأن أية محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة أي: النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل.

ويرون كذلك أن الإفراط في عرض النقود هو المسؤول الأول عن ظاهرة التضخم فلا يجب البحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات<sup>1</sup>، وإنما على ضوء تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي لكمية النقود نفسها (تغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار). وبما أن عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية فقد اهتموا "بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار".

وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن الطلب على النقود نادرا ما يتغير في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل يتوقف على عاملين هما<sup>2</sup>:

1- المستوى الحقيقي للدخل والثروة.

2- تكلفة الاحتفاظ بالنقود.

والحقيقة التي توصل إليها فريدمان من هذه النتيجة أن هذا الطلب في حالة وجود زيادة غير مرغوب فيها لعرض النقود، فإن الأفراد يلجؤون للتخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق الزيادة في الإنفاق والذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية التي هي تحت إشراف وإدارة البنك المركزي باعتباره السلطة العليا والرقيب على الشؤون النقدية.

هكذا تنتهي هذه المدرسة بالقول أنه لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي يتطلبان أن:

- 1- تنمو كمية النقود بمعدلات متناسبة مع حجم الإنتاج، عدد السكان، وعلى نحو الذي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بتلك النسبة في شكل نقدي لدخولهم، عندما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع.
- 2- التناقض الذي ينشأ بين زيادة عرض النقود والطلب عليها من جراء أخطاء السلطات النقدية لعرض النقد.

<sup>1</sup> - كما نصت عليه المعادلة الكمية للنقود

والبنك الدولي BIRD يتبنون تفسيرهم عند تقديم الاستشارة وشروط منح القروض وإعادة جدولتها بالنسبة لعدة دول تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها.

<sup>2</sup> - رمزي زكي: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، مصر، 1986، ص 90.

وفي نظرتنا التقييمية لهذه النظرية نحصرها فيما يلي:

- 1- أنها تعد أكثر واقعية وعمقا في تفسيرها للقوى التضخمية بالمقارنة مع النظرية الكمية للنقود.
  - 2- أنها أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.
  - 3- أنها استطاعت تفسير القوى التضخمية بالبلاد المتخلفة من خلال الإفراط في عرض النقود.
- 2-نظرية التوقعات والتضخم.

على الرغم من اختلاف المناهج النظرية المستخدمة من طرف المدرسة النقدية الحديثة في تفسيرها لظاهرة التضخم منذ نهاية الستينيات وذلك من خلال روادها، أبحاثها، ودراساتها في ترسيخ وتأكيده أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة في الأساس منتقدين وبشدة الأفكار الكينزية من جهة، وإنكار علاقة فيليبس محاولين إثبات حدودها وانهايارها عبر الزمن من جهة أخرى، وذلك بصياغة نظريات بديلة في الاقتصاد الكلي منطلقين من دور النقود وأثرها على التضخم في الأجلين القصير والطويل ، هذا وبعد فريدمان انقسمت المدرسة النقدية الحديثة إلى ثلاثة مدارس اقتصادية مشهورة<sup>1</sup> وهي:

أ- مدرسة التوقعات المتكيفة.

ب- مدرسة التوقعات الرشيدة.

ج- مدرسة اقتصاد جانب العرض.

لقد كانت المنطلقات الأولى لفكرة التوقعات بادية على أبحاث Keynes في منشوره سنة 1923 أين ربطها بالتوقعات المستقبلية لتحقيق الأرباح فقام ببلورتها وتطويرها في نظريته العامة سنة 1936 من خلال وظيفتها النشطة في أسواق الأصول المالية<sup>2</sup>، لتتوسع البحوث والدراسات في أعقاب الحرب العالمية الثانية حول نظرية التضخم ولتأخذ المدرسة السويدية المشعل سنوات الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، بزعامه ليندال، بنت هانس وآخرون بجعل التوقعات أهمية خاصة في تحليل التضخم النقدي كما رأينا سابقا.

أ-نظرية التوقعات المتكيفة والتضخم: Rational Adaptive

يعتبر cagan أول من أدخل فكرة التوقعات المتكيفة في التحليل الاقتصادي سنة 1956 عند دراسته للأحوال التضخمية التي عانت منها أوروبا الغربية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية

<sup>1</sup> - سهير محمود معنوق: النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، ص ص 150-152.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر، مرجع سابق، ص ص 54-64.

مباشرة، مستنتجا بذلك الدور الذي لعبته التوقعات في تحديد مسار تحرك الأسعار كسبب مباشر في التضخم الجامح فيما بعد<sup>1</sup>.

هذا وتدور الفكرة الأساسية لهذه النظرية، أن الوحدات الاقتصادية عادة ما تكيف وتعديل من توقعاتها بالنسبة إلى المتغير السعري وذلك على ضوء تجربتها بالنسبة إلى معدلات التضخم التي سادت في الماضي، يعني هذا أن التوقعات الجارية المتعلقة بالمتغير الاقتصادي عبارة عن المتوسط الحسابي لقيمة الملاحظة<sup>2</sup> في الماضي مرجح بأوزان<sup>3</sup> تميل إلى الارتفاع كلما كانت التجربة السعرية أكثر حداثة. هذا ونستطيع القول بأن المتعاملين الاقتصاديين الذين يعتمدون على فرضية التوقعات المتكيفة يتنبؤون بالمستقبل الاقتصادي والمالي آخذين بعين الاعتبار الماضي القريب الذي له الأثر الأقوى على التوقعات التي يتم تعديلها ببطء وتدرجيا في ضوء الأخطاء المتوقعة والتي تسمى بالأخطاء النظامية<sup>4</sup> التي تمت في الماضي لمراجعة التوقعات الحالية بالاعتماد على معامل الخطأ في التوقعات الذي يمثل سرعة التعديل في التوقعات، والذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد صحيح فإذا كان:

- معامل التوقع يساوي الواحد صحيح فإن القيم المتوقعة تساوي القيم الفعلية وتسمى بالتوقعات الساكنة.

- وإذا كان معامل التوقع يساوي الصفر فهذا يعني أن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بمراجعة توقعاتها على الإطلاق.

### ب- التضخم عند مدرسة التوقعات الرشيدة (Rational Expectations)

بالنسبة لبعض الاقتصاديين تبدو نظرية التوقعات المتكيفة المرتبطة بالماضي مبسطة إلى درجة كبيرة، لأنها تفرض أن المستقبل يشبه الماضي إلى حد كبير، إذ يرى هؤلاء أن التوقعات يجب أن تقوم على أساس ما يسموه بالتوقعات الرشيدة.

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: Krmer.G et BouhailiA: «Modèles monétaire et l'hyperinflation »,revues tiers monde N129,Alger, 1992

<sup>2</sup> - المتوسط الحسابي لقيمة الملاحظة هو المتوسط الحسابي لمستوى السعر المتوقع لفترات زمنية ماضية.

<sup>3</sup> - يقصد بالمرجح بالأوزان: المتتالية الهندسية لمتوسطات معدلات التضخم الفعلية للفترات السابقة، لمزيد من التفصيل ارجع إلى: تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002 ص ص 91-102

<sup>4</sup> - أي الخطأ في توقع معدلات التضخم بناء على توقعات الأسعار المستقبلية والمتغيرات الحقيقية أي: الثروة الحقيقية، الدخل والعمالة.

هذا وتعود فكرة التوقعات الرشيدة<sup>1</sup> الى مقال نشره<sup>2</sup> J.Muth في مجلة *econometrica* سنة 1961 حين حاول تفسير تحركات الأسعار من خلال التوقعات , ومنذ ذلك التاريخ ظهرت عدة نماذج اقتصادية عن التوازن العام تستخدم مفهوم التوقعات الرشيدة

ومع بداية السبعينات ظهرت النظرية بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الاقتصاديين أمثال سارجنت Sargent.R.L, والاس Wallace وغيرهم، فقاموا بدراسة التضخم الجامح بالاستعانة بفكرة التوقعات الرشيدة , مستندين على نموذج النظري للفكر الكلاسيكي من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية , الذي يركز على مبدأ حيادية النقود في الحياة الاقتصادية لأنها مجرد ستار تتغلق به الأشياء الحقيقية من جهة ومجرد عربة لنقل القيم الى الأسواق فأى تغيير في كمية النقود ليس لها اي تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وانطلاقا من الركيزة النظرية للفكر الكلاسيكي "مبدأ المنافسة التامة" التي تؤكد على دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب في السوق هي البصمة الجديدة التي اضافتها مدرسة التوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصادية (أفراد ومؤسسات) وتتلخص فيما يلي:

1- تفترض أن توقعات الوحدات الاقتصادية رشيدة، أي أنها غير متحيزة إحصائيا<sup>3</sup> لأنها تستند على معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فلا يمكن للحكومة أن تتدخل هذه الوحدات من خلال سياساتها. طالما أنها على دراية جيدة بالأوضاع والمعلومات.

2- الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

أما العوامل التي ساعدت على انتشار نظرية التوقعات الرشيدة فتتمثل أساسا في:

- تركيزها على الأخطاء المتعلقة بعملية صياغة التوقعات في النماذج الاقتصادية وقتها.
- الأداء غير المناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم.

<sup>1</sup> - كما يسمونها البعض بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

<sup>2</sup> - John Muth : « Rational Expectations and The Theory of Price Movements » , in *econometrica* , july 1961

<sup>3</sup> - لمزيد من التفصيل ارجع الى: علي توفيق صادق وآخرون: التضخم في العالم العربي , دار الشباب للنشر والتوزيع والترجمة , الكويت 1987 , ص ص 32-35 .



- تعثر مفهوم منحني فليبس بصورته التقليدية في السبعينات عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معا.
- انتشار فرضية حيادية السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي، والقبول المتزايد للفكر النقدي. وعلى الرغم من قبول فكرة التوقعات الرشيدة من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية الواقعية لم تلق تأييدا كبيرا من قبل المفكرين الاقتصاديين، وقد وجهت لها عدة انتقادات أساسية جعلت صلاحيتها كأداة تحليل نظري لرسم السياسات الاقتصادية في موضع شك وتساؤل، وأهمها:
- أكثر الدلائل الإحصائية تشير إلى عدم تغير الأسعار بمرونة كبيرة وأن تغيرها إذا حصل في بعض الأوقات فهو تغير بطيء، وكذلك الأجور وخاصة في الدول الرأسمالية الغربية، حيث تنفذ في أسواق العمل نقابات العمل القوية وتحدد الأجور العمالية بعقود لا تقل مدتها عن سنة كاملة.
- تحمل هذه النظرية قصورا واضحا في فرضياتها، الذي نجده واضحا في اقتصاديات الدول النامية، التي تتصف بنقص في البيانات، عدم وجود اتفاق وتناسق في المعطيات بالإضافة إلى التضارب الرقمي وعدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب.
- وبالرغم من الانتقادات الموجهة لها تبقى نظرية التوقعات الرشيدة تبعد عن حدود الادعاءات المتطرفة.

#### ج-التضخم عند مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

راجت أفكار هذه المدرسة نهاية السبعينات وبداية عقد الثمانيات، في عدد لا بأس به من الدول الرأسمالية الصناعية وزادت شهرتها عندما تبناها الرئيس رونالد ويلسون ريجان (1982-1989) اثناء حملته الانتخابية بعد ان كان البرنامج الاقتصادي الناجح لرئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر قبله. ومن ابرز مفكري هذه المدرسة آرثر لافر Laffer.Arthur، بول كريج Craig.Paul ونورمان Norman وجورج جيلدر التي تحققت شهرتهم من خلال انضمامهم الى النقديين، وأصحاب نظرية التوقعات الرشيدة في نقدهم الشديد الموجه للكنزيين الذين اعطوا أهمية قسوة في تحليلهم لشروط التوازن العام، تفسير حالة التضخم والانكماش وكذا تجنب الازمات الدورية الرأسمالية من خلال التأثير عن طريق تدخل الدولة في الطلب الكلي الفعال ، لهذا يوصف الكنزيين بان نظريتهم تتمحور حول اقتصاديات الطلب الكلي .

لهذا يتفق أنصار هذه المدرسة مع النقديين في أن التضخم يحدث نتيجة الإفراط في عرض النقود<sup>1</sup>، ويؤكدون على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سيتسبب في النهاية إلى رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود، إلا أن أنصار هذه المدرسة، وإن كانوا يتفقون مع النقديين في كون التضخم ظاهرة نقدية بحتة، فإنهم يشيرون إلى فكرة جديدة، مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهرياً من أسباب التضخم. إذ يعتقدون أنه يجب النظر إلى الضرائب على أنها تكاليف، وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج. وبالتالي ومع استمرار ارتفاع الطلب سترتفع الأسعار. ويولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لتخفيض معدلات الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال، وذلك لأن ارتفاعها يشبط حوافز الادخار والاستثمار والإنتاج، إذ أن خفض هذه الضرائب من شأنه أن يولد حوافز إيجابية تعمل بدورها على مكافحة التضخم. إذ أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة عرض العمل وزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار والإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل. وكل هذا سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج الوطني، فإذا بقي مستوى الطلب الكلي على حاله، فإن مستوى الأسعار سوف ينخفض .

كما يعتقدون أن العودة لقاعدة الذهب من شأنها المساهمة في خفض معدلات التضخم، وذلك من خلال ما تضعه هذه القاعدة من حد للتوقعات التضخمية، إذ أنها تضع أساساً لاستقرار سعر الصرف ودعم الثقة في الدولار. كما أن تثبيت سعر الدولار تجاه الذهب من شأنه أن يحد من قدرة البنوك المركزية على التوسع في إصدار النقود، ذلك أن مقدرة هذه البنوك في الإصدار ستكون مقيدة بالمعروض من الذهب، الأمر الذي يكون تأثيره إيجابياً في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، إذ سيصبح من الصعب تمويل العجز من خلال التوسع في الإصدار النقدي الجديد.

### 3- التفسير الهيكلي للتضخم:

أعطت النظريات السابقة المفسرة للتضخم، جواباً كافياً ووافياً عن التقلبات السعرية التي تحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة، وإذا حاولنا إسقاطها على واقع الدول المتخلفة سنقع في أخطاء كبيرة، لأنها لا تصلح لمعالجة واقع وظروف البلاد المتخلفة دون تمييز، ومن هنا توصلوا إلى نتائج وتوصيات لمكافحة التضخم بعيدة إلى حد كبير عن واقع هذه الدول، وهذا ما أشار إليه النقديين ، فهم يرون أن

<sup>1</sup> بسبب إيمانهم الشديد بقانون المنافذ J.B.Say الذي ينص أن "العرض يخلق طلب مساوي له" وحسبه فإن النقود ليست إلا حجاباً يخفي حقيقة المبادلات ، وعملية التبادل تتم بين المنتجات فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى وإن العرض يخلقه طلبه الخاص . لمزيد من التفصيل Alain Samuelson : Les Grands Courants De La Pensée économique , O.P.U , Alger 1985 Page 78.

التضخم في البلدان المتخلفة سببه الإدارة النقدية والمالية السيئة لكن مقابل هذا الاتجاه ظهر هناك عدد من الاقتصاديين وخاصة كتاب أمريكا اللاتينية<sup>1</sup> ، الذين يرون أن تحليل التضخم بالبلاد المتخلفة يجب أن يستند على كشف الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لها ، هو السبب وراء زيادة كمية النقود ووراء الإدارة النقدية والمالية السيئة بها، وفي تفسيرهم للقوى التضخمية فيها يشيرون إلى أشكال متعددة من الاختلالات نذكر منها ما يلي:

أ- **التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:** يصنف التقسيم الدولي للعمل ان الدول المتخلفة متخصصة في انتاج وتوزيع أي تصدير المواد الأولية -الطاقة-، فهذا النمط فرض عليها في الماضي، هذا ما يجعلها دائما عرضة لموجات تضخمية عالية عندما تتعرض أسعار هذه المنتجات للتذبذب في الأسواق الدولية وهنا نميز بين حالتين:

-حالة زيادة أسعار الصادرات: عندما ترتفع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، فان ذلك يؤدي إلى زيادة أرصدة النقد الأجنبي في هذه البلاد، وبالتالي زيادة الدخل فيها حيث تذهب جزء من هذه الزيادة إلى المشتغلين في إنتاج وتصدير المواد الأولية، وجزء كبير يذهب إلى إرادات الحكومة عن طريق الضرائب المفروضة على قطاع الصادرات، وجزء آخر من هذه الدخل يتجه إلى الانسياب خارج البلاد مرة أخرى لتمويل شراء الواردات من السلع الاستهلاكية المختلفة، أم الجزء المتبقي من هذه الزيادة يتجه إلى شراء مختلف السلع التي تنتجها الصناعات المحلية. ونظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلاد المتخلفة فإن الزيادة التي ستحدث في الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي سوف تؤدي الى ظهور ضغوط تضخمية في هذه الدول<sup>2</sup> .

-حالة تدهور أسعار الصادرات: قد يؤدي تدهور أسعار الصادرات الى احداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وهذا بسبب انخفاض الإيرادات العامة التي يتم تحصيلها أساسا من الضرائب المفروضة على صادرات المواد الأولية، وقد تلجأ الدولة في كثير من الأحيان إلى مصادر تضخمية لسد هذا العجز، مثل الاقتراض من البنك المركزي أو إلى زيادة الإصدار النقدي، كما أن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات، فإذا لم يكن لدى الدولة احتياطات كافية من الذهب والعملات الأجنبية لمواجهة هذا العجز فإنها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالداخل.

<sup>1</sup> - عرف هؤلاء الكتاب بالهيكليين ومن أشهره "K.S.Chakrabarti", "Morley", "Lambert Denis" والمصري سمير امين.

<sup>2</sup> - نبيل الروبي: مرجع سابق ص ص 98-105

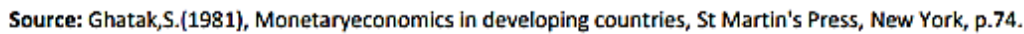
**ب-جمود الجهاز المالي للحكومة:** تتسم النظم الضريبية في البلاد المتخلفة بالجمود وعدم الكفاية والتخلف، حيث لا يتسنى لهذه الدول زيادة حصيللة الضرائب كلما كانت في حاجة إلى ذلك، كما يشير الهيكلين إلى ميزة هامة أخرى تتمثل في ضالة مرونة الحصيللة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل الوطني، بعبارة أخرى فإن نمو هذه الحصيللة لا يتناسب وحجم الإنفاق العام اللازم لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب ولدفع عجلة التنمية للأمام. هذا العامل يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني، عن طريق لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل هذا العجز، كما أن أي محاولة للتقليل من كمية النقود المتداولة عن طريق الضغط على الإنفاق العام أو تقييد الائتمان المصرفي يؤدي في الغالب إلى حدوث تضخم ركودي، وهذا ما أثبتته دراسة "Morley" عن التضخم والركود في البرازيل<sup>1</sup> في الستينيات من القرن الماضي وحسب وجهة نظر الهيكلين فإن التغلب عن هذا المصدر الهيكلية للتضخم يكون عن طريق تطبيق سياسة مالية فعالة تؤدي إلى زيادة كفاءة النظام الضريبي وتشجيع الادخار وزيادة الاستثمار مما يحرك عجلة التنمية للأمام<sup>2</sup>

**ج-تفاقم مشكلة الغذاء** يعطي لها الهيكلين أهمية خاصة في تفسير الضغوط التضخمية في هذه البلاد، والتي يقصد بها عجز الاقتصاد الوطني عن تدبير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان، وهذا بسبب الخلل الموجود بين الطلب على هذه المنتجات وعرضها. فيما يخص جانب الطلب نجد ارتفاع معدل النمو السكاني، زيادة الميل الحدي للاستهلاك يؤديان إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية بنسب مرتفعة أما جانب العرض، فالخلل الأساسي يكمن في تأخر وبطيء النمو في القطاع الزراعي، إضافة إلى عدم كفاية المنتجات الغذائية المستوردة بسبب العجز في ميزان المدفوعات بها ويخلص الهيكلين إلى أن الزيادة المبدئية في أسعار المنتجات الغذائية هي التي تسبب فيما بعد حركة دائمة وتراكمية في ارتفاعات الأسعار في مختلف القطاعات، وبالتالي فإن علاج التضخم في هذه الدول يتطلب إعطاء مكانة أساسية للمشكلة الغذائية في أي برنامج يستهدف مكافحة التضخم. والشكل الموالي يوضح كيفية حدوث الضغوط التضخمية انطلاقاً من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

**شكل رقم 01: تخطيط مبسط للنموذج الهيكلية في تفسير التضخم**

<sup>1</sup> - Morley, S. A. (1982), Inflation and Stagnation in Brazil, Economic Development and Cultural Change, Volume 19, Number 2, University of Chicago Press.

<sup>2</sup> - رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر ص ص 89-91



- إن الإسراع بعملية التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية وعلى الأخص إنشاء البنى التحتية مثل الطرق، الجسور، السدود، المطارات، مشاريع إيصال المياه والكهرباء وشبكات السكك الحديدية وبناء المدارس والمستشفيات... الخ، يؤدي إلى اختلال العلاقة بين تيار الإنفاق النقدي الموجه لإنشاء هذه الاستثمارات وبين العرض الحقيقي من السلع والخدمات الذي يحتاج إلى فترة طويلة ليصل إلى المستويات المطلوبة، وهذا بعد أن تنعكس الجهود المبذولة لإنشاء وتطوير البنى التحتية على رفع مستوى الإنتاجية في القطاعات الأخرى؛ -يشير الهيكليين إلى الطبيعة المزدوجة للاستثمار، ويقصدون في ذلك أن الاستثمار يخلق طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج منتج معين، ومن جهة أخرى فهو يولد

طلبا فعلا عن طريق النقدية الناشئة عن إنفاقه، إلا أن هذا الطلب يتصف بكونه أكثر عمومية، أي أنه ينصرف إلى كافة أنواع السلع والخدمات مما يولد ضغوط تضخمية؛

-طول فترة الإنشاء للمشروعات الإنتاجية الجديدة -الفترة من بدء الاستثمار وبدء ظهور الإنتاج- كما هو الحال في الصناعات الثقيلة يؤدي إلى زيادة المداخيل، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات بنسبة تفوق نسبة عرضها، وينعكس هذا الاختلال في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

إن ظاهرة التضخم هي ظاهرة معقدة لهذا وجدت عدة نظريات لتفسير هذه الظاهرة، وبالنسبة للدول النامية فبرغم من أهمية التفسير الهيكلي لظاهرة التضخم في هذه الدول، إلا أنه لا يجب إهمال الجوانب النقدية في تفسير هذه الظاهرة، كما يجب ألا ننظر للنظريات السابقة المفسرة للتضخم كنظريات متعارضة وبديلة عن بعضها البعض، بل ننظر إليها كنظريات متكاملة فيما بينهما، ومن ثم اقتراح السياسات والأدوات الفعالة لعالجه، وهذا نظرا لما تسببه هذه الظاهرة من أضرار جسيمة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات.

## المبحث الثاني: أنواع وأسباب التضخم

نتيجة تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها<sup>1</sup> فهذا لا يعني أنه لا توجد علاقة أو رابط بينها، فقد يكون في سوق السلع كما قد يكون في سوق عوامل الإنتاج ولكن على الرغم من كل ذلك فإنه توجد خاصية مشتركة تجمع بينهما وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا.

### أولا: أنواع التضخم

وفيما يلي سنستعرض أبرز أنواعها، مستعينين بعدة معايير تميز كل نوع عن الآخر.

<sup>1</sup> - غازي حسين عناية: مرجع سابق، ص 54.

## 1- حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

طبقا لهذا المعيار، تتحدد بعض الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، مراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية:

### أ- التضخم الكامن Latent Inflation:

يتمثل هذا الأخير في ارتفاع الدخل النقدي بصفة ملحوظة دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، ذلك بسبب تدخل الدولة وفرض قيود مختلفة على الإنفاق مثل: نظام توزيع السلع حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يشتري أكثر منها.

ففي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل حيث لا تمكن الفرد من مبادلتها بالسلع والخدمات. ويسود هذا النوع من التضخم في فترات الحروب والكوارث الطبيعية، و"هذا ما ينجر عنه اختلال العرض والطلب في الأسواق".

### ب- التضخم الظاهر او الصريح Open Inflation:

تعرف الأسعار في هذا النوع من التضخم ارتفاعا مستمرا استجابة لفائض الطلب الموجود في الدورة الاقتصادية، حتى الوصول إلى تحقيق تعادل بين الطلب والعرض على السلع والخدمات، دون أن تتدخل السلطات الحكومية لمنع هذه الارتفاعات في الأسعار، فتعكس سيورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات التأثير في شكل ارتفاع الأجور والنفقات التي تتميز بشيء من المرونة.

### ج- التضخم المكبوت او الحبيس Hidden Inflation:

كما يدل اسمه، فهذا النوع من التضخم يكون "مستتر" ففي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع نظرا لتدخل السلطات الحكومية مباشرة للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها عن طريق التسعير الجبري، نظام البطاقات وتخصيص المواد الأولية... إلخ، فهذه التدابير تؤدي إلى رقابة مؤقتة للاستقرار النقدي، ولكنه نادرا ما يمنع ارتفاع الأسعار في النهاية، إذ يظهر الفائض المكبوت من القوة الشرائية عن محاولة التعبير عن نفسه في السوق السوداء.

إذن "التضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف إلى منع الظروف القائمة لتضخم الظاهر من التعبير عن نفسها".

## 2- حسب مدى حدة الضغط التضخمي:

اذ يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

### أ- التضخم الجامح Hipper Inflation:

يعتبر هذا النوع من التضخم أخطر الأنواع على الاقتصاد الوطني، إذ تعرف الأسعار ارتفاعا فلكيا يتبعها زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض أرباحية رجال الأعمال، مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار ومنه زيادة في الأجور وهكذا... فهذا يسمى "بالدورة الخبيثة للتضخم"<sup>1</sup> وغالبا ما يكون تدخل السلطات الحكومية عن طريق الإصدار النقدي، وبهذا تفقد قيمتها الشرائية أو بالأحرى دورها كالوسيط للمبادلة، وكمخزن للقيمة. فيدفع الأفراد إلى التخلص منها عن طريق الاحتفاظ بها والتعامل بالمقايضة، ورفض الدفع بالنقود.

كعلاج أو حل نهائي تنتهي السلطات الحكومية بإصلاحات نقدية تعمل على إيقاف تداول العملة القديمة وإحلال عملة جديدة محلها، وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير تعيد الثقة إلى العملة الوطنية لتحقيق الاستقرار النقدي من جديد.

### ب- التضخم غير الجامح "المتوسط":

ترتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، حيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد الوطني مسهلة السلطات النقدية علاجه، مكافحته والحد من آثاره حتى لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول<sup>2</sup>.

## 3- بوادر ظهور التضخم:

والتي نلخصها فيما يلي<sup>3</sup>:

أ. الارتفاع العام والمتواصل في المستوى الأسعار: مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة، مقابل ارتفاع أسعار السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - نبيل الروبي: التضخم في اقتصاديات المتخلفة " حالة مصر " مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية 1973 ص30.

<sup>2</sup> - غازي حسين عناية: مرجع سابق، ص60.

<sup>3</sup> - مروان عطون وبتصرف: أسعار الصرف حرف العملات: أزمنة العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص ص 208-210.



ب. ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية: يحدث نتيجة ضعف في العملة المحلية نظرا لتدهور قوتها الشرائية فتكثر عمليات الهروب والتخلص منها والاحتفاء بالذهب باعتباره أفضل مستودع للقيم والثروات.

ج. ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية: عندما يرتفع معدل التضخم في دولة ما بشكل يصبح أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى، تتعرض العملة المحلية للانخفاض مقابل العملات الأخرى، بالإضافة إلى أن أسعار صرف العملات تتجه نحو الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب عليها، مقابل العملة المحلية الضعيفة بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

د. ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية: كالأراضي، المباني والعقارات، ففي أوقات التضخم تنتشر ظاهرة المضاربة بالأصول الحقيقية لكونها أرباح مجال للاستثمار أضمن في هذه الظروف من استثمار في المجالات الصناعية والزراعية التي لا تدر بالربح إلا بعد انقضاء فترة من البدء فيها، بالإضافة لكونها محفوظة من التضخم في تلك الظروف.

#### 4- تغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى تضخم مصدر وتضخم مستورد إلا أن هذا النوع من التضخم يظهر نتيجة العلاقات الاقتصادية التي ترتبط بين مختلف الدول، إذ يتم تصدير التضخم الناشئ في البلاد الصناعية عن طريق السلع التي تحتاج إليها البلاد المتخلفة بأسعار تضخمية. وإذا كانت التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية لتصدير التضخم فإن انفتاح اقتصاديات هذه البلاد على الأسواق العالمية قد زاد من آثار التضخم المستورد<sup>1</sup>.

#### 5- اختلافات القطاعات الاقتصادية.

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج يختلف عن الذي يتفشى في سوق السلع. كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية<sup>2</sup>.

• هذا ويحلل كينز Keynes أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

1- التضخم السلعي ، 2- التضخم الرأسمالي

بينما المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج إلى:

<sup>1</sup> - غازي حسين عناية وبتصرف: مرجع سابق، ص58.

<sup>2</sup> - غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص58.

## 1- التضخم الربحي. 2-التضخم الداخلي.

أ- التضخم المتفشي في أسواق السلع والخدمات: وتنقسم بدوره إلى:

### 1-التضخم السلعي Commodity Inflation:

وينتشر هذا النوع من التضخم في قطاعات صناعات الاستهلاك، ومن مميزاته: يتداول المنتجات والسلع، ومن آثاره: انتشار آفة تكديس السلع وتخزينها، ومنه ارتفاع أسعارها.

### 2-التضخم الرأسمالي Capital Inflation:

وينتشر هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، مما يتسبب شيوع أرباح خيالية لدى منتجي هذه السلع، بالمقابل خسارة كبيرة لدى المستثمرين كنتيجة لارتفاع التكاليف، الشيء الذي يؤثر على أسعار المنتجات.

ب- التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج: وفيه نجد:

### 1-التضخم الربحي Income Inflation:

ينشأ هذا النوع من التضخم بصفة عامة نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار.

### 2-التضخم الداخلي Income Inflation:

وهو الذي يحدث إذا ارتفعت أجور الكفاية التي يحصل عليها العمال<sup>1</sup>.

## ثانيا: أسباب التضخم.

تكاد تجمع مختلف النظريات على أن أسباب ظهور التضخم تكمن في زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج وبشكل خاص الأجور<sup>2</sup>.

### 1- التضخم الناشئ عن الطلب

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض، تبدأ بزيادة الطلب النقدي من أجل القيام باستثمار إضافي للتقدم التكنولوجي أو الاختراع، أو إنفاق حكومي، أو إنفاق اجتماعي (إسكان، تجهيز) كل هذا سيولد فائضا في الطلب يفوق العرض. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي تعني زيادة في الأرباح. وبالتالي سيعمل أصحاب المشاريع أو رجال الأعمال على زيادة الإنتاج بسبب إمكانية التوزيع، فيزداد طلبهم على عناصر الإنتاج خاصة العمل، فتزداد أجورهم متسببة في زيادة

<sup>1</sup> - نبيل الروبي: مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> - قد نجده مسمى في بعض المراجع: تضخم جذب الطلب والآخر التضخم دفع التكاليف.

قدرتهم الشرائية التي تتسرب إلى الاستهلاك مؤدية بدورها إلى زيادة جديدة في الطلب والتي سوف تحقق نفس الدورة السابقة المقصود هنا الزيادة الجديدة في الطلب، زيادة الإنتاج، ارتفاع الأجور وزيادة الطلب التي ينتج عنها ارتفاع جديد في الأسعار.<sup>1</sup>

وبذلك ندخل في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار، وفي كل دورة يكون فائض الطلب النقدي أكبر من الدورة السابقة، وتستمر بذلك تلك الموجات التضخمية مادام الطلب يرتفع بمعدلات أكبر وأسرع من العرض، وهذا ما يلخصه الشكل رقم 02.

وهنا يجب أن نميز بين حالتين:

**الحالة 1:** وفيها يكون الاقتصاد في جو التشغيل الجزئي أي أن هنالك جزء من الموارد الإنتاجية معطل، في هذه الحالة فإن زيادة الطلب لن تؤدي بالضرورة إلى التضخم، لأن الاقتصاد يواجه الزيادة في الطلب بزيادة مماثلة في الإنتاج -أي العرض- فالتشغيل الجزئي يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.

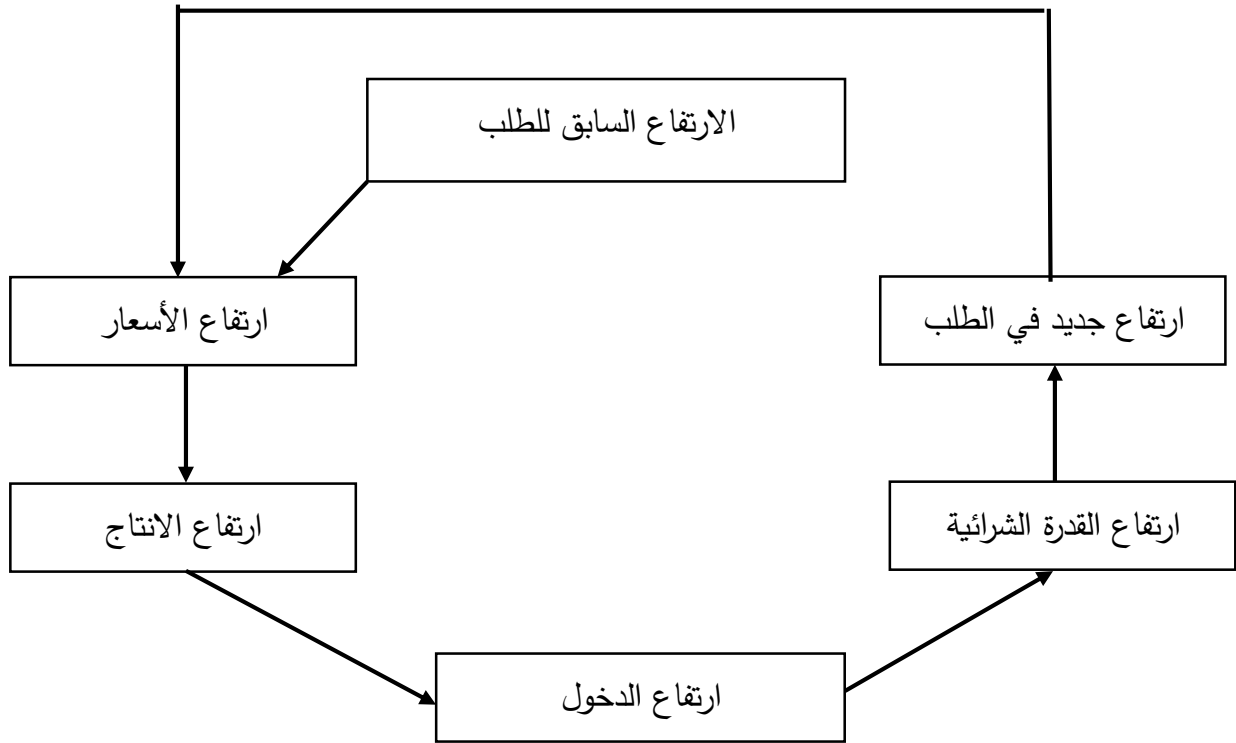
**الحالة 2:** وفيها يكون الاقتصاد في جو التشغيل الكامل أي كل موارده الإنتاجية مشغلة، في هذه الحالة فإن زيادة الطلب -الإنفاق الاستثماري، الحكومي، الاستهلاكي- تؤدي بالضرورة إلى حالة تضخمية، لأن الاقتصاد لا يستطيع مواجهة ذلك بزيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للتغيرات في الطلب والوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الاختلال هو رفع الأسعار.

يحدث هذا في الدول النامية عندما تقوم الحكومة بزيادة انفاقها على المشروعات التنموية التي تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً قبل أن تؤتي ثمارها، في هذه الحالة تقوم الدولة بخلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج، فهذه القوة الشرائية تمثل فائضاً في الطلب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجيمة ود. مصطفى رشيد شحبة: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 266-286.

<sup>2</sup> - اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 198.

الشكل رقم 02: "الحلقة المفرغة للتضخم الناشئ عن الطلب".



المصدر: من إعداد الباحثة.

**شرح الشكل رقم 02:** تبدأ الزيادة في الفائض النقدي الذي يفوق الارتفاع في عرض السلع والمنتجات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويعني هذا إمكانية زيادة الأرباح وذلك عن طريق رفع مستوى الإنتاج الذي يتم توزيعه بسهولة نظرا لوجود طلب إضافي عليه وهذا ما يجعل وجود زيادة في الطلب ومن ثمة طلب إضافي جديد وهكذا...

وقد تكون طريقة معالجة هذا النوع من التضخم من خلال<sup>1</sup>:

أ-الإقلال من الإصدار النقدي.

ب-كبح جماح القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك الكمالي.

ج-تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب.

<sup>1</sup> - اسماعيل محمد هاشم: مرجع سابق، ص 205.

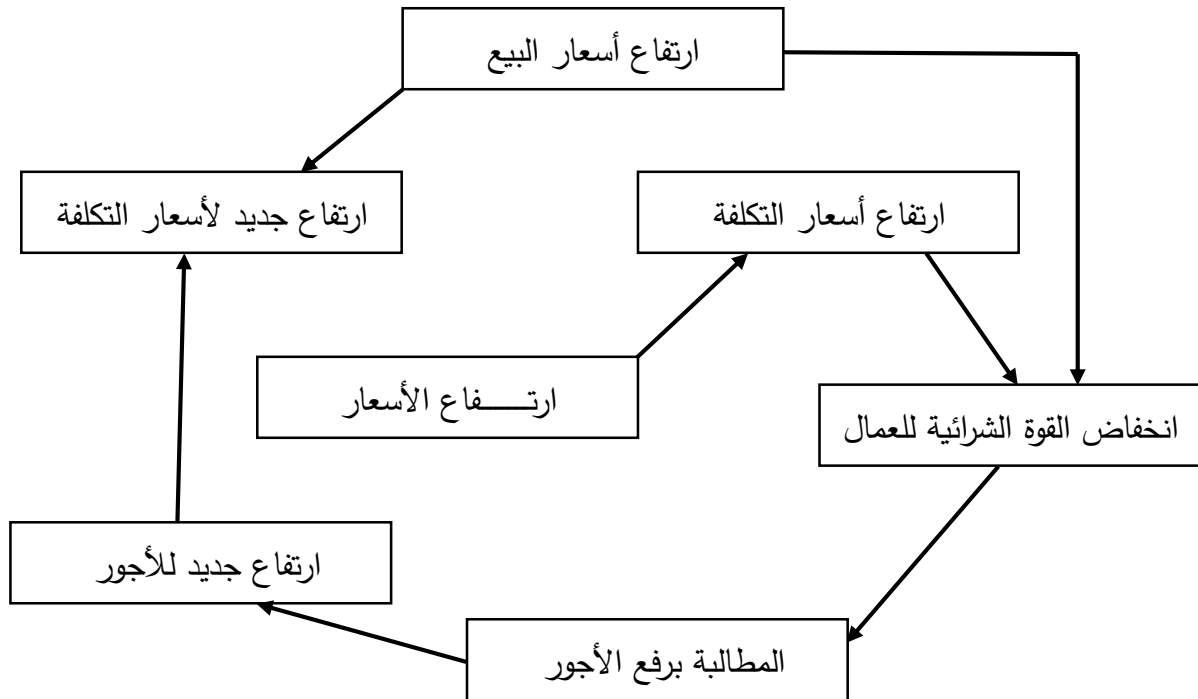
## 2- التضخم الناشئ عن التكلفة:

ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو التكاليف وبصفة خاصة الأجور. والمقصود هنا بزيادة التكاليف هو "زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج (اليد العاملة) بنسبة أكبر من إنتاجيتهم الحدية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

فالزيادة في مستوى الدخل لبعض الفئات في بعض القطاعات الاقتصادية قد يصاحبها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم يترتب على ارتفاعها ارتفاع معدلات عوائد الإنتاج، ولعل أهم عوائد الإنتاج هي الأجور حيث يترتب على حد من رفعها ارتفاع عام في مستوى الأسعار مما يلحق ضرراً بالفئات الأخرى، ذلك لأن الزيادة في معدلات الأجور بما لا يتناسب مع الكفاءة الإنتاجية التي يقابلها ارتفاع في الأسعار المحاصيل الإنتاجية، حيث أن أصحاب الأعمال والمنتجين لا يتحملون في الحقيقة هذه الزيادة بل يضيفونها إلى أسعار منتجاتهم التي يتحملها المستهلكون.

لنعود إلى نقطة البداية وهي مطالبة المنظمات النقابية برفع الأجور التي يكون ارتفاعها أكبر من إنتاجية العمل وهكذا نبقى في حلقة مفرغة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 02.

### الشكل رقم 03: مخطط تفسيري للتضخم بالتكاليف



المصدر: من إعداد الباحثة.

هذا، ويرتبط تضخم ناشئ بالتكاليف عادة بالظواهر التالية<sup>1</sup>:

أ- ارتفاع أسعار الواردات: إذا كانت الواردات تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي سواء كانت في شكل سلع تامة الصنع، موارد أولية أو سلع وسيطة، فإن أي ارتفاع في أسعارها يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار.

ب- ارتفاع هوامش الأرباح: ونقصد به ارتفاع حجم أو نسبة الأرباح المتقطعة (المحتجزة) بواسطة أرباب الأعمال بما لا يتناسب مع زيادة الكفاية الإنتاجية، وخاصة إذا كانت السلع المنتجة تتميز بنوع من الاحتكار، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها حيث يتحمل عبئ هذا الارتفاع المستهلك النهائي.

ت- زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج: كما قد يكون ارتفاع التكاليف ناشئاً عن نقص المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي أو لارتفاع أسعار المواد الأولية، أو لنقلها أو للتأمين عليها، أو بسبب ارتفاع تكلفة رؤوس الأموال، أو بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة بسبب تعطل الآلات، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

ث- أسعار الفائدة: إن ارتفاع أسعار الفائدة عن طريق البنوك التجارية يكون تأثيره على التكاليف الإجمالية بالارتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

• وقد تكون طريقة علاج التضخم الناشئ بسبب التكاليف من خلال:

- 1- العمل على رفع إنتاجية وسائل الإنتاج بكافة الطرق الممكنة.
  - 2- عدم السماح بزيادة الأجور بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاجية الحدية أو بعبارة أخرى وضع حد أعلى للأجور لا يزيد عن الإنتاجية الحدية.
- ومن كل ما سبق نجد أن التضخم الناشئ بالطلب ينشأ من جانب المشتري، في حين أن التضخم الناشئ بسبب التكاليف ينشأ من جانب البائع.

<sup>1</sup> - نبيل الروبي: مرجع سابق، ص 35.

### المبحث الثالث: طرق قياس التضخم.

بإجماع النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم تتفق على أنه الزيادة المستمرة في مستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما عبر الزمن، إذ يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على القوة الشرائية والنمو الاقتصادي، لهذا يتم الاستعانة بمجموعة من الطرق والمؤشرات التي تتبع التغيرات في الأسعار. هذا وتستخدم عدة طرق لقياس التضخم، وكل منها يعتمد على سلة معينة من السلع والخدمات أو على أساليب معينة أخرى.

#### أولاً: الأرقام القياسية للأسعار:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها نسبة يتم من خلالها مقارنة الأسعار في فترة زمنية معينة تسمى بفترة المقارنة بأسعار في فترة مرجعية تسمى فترة الأساس، ويتم استخدام هذه الأرقام بشكل شائع لتحليل التضخم أو تغيرات في تكلفة المعيشة فمن هذا التعريف، نسجل ما يلي:

- أ. أن الأرقام القياسية هي أرقام نسبية، أي: مقارنة مدى تطور الأسعار بالنسبة لسنة معينة تدعى سنة الأساس التي يقاس التغير بالنسبة لها، وتتميز عادة بالاستقرار بالنسبة للسنة المطلوب معرفة التغيرات فيها والتي تدعى بسنة المقارنة.
- ب. الأرقام القياسية من أرقام زمنية حيث توضح تطورات الأسعار خلال فترات زمنية، إذن: الزمن هو المتغير الأساسي<sup>1</sup>.

هذا ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها:

(1) الرقم القياسي لأسعار الجملة.

(2) الرقم القياسي لأسعار التجزئة.

(3) الرقم القياسي لنفقات المعيشة.

لقد دلت التجارب أن هذه الأرقام تتحرك مع بعضها البعض وجنبا إلى جنب بصفة خاصة في الفترات التضخمية<sup>2</sup>، وبالرغم من هذا إلا أننا نجد اختلافا كبيرا بين الاقتصاديين حول أفضل نوع للأرقام القياسية الواجب استعماله في قياس تغير القوة الشرائية للنقد، فمنهم من يفضل استخدام الرقم القياسي

<sup>1</sup> - أحمد أشقر: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 30.

<sup>2</sup> - نبيل الروبي: مرجع سابق، ص 22.

لأسعار التجزئة بوصفه يعكس القوة الشرائية للمستهلكين، أما البعض الآخر يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة<sup>1</sup> لتعبيره عن مستوى معيشة الأفراد، وذلك نظرا للحساسية الكبيرة لتغيرات الرقمين القياسيين لأسعار التجزئة ولنققات المعيشة، إلا أننا نجد شبه إجماع على اعتبار الرقم القياسي لنققات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية<sup>2</sup> نظرا لعلاقته المباشرة : بنقابات العمال ونقابات أرباب العمل، غير أن هذا المؤشر يضم الكثير من أسعار الخدمات التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مما يجعل المقارنات الدولية بين معدلات التضخم الصعبة، لهذا فإن المؤشر الذي يستخدم على نطاق كبير لقياس معدل التضخم هو الرقم القياسي الضمني أو المخفض الضمني للنواتج المحلي<sup>3</sup> Price deflat of GDP. والآن سنتعرف على أهم هذه الصيغ:

أ- الرقم القياسي المرجح لأسعار سنة الأساس "صيغة لاسبير Lasperyes"

$$L_p = \frac{\sum_{i=1}^n P_i^t Q_i^0}{\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^0} \cdot 100$$

والوزن هنا هو الكميات في سنة الأساس مقدرة بأسعار سنة الأساس.

حيث: رمز المجموع:  $\sum$  ;  $L_p$  : الرقم القياسي المرجح لاسبير.

$P_i^t$  : سعر السلعة سنة المقارنة:

$P_i^0$  : سعر السلعة سنة الأساس:

$Q_i^0$  : كمية السلعة الأساس:

وهي أبسط الصيغ الرياضية المعروفة لسهولة تطبيقها على الواقع من طرف معظم مكاتب الإحصائية في دول العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقيس حركة الأسعار المنفقة من أجل سلة من السلع والخدمات خلال الزمن.

ب- الرقم القياسي المرجح بأسعار سنة المقارنة: "صيغة باش paâche"

$$P_p = \frac{\sum_{i=1}^n P_i^t Q_i^t}{\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^t} \cdot 100$$

الوزن هنا هو عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس.

<sup>1</sup> نجد في بعض المراجع: الرقم القياسي للنواتج المحلي، مشط أسعار النواتج المحلي.

<sup>2</sup> نبيل الروبي: مرجع سابق، ص22.

<sup>3</sup> أحمد أشقر: مرجع سابق، ص312.



#### أ- الرقم القياسي الأمثل "صيغة فيشر Fisher"

$$IF = \sqrt{IL \cdot IP} = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n P_i Q_0}{\sum_{i=1}^n P_0 Q_0} \frac{\sum_{i=1}^n P_i Q_i}{\sum_{i=1}^n P_0 Q_0}}$$

لكل من الرقمين السابقين مزايا وعيوب مما يجعل من الصعب تفضيل أحدهما على الآخر، ولسد هذه الفجوة بين الرقمين، اقترح فيشر أخذ الوسط الهندسي بينهما كمؤشر بديل.

#### حدود الأرقام القياسية للأسعار:

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام القياسية للأسعار ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود، وإنما هي مقاييس نسبية تساعد على مقارنات خاصة بالقوة الشرائية للنقود بين فترتين زمنيتين<sup>1</sup>.

#### ثانياً: الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

إن الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية يستخدم كأداة لدراسة تطور القدرة الشرائية للمستهلكين، هذا الرقم القياسي يعرف أيضاً بمؤشر **كلفة أو غلاء المعيشة** نظراً لارتباطه الوثيق بمداخيل الأسر، إن كلفة المعيشة تمثل مجموع ما تنفقه الأسرة على الحاجات الضرورية من السلع والخدمات، ويعكس مؤشر غلاء المعيشة التطور الوسيط لأسعار أهم السلع والخدمات، التي يكتتبها المجتمع بغرض الاستهلاك خلال فترة زمنية<sup>2</sup>، هذا ويمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعدة طرق أهمها<sup>3</sup>:

أ- **الرقم القياسي البسيط**: هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها سنة الأساس وفق الصيغة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ويلاحظ أن هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي تؤثر على القدرة الشرائية.

ب- **الرقم القياسي المرجح**: يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع في سنة الأساس وفق الصيغة التالية:

<sup>1</sup> - د. محمد هاشم: مرجع سابق، ص 113.

<sup>2</sup> - وسام ملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 448.

<sup>3</sup> - سميرة بلقاسمي: "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 96.

$$\text{مجموع (الأسعار. الأوزان الترجيحية) الجارية} \\ \text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار. الأوزان الترجيحية) الأساس}}{\text{مجموع (الأسعار. الأوزان الترجيحية) الجارية}}$$

ت- الرقم القياسي العام: يستخدم في حساب الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية (الإنفاق الاستهلاكي الاسمي) على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس (الاستهلاك الحقيقي) وفق الصيغة:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

وعليه يقاس معدل التضخم كالتالي:

**معدل التضخم**

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس} \\ \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}$$

ث- الرقم القياسي الضمني للأسعار: يقيس هذا الرقم التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة معينة مقارنة مع سنة الأساس ويعبر أكثر الأرقام القياسية استخداماً<sup>1</sup>.

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي بأسعار سنة الأساس}} \times 100$$

أي:

$$PGDP = \frac{\sum_{i=1}^n Q_n P_n}{\sum_{i=1}^n Q_n P_0} \times 100$$

وبالطبع كلما زاد الرقم القياسي الضمني عن 100 دل ذلك على ارتفاع معدل التضخم من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لاحتوائه على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء، ولكن يؤخذ عليه أنه قد يحتوي على سلع عديدة لا تهم المستهلك العادي كما أن التغير فيه يعكس التغير في الكميات بجانب التغير في الأسعار إلى جانب اختلافات رئيسية هي:

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد: "النظرية الاقتصادية الكلية"، بدون طبعة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 200.

أ- يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك تكلفة مجموعة سلة<sup>1</sup> من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على ما أنتج في الاقتصاد كل سنة.

ب- كما يحتوي مؤشر أسعار الاستهلاك مباشرة على أسعار الاستيراد، بينما يحتوي الرقم الضمني فقط على أسعار السلع المنتجة داخل البلاد.<sup>2</sup>

### ثالثا: مؤشر أسعار الجملة:

يتصدى هذا المؤشر للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يتم التعامل بها في أسواق الجملة، ويشترك هذا الرقم من عدة أرقام يعبر كل واحد منها على مستوى أسعار فئة معينة من المواد التي تباع وتشتري في هذه الأسواق، كالمواد الصناعية والمواد الغذائية كما لا يختلف في صياغته العامة عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك فتعكس بالإضافة إلى ذلك تكلفة النقل، التوزيع وأرباح السماسرة والوسطاء الموزعين، ومن ثم فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر تعبيرا عن تكلفة معيشة المستهلك العادي من مؤشر أسعار الجملة.<sup>3</sup>

### رابعا: قياس الفجوات التضخمية:

إن تباين النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أفرز معايير مختلفة تقترح لحسابها، بالاعتماد على المعالم والأدوات لكل تيار فكري.  
أ- معيار فائض الطلب.

إن الاستناد النظري لهذا المعيار هي النظرية الكينزية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال<sup>4</sup> في تحديد مستويات الأسعار وفقا للأفكار الاقتصادية لكينز في نظريته العامة، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم وتدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع.

<sup>1</sup> - سيأخذنا الحديث عن سلة هذه السلع لاحقا عند دراسة حالة الجزائر.

<sup>2</sup> - تومي صالح: مبادئ الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، بدون طبعة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص45.

<sup>3</sup> - نوة بن يوسف: تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص103.

<sup>4</sup> - الطلب الفعال عند كينز: هو أن تكون الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة على ذلك.

ويمكن صياغة معادلة فائض الطلب كالتالي<sup>1</sup>:

$$Dx = (cp + cg + I + \Delta S) - y$$

حيث أن  $Dx$  : فائض الطلب الخام.

$I$ : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

$\Delta S$  : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

$Y$ : الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية.

$Cp$ ;  $Cg$ : الاستهلاك العام والخاص بالأسعار الجارية.

نلاحظ من خلال صيغة فائض الطلب، أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات. وهنا نميز بين ثلاثة حالات.

- حالة التوازن: رصيد المعاملات الخارجية  $(x - M = 0)$ ، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب.

- حالة الفائض: لما تزيد قيمة الصادرات عن الواردات  $x < M$ ، فهناك فائض في ميزان المعاملات الجارية نرمز له بـ  $S$ ، وهنا لا بد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب وهو ما يزيد في قيمة الفجوة التضخمية.

$$Dx = (cp + cg + I + \Delta S) - y + S$$

- حالة العجز: لما تزيد قيمة الواردات عن الصادرات  $M > x$  فهناك عجزا في ميزان المعاملات التجارية نرمز له بالرمز  $F$ ، والذي يجب طرحه من إجمالي فائض الطلب فهو يلغي جزء من مفعول القوى التضخمية، وهو ما يميز عادة الدول المتخلفة<sup>2</sup>.

$$Dx = (cp + cg + I + \Delta S) - y - F$$

ب- معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي):

يستند هذا المعيار على أسس النظرية النيوكلاسيكية التي تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغير كل من الدخل والناتج الوطني بالإضافة إلى تغير الطلب على النقود وسرعة دورانها حيث أن الاستقرار النقدي يتحقق عندما:

$$\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta y}{y} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y} = B = 0$$

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي: "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: رمزي زكي: مرجع سابق، ص ص 159-171.

مع:  $B=0$

حيث أن  $\frac{\Delta M}{M}$  هو معدل تغير في كمية النقود.

$\frac{\Delta y}{y}$  هو معدل تغير في إجمالي الناتج الوطني.

$B$  هو معامل الاستقرار النقدي.

وهكذا نكون في:

•  $B=0$  في حالة الاستقرار النقدي، تساوي التغير في كمية النقود مع التغير في إجمالي الناتج

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta M}{M} \text{ الوطني}$$

•  $B<0$  يدل على عدم وجود استقرار نقدي "فجوة انكماشية" أي وجود نقص في القوة الشرائية

مقارنة مع المتاح من السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

•  $B>0$  يدل على عدم وجود استقرار نقدي "فجوة تضخمية" أي أن النمو في كمية النقود يفوق

باستمرار معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني، فهذا دليل على وجود فائض في القوة الشرائية يفوق

المتاح من السلع والخدمات المنتجة وبالتالي الاستمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو **حجم القوى**

**التضخمية.**

ت- معيار الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار على النظرية النقدية المعاصرة لميلتون فريدمان، الذي يعتبر أن استقرار المستوى

العام للأسعار في المدى الطويل لا يحقق إلا بتحديد الحجم الأمثل لكمية النقود من طرف السلطات

النقدية، وتستخدم الصيغة التالية لحساب كمية النقود عند حجمها الأمثل<sup>1</sup>.

$$M_{ext} = \alpha_0 y_t - M_t$$

حيث:  $M_{ext}$ : حجم الإفراط النقدي

$y_t$ : حجم الناتج المحلي الحقيقي.

$M_t$ : كمية النقود المتداولة.

$\alpha_0$ : متوسط نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة.

وبالاعتماد على أسس النظرية النقدية الحديثة التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من

كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار.

<sup>1</sup> - سماح غانم عبد الكريم: التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2017، ص70.

فإذا كانت هنالك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها، فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، والارتفاع في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل وهو ما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ظهور القوى التضخمية.

يعتبر معيار الإفراط النقدي أكثر استعمالاً من طرف اقتصاديي الصندوق النقدي الدولي بسبب كون الإحصائيات المتعلقة به تكون سريعة، متوفرة وأكثر دقة.

### المبحث الرابع: آثار التضخم ووسائل علاجه

ان الاهتمام الكبير بظاهرة التضخم من قبل المفكرين الاقتصاديين على مختلف توجهاتهم أو من قبل الحكومات يرجع لخطورة هذه الظاهرة، وما تخلفه من آثار على صعيد الاقتصادي والنسيج الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب البحث عن أنجح الطرق والسياسات الكفيلة بعالجه والحد من خطورته.

في هذا الإطار سنوضح أهم الآثار الاقتصادية، الاجتماعية وأهم سياسات وطرق محاربتها.

**أولاً: آثار التضخم:** يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار آثار تمس معيشة أفراد المجتمع من جهة، والنمو والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى لا بأس من ذكر أهمها:

أ- **الآثار الاقتصادية للتضخم:** تتمثل أهم الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

- **أثر التضخم على العملة الوطنية:** يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تدهور في القوة الشرائية لهذه النقود، مما يضعف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وفقدان لوظيفتها كمستودع للقيمة، ويؤدي هذا الأمر إلى إضعاف الحافز على الادخار، فينخفض الميل للادخار مقابل زيادة الميل للاستهلاك، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب او عملات أجنبية مستقرة أو تستخدم هذه الأرصدة في اقتناء سلع معمرة، كالأراضي والعقارات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص101.

• **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** على المدى الطويل للتضخم أثر سلبي على ميزان المدفوعات، فالدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعرا، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها فيؤدي ذلك إلى عجز الميزان التجاري.<sup>1</sup>

• **أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:** إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم ستؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سينفق على استهلاك السلع التي تتزايد أسعارها، ويؤدي هذا إلى عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية. إذ يؤدي هذا التضخم إلى ما يعرف بالادخار السلبي، الذي من خلاله يتم استخدام جميع مدخرات الأفراد التي تم تجميعها سابقا للإنفاق على السلع الاستهلاكية، وهذا من أجل المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك.<sup>2</sup>

• **أثر التضخم على الكفاءة الإنتاجية:** في أوقات التضخم يزداد الطلب على عوامل الإنتاج من أجل توظيفها في إنتاج السلع والخدمات التي يتزايد الطلب المفاجئ عليها، مما قد يؤدي إلى تدهور كفاءة العمل بسبب شدة المنافسة بين المنتجين للبحث عن اليد العاملة، حيث في مثل هذه الظروف تكون عادة اليد العاملة غير مؤهلة وأقل خبرة، وقدراتهم على الإنتاج منخفضة<sup>3</sup>، مما يدفع اليد العاملة المؤهلة والعمال المهرة إلى الهروب خارج البلاد بسبب الأجور الزهيدة التي يحصلون عليها في فترات التضخم، وفي هذه الحالة يضطر المنتجون للاستعانة بعمال غير مهرة، مما يؤثر سلبا على الكفاءة الإنتاجية.<sup>4</sup>

• **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الدول النامية:** يعد من أحد القضايا المهمة التي حدث بشأنها جدل فكري واسع بين الاقتصاديين في الخمسينات والستينات من القرن الماضي الذي دار حول إمكانية اعتماد هذه البلدان على التمويل التضخمي<sup>5</sup>، كسياسة ملائمة لتمويل تكوين رأس المال الثابت ودفع عجلة التنمية للأمام. وقد انقسمت وجهات النظر إلى قسمين ل: أصحاب الرأي الأول: يؤكدون أن للتضخم آثارا إيجابية على زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات ورفع معدل النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - سماح غانم عبد الكريم ويتصرف: مرجع سابق، ص ص 10-12.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 97-98.

<sup>3</sup> - حسام داود وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 248.

<sup>4</sup> - عبد المنعم سيد علي: اقتصاديات النقود والبنوك، الأكاديمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1994، ص 37.

<sup>5</sup> - سيتم الحديث عنه في سياسات معالجة التضخم.

اما أصحاب الراي الثاني: يؤكدون عكس ذلك، ويرون ان للتضخم آثار سلبية على التنمية الاقتصادية ويعوق النمو الاقتصادي.

إن الجدل الفكري القائم حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي بدأ في الانحصار، وهذا على ضوء نتائج الكثير من الدراسات الكمية حول علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي. فقد أجرى Barro سنة 1991 دراسة مقطعية لأكثر من مئة دولة لتفسير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وتوصل إلى وجود علاقة عكسية ولكنها ضعيفة بين هذين المتغيرين، كما قام Burdekin سنة 1994 بدراسة مماثلة لعينة تتكون من عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة، وتوصل أيضا إلى وجود تأثيرات معنوية سالبة للتضخم على النمو الاقتصادي، ولكن حجم هذه التأثيرات كان كبيرا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية<sup>1</sup>. وفي نفس السياق فإنه في حالة وجود معدلات تضخم مرتفعة تفوق 10% فإن معظم الدراسات الكمية توصلت إلى وجود علاقة عكسية قوية بين التضخم والنمو الاقتصادي.

أما في حالة معدلات التضخم المنخفضة، فقد أبرزت بعض الدراسات الكمية إلى وجود علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول المتقدمة التي لديها نظام مالي متطور.<sup>2</sup>

## ب- الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار بالتأثير السلبي على مستويات معيشة اغلب الافراد من خلال ما يلي:

### • إعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع:

من أسوء الآثار الاجتماعية للتضخم هي إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بين مختلف طبقات المجتمع بشكل يبين الفارق الاجتماعي الكبير للتركيبة الطبقية له، أثناء الموجات التضخمية تزداد المداخل والثروة لفئة قليلة من المجتمع، وعلى العكس من ذلك تتخفف المداخل الحقيقية للفئة الثانية والتي تشكل غالبية افراد هذا المجتمع. والجدول الموالي يوضح اثار التضخم على مختلف فئات المجتمع للبلدان العرب.

<sup>1</sup> - محمد بن عبد اله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد الأول ، ص 138 .

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل حول العلاقة القائمة بين التضخم والنمو الاقتصادي ارجع الى:

Ouerhani, Salah, inflation, developement financier et croissance économique, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Tunis El Manar 2009.



جدول رقم(01) : آثار التضخم على المراكز الدخلية الحقيقية للفئات الاجتماعية وشرائحها

المختلفة في البلدان العربية

الفئات الاجتماعية وشرائحها	تقدير الموقف النسبي لآثار التضخم
<b>1- الحائزون الزراعيون</b> أ- صغار الحائزين ب- أصحاب الحيازات المتوسطة ت- أصحاب الحيازات الكبيرة	- تدهور - تثبيت أوضاع أو تحسن طفيف - تحسن ملموس
<b>2- أصحاب المصانع والشركات</b> أ- أصحاب المصانع الصغيرة ب- أصحاب المصانع المتوسطة ت- أصحاب شركات الاستيراد والتصدير ث- مقاولو الإنشاءات والمباني ج- وكالات الشركات الأجنبية	- تحسن طفيف - تحسن ملموس - تحسن شديد - تحسن شديد - تحسن شديد
<b>3- عناصر الطبقة المتوسطة</b> أ- موظفو الحكومة والخدمة الوطنية ب- موظفو القطاع العام ت- تجار الجملة ث- تجار التجزئة ج- المهنيون ذوي المهن الحرة: الأطباء، المحامين، المحاسبون والمهندسون.	- تدهور ملموس - تدهور نسبي - تحسن ملموس - تحسن طفيف - تحسن ملموس
<b>4- أصحاب الدخول الربعية</b> أ- أصحاب العقارات السكنية القديمة ب- أصحاب العقارات السكنية الجديدة ت- أرباب المعاشات	- تدهور ملموس - تحسن - تدهور شديد
<b>5- العمال والحرفيون</b> أ- العمال الزراعيون. ب- عمال البناء والتشييد. ت- الحرفيون: النجارون، السباكون، النقاشون، الحدادون وعمال إصلاح السيارات. ث- عمال الصناعة والخدمات	- تحسن ملموس - تحسن شديد - تحسن شديد - تدهور

المصدر: محمود عبد الفضيل: مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، 1982، ص ص. 81-82.

- تفشي الرشوة والفساد الإداري: يلجأ الموظفون أصحاب الدخول الثابتة إلى الرشوة كمصدر إضافي للدخل لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار، بالمساومة في تقديم الخدمة لمن يدفع أكثر.

• **هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج:** يؤدي الارتفاع المتواصل للأسعار مع عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع، إلى التدهور الشديد في الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسطى، مما ينتج عنه تسرب عدد كبير من الكفاءات للعمل في دول أجنبية أين ترتفع فيها معدلات الأجور النقدية الحقيقية ارتفاعاً لا يقارن بالمعدلات السائدة في بلدهم الأصلي<sup>1</sup>.

إلا أن هناك من يرى للتضخم آثار إيجابية نحصرها فيما يلي<sup>2</sup> :

• يعمل التضخم الناتج عن زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وذلك بافتراض وجود طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد .

• يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية، ومما يساعد أيضاً الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الميزانية من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.

ولكن يمكن الرد على ذلك بأنه في حال ارتفاع الميل الحدي للادخار فإن ذلك لا يعني استثمار هذه المدخرات داخل الاقتصاد المعني، كما أن انخفاض مستوى الاستهلاك الناتج عن ارتفاع الأسعار يضع الاقتصاد تحت وطأة الركود التضخمي الأكثر تعقيداً وتتمايز نتائج التضخم فيما إذا كان متوقعاً أم لا، ففي حالة التضخم المتوقع يعتمد الأشخاص الاقتصاديون إلى اتخاذ الاحتياطات المناسبة، ومن ثم تكون الآثار السلبية للتضخم عند حدها الأدنى.

### ثانياً: السياسات الاقتصادية لمحاربة وضبط التضخم.

يتسبب التضخم في تقليل القوة الشرائية للمستهلكين، يؤثر على توزيع الدخل الوطني، ويزيد من عدم استقرار المجمعات الكبرى للاقتصاد الكلي. لذلك، يجب كبح جناحه ومكافحته لتحقيق توازن اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة.

و في ظل تزايد الضغوط التضخمية على الاقتصاد العالمي والمحلي على حد سواء، أصبحت الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها الحكومات والبنوك المركزية هي مكافحته.

وفي هذا الصدد يمكننا التفرقة بين نوعين من السياسات وهما: السياسة المالية والسياسة النقدية، كونهما الأكثر استخداماً والأكثر فعالية لتحقيق أهم الأهداف المسطرة: النمو والاستقرار الاقتصادي.

<sup>1</sup> - رمزي زكي: مرجع سابق، ص 59.

<sup>2</sup> - نبيل الروبي: مرجع سابق، ص 345.

## 1: السياسة المالية:

من بين السياسات الاقتصادية الكلية تحظى السياسة المالية بمكانة هامة لكونها الأداة الاقتصادية الرئيسية الفعالة في يد الحكومة تستعملها لتوجيه مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات وذلك بفضل أدواتها.

### • تعريف السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية استخدام أوعية الميزانية من: **ضرائب، قروض ونفقات عامة** من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني.

وبالتالي الوصول إلى النمو المتوازن، وهذا ما يعرف **بالهدف التقليدي للسياسة المالية**<sup>1</sup> أما اليوم، فلم يعد دورها مقتصرًا على البحث عن تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، بل تخطى ذلك ليصبح أداة لتوجيه مسار النشاط الاقتصادي عن طريق التحكم وضبط الطلب الكلي، فالرقابة المتوازنة لها، **تعني إحداث عجز أو فائض في الميزانية العامة للدولة، وذلك تبعًا لأحوال النشاط الاقتصادي: تضخم، رواج أو كساد**<sup>2</sup>.

### • أدوات السياسة المالية:

تتمثل الوسائل المطبقة لضبط التضخم في إطار السياسة المالية من خلال استخدام أوعية الميزانية العامة فيما يلي:

#### أ- الرقابة الضريبية<sup>3</sup>:

من أهم أدوات السياسة المالية، كونها تتحكم في الإنفاق العام مباشرة، حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد **تضخم أو انكماش**.

ففي حالة التضخم تقوم السياسة المالية بزيادة قيمة الضرائب على الدخل لسحب ذلك الجزء من القوة الشرائية لأفراد فيتجهون إلى الادخار وينقصون من الإنفاق ويزداد بذلك التحصيل الضريبي للدولة.

<sup>1</sup> - غازي حسين عناية: مرجع سابق، ص 149.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص ص 150-152

<sup>3</sup> - تعريف الضريبة: هي عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة جبرًا على الأفراد والمشروعات، بدون مقابل لتتمكن من تغطية المصاريف العامة الواردة في الميزانية، أي أنها تعبر عن تحويل جانب من القدرة الشرائية من يد الأفراد والمشروعات إلى الحكومة، لمزيد من التفصيل ارجع إلى: صبحي تادريس قريصة ومدحت محمد العتاد: مدخل إلى علم الاقتصاد، دار النهضة المصرية، مصر 1982، ص ص 560-579.

أما في حالة الانكماش تعتمد الدولة على الرقابة الضريبية بتخفيض الضرائب على الأرباح والاستهلاك لزيادة معدلاتها وبالتالي زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار.

هذا وقد تتعارض فعالية سياسة الرقابة الضريبية مع الطبيعة البنائية للاقتصاديات النامية التي تتصف أجهزتها المالية، المصرفية والضريبية بعدم التقدم وتخلف، من جهة، وقصور أوعيتها الضريبية، عدم مرونتها، عدم اكتمال العادات والنظم الضريبية من جهة أخرى الذي يشكل في حد ذاتها ضغوطا تضخمية تعيق نجاح تطبيق السياسات الضريبية.

#### ب- الرقابة على الدين العام - القروض العامة:-

تعتبر القروض العامة<sup>1</sup> من أهم مصادر الإيرادات العامة للميزانية حيث أنها موردا استثنائيا عكس الضريبة التي تعتبر موردا رئيسيا وعاديا لتمويل النفقات العامة فهي تعمل على سد العجز في منابع التمويل، بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام عن طريق إصدارها وطرحها لسندات حكومية للاكتتاب العام، سواء بطرحها للجمهور مباشرة من أجل الاكتتاب والتي تسمى بالطريقة المباشرة أو عن طريق البنوك التجارية-الوسطاء- التي تقوم بشرائها ثم تعيد عرضها للبيع للجمهور، أو عن طريق طرحها في بورصة الأوراق المالية من أجل الاكتتاب، وهذا بالقدر الكافي لتثبيت استقرار الطلب الكلي الفعال عند مستوى التشغيل الكامل.

هذا وتتوقف فعالية سياسة القروض العامة كوسيلة امتصاص فائض الكتلة النقدية المتداولة وتتوقف على مدى اتساع السوق المالية، وما تحتويه من معاملات على سندات الحكومية بيعا أو شراء، وعلى عملية الاكتتاب في السندات المطروحة على إمكانية الربح الكبير في حالة استعمال الموارد المالية للأفراد والمشروعات في فرص استثمارية أخرى مقارنة بالربح الذي يمكن تحقيقه عند توظيفها بالاكتتاب في القروض.

#### 1- الرقابة على الإنفاق العام:

تعتبر ظاهرة زيادة النفقات العامة من الظواهر الملاحظة في أغلب الدول على اختلاف نظمها وظروفها الاقتصادية، فنجدها في اتجاه مطرد نحو الزيادة، لهذا وجب وضع حدود لتوسعها.

<sup>1</sup> تعرف القروض العامة: على أنها مبالغ تستدينها الدولة من الغير في شكل قروض من أفراد أو هيئات خاصة أو عامة سواء كانت وطنية أو أجنبية، لمواجهة أعباء ميزانيتها والتعهد بإرجاعها مع دفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة.

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضه حسب الأحوال الاقتصادية السائدة والمقصود بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي يختلف عن الإنفاق الغير المباشر الممارس من طرف السلطات الحكومية عن طريق الضريبة<sup>1</sup> كما رأينا سابقا.

هذا وتكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية.

**ففي حالة التضخم** يمكن الاعتماد على سياسة التقليل من الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى وهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام بحيث يجب أن تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار وتقليله<sup>2</sup> خاصة في الاقتصاديات المتخلفة.

**أما في حالة الكساد** يمكن الاعتماد على سياسة التوسع الانفاقي من قبل السلطات الحكومية للتأثير في حجم الإنفاق الخاص، وتعويض الانخفاض الطارئ في مستوياته باستحداث عجز في الميزانية يمول عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي.

ومن هنا نخلص إلى أن مستويات الإنفاق العام لها تأثير مباشر على مكونات السيولة التي تذهب في شكل أجور، مشتريات سلعية وخدمية مما يتولد عنه ضخ المزيد من السيولة، وهكذا فإن حجم الإنفاق يمثل أحد المحددات الهامة للطلب الفعلي الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي فأية محاولة للتخفيض في مستويات الإنفاق العام يكون له أثر على مكونات الطلب الفعلي، وبالتالي الحد من السيولة المحلية التي يكون لها أثر في الضغط على القوى التضخمية.

## 2: السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسته من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - يقصد به الضريبة المباشرة وغير المباشرة.

<sup>2</sup> - غازي حسين عناية وبتصرف: مرجع سابق ص ص 160-164.

### • تعريف السياسة النقدية:

هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية<sup>1</sup>-البنك المركزي-للتأثير على المتغيرات النقدية عرض النقود بالتحديد، ومنه على سلوك الأعوان المصرفية لتحقيق جميع أهدافها<sup>2</sup>.

### \* أدوات السياسة النقدية:

هي مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم، توجيه الائتمان وتغيير الكتلة النقدية باستعمال الرقابة الكمية والنوعية، وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها. هذا وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى:

#### أ- أدوات الكمية للسياسة النقدية:

هي الأدوات<sup>3</sup> التي يمارسها البنك المركزي في تأثيره على حجم النقود والائتمان على البنوك التجارية.

#### 1- سعر إعادة الخصم:

هو سعر<sup>4</sup> الفائدة يتحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق المالية التجارية واذونات الخزنة الحكومية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملاتها.

هذا وعادة ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق، حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية وتحقيق هامش ربح مقبول.

ويتحدد هذا السعر من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها للتأثير على السوق النقدية من خلق الائتمان، فقد جرت العادة التجاء البنوك التجارية للبنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية لديها إذا واجهتها أزمة السيولة، وفي بعض الأحيان يقوم هذا الأخير، برفع سعر البنك -سعر

<sup>1</sup>- السلطة النقدية هي البنك المركزي: هي المؤسسة المالية المسؤولة عن إصدار العملة وتزويد الاقتصاد بأوراق نقدية وعملات معدنية، يتم تداولها بحرية كوسيلة دفع معترف بها، وبوصفها الجهة الحائزة للاحتياطات الدولية للاقتصاد، فإن السلطات النقدية مستعدة لقبول أو توفير النقد الأجنبي مقابل عملاتها لأغراض ميزان المدفوعات، وإن تم ذلك أحيانا في ظل قيود أو لإجراء تعديلات بسعر صرف العملة الوطنية، ويتطلب الإشراف على النظام المالي قيام السلطات النقدية بتحديد المستويات الملائمة للسيولة بالاقتصاد المحلي ولدى البنوك أيضا، ومن ثم التأثير على تطور أصول وخصوم المؤسسات المالية تبعا لذلك، لأنها الوكيل المالي الأصلي للحكومة المركزية، فإن السلطات النقدية تختص بدعم الحكومة من خلال توفير الائتمان بما يتفق والقيود القانونية، وكذا امتصاص فائض أموالها .

لمزيد من التفصيل ارجع إلى: عبد الحميد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص92.

<sup>2</sup>- J.PIERRE Pattat : Monnaie Institution Financieres et Politiques monétaires, 4<sup>ème</sup> édition economica, Paris, 1987, P277.

<sup>3</sup>- ونجدها في مراجع تحت بند أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة.

<sup>4</sup>- كما يطلق عليه سعر البنك أو سعر الخصم

إعادة الخصم- كإشارة منه في رغبته لضغط الائتمان الذي يمنحه للبنوك التجارية التي غالبا ما يحدث في حالة التضخم، مما يؤدي إلى نقص السيولة المتداولة لدى البنوك التجارية لهذا تحمل هذه الأخيرة زبائنها نتائج ارتفاع معدل إعادة الخصم بالدفع من معدل خصمها للأوراق التجارية، هو ما يجعلهم يفضلون الاحتفاظ بها -الأوراق التجارية- إلى حين استحقاقها دون تحويلها إلى سيولة فورية عن طريق خصمها.

أما عن مدى فعالية سعر إعادة الخصم تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بشكل خاص.
- 2- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية.
- 3- مدى أهمية سعر الفائدة في النفقات الكلية للعمليات التجارية والصناعية التي يتطلب الائتمان المصرفي في تمويلها.

أما عن مدى محدودية هذه الأداة تتوقف على إنجاح البنك المركزي وفي استعماله لسعر إعادة الخصم لتخليص حجم الائتمان على مرونة الطلب الاستثماري تجاه التغيرات في سعر الفائدة<sup>2</sup>.

2- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية والنقدية، ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصورة خاصة، وحتى الذهب والعملات الأجنبية، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود، حسب الظروف الاقتصادية السائدة<sup>3</sup>.

وحتى تبقى هذه المبادرة في يدها دائما تفضل البنوك المركزية الاحتفاظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية مختلفة الآجال لتسمح لها بأن تحقن العملة الوطنية<sup>4</sup> أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر

<sup>1</sup>- صبحي تادرس قريصة وأحمد رمضان نعمة الله: مرجع سابق، ص 167.

<sup>2</sup>- ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 263.

<sup>3</sup>- لمزيد من التفصيل ارجع إلى: باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريح للنشر، الرياض، 1987، ص 250.

<sup>4</sup>- إن البنك المركزي يستخدم عمليات السوق المفتوحة للتأثير على الاحتياطات المصرفية، فيمارس نوعين من العمليات في هذه السوق، عمليات دفاعية: بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية بهدف إلغاء التغيرات في الاحتياطات المتولدة عن عوامل لا تقع تحت سيطرته كحمايتها -الاحتياطات- من تأثير العوامل الخارجية بشراء الأوراق المالية بهدف مقاومة الاستنزاف المتوقع للاحتياطات المصرفية بسبب زيادة النقد المتداول، والعكس -البيع- لإلغاء أثر الارتفاعات المفاجئة غير المتوقعة الناتجة من التأخير في عملية المقاصة للشيكات المصرفية، أما العمليات الديناميكية: للسوق المفتوحة فتتم لتحقيق الزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات المعرفية بقدر محدد بهدف تنفيذ سياسة معينة. لمزيد من التفصيل: ارجع إلى: ساري سيجل: المرجع السابق، ص ص 250-255.

المناسب وفي الوقت المناسب، وأن تتمكن من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات السوق المفتوحة.

هذا وتحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الصرف، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية نقداً من البنوك التجارية، سيرفع من الاحتياطات النقدية لديها، وبالتالي تقوم البنوك التجارية بعمليات الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، إن انخفاض سعر الفائدة يرفع من حجم الاستثمار، الدخل والعمالة، كل هذا ينتج عندما يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، والعكس صحيح في حالة التضخم.

أما عن حدود فعالية عمليات السوق المفتوحة فتتوقف على<sup>1</sup>:

1- قيام البنوك التجارية قبل شراء الأوراق المالية والسندات بإجراء مقارنة بين الربح الذي يمكن تحقيقه في حالة القيام بعملية الإقراض لهذه النقود بدل استخدامها في شراء الأصول هذا من أحد نتائج تطبيق سياسة السوق المفتوحة.

2- تعتمد نجاح هذه السياسة على مدى اتساع سوق الأوراق المالية ومدى انتشار التعامل بالأوراق والسندات التجارية، ومدى قبول الأفراد التعامل بهذه الأصول، ومدى قدرة البنك المركزي على تحمل الخسائر من خلال بيع وشراء الأوراق التجارية والسندات.

3- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجمالي: إن المقدرة الافتراضية للبنوك التجارية تعتمد على ما تمتلكه من سيولة، أو احتياطات نقدية مصدرها الودائع التي يستقبلها من عملائها، وحتى لا تقع في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة من أصولها النقدية في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، والهدف من هذه السياسة هو حماية المودعين من أخطاء سوء تصرف البنوك التجارية في ودائع زبائنهم، ثم أصبح وسيلة تقنية من أجل التأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.

فعند حدوث التضخم فإن البنك المركزي يرفع نسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي والبنوك التجارية تلجأ إلى تخفيض الائتمان الممنوح وتقل بذلك قدرتها على خلق الودائع نتيجة زيادة احتياطاتها بالبنك المركزي، فإذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض في الأرصدة النقدية لتغطية الزيادة في الاحتياطي النقدي، تضطر إلى تقييد عملية منح الائتمان، والعكس صحيح في أوقات الكساد.

أما عن حدود فعالية هذه السياسة:

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق، ص 263.



• فتتوقف على مدى اعتماد البنوك التجارية على السيولة المجمدة في إطار الاحتياطي النقدي القانوني، فيقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة وتقوم البنوك التجارية بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، زد على استخدام ما تملكه من الاحتياطات النقدية تعرض بها أرصدها المجمدة لدى البنك المركزي.

• كما تتجلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر من أوقات الكساد<sup>1</sup>، لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة الطلب القروض. هذا، ورغم قلة مرونة<sup>2</sup> وضعف فعالية هذه السياسة إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل تكلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأداة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة.

#### ب. الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات<sup>3</sup> موازنة مع أدوات الرقابة الكيفية المباشرة لتضمن تعاملًا مباشرًا ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان وتوجيه الموارد المالية نحو قطاعات التنمية الأكثر إنتاجية نسبيًا من غيرها.

فغالبا ما تنعكس هذه الرقابة في صورة توجيهات تتضمن في الغالب إقناعا أدبيا يصدر من البنك المركزي للتأثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية وذلك باتباع سياسة ائتمانية معينة تستهدف تأثير في وفرة الائتمان المصرفي، كلفته ووجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات أو لتسهيل نقل الموارد المالية من القطاع العام إلى القطاع الخاص<sup>4</sup>.

هذا ومن أهم أدواته ما يلي:

#### 1- أسلوب الإقناع الأدبي

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي يتصرف بالاتجاه الذي يرغبه، فإذا كان الهدف جعل البنوك التجارية تقلل من التوسع في منح عملية الائتمان فإن البنك المركزي

<sup>1</sup> - للتفصيل أكثر ارجع إلى: غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 133.

<sup>2</sup> - تعتبر أداة غير مرنة، لأنها تعامل البنوك الصغيرة والكبيرة على حد سواء، لأنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات من عدها.

<sup>3</sup> - ونجدها في بعض المراجع تحت بند أدوات الرقابة الكيفية المباشرة أو الأدوات النوعية.

<sup>4</sup> - غازي حسين عناية: مرجع سابق، ص 132.

يطلب منها ذلك دون اللجوء إلى الوسائل الكمية المذكورة سابقا، فتلتزم بذلك نظرا للعلاقة الوطيدة بينها وبين البنك المركزي.

إذن: الإقناع الأدبي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات، إرشادات وتوجيهات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.

### 1. هامش الضمان المطلوب:

ويقصد به<sup>1</sup>: "ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لتمويل نسبة من مشترياتهم للأوراق المالية، على أن يسدد باقي قيمة الورقة المالية من أموالهم الخاصة، فتلك النسبة الممنوحة من البنك التجاري هي هامش الضمان، فباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد، ففي فترة الانتعاش يطلب أن ترفع هذه النسبة من قبل البنوك التجارية، والعكس في فترة الكساد من أجل تشجيع حركة الاستثمار.

وعن فعالية هذه الأداة، فهي محدودة<sup>2</sup> خاصة إذا لم تكن هنالك ضرورة ملحة لطلب الائتمان من البنوك، فغالبا ما تتوفر بيد الأفراد احتياطات نقدية تمكنهم من شراء جميع الأوراق المالية والمضاربة عليها دون الحاجة لطلب الائتمان من البنوك.

### 2. سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة:

تتمثل في فرض البنك المركزي حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية، لا يمكن تجاوزه، فإنها ستكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي.

### 3. سياسة الودائع الخاصة:

تكمن هذه السياسة في تجميد جزء من ودائع البنوك التجارية إضافة عن نسبة الاحتياطي القانوني، وهذا ما يمكن البنك المركزي من تغيير نسب خلق الائتمان نحو الانخفاض ومنه التأثير على الإنفاق الكلي في اتجاه الانخفاض.

### ج- سياسة استهداف التضخم كإطار جديد للسياسة النقدية:

تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة لتحقيق الاستقرار في الأسعار -أي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الأسعار- لكون انعدامه يؤدي إلى تشويه عملية صنع القرار من قبل الأعوان الاقتصاديين، انعدام ثقتهم في السلطة النقدية وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق، ص 271.

<sup>2</sup> - غازي حسين عناية: مرجع سابق ص 139.

لذا تولدت قناعات راسخة عند واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هدفها المتوسط ثم طويل المدى، بعدما تبين أن التأثير على التضخم بشكل مباشر -أدوات النوعية- وغير مباشر -الأدوات الكمية- للتحكم في المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية الكبرى، لم تعد فعالة في تحقيق هذا الهدف، مما دفعها إلى تبني أسلوب جديد بالموازاة معها لإدارة السياسة النقدية المبني على التدخل المباشر للحد من التضخم، وذلك ابتداء من التسعينات، والتي تعرف بسياسة استهداف التضخم<sup>1</sup>.

### 1- تعريف سياسة استهداف التضخم: Inflation Targeting

يمكننا تعريفها على أنها:

أ- **Eichengreen** "استراتيجية لإدارة السياسة النقدية تقوم على أربعة عناصر: الالتزام المؤسسي باعتماد استقرار الأسعار كهدف أساسي للآلية النقدية، مما يجعل البنك المركزي مسؤولاً عن إنجاز أهداف السياسة النقدية، الإعلان العام عن مستويات التضخم المستهدف، وتبني سياسة اتصال بالجمهور والأسواق اتخاذ القرارات الحاسمة من مسؤولية البنك المركزي"<sup>2</sup>.

ب- **Eserutun** استهداف التضخم "هو نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية"<sup>3</sup>.

ج- كما يعرف بأنه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع ثلاث خطوات: الأولى: تحديد السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق معدل التضخم المستهدف، أما الثانية: يجب أن يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل، والثالثة: تكمن في مقارنة المعدل

<sup>1</sup> بدأت أول تجارب سياسة استهداف التضخم في نيوزيلاند سنة 1990، ثم كندا 1991، المملكة المتحدة 1992، تلتها باقي الدول الصناعية الأخرى سنة 1993، الأمر الذي شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة كشيلي وبولند 1999، كولومبيا وجنوب أفريقيا عام 2000، هنغاريا والمكسيك، الفلبين والبيرو 2002.

<sup>2</sup> كبوط عبد الرزاق، وجادلي سمير: متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، المنظم من طرف جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، يومي 28/29 أكتوبر 2013، ص 04.

<sup>3</sup> محمد أحمد زيدان: سياسات استهداف التضخم كالية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة لقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، خلال الفترة 26-28 مايو 2009 في الرياض، السعودية، ص 3.

المستهدف بالمتوقع، فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية، والعكس صحيح<sup>1</sup>.

مما سبق يمكن تقديم سياسة استهداف التضخم "على أنها مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم تتمثل في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يمكن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصادقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة".

وتجدر الإشارة أن مسؤولية التحديد الدقيق لمعدلات التضخم المستهدفة -أي بشكل رقمي-، قد تكون مشتركة بين البنك المركزي والحكومة أو انفرادية من طرف أحدهما، وطبقا للدراسات حديثة مست العديد من الدول التي تبنتها سواء كانت صناعية أو ناشئة تبين تزايد التوجه نحو تشارك كل من الطرفين في تحديد معدل التضخم المستهدف.

## 2- أسباب تبني سياسة استهداف التضخم:

هنالك عدة عوامل ساعدت على ظهورها والتي نحصرها فيما يلي:<sup>2</sup>

أ-ارتفاع معدلات التضخم عقد الثمانينات أثر عكسيا وسلبا على معدل النمو الاقتصادي من جهة وعلى تخفيض الموارد الاقتصادية من جهة أخرى، لذا وجب العمل على تخفيضه والتحكم في معدلته كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

ب-عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم أدى -في الغالب- إلى خلق مشكلة في السياسة النقدية التي تستهدف المجمعات النقدية، مما نتج عن التقليل من قيمته والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم.

ج-تعتبر سياسة استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض العجز في الميزانية العامة للدولة، فالدول التي طبقتها حققت فائضا لا بأس به كما هو الحال في تركيا، البرازيل، المكسيك و...<sup>3</sup>

## 3- أنواع سياسة استهداف التضخم:

<sup>1</sup> توفيق عباس عبدعون وصفاء عبد الجبار علي: تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، المجلد 9، العدد الثاني، 2011، ص 65.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش: الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 175-180.

<sup>3</sup> شوقي جباري وبتصرف: تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، الشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014، ص 75.

يمكن التمييز<sup>1</sup> بين ثلاثة أنواع من سياسة استهداف التضخم وهي:

#### أ- استهداف التضخم الكامل: Full-Fledged Inflation Targeting

ويعتبر هذا النوع الأكثر انتشاراً مقارنة بالأنواع الأخرى، أين يطبق في الدول التي تتميز بدرجة متوسطة إلى عالية من المصادقية<sup>2</sup>، مع التزام واضح من صانعي السياسة النقدية هو الهدف الأولي لها، وإضفاء الطابع المؤسسي لهذا الالتزام في شكل إطار نقدي شفاف يعزز مساءلة البنك المركزي حول الأهداف المسطرة.

#### ب- استهداف التضخم الانتقائي: Eclectic Inflation Targeting

نجد في الاقتصاديات المستقرة، التي تتمتع بقدر كبير من المصادقية، واعتماد استهداف التضخم بها يرتبط أساساً بهدف السياسة النقدية الذي يتمثل في تخفيض التضخم بدلاً من استقراره، لما لديها من نطاق مرّن وناجح في تحقيق أهداف أخرى غير استهداف التضخم مثل: استقرار الناتج الوطني لذلك تسمى بالانتقائية.

#### ج- استهداف التضخم الجزئي: Lite Inflation Targeting

نجدها في الدول التي تتميز بدرجة منخفضة من المصادقية، عندما يصبح البنك المركزي غير قادر على تحقيق استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية، فينعكس ذلك في سرعة تأثرها بالصدمات الاقتصادية الكبيرة، عدم استقرارها المالي، وضعف الإطار المؤسسي القائم على السياسة النقدية.

#### 4- متطلبات تجسيد سياسة استهداف التضخم:

بعد النجاح الذي أظهرته سياسة استهداف التضخم في تحقيق استقرار الأسعار في العديد من الدول، سعت عدة بنوك مركزية إلى جعلها إطاراً حديثاً لإدارة سياستها النقدية، وذلك لما لاستقرار الأسعار من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي. ولفعاليتها يجب توفر عدة شروط ومتطلبات في الاقتصاد، والتي تصنف إلى شروط عامة وشروط أولية نلخصها فيما يلي:

أ- **الشروط العامة:** هي المعايير التي يجب توفرها في الاقتصاد الذي يستهدف التضخم وأي نقصان في معيار أو شرط من شروطه ينفي تطبيق تلك الدولة لسياسة استهداف التضخم<sup>3</sup> وهي:

<sup>1</sup> - زهراء يوسف عباس السعدي وبتصرف: المثبتات النقدية وأثرها في فجوة الناتج والتضخم، دراسة قياسية في بلدان مختارة للمدة 1990-2015، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص18.

<sup>2</sup> - يقصد بالمصادقية: التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

<sup>3</sup> - رانيا عبد المنعم المنشاوي: السياسة النقدية وتبني استهداف التضخم، مجلة البنوك والأعمال، المعهد المصرفي المصري، العدد 1، مصر، 2012، ص13.

- 1- الإعلان العام عن هدف لمعدل التضخم في الأجل المتوسط،
- 2- يكون الهدف المعدل أو مدى مستهدف محدد بإطار زمني.
- 3- التزام السلطة النقدية بأن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في المدى الطويل في التعهد بتحقيق هذا الهدف.
- 4- توفر استراتيجية معلومات تضم عدة متغيرات يتم استخدامها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية.
- 5- توفر البنك المركزي على آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.
- 6- يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف الأمر الذي يضمن أن يعتمد في وضع أدوات السياسة النقدية على تقدير الضغوطات التضخمية في المستقبل وبالتالي القدرة بشكل أفضل في التحكم في معدل التضخم المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل.

#### ب- الشروط الأولية:

إضافة إلى الشروط العامة، نحتاج إلى شروط أساسية أخرى حتى نصل إلى تحقيق استقرار الأسعار في الاجل الطويل وتتمثل فيما يلي:

- 1- **استقلالية البنك المركزي:** أي منحه الحرية الكاملة في تخطيط، تصميم وتنفيذ السياسة النقدية وعدم التدخل الحكومي في عمل البنك المركزي أو إجباره على اتباع إجراءات لها دوافع سياسية.
- 2- **وجود هدف وحيد للسياسة النقدية:** ويعني ذلك عدم وجود أهداف وسيطة تتعارض مع هدف تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل مثل: الأجور، سعر الصرف الإسمي، مستوى التشغيل، فإذا حدث تضارب بين الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية<sup>1</sup> إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار وكذلك بتوضيحه للجمهور، ومن ثم الحفاظ على مصداقية السياسة النقدية.
- 3- **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم المستهدف:** في إطار استهداف التضخم تمل أدوات السياسة النقدية الأهداف الوسيطة، ويمثل معدل التضخم الهدف النهائي، حيث أن اختلال هذه العلاقة من أهم أسباب فشل استراتيجية استهداف المجاميع النقدية كنظام لإدارة السياسة النقدية، لهذا يمكن أن تكون السلطة النقدية قادرة على توفير نماذج تنبؤ جيدة، كما يجب أن تكون هنالك أسواق مالية متطورة للاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب: السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2013، ص33.

بالإضافة إلى كل هذه الشروط يتطلب تطبيق سياسة استهداف التضخم توفر متطلبات أخرى في الاقتصاد منها استقرار الاقتصاد وخاصة القطاع المالي وتطوره حيث أن البنك المركزي يحتاج قوة السوق المالي في تحديد أسعار الفائدة على حسب قوى العرض والطلب، كما يجب تفادي تغطية العجز الحكومي عن طريق التمويل النقدي وتفادي الأهداف المتضاربة وهذا يتطلب استقرار الاقتصاد الكلي.

### ثالثا : سياسة الرقابة على الأجور والأسعار ومفعولها:

يستدعي تطبيق السياستين السابقتين في حالة ما إذا كان نوع التضخم ناشئا عن زيادة الطلب وذلك بتخفيض معدلات الإنفاق. أما إذا كان التضخم ناشئا عن زيادة التكاليف وهو "الأجر"، وجب البحث عن كيفية ضبط ورقابة الأجور مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار باعتبارها (الأجور) المحرض الأول لارتفاعات الأسعار.

**1- سياسة الرقابة على الأجور:** عندما تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية الوسيلة الواجب اتباعها هي ما تدعى بسياسة الأجر المركز أو سياسة الأجور<sup>1</sup>، حيث يجب أن يكون هنالك توازن بين معدلات الأجور ومستويات الإنتاجية المحققة.

إن الهدف من اتباع هذه السياسة هو إبقاء مستويات الإنتاجية أعلى من معدلات الأجور. ففي الدول التي تكون التنظيمات النقابية فيها قوية، فإن أي مطلب لهذه الأخيرة (النقابات) العملية لرفع الأجر يواكبه ارتفاعا في مستويات الأجور، فيجب أن يكون هنالك اتفاق بين التنظيمات النقابية والسلطات الحكومية من أجل إنجاحها، فهكذا يوضع حد من المطالبة برفع معدلات الأجور مع الحد في نفس الوقت من ارتفاع أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع.

### 2- سياسة الرقابة على الأسعار:

قد تفضل سياسة الرقابة على الأسعار عن سابقتها في أنها تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية بوضع قيود على ارتفاعات الأسعار، والحد منها بما يسمى بسياسة تثبيت الأسعار. تهدف سياسة الرقابة على الأسعار إلى وضع حد أعلى لأسعار السلع، الحاجات الاستهلاكية الرئيسية، وذلك فضلا عما يترتب عليها من إعادة توزيع الدخل، والثروة الوطنية وجعلها في متناول جميع الأفراد بدلا من احتكارها من قبل فئة معينة من المنتجين. فهنا نعود إلى نوع التضخم الذي سبق التطرق إليه: "التضخم المكبوت" حيث تتدخل عوامل منع الضغوط التضخمية أن تعبر عن نفسها في شكل ارتفاع الأسعار. أما جدوى سياسة الرقابة على الأسعار تكمن في:

<sup>1</sup> - نبيل الروبي، المرجع السابق، ص 447.

- 1- رقابة الأسعار تهتم بمواجهة التضخم عوض أسباب ظهوره، حيث أن عدم السماح لضغط - الطلب بالتعبير عن نفسه في شكل ارتفاع للأسعار، نجده يعبر عن نفسه في السوق السوداء.
  - 2- ظهور سياسة تقنين الاستهلاك بواسطة إحداث بطاقات الاستهلاك في توزيع السلع النادرة من أجل محاربة السوق السوداء.
  - 3- صعوبة تحديد الأسعار التي ترجع إلى صعوبة وضع هامش الربح الذي يجب أن يتحصل عليه المنتجون.
- من أجل كل هذا، فإن الرقابة على الأسعار لا يمكن اعتبارها أداة فعالة في معالجة الضغوط التضخمية، ما لم تتحدد عوامل أخرة لعلاج هذه الظاهرة.

### المبحث الخامس: طبيعة التضخم في الدول النامية

تكمن خصوصية دراسة التضخم في الدول النامية انها نابعة عن أسباب هيكلية كما رأينا سابقاً<sup>1</sup> وليس مجرد ظاهرة نقدية فقط، حيث يرتبط بعوامل أعمق كضعف الإنتاج، هشاشة المالية العامة، والتقلبات الخارجية. بينما في الدول المتقدمة، يكون التضخم مرتبطاً عادة بعوامل دورية مثل النمو والاستهلاك.

وبما ان التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة. فعند الحديث عن خصوصيته في الدول النامية، علينا التركيز على الجوانب التي تجعل التضخم في هذه الدول مختلفاً عن التضخم في الدول المتقدمة.

<sup>1</sup> - ارجع الى النظرية الهيكلية للتضخم



### أولاً: محددات التضخم في الدول النامية

والتي نحصره فيما يلي:

#### أ. سعر المحروقات:

الاقتصاد الريعي هي الميزة النسبية التي اكتسبتها الدول النامية، إذ يعتبر سعرها من أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، الذي ينعكس التغير في سعره على تكلفة الإنتاج ومن ثم على الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاج هذا في الحالة العادية. أما في الدول التي يعتبر النفط أهم الصادرات، فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار وفي ظل عدم مرونة العرض الكلي، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي الى عجز مزمن في الميزانية العامة للدولة.

#### ب. الدين الخارجي

ترتبط ارتفاع معدلات الدين الخارجي بمعدلات التضخم علاقة طردية، لما تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المدينة. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة الى تدني القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر بالعديد من المستثمرين ويدفعهم الى توجيه

استثماراتهم خارج البلد المدين. وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين الخارجي على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول. كما أن ارتفاع خدمة الدين يمكن أن يشكل عبئاً على النقد الأجنبي متاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يسبب تأثيراً سلبياً على معدلات الاستثمار المستهدفة وهذا ما يؤدي الى تزايد معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن هذا التأثير لا يكمن في حجم الدين بل في طبيعة استخدامه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وضاح نجيب رجب: التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفالي، الأردن ، 2011، ص 38-40.

### ج. عرض النقد:

ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغيير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض السيولة النقدية.

إلا إن الهزات النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو فعاليات الحكومية من خلال التوسع في عرض النقود تولد نمو نقدي ذو دلالة واضحة في فهم التضخم الذي من خلاله سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار.

### د. عجز الموازنة العامة:

تعيش اغلب الدول النامية في ظل العجز المزمن في موازاناتها العامة، فهي في صراع دائم للبحث عن مصادر التمويل الجديدة لتغطيته فالإصدار النقدي بدون تغطية (التمويل الغير تقليدي) هو الحل لمعالجة هذا العجز، خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز يسبب ضغوطات تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود. وهكذا تدخل في حلقة مفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصير، ومن ثم تتخفّض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية.

### و. الفساد

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على انه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب اخلاص". بمعنى أنها ظاهرة ظرفية قد مارسها الموظف العام بدافع ذاتي لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

اذ تكمن طبيعة العلاقة التي تربط بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم، كون الفساد يؤدي إلى سوء استخدام الموارد العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، الإخلال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة. ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق التوسع النقدي وإهدار المزيد الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات تهريب رؤوس الأموال. كما يؤثر الخلل الموجود في أجهزة الرقابة

والشفافية إلى تدني مستوى الجودة والنوعية الإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلباً في معدلات التضخم. فضلاً عما يسببه الفساد من تشويه مسيرة التنمية الاقتصادية. خاصة في الدول النامية، التي يتطلب فيها خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد، تلك التي تكون ضمن الأولويات في خطط التنمية الاقتصادية، هذا وقد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات لمحاربة الفساد، من خلال مؤشرات كمية لحساب الفساد في دول العالم، ومنها مؤشر مدركات الفساد، فهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام. الذي يقوم على مقياس مكون من أرقام من صفر إلى عشرة، حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد، في حين الدول التي اقتربت فيها قيمة هذا المؤشر من عشرة تمثل أكثر الدول إدراكاً للفساد، وتكون العالقة بين قيمة المؤشر ومعدلات التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة المؤشر كلما كان توجيه الموارد خدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل النمو أكبر، بينما تعاني الدول التي يتدنّى فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلباً في النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

#### م. سعر الفائدة

ثمة اتجاه يرى وجود أثر إيجابي لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسلبى على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي تقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وانخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الافتراض وإلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعاً في الإنتاج يرتفع معدل التضخم.

وبناء عليه، تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفعه عندما ترغب في الحد من التضخم. كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم

في حين يرى الاتجاه المغاير أنه لا يمكن تصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان. والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالباً حجم الودائع، وبالتالي غالباً ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل

<sup>1</sup> - احمد حسين الهيتي ويتصرف: اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي، جامعة الموصل، العراق، 2015، ص ص 13-17.

التضخم. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحى العرض الكلي للييسار وارتفاع معدل التضخم .وعليه، وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم .

#### ن. سعر الصرف:

يمكن لمعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى رفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي. وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي الارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف

#### ثانيا: الأسباب التضخم في الدول النامية:

حتى لا نعيد نفس الكلام مرتين قمنا بربط بأسباب التضخم السالفة الذكر مع أسباب الخاصة بالتضخم في الدول النامية والتي أردنا تلخيصها وتصنيفها الى العوامل التالية:

#### أ. العوامل الهيكلية: والمتمثلة أساسا في:

- ضعف القطاعات الإنتاجية: نقص الإنتاج المحلي يزيد الاعتماد على الواردات ويضعف القدرة على مواجهة التضخم
- الاعتماد على الواردات: فمعظم الدول النامية تستورد السلع الأساسية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.
- الاقتصاد غير الرسمي: انتشار الأنشطة غير الرسمية يجعل التحكم في العرض النقدي أكثر صعوبة.
- العجز المالي والتمويل بالعجز: كثير من الحكومات تلجأ إلى طباعة النقود لتمويل العجز، ما يؤدي إلى تضخم مفرط.
- السياسات النقدية غير الفعالة: ضعف استقلالية البنوك المركزية وتدخلات الحكومات تجعل السياسات النقدية أقل كفاءة.
- ضعف أسواق المال: مما يقلل من كفاءة السياسات النقدية في السيطرة على التضخم.
- عدم استقرار سعر الصرف: في كثير من الدول النامية، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وبالتالي زيادة التضخم.

ب. اما عن العوامل الخارجية: فتتمثل في:

- تقلبات أسعار السلع الأساسية: تعتمد الدول النامية على تصدير السلع الأولية (نفط، معادن، زراعة)، فتؤدي صدمات الأسعار إلى اضطرابات اقتصادية كبيرة.
- تقلبات سعر الصرف: انخفاض قيمة العملات المحلية يؤدي إلى تضخم مستورد نتيجة ارتفاع أسعار الواردات.
- تأثير المؤسسات المالية الدولية: التكيف الهيكلي الذي تفرضه المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي يؤدي أحياناً إلى تضخم ناتج عن خفض الدعم ورفع الضرائب.

ج. في حين العوامل السياسية والمؤسسية هي:

- عدم استقرار السياسات الاقتصادية: التقلبات السياسية تؤثر على استمرارية الإصلاحات الاقتصادية.
- ضعف استقلالية البنوك المركزية: التدخلات السياسية تجعل السياسة النقدية أقل كفاءة لأنها في يد الحكومة.
- الفساد المالي والإداري: يؤدي إلى سوء توزيع الموارد وزيادة الإنفاق غير المنتج.

ثالثاً: آثار التضخم على الدول النامية:

- انخفاض القوة الشرائية: يؤثر سلباً على الطبقات الفقيرة والمتوسطة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي: يؤدي إلى احتجاجات اجتماعية وأزمات سياسية.
- ارتفاع تكاليف الاقتراض: التضخم المرتفع يجعل أسعار الفائدة مرتفعة، مما يعيق الاستثمار.
- هروب رؤوس الأموال: يقلل من جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية.

4-الحلول المقترحة لمواجهة خصوصية التضخم في الدول النامية

- تحسين السياسة النقدية: زيادة استقلالية البنك المركزي وتفعيل أدوات مثل سعر الفائدة والتحكم في الكتلة النقدية.
- تعزيز الإنتاج المحلي: دعم القطاعات الإنتاجية لتقليل الاعتماد على الواردات ولتلبية الطلب المحلي

- ضبط العجز المالي: تقليل الإنفاق غير الضروري وتحسين تحصيل الضرائب.
- تحسين مناخ الاستثمار: لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات التي تخلق فرص العمل وتدعم النمو الاقتصادي.

- تعزيز الشفافية والمؤسسات: تقليل الفساد وتحسين الإدارة المالية العامة.
- التحكم في سعر الصرف: من خلال سياسات مدروسة تمنع تقلبات حادة تؤدي إلى التضخم المستورد.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن خصوصية التضخم في الدول النامية تتبع من تداخل العوامل الهيكلية، السياسية، والخارجية، لذا فإن الحلول ليست مجرد إجراءات نقدية بل تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية عميقة تشمل الإنتاج، والانفتاح الاقتصادي

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تمّ تسليط الضوء على الأسس النظرية لظاهرة التضخم، والتي تُعدّ من أكثر القضايا الاقتصادية تعقيدًا وتأثيرًا على أداء الاقتصاد الكلي. وقد أظهرت مختلف المدارس الاقتصادية - الكلاسيكية، الكينزية، النقدية، البنوية، وغيرها - تباينًا في تفسير أسباب التضخم وطرق معالجته، حيث ركّزت بعضها على اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب الكلي، فيما شددت أخرى على العوامل الهيكلية أو التوقعات المستقبلية.

وفي ضوء هذا التنوع النظري، يمكن القول إن التضخم هو ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها عوامل اقتصادية، مالية، ونقدية، بالإضافة إلى تأثيرات خارجية متعلقة بأسعار السلع في الأسواق العالمية، وسلوك وكلاء الاقتصاد. وبالتالي، فإن مقارنة تحليلية شاملة لا بد أن تأخذ في الحسبان هذا التعقيد عند دراسة الظاهرة في سياق معيّن، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ويُعدّ فهم الأبعاد النظرية للتضخم مدخلًا مهمًا لتحليل فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة في مواجهته، وخاصة السياسة النقدية التي تُستخدم للتحكم في الكتلة النقدية وأسعار الفائدة بهدف استقرار الأسعار، والسياسة المالية التي تؤثر من خلال الإنفاق العمومي والحماية على مستوى الطلب الكلي. غير أن نجاعة هذه السياسات تختلف حسب طبيعة الاقتصاد، مدى تنوعه، ودرجة اعتماده على العوامل الخارجية.

في الأخير، تُشكّل هذه الخلفية النظرية أرضية ضرورية للانتقال نحو التحليل التطبيقي، من أجل فهم مآلات التضخم في الجزائر، وتشخيص مدى فاعلية التدخلات الاقتصادية في احتوائه وتحقيق الاستقرار الكلي.

**الفصل الثاني**  
**من الترخيم العالمي إلى الترخيم**  
**المستورد**



### تمهيد :

بسبب انفتاح او الانغلاق الاقتصادي يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصادات المحلية، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية. ومن بين هذه التغيرات، يبرز التضخم العالمي كأحد التحديات الرئيسية التي تؤثر على استقرار المستوى العام للأسعار ومستوى المعيشة في مختلف الدول. فالتضخم العالمي، الناتج عن عوامل مثل: ارتفاع أسعار السلع الأساسية، الأزمات الجيوسياسية، والسياسات النقدية في الدول الكبرى ينعكس بشكل واضح على الاقتصادات الدولية والنامية من خلال ظاهرة تعرف بالتضخم المستورد.

يهدف هذا الفصل إلى محاولة تحليل، دراسة كيفية الانتقال والعلاقة التي تربط بين التضخم العالمي والتضخم المستورد، من خلال إبراز كيفية الانتقال من التضخم العالمي إلى التضخم المستورد والفرق بينهما وذلك من خلال:

#### المبحث الأول: التضخم العالمي

##### المبحث الثاني: الانتقال الدولي للتضخم " التضخم المستورد".

##### المبحث الثالث: اليات الانتقال الدولي للتضخم.

##### المبحث الرابع: كيفية تحديد العوامل الخارجية في أحداث ظاهرة التضخم.

##### المبحث الخامس: اثار التضخم المستورد.

##### المبحث السادس: سياسات الحد من التضخم المستورد

## المبحث الأول: التضخم العالمي

يعيش العالم الرأسمالي منذ بداية السبعينات الى اليوم تقريبا في ظل تواتر كبير بين الازمات المالية والاقتصادية المتعاقبة التي تعيد اليه في كل مرة ذكريات أزمة الكساد الكبير 1929-1933 ، بالرغم من بعض أوجه التشابه بينهما والمتمثلة أساسا في اتجاه معدلات الربح نحو التدهور ، إلا أن اختلاف بينهما يكمن في اكتساب الأولى صفة العالمية ، في حين تميزت الثانية بتوزيعها غير المتساوي بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة منها على حد سوى ، فلم يعد الأمر مقتصرًا على التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، بين الرأسمال والعمل وبين القدرة على الإنتاج والتسويق ... بل امتدت ليشمل مجمل النظام الاجتماعي، سواء على المستوى الداخلي والخارجي (العالمي).

فبعدما شهدت فترتي الخمسينات والستينات انتعاشا ملحوظا في تراكم رؤوس الأموال عبر عمليات الادخار والاستثمار ونموا اقتصاديا مصحوبا بدرجات عالية من الاستقرار النقدي، وانخفاض معدلات التضخم والبطالة، إلى حد الذي دفع ببعض الاقتصاديين للزعم بأن " عصر الأزمات الكبرى قد ولى إلى غير رجعة".

يرجع هذا النمو المستمر والمتسم بدرجات عالية من الاستقرار النقدي في غالبية هذه الدول إلى العوامل الآتية:<sup>1</sup>

- 1- الحصول على مواد الطاقة ، وبالذات النفط من الدول المتخلفة بأسعار منخفضة.
- 2- نمو حركة التجارة الدولية (التصدير السلعي وتصدير رؤوس الأموال).
- 3- التقدم التكنولوجي في فنون الإنتاج.
- 4- استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة.
- 5 - زيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي والعسكري.

<sup>1</sup> - رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986،

أولاً: البيئة الداخلية التي ظهر فيها التضخم العالمي-الركود التضخمي:-

على أن الأوضاع بدأت تتغير بشكل واضح منذ أواخر الستينات حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة في نفس الوقت<sup>1</sup>. ثم بدأ الوضع يزداد قتامة بتعايش البطالة مع التضخم لأول مرة، هذا الذي يعرف بالتضخم الركودي أو الركود التضخمي.

أ- تعريف الركود التضخمي:

هي ظاهرة حديثة العهد عاشها النظام الرأسمالي منذ حقبة السبعينات، فأول مرة في التاريخ يتعايش التضخم مع تزايد البطالة<sup>2</sup>.

ب- سمات الركود التضخمي: والتي نحصرها فيما يلي:

-فقدان آلية الأسعار فعاليتها:

قبل السبعينات كانت حركات الأسعار تتطابق وتتناسب مع تحركات الدورة الاقتصادية، إذ تتجه الأسعار نحو الانخفاض في فترات الكساد الدوري، فتعود للاستقرار في فترات الانتعاش. وكان لهذه الحركات السعرية المنسقة، مع حركات التغير الدوري للنشاط الاقتصادي وظيفة هامة في مواجهة أزمات. فعندما الاسعار كانت تميل نحو الانخفاض في فترات الكساد كان ذلك يساعد على التخلص من مخزونات السلع الرائدة والغير مرغوب فيها، كانت الية الأسعار بهذا الشكل كفيلة في مواجهة التناقض القائم بين الإنتاج والتسويق، إلى أن يتجاوز الطلب العرض بعد وصوله إلى نقطة معينة، عندها تعود الأسعار نحو الارتفاع وتجرب معها حركة انتعاش جديدة.

أما الآن فقدت هذه الآلية وظيفتها الهامة وجودها، فبدلاً أن تتجه الأسعار

نحو الانخفاض في فترة الركود الاقتصادي نجدها في ارتفاع مستمر ومتواصل. هذا هو المعنى الدقيق الذي يطلق عليه مصطلح " التضخم الركودي " بجانب البطالة طبعاً.

<sup>1</sup> - لقد كان المفهوم السائد قبل الأزمة أن هنالك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة أي: أن البطالة هي الثمن الذي يتحمله المجتمع الرأسمالي لمكافحة التضخم والعكس صحيح لمزيد من التفصيل في هذا الإطار ارجع إلى: صدوقي عبد الحفيظ: التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في عالجته خلال الفترة 1985-2012، أطروحة الدكتوراه دولة ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر 2015 ص 88.

<sup>2</sup> - رمزي زكي: التضخم المستورد: دراسة في أثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية " ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ص 15

لكن الجديد في الأمر: بعدما كانت حركات تقلبات الأسعار من طبيعة قصيرة أو متوسطة الأجل، أصبحت متصلة بالأجل الطويل<sup>1</sup>.

### -تفاقم مشكلة البطالة:

كان التغلب في معدلات البطالة أمراً مألوفاً يتماشى مع التقلبات الاقتصادية الدورية فبمجرد ظهور الركود الاقتصادي تتجه الأسعار نحو الانخفاض، فتتراكم السلع بالمخازن وينخفض معدل الربح وتزيد حركات الإفلاس، وتكون النتيجة في النهاية ارتفاع حجم البطالة ولمواجهة هذا الموقف، يلجأ الرأسماليون إلى تخفيض الأجور، وتسريح جزء من اليد العاملة خارج دائرة الإنتاج التي تتحمل العبء الكبير لنتائج الركود الاقتصادي.

في حين عندما تصل مرحلة الركود منتهىها، تبدأ نقطة الانتعاش في الظهور، يميل النشاط الاقتصادي بكل مكوناته نحو التصاعد ليدخل بذلك مرحلة الازدهار. هنا تنتعش الأسواق بتسويق المخزون السلعي، ترتفع الأسعار، تتزايد الأرباح فيتم تشغيل الطاقات العاطلة، يتزايد الطلب على العمل، وهكذا يحدث تناقض في معدلات البطالة إلى أن يصل التطور الدوري لمرحلة الازدهار منتهاه؛ وعندئذ نصل إلى نقطة أزمة جديدة، يتحول بعدها مسار النشاط الاقتصادي نحو الركود .... وهكذا تبدأ دورة اقتصادية أخرى. إذن مشكلة البطالة كانت ذات طبيعة دورية وصلة وثيقة بأحوال الدورة الاقتصادية. أما اليوم، فقد أصبحت مشكلة البطالة، مشكلة هيكلية بعد أن كانت مشكلة دورية، تهز بعنف وبعمق اقتصاديات الدول الرأسمالية والمختلفة على حد سواء، حيث أنها أصبحت لصيقة بخصائص هيكلها الاقتصادي المعاصر -بطالة مقنعة-.

في الحقيقة، توجد عدة عوامل جوهرية ساهمت في هذا التحول<sup>2</sup>، وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

1. الثورة العلمية والتكنولوجية، بتطبيقاتها العملية في مجال الفنون الإنتاجية والتي أدت إلى ارتفاع "درجة الأتمتة" في العمليات الإنتاجية، حيث حل عمل الإنسان الآلي محل العمل الإنساني، وأصبحت خطوط الإنتاج في كثير من الصناعات لا تحتاج إلا تدخلاً بسيطاً من جانب الإنسان.
2. تدهور معدلات الربح في قطاعات الإنتاج المادي، مما دفع رجال الأعمال لتخفيض برامج الإنتاج أو تقليله، وفي بعض الأحيان إيقاف خطط التوسع في الإنتاج الذي أثر بشكل واضح على تقليل طلب العمالة وبالتالي زيادة عدد العمال العاطلين على وجه الخصوص في الصناعات الهامة مثل:

<sup>1</sup> - راجع، رمزي زكي: الأزمة الاقتصادية الراهنة مرجع السابق، ص ص 48-64

<sup>2</sup> - أصبحت مشكلة البطالة اليوم تسمى بفجوة البطالة التي تمثل فرق بين قوة العمل والعمالة الموظفة.

السيارات، السلع المنزلية المعمرة وصناعة التشييد. ومع ضعف الإنتاج والاستثمار في قطاع الإنتاج المادي اتجهت أحجام كبيرة من رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات الخدمية التي تتسم بارتفاع معدلات الربح من جهة ولا تحتاج إلى عمالة كبيرة من جهة أخرى.

3. انتقل عدد لا بأس به من الصناعات الموجودة بالبلاد الصناعية المتقدمة إلى البلاد المتخلفة، بفعل الممارسات التي لجأت إليها الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، لكي تستفيد من العمالة الأجنبية الرخيصة خاصة في جنوب شرق آسيا مؤثرة بذلك على العمالة المحلية في هذه الصناعات من بلادها.

4. لجوء الكثير من الحكومات في البلاد صناعية المتقدمة إلى انتهاج سياسات انكماشية لمكافحة التضخم، الذي كان من شأنه تقليص الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في مختلف المجالات باستثناء الإنفاق العسكري، الذي أدى إلى انخفاض محسوس في طلب الحكومة على العمالة المحلية للعمل.

### - نمو العجز في الميزانية العامة للدولة:

إن العامل الثالث الذي تقترن به ظاهرة الركود التضخمي يتمثل في وجود عجز مزمن، مستمر ومتفاقم في الميزانيات العامة للدول الصناعية المتقدمة، وهي ظاهرة حديثة العهد نسبيا. فبعد أن كان معروفا بأن هنالك علاقة قوية بين وظيفة الميزانية العامة للدولة "عجز أو فائض" ووظيفة الركود أو الانتعاش في الدورة الاقتصادية.

ففي فترات الرواج يتزايد مستوى الدخل والنتاج والعمالة، كما تتزايد من جراء ذلك موارد الدولة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة، حيث كان طبيعيا اختفاء العجز أو ميله إلى التناقص. مفسحا المجال لظهور الفائض في الميزانية عندما تفوق الموارد العامة، الإنفاق العام

أما في فترات الكساد الدوري يتراخي مستوى النشاط الاقتصادي يقل مستوى الدخل والتوظيف، فمن الواضح أن يقل الفائض ويظهر عجز بالموازنة العامة حينما تقل الموارد العامة عن الإنفاق العام. لو تتبعنا حالة الميزانيات العامة للدول الرأسمالية الصناعية من عقد العشرينات، إلى نهاية عقد الخمسينات، نلاحظ تلك الرابطة القائمة بين حالة العجز والفائض وبين اتجاه الدورة الاقتصادية في هذه الدول. ثم تطور الوضع على نحو مغاير منذ عقد الستينات حين بدأ العجز يظهر بها، ومنه أصبح هذا الأخير حالة شبه دائمة في عقد السبعينات والثمانينات وحتى اليوم تقريبا. هنا انفصلت العلاقة بين حالة

العجز والفائض وبين حركة الدورة الاقتصادية فاتحا المجال أمام العجز المستمر ، المزمّن والمتفّاقم سنة بعد أخرى.

و الحق أن هذا النمو المتفّاقم في العجز الموازنات العامة للدول الرأسمالية ، الذي أصبح أحد السمات الهامة بها ، قد ترسخ بتأثير ثلاثة عوامل رئيسية هي :

#### 1- النفقات العسكرية الباهظة

#### 2-تزايد دور الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي

#### 3-لجوء الحكومات إلى سياسة التمويل بالعجز

وزاد تفّاقم هذا العجز في السنوات الأخيرة نتيجة الأثر السياسات المالية الجديدة التي طبقتها الحكومات.

إن ظهور هذا العجز وتّفاقمه كان ذا صلة وثيقة بمشكلة التضخم المزمّن في هذه الدول. ذلك أن حكوماتها لجأت إلى سد هذا العجز بوسائل تضخمية أخرى أهمها:

#### 1. زيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي.

#### 2. زيادة الإصدار النقدي بدون تغطية

#### 3. زيادة الدين العام من خلال بيع سندات الخزنة للقطاع الخاص.

وترتب عن الطريقتان الأولى والثانية: آثار تضخمية بالغة ناتجة عن زيادات غير عادية في عرض النقود المتداولة.

أما الطريقة الثالثة: فأثرها التضخمي يتجلى في تحويل الموارد المتاحة من القطاع الخاص لغرض الاستثمار إلى القطاع العام لغرض تمويلها، الذي كان أغلبه ذو طابع استهلاكي.

#### -تدهور معدلات النمو الاقتصادي:

هنا نخلص إلى أحد أهم السمات الخاصة بالبيئة الاقتصادية التي ظهر فيها الركود التضخمي والتي نقصد بها حالة الكساد الطويل المدى الذي تميزت به اقتصاديات البلاد الرأسمالية الصناعية الأمر الذي انعكس جليا في التدهور الغير عادي الذي حدث في معدلات النمو الاقتصادي منذ حقبة السبعينات وحتى اليوم تقريبا والتي جاءت كخلاصة لكل السمات السابقة.

#### ثانيا: البيئة الخارجية التي ظهر فيها التضخم العالمي :

هنا نخلص إلى أحد أهم السمات الخاصة بالبيئة الاقتصادية الخارجية التي ظهر فيها التضخم الركودي، ونعني بذلك حالة الكساد الطويل المدى الذي ميز اقتصاديات البلاد الرأسمالية الصناعية حتى اليوم تقريبا.

ومن أهم سماتها:

### 1- أزمة النظام النقدي الدولي ومشكلة التضخم:

على إثر الاضطرابات التي سادت النظام النقدي الدولي<sup>1</sup> خلال فترة الحرب العالمية II، وقبلها أجمعت الدول على تسليم أمرها لمنظمة دولية أو منظمات جديدة أخرى تأخذ على عاتقها<sup>2</sup> :

1/ تسيير الأوضاع النقدية على الصعيد الدولي (FMI)

2/ تنمية التجارة الخارجية (OMC)

3/ حركة رؤوس الأموال الدولية (BIRD)

وفي الفاتح من جوان 1944 اجتمع ممثلو 44 دولة بـ "بريتون وودز" Bretton Woods في الو.م.أ لدراسة إمكانية الوصول إلى وضع الأسس العامة لإقامة نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد الحرب العالمية وبالفعل، تم قيام نظام نقدي دولي جديد على أساس<sup>3</sup> المشروع الأمريكي الذي قدمه "ريتشارد هوايت" مندوب الو.م.أ والذي يعتبر المصمم الحقيقي "لصندوق النقد الدولي" بعد أن فشل مشروع اللورد مينارد كينز اقتراحات لاتحاد دولي للمقاصة في أن يحصل على التأييد الكافي. وكانت اتفاقية بريتون وودز التي أنشأت صندوق النقد الدولي وبتأسيس المصرف الدولي للإنشاء والتعمير تهدف إلى منع تكرار ظهور المشكلات التجارية والنقدية التي عانى منها العالم خلال الثلاثينات: كفرض قيود على المعاملات الخارجية، انتشار نزعة الحماية والتكتلات الاقتصادية، بالإضافة لعمليات المقايضة، التجارة الثنائية وحرب أسعار الصرف.

وعلى العموم تتمثل أهم الأسس التي أرسى عليها هذا النظام في:

1/ تثبيت سعر الدولار بالذهب وقابلية تحويله إلى ذهب بواقع 35 \$ للأوقية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المقصود به نظام القاعدة الذهبية. Étalon or.

<sup>2</sup> - هاشم حيدر، أزمة الدولار، الهيئة العامة للكتاب، بيروت، 1971، ص 41.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفصيل عن المشروعين، انظر: عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1993. ص ص 176 - 178.

<sup>4</sup> - الأوقية تساوي 31,0348 غراما من الذهب الصافي.

2/ تحديد أسعار صرف تعادلية رسمية لعملات الدول الأعضاء في الصندوق النقدي الدولي على أساس الذهب والدولار.

3/ المحافظة على أسعار الصرف المعلن عنها من قبل الصندوق، مع السماح بتقلبها حول سعر تعادل الصرف بحدود 1% ارتفاعا و 1% انخفاضاً.

4/ إتاحة قدر من السيولة الدولية، تحت شروط معينة إلى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها.

5/ الإشراف على حق التغيير في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في الصندوق، إذا كانت الدولة العضو تعاني من عجز جوهري في ميزان مدفوعاتها عن طريق الموافقة التلقائية، إذا كان التخفيض في حدود 10%. أما إذا كان التخفيض المقترح أكبر من ذلك يكون على سلطة الصندوق الموافقة أو الاعتراض.

كما يتعرض العضو نفسه إلى عقوبات يفرضها الصندوق عليه عند قيامه بتغيير سعر صرف عملته

6/ تحقيق تجارة متعددة الأطراف وتبني قابلية التحويل بين العملات، ورفع الرقابة على الصرف الأجنبي وكذلك رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.

ففي العقدين الأولين " لمؤتمر " Bretton Woods كانت هنالك مخاوف كبيرة من قبل الكثير من الاقتصاديين على أن للنظام القائم نزعة انكماشية على الاقتصاد العالمي، وحجتهم في ذلك<sup>1</sup>

1. عملية التعديل من جانب واحد لميزان المدفوعات.

2. أن النظام غير قادر على خلق السيولة بالأحجام المطلوبة لمجاراة أحوال التوسع في التجارة الدولية.

وقد زعم فريق آخر أن نظام أسعار الصرف الثابتة<sup>2</sup> كان يحث الأقطار ذات العجز في ميزان مدفوعاتها على إجراء التعديل بإتباع سياسات انكماشية، وقلما يدفع بالدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها إلى القيام بإجراءات التعديل بما يلزم من سياسات توسعية

<sup>1</sup> - اوتمار ايمنجر، أولفايز، جانوس فيكيت، نقله إلى العربية: محمد عبد العزيز: التضخم والنظام النقدي الدولي ، دار الطليعة

للطباعة والنشر، بيروت ، 1974 ، ص 23

<sup>2</sup> - سيأخذنا الحديث بالتفصيل عليه في الصفحات المقبلة



ويأتي فريق ثالث على رأسهم الاقتصادي روبرت تريفيث R Triffin الذي قال: " أن النظام الذي يعتمد بصفة أساسية على تكوين المطلوبات من الدولار لتزويد العالم بالاحتياجات الإضافية، سيرتطم يوما بالسقف حتماً، ويفضي بذلك مع مضي الوقت إلى ظهور النقص في السيولة الدولية." ولكن من العجب أن يكون النظام النقدي الدولي منظوياً على نزعة انكماشية سرعان ما ينقلب إلى إفرازات تضخمية، ومن أزمة في السيولة الدولية إلى أمواج من السيولة الدولية، وهذا ما سنوضحه لاحقاً. عموماً، إن النظام القائم (S.M.I) يتوقف استقراره على الطريقة التي حددت بها الولايات المتحدة الأمريكية سياستها النقدية وأحوالها الاقتصادية بالداخل، نظراً للدور الذي لعبه الدولار كنقد عالمي وكعملة احتياطية دولية.

وبدون الدخول في تفاصيل أكثر، فإن التاريخ النقدي يؤكد لنا أنه خلال النصف الثاني من الأربعينات والنصف الأول من الستينات (1944-1965)، كان النظام الدولي النقدي يسير سيرا حسناً. وكانت دلائل ذلك هي توفير للسيولة الدولية بالقدر المطلوب لنمو التجارة الدولية واستقرار أسعار الصرف بين مختلف العملات، وهو الأمر الذي قضى على عمليات المضاربة وشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية الطويلة الأجل. واندك كان ميزان المدفوعات الأمريكي يحقق فائضاً في مواجهة موازين البلاد الأوروبية وقد تدفقت أحجام كبيرة من رؤوس الأموال الأمريكية إلى القارة الأوروبية من خلال مشروع مارشال<sup>1</sup>.

لكن سرعان ما انقلبت الأحوال: قد تغيرت علاقات القوى داخل الاقتصاد العالمي، التي انعكست في مرحلة لاحقة على المجال النقدي الدولي فبعد أن استردت دول أوروبا الغربية قوتها الاقتصادية وارتفعت فيها مستويات الدخل، الاستثمار والتوظيف وأصبحت تمثل وزناً نسبياً هاماً في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

كما برزت في عقد الستينات اليابان كقوة اقتصادية ثالثة داخل السوق العالمي بجانب أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ومن هنا ظهرت عملات قوية أخرى بجانب الدولار مثل: الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الين الياباني والإسترليني.

<sup>1</sup> - لأنه خلال تلك الفترة كان الدولار الأمريكي هو لب النظام وقاعدته الأساسية لمزيد من التفصيل ارجع إلى: رمزي زكي: التضخم المستورد، مرجع سابق ص 77.

وكانت قابلية تحويل هذه العملات عاملاً من العوامل التي ساعدت على اضطراب قوتها وبروزها في تسوية المعاملات والحقوق الدولية (سوق الدولار الأوربي)<sup>1</sup> ، زد على ذلك اتساع نطاق عمليات التدويل<sup>2</sup> التي حدثت في رأسمال الإنتاج والتسويق بصفة خاصة بعد ظهور الشركات والبنوك المتعددة الجنسيات وما يهمنها الآن : هو إبراز ، بماذا ساهم النظام النقدي الدولي في التضخم العالمي؟. لقد ساهم هذا النظام القائم في التضخم العالمي عن طريق: نظام أسعار الصرف الثابتة والتوسع المفرط في السيولة الدولية.

### أ-نظام أسعار الصرف الثابتة: Fixed exchanges system

استمر الرأي مدة طويلة أن أسعار الصرف الثابتة تمثل قوة انضباطية، وتساهم في تحقيق الاستقرار الذي لا يقتصر على أسعار الصرف، بل يتناول أيضاً أسعار السلع في العالم. على العموم توجد أربعة أسباب رئيسية تبين لماذا تدهور نظام أسعار الصرف الثابتة مع مضي الوقت وتحولها لأداة تنقل التضخم وتولده على المستوى العالمي

**السبب الأول:** ظهور مقاومة متزايدة، وأحياناً عدم قدرة الأقطار ذات العجز في ميزان المدفوعات على تعديل عجزها الخارجي عن طريق التثبيت والاستقرار في الاقتصاد الداخلي، أي: محاولة تحقيق استقرار حقيقي في الأسعار والتكاليف بالإضافة إلى جعل نسبة التضخم المحلي لديها معتدلة.

✚ لهذا فإن عدداً من الأقطار ذات العجز لم تكن بقادرة على تحقيق هذا الأخير أي جعل نسبة التضخم المحلي لديها على نحو ملحوظ من الاعتدال، وفي مثل هذه الظروف كان التعديل السريع في أسعار الصرف هو الوسيلة الوحيدة لتجنب التضخم في النظام كله

✚ لهذا فإن نظام أسعار الصرف الثابتة لا يمكن أن يعمل بدون خلق الكثير من التضخم، إلا إذا وجد قدر من التوازن في عملية التعديل، وهذا يعني أن الأقطار ذات العجز ينبغي أن تساهم في التعديل باستبعاد التضخم المحلي على الأقل، وهذا ما لم تستطع فعله.

• **السبب الثاني:** التمويل المتساهل لعجز موازين المدفوعات في ظل أسعار الصرف الثابتة يؤدي إلى نزعة تضخمية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أوتمار اينجر: مرجع سابق، ص 64.

<sup>2</sup> - سنوضح ذلك بالتفصيل من خلال آلية الانتقال الدولي للتضخم عن طريق أسعار الصرف الثابتة لاحقاً في هذا الفصل.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفصيل، ارجع إلى أوتمار منجر: مرجع سابق، ص 64.

• **السبب الثالث:** أسعار الصرف الثابتة وحركة أجزائها لم تقتصر على نقل التضخم من قطر لآخر، بل حولت أيضا العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات غير التضخمي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال جزء من الفترة التالية للتصعيد في الفيتنام من سنة 1965 إلى نهاية 1970 إلى مصدر من التضخم لبقية العالم، فقد عمدت لتسوية هذا العجز عن طريق طبع دولارات وإغراق العالم به. بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسجل من الاستقرار في الأسعار يفوق معظم الأقطار الصناعية الأخرى، ماعدا فترة التصعيد في الفيتنام أي فترة العجز، على أنه حتى في الأوقات الأخرى، كانت الـو.م.أ تصدر التضخم إلى الأقطار الأخرى قبل فترة التصعيد عن طريق العجز الداخلي الذي كان يرجع بصفة خاصة إلى عاملين مهمين هما:

1-التوسع الكبير في تصديرها لرؤوس الأموال مما نتج عنه ظهور شركات متعددة الجنسيات التي نقلته.

2-موجة الشك الكبرى حول قوة الدولار ومستقبله اعتباره عملة دولية: فمعظم الأقطار الصناعية كانت تدافع عن أسعار صرفها بتدخلها ضد الدولار الأمريكي، لأن الدولار كان قد أصبح عملة للتدخل والاحتياطي في العالم. وهكذا باسم الدفاع عن نظام أسعار الصرف الثابتة سمحوا بنشوء اختلال هيكلي واسع النطاق في الاقتصاد العالمي، بالإضافة لقبول مزيد من التضخم المستورد، وخلق في السيولة الدولية.

• **السبب الرابع:** تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل أسعار الصرف الثابتة التي لم تعد موضع ثقة، قد اتخذت نسبا لم يسبق لها نظير، والتي من أجلها اتخذت عملية التعديل نزعة تضخمية عالية. فمن الواضح أن هذه التدفقات من رؤوس الأموال يمكن أن تترك آثارا تضخمية واسعة على النظام النقدي الدولي.

فالقطر الذي يفقد تلك المقادير الهائلة من رؤوس الأموال قلما يسمح لتلك التدفقات الخارجية أن يتولد عنها تقلص ملحوظ. والقطر الذي يتسلم تلك التدفقات ينبغي للبنك المركزي أن يواجهها بالزيادة في القاعدة النقدية. وهكذا نرى المبالغ المصرفية لدى القطر الكبير ذي العجز (الـو.م.أ) وهي التي يمكن أن يحل محلها بسهولة، صارت تحول إلى نقود ذات قدرة تضاعفيه واسعة في القطر الذي تسلمها. فهي تتسم بالميل إلى رفع مستوى التضخم في العالم، والأثر الرئيسي لهذه التدفقات في النظام النقدي الداخلي لدى القطر المستلم لا يقاس بعلاقتها مع المجموع الكلي من النقود الوطنية (مجموع عرض النقود في

الداخل) بل بعلاقتها مع كتلتها النقدية<sup>1</sup>، وبالمقاييس إلى العديد من الأقطار المستلمة لهذه التدفقات الوافدة إليها من رؤوس الأموال فقدها السيطرة كلياً على عرض النقود في الداخل .

وكان من الكوارث على النظام أن العملة التي قدر لها أن تخضع لهذا التعديل<sup>2</sup> الكبير بالمقاييس إلى العملات الكبيرة الأخرى ، وأن تفقد الثقة إلى حد كبير لقيمة صرفها أن تكون الدولار ، أي العملة الرئيسية للاحتياطي الدولي والتدخل العالمي.

ومعظم الأقطار الصناعية قد دافعت عن أسعار صرفها بالتدخل تجاه الدولار ، لم يكن بسبب الدفاع عن الدولار بقدر ما كان بسبب التمسك بنظام أسعار الصرف الثابتة والدفاع عنه ، أن اشترت مقادير متزايدة من الدولارات في أسواق الصرف، وسمحت للاختلال الهيكلي في الاقتصاد العالمي أن يدوم أكثر من الحدود المعقولة وما نجم عن ذلك من تعريض سياستها النقدية الداخلية إلى التعطل (أي فقدان السيطرة عرض النقود في الداخل) عن طريق التضخم المستورد ، وتمكين السيولة الدولية الزائدة من التراكم بشكل نتوءات واسعة من الدولارات أو الدولار .

### ب - التوسع المفرط في السيولة الدولية:

يقصد بالسيولة الدولية<sup>3</sup> : هي كافة العناصر التي تقبل في المدفوعات الدولية والتي تسمح بتسوية العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول المختلفة .ويطلق على السيولة الدولية أحياناً اسم احتياطي Réserve تتكون السيولة الدولية من ذهب، عملات أجنبية واحتياطيات دولية، إذن: السيولة الدولية هي عبارة عن مجموع العرض من الاحتياطيات الدولية.

إن الدفاع عن نظام أسعار الصرف الثابتة القائم على الدولار المقوم أكثر من قيمته الحقيقية Overvalued كان من أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت النظام النقدي الدولي يظهر ميلاً غير سليم إلى خلق إفراط الميز من السيولة الدولية<sup>4</sup> . السيولة الدولية قد زادت زيادة<sup>5</sup> هائلة منذ 1970م حتى مارس 1973، لم يعرفها التاريخ النقدي العالمي من قبل. والعنصر النشط في هذه العملية كان الإحتياط

<sup>1</sup> - دالة عرض النقود هي عبارة (الكتلة) النقدية مضروباً في مضاعف التوسع في خلق الودائع. أي  $M=A(D+R)$  فالفرق بينهما يتوقف على مضاعف خلق النقود. سنعود للحديث عنه لاحقاً خلال هذا الفصل

<sup>2</sup> - يقصد بالتعديل هنا: هو التخفيض من قيمة العملة

<sup>3</sup> - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 174.

<sup>4</sup> - أو تمار ايمنجر، مرجع، ص 68

<sup>5</sup> - زيادة تحويل الدولارات إلى ذهب مما أدى إلى الانقراض السريع في الاحتياطيات الذهبية الموجودة بالو.م.أ، التي اخذت في التناقص السريع لهذا في أوت 1971 أعلن الرئيس نيكسون إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.

<sup>1</sup> من العملة الأجنبية (الدولار) . فقد زادت أكثر من ثلاثة أضعاف خلال تلك الفترة، أي من 32 بليون دولار إلى حوالي 115 بليون دولار. فهذه الزيادة في احتياطات العملة (الدولار) كانت مركزة إلى حد كبير في عدد قليل من الأقطار: اليابان، ألمانيا، سويسرا، النرويج، فرنسا، استراليا، والأقطار المنتجة للنفط، وحتى بعض الدول النامية (باستثناء المنتجة للنفط) وصلها السيل المنهمر من الدولارات.

والمصدر الرئيسي لهذه الزيادة الهائلة في الاحتياطات من العملة الأجنبية كان بطبيعة الحال <sup>2</sup> هو عجز ميزان المدفوعات لدى الو.م.أ ، ومن مجموع الزيادة في الاحتياطات المقدرة بأكثر من 80 بليون دولار ، يعود 56 بليون دولار إلى ذلك العجز ، وجاء خلق الاحتياطات الباقية من مصادر أخرى وبصفة خاصة من سوق الدولار الأوربي والتوزيع في الاحتياطات من العملات.

وهكذا حدثت " سيولة مفرطة " من جراء هذا السيل المنهمر من الدولارات، ومنذ ذلك الحين أمكن الحديث عن وجود " تضخم على مستوى عالمي " ناجم عن اختلال مجموع عرض السيولة الدولية بالقياس إلى المتغيرات الحقيقية في حركة التجارة الدولية وهذا التضخم العالمي ما لبث أن انعكس في شكل " تضخم محلي " في الدول التي انسابت إليها تلك الدولارات وأخذت تباشر تأثيرها على حجم المعروض النقدي فيها.

<sup>1</sup> - الاحتياطات لدى الأقطار كانت بشكل ذهب، حقوق سحب خاصة، ومراكز احتياطات لدى صندوق النقد الدولي

<sup>2</sup> - كما ذكرناه سابقا في ظل أسعار الصرف الثابتة.

### ج- سوق الدولار الأوروبي Eurodollar MARKET و مشكلة التضخم:

"الدولار الأوروبي هو كل عملة أجنبية ما عدا عملة البلد المحلي". فسوق الدولار الأوروبي<sup>1</sup> عبارة عن سوق دولية نقدية واسعة، يمكن مزاوله عمليات الإقراض والاقتراض من خلالها بعيدا عن القيود التي يفرضها صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، وهي مجموعة مكونة من أكبر وأقوى المصارف التجارية ذات النشاط الدولي (متعددة الجنسيات)، فهي تقوم بتجميع الفوائض المالية الباحثة عن مجالات للاستثمار وتقوم بإعادة إقراضها لمن في حاجة إلى السيولة النقدية. فهي سوق حرة، تتخطى الحدود الوطنية. بمعنى أنها لا تخضع لأية مراقبة دولية أو إقليمية أو وطنية وهي بهذا تسمح بالتهرب من القيود النقدية الداخلية<sup>2</sup>

في نهاية 1958 شهدت عمليات التحويل الخارجي توسعا كبيرا بين البنوك في أوروبا وفي أماكن أخرى. فقد قبلت البنوك الأوروبية الودائع وقامت بمنع القروض على مستويات واسعة. ومع تطور هذه العمليات المصرفية، تطورت بجانبها سوق بين البنوك تتعامل بودائع الدولار والعملات الأجنبية الأخرى<sup>3</sup>، وتنتقل فيه رؤوس الأموال القصيرة الأجل بين المقرضين والمقترضين. وقد أطلق على عمليات الصرف الكبيرة لهذه الدولارات والعملات الرئيسية الأخرى اسم الدولار الأوروبي<sup>4</sup> EURRO-DOLLAR وبمفهوم أوسع سوق العملة الأوروبية

إن توفر رؤوس الأموال الدولارية لدى الدول الأوروبية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي يعتبر عاملا أساسيا في تطور هذه السوق. وتتمثل العوامل الأساسية المسؤولة عن تطور هذه السوق فيما يلي:

- 1- التراخي في إدارة أسعار الصرف دفعت رجال الأعمال إلى الاستفادة من المضاربة في بيع وشراء العملات
- 2- اختلافات أسعار الفائدة بين الدول وجدت الفرصة المربحة للمقترضين والمقرضين في سوق العملات الأجنبية.

<sup>1</sup> - رمزي زكي: التضخم المستورد، مرجع سابق، ص 180.

<sup>2</sup> - الميزة الأساسية الدولار الأوروبي أنه غير خاضع لرقابة البنك المركزي.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي وبتصرف: النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1987، ص 53-57.

<sup>4</sup> - أحد الخصائص الأساسية للدولار الأوروبي هو انعدام مضاعف خلق النقود؛ والودائع لأجل في هذه الحالة قد يكون دوره في التضخم العالمي ضئيل.

وهكذا، ففي المراحل الأولى ساهم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي على تطور هذا السوق نتيجة تداول الدولارات في الأيدي الأجنبية، فأصبحت هذه السوق بمثابة مصدر رئيسي للسيولة العالمية التي تتمثل في عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وأهم مصادر التضخم العالمي، لأنها أصبحت عائقاً أمام السياسات النقدية الداخلية التي تستهدف محاربة التضخم نظراً لقدرتها على الإلغاء أو التعويض بالسياسات الانكماشية التي قد تنتهجها السلطات النقدية من أجل مكافحته.

ثم تطورت هذه السوق وعملت على جذب رؤوس أموال دولارية من المؤسسات الأمريكية أو فروعها بالخارج (الشركات المتعددة الجنسيات) التي نقلت التضخم من قطر إلى آخر، وفي ظل نظام أسعار الصرف الثابتة كانت من المصادر الصريحة لتضخم جديد في الأقطار التي تسلمتها، أي: رؤوس الأموال الدولارية فزادت السيولة الدولارية عند الأجانب خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

#### د - الشركات المتعددة الجنسيات:

أخذت الشركات الأمريكية تكتشف منذ نهاية الخمسينات عن فرص استثمار جديدة في الخارج، وقد شجعتها على ذلك أسعار الفائدة الملائمة، الأجور الرخيصة، وتيسير المزيد من التسهيلات الائتمانية الرخيصة نسبياً. فأخذت تشتري الشركات وتتشأ فروعاً لها بالخارج على النحو الواسع.

هكذا صدر إلى الخارج جزء من القاعدة النقدية الأمريكية وقد ساعد هذا التوسع على التعجيل، التدهور الهيكلي لميزان مدفوعاتها، فالصادرات الواسعة من رؤوس الأموال (الدولارية) التي فاقت كثيراً مجموع الصادرات الصافية من السلع والخدمات الأمريكية أي من صادرات راس المال الحقيقي كانت بمثابة أداة مهمة لإحداث التضخم في الأقطار التي قدمت إليها.

وبظهور سوق الدولار الأوروبي وزيادة نمو عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الذي يعني زيادة الدولارات المملوكة لغير الأمريكيين، وبهذا أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم مصدري الدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة. ومن جهة أخرى، وكما نعلم أن البنوك المركزية لا تتعامل مع السوق مباشرة، وإنما عن طريق البنوك الخارجية، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم هذه السوق لكي ترفع فائدة النقود التي جمعتها والتي لا تحتاجها بشكل فوري لهذا فهي تتجه إلى سوق الدولار الأوروبي لعدة أهداف:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سمير كرم: الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1976، ص 87.

- 1- تسعى الحصول على أموال لتمويل استثماراتها الجديدة.
- 2- تستخدم السوق كمصدر للائتمانات التصديرية لتغطية الفجوة الزمنية بين شحن السلع وتلقي المدفوعات

وهكذا مكن سوق الدولار الأوروبي<sup>1</sup> الشركات الدولية الحصول على رؤوس الأموال التي تنفذ بها أعمالها من جهة. ومن جهة أخرى فقد تسببت مقدرة الشركات المتعددة الجنسيات في مجال نقل رؤوس الأموال الأمريكية بالخصوص بين المراكز المالية المختلفة في العالم بنصيب كبير الى استفحال ظاهرة التضخم (النقل الدولي للتضخم).

من هنا نستنتج أنه توجد علاقة وطيدة بين النظام النقدي الدولي بسبب مضمونه التضخمي وسوق الدولار الأوروبي والشركات المتعددة الجنسيات والتضخم العالمي بسبب مساهمتهم فيه.

### و- أزمة الطاقة لسنة 1973:

يعتبر البترول مدخلا هاما في معظم القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاع الأنشطة الصناعية سواء على المستوى المحلي أو العالمي. ومن نتائج أهمية هذا المورد زيادة الطلب العالمي عليه بدرجة كبيرة، الذي ترتب عنه بروز شركات عملاقة في مجال صناعة النفط ومشتقاته.<sup>2</sup> تعد أزمة الطاقة من أهم الأزمات الاقتصادية المعاصرة التي بدأ الحديث عنها مطلع السبعينات نتيجة حظر البترول العربي، الذي برزت أهميته كمورد استراتيجي على المستوى العالمي، ولأن هذا الأخير يعتبر " ثروة زائلة "، بدأ التفكير في إيجاد بدائل عنه: كالفحم، الزيت، الطاقة الشمسية والنووية. ولكن تبقى هذه الأخيرة مكلفة مقارنة مع البترول<sup>3</sup>

هكذا أعطت فترة السبعينات الوجه الحقيقي للبترول باعتباره أهم مصادر الطاقة التي أثرت على العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة بين الدول المنتجة والمستهلكة له؛ خاصة بعد زيادة أسعاره إثر حرب أكتوبر 1973 وبداية 1974، مضاعفة بذلك أزمة اقتصادية للعالم الرأسمالي حدة، نتيجة الحوادث التي تميزت بها هذه الفترة، والتي نحصرها فيما يلي:

<sup>1</sup> بسبب انخفاض تكلفة الحصول على القرض بالفوائد منخفضة.

<sup>2</sup> الشركات البترولية الكبرى في العالم: -1 شركة ستاندر أويل (نيوجرسي) ؛ 2 شركة تكساس (تكساكو) ؛ 3 شركة سكوني موبيل -4 شركة ستاندر أويل (كاليفورنيا) ؛ 5- الشركة البترولية البريطانية -6 شركة الخليج قوفل أويل 7 - مجموعة الشركة الهولندية البريطانية

<sup>3</sup> - تعريف أزمة الطاقة لسنة 1973



1- أزمة الدولار سنة أزمة الدولار سنة 1971 أو ما يسمى ب: "قرار نيكسون"، وأثره على الدول المصدرة للنفط، انهيار النظام النقدي الدولي، تخفيض قيمة الدولار مرتين، ونسب التضخم العالمي العالية.

2- حرب أكتوبر 1973م بين العرب وإسرائيل، ورد فعل الدول العربية على عدم إمداد الدول التي ساندت إسرائيل بالبتروول.

3- ظهور التأمينات التي مست الشركات البترولية لأغلبية الدول المصدرة له.

4- ظهور تعقيدات حول مسألة النفط ومضاعفاتها، ونمو الاستهلاك العالمي للنفط الخام.

نظرا لكون الدولار الأمريكي العملة الأساسية المتداولة في العالم<sup>1</sup> منذ أن أرسى النظام النقدي الدولي دعائمه سنة 1944م، فإن أي تغير في قيمته بالزيادة أو النقصان يؤثر مباشرة على العملات والسلع العالمية الأخرى، هذا من جهة. ومن جهة أخرى كون البترول سلعة ضرورية عالميا، فهو بذلك يدخل في إطار السلع الأساسية المتاجر بها دوليا<sup>2</sup>. لذا فأسعاره مرتبطة بالقدرة الشرائية للدولار الأمريكي، وأي اختلال بين العرض والطلب يؤدي إلى التأثير على أسعار النفط مما يؤثر على إيرادات الدول المصدرة وتكاليف الدول المستوردة له.

ويمكن حصر العوامل المساعدة على تبني الدولار الأمريكي في تسعير النفط الى ما يلي:

1- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة عالميا صناعيا، سياسيا، اقتصاديا وعسكريا على إثر الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى الامتيازات التي حصلت عليها إثر قيام النظام النقدي الدولي أبرزها أن عملتها هي العملة الرئيسية المتداولة عالميا.

2- خضوع الصناعات النفطية للشركات الاحتكارية الكبرى الأمريكية.

3- تحديد أسعار النفط في منطقتي الخليج العربي منطقة التصدير الرئيسية للو.م.أ وخليج المكسيك، أي ان أسعار النفط المعلنة في خليج المكسيك في ظل ما يسمى بنظام نقطة الأساس المنفردة الذي وضع لضمان عدم منافسة نفط خليج المكسيك لصادرات النفط الأمريكية في أسواق أوروبا الغربية.

<sup>1</sup> - فإنها عملة تحظى بالقبول العام دوليا

<sup>2</sup> - تدخل السلعة في مجال التجارة فقط إذا كان: الفرق سعري ما قبل التجارة بين القطرين يزيد عن تكلفة نقلها، وإضافة إلى ذلك عندما تكون التجارة في توازن، يزيد سعر السلعة الداخلية في التجارة للقطر المستورد عن سعرها في القطر المصدر لها بتكاليف النقل.

في الواقع، إن أزمة النظام النقدي الدولي التي تفجرت عام 1971، والتي أكدها بعد ذلك إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب مع تخفيض قيمة هذا الأخير مرتين الأولى في 71/12/18 والثانية في فيفري 1973 بما يعادل 20% من قيمته السابقة، هذا من جهة. إضافة إلى تخلي الدول الصناعية الرأسمالية عن قاعدة أسعار الصرف الثابتة ابتداء من 1973 والتجائها إلى تعويم عملاتها من جهة أخرى ، ومعدل التضخم العالي التي كانت العوامل النقدية أهم أسبابه على المستوى العالمي والتي أتاحت الفرصة لوقف انخفاض أسعار النفط منذ السبعينات بعد ما كانت أسعاره منخفضة، محافظة بذلك على القدرة الشرائية الثابتة إلى غاية 1974 ، حيث كان سعر البرميل الواحد من النفط الخام يعادل 1,75 دولار سنة 1970 ليرتفع إلى 2.5 دولار سنة 1972 ثم إلى حوالي 5 دولار سنة 1973 ف: 11,25 دولار سنة 1974.

لقد أصاب انفجار أسعار النفط سنة 1974 جميع البلدان المتقدمة وبالذات أوروبا الغربية واليابان. فالسوق الأوروبية المشتركة كانت تستورد 96% من احتياجاتها من الوقود، أما اليابان فكانت مضطرة لاستيراد 99% منها، فيجب على الأولى أن تدفع 23 مليار دولار إضافي أما الثانية تضطر لدفع 15 مليار دولار، أي بزيادة 7 ملايين دولار بالنسبة ل 1973.

مما ترتب على ذلك تدهور معدلات تبادلها الدولي بصفة مؤقتة وكذا حدوث عجز في موازين مدفوعاتها، وبالإضافة لضغوط نزوليه على أسعار صرفها بالنسبة للدول المستوردة خصوصا وأن واردات البترول تدفع بعملة أخرى غير عملة الدولة المستوردة، ففي تلك الفترة بالذات كانت الأوبك تقتضي مدفوعاتها بالدولارات الأمريكية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تأثرت الأسعار العالمية بارتفاع أسعار لهذه المادة الحيوية على كافة عمليات الإنتاج، الاستهلاك، التراكم، الربح والتداول بالدول الرأسمالية المتقدمة خصوصا التي تعتمد إلى حد كبير على البترول كمصدر للطاقة، وتستند بشكل رئيسي على الخارج في تدبيره.

صحيح أن البلاد المتقدمة المستوردة له استطاعت أن تحتوي ثورة الأسعار التي حدثت في السوق العالمي للبترول من خلال ترشيد استخدام الطاقة وزيادة استخدام بدائل الوقود كالفحم، الزيت، الطاقة الشمسية، ومن خلال تكوين مخزونات بترول هائلة لإضعاف الطلب العالمي في فترات لاحقة، ولكن بالرغم من ذلك كله أحدثت ثروة الأسعار خللا واضحا في هذه الدول.

هذا عن الدول المستهلكة للنفط، أما عن الدول المنتجة له، كيف كان حالها؟

إن البرامج التنموية التي وضعتها الدول المنتجة للبترول كانت وفق عوائدها المحققة، نتيجة ارتباط أسعار النفط بالدولار فقد أدى تخفيضه إلى خسائر كبيرة تحملتها الدول المصدرة للنفط. حيث أن دول الأوبك تقوم بتصدير النفط إلى الدول المستهلكة له بأسعار ضئيلة وبالمقابل فإن السلع الصناعية التي تستوردها من الدول المستهلكة تكون بأسعار مرتفعة ما أثر على ميزانها التجاري، وكذا على معدلات تبادلها الدولي. وحتى إن حدث ارتفاع في أسعار البترول الخام كما في السبعينات فإن العائدات البترولية الكبيرة تذهب مباشرة إلى الاستهلاك عن طريق استيراد السلع من الدول المستهلكة للنفط لسد الحاجيات الاستهلاكية ولا تذهب للاستثمار، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نظرا للعائدات البترولية الكبيرة لبعض الدول المصدرة للنفط قامت بإيداعها في البنوك الخارجية<sup>1</sup>

ونتيجة التضخم الحاد في أسعار السلع والخدمات التي تستوردها دول الأوبك مع تدهور قيمة الدولار حيث أنها تتحمل خسارة قدرها 10.35 دولارا يوميا لكل برميل ما لبثت أن انعكست على مستوى أسعارها في الداخل

إذن: الأزمة النقدية التي سبقت الأزمة النفطية كانت إلى حد ما مسؤولة عنها، إضافة إلى تباطؤ معدلات التوسع النمو الاقتصادي لأغلب البلاد المتقدمة التي حدثت سنة 1973 قبل أن يقع التطور<sup>2</sup> المفاجئ لمشاكل الطاقة منذ نهاية العام.

هكذا اقتنع الكثير من المراقبين بأن الزيادات الكبيرة في أسعار البترول عام 1974 كانت عاملا رئيسيا في توليفة الكساد والتضخم العالمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنها أضافت عنصرا جديدا إلى التضخم من خلال انعكاسه على التكاليف والإيرادات.

### هـ- أزمة المديونية 1982 وتأثيرها على التضخم العالمي

شهد العالم خلال سبعينات القرن العشرين تدفقا كبيرا لرؤوس الأموال من البنوك الغربية إلى الدول النامية، مدفوعا بالفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط إثر صدمتي 1973 و1979. سعت الدول النامية إلى استغلال هذه الفوائض عبر الاقتراض المكثف لتمويل خططها التنموية، غير أن هذا التوجه انتقل إلى دراسة دقيقة للمخاطر المرتبطة بالمديونية المفرطة، مما أدى إلى اختلالات مالية عميقة وارتفاع حاد في معدلات التضخم على المستوى العالمي. ولحد من هذا التضخم، لجأت البنوك المركزية الكبرى، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية تجاوزت

<sup>1</sup> - لأنها لم تجد مجالات لاستثمارها، ولضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المبالغ في الدول المتخلفة

15%، مما أسفر عن انكماش المعروض النقدي وتراجع تدريجي للتضخم في الدول المتقدمة. أما الدول النامية، التي كانت تعتمد على القروض المقومة بالدولار الأمريكي، فقد وجدت نفسها غير قادرة على سداد ديونها بسبب ارتفاع تكاليف الفائدة، مما فاقم أزماتها الاقتصادية الداخلية وأدى إلى انخفاض الإنتاج، وركود اقتصادي حاد تسبب في تراجع التضخم الداخلي، لكنه بالمقابل ساهم في تعميق معدلات الفقر والبطالة.

تعددت الأسباب التي أدت إلى تفجر أزمة المديونية، أبرزها الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة العالمية مع مطلع الثمانينات، حيث رفعت الولايات المتحدة أسعار الفائدة بشكل كبير لمحاربة التضخم، مما ضاعف من أعباء خدمة الديون على الدول النامية. إلى جانب ذلك، شهدت أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها صادرات هذه الدول (كالنفط والمعادن) انخفاضًا حادًا، مما أدى إلى تراجع إيراداتها بشكل كبير. كما ساهم سوء إدارة القروض، حيث استخدمت في مشاريع غير إنتاجية أو في تمويل العجز الحكومي، في تفاقم الأزمة. تفاقم الوضع مع دخول العديد من هذه الدول في حالة ركود اقتصادي، حيث تراجعت قدراتها على تحقيق إيرادات كافية لسداد التزاماتها المالية. ولم تقتصر المشاكل على الجوانب المالية فقط، بل تفاقم بفعل فشل النماذج التنموية المعتمدة، وسياسات سعر الصرف غير المناسبة التي أدت إلى رفع قيمة العملة بشكل مصطنع، بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي والإداري.

تفجرت الأزمة بشكل واضح في أغسطس 1982 عندما أعلنت المكسيك رسميًا عجزها عن الوفاء بسداد ديونها الخارجية وطالبت بإعادة جدولتها. تبعتها في ذلك دول أخرى مثل الأرجنتين والبرازيل، مما تسبب في حالة ذعر واسعة داخل الأسواق المالية الدولية، وأدى إلى أزمة ثقة هزت أركان النظام المصرفي العالمي.

أسفرت الأزمة عن تداعيات خطيرة، إذ شهدت الدول المدينة تباطؤًا اقتصاديًا حادًا واضطرت إلى تبني برامج تقشف قاسية تحت إشراف صندوق النقد الدولي، مما عمق من حدة الركود وزاد من معدلات البطالة والفقر. كما تعرضت بعض البنوك الكبرى، خاصة الأمريكية والأوروبية، إلى مخاطر الانهيار بسبب انكشافها الكبير على ديون هذه الدول. ومن أجل احتواء الأزمة، اضطرت العديد من الدول إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية جذرية شملت الخصخصة، وتحرير الأسعار، والانفتاح على التجارة العالمية، في إطار توجه ليبرالي واسع.

وفي مواجهة هذه الأزمة الحادة، تم التوصل إلى عدة حلول، كان أبرزها إعادة جدولة وإعادة هيكلة الديون من خلال مفاوضات مباشرة بين الدول المدينة والبنوك الدولية. وقد ظهرت في هذا السياق

مبادرتان رئيسيتان: خطة بيكر سنة 1985 التي ركزت على ضخ تمويلات جديدة مشروطة بإصلاحات اقتصادية، وخطة برادي سنة 1989 التي تضمنت تخفيضاً فعلياً لبعض الديون واستبدالها بسندات مضمونة بشروط ميسرة. كما فرضت المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شروطاً صارمة لتحقيق الاستقرار المالي طويل الأمد، بما في ذلك ضبط العجز المالي، تحسين أداء القطاع العام، وتشجيع الاستثمار الخاص.

لقد شكلت أزمة المديونية لعام 1982 نقطة تحول كبرى في التاريخ الاقتصادي الحديث، حيث أبرزت هشاشة البنى الاقتصادية للدول النامية، وأدت إلى تغييرات هيكلية عميقة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وبينما تمكنت بعض الدول من التعافي بفضل تنفيذ إصلاحات شاملة، فإن دولاً أخرى استمرت معاناتها، مما جعل تداعيات هذه الأزمة مستمرة حتى اليوم

### ن - أزمة القرض العقاري 2008 (الأزمة المالية العالمية)

تُعد أزمة القرض العقاري واحدة من أخطر الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها العالم في التاريخ الحديث. فقد بدأت جذورها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فقاعة<sup>1</sup> القروض العقارية عالية المخاطر، حيث شهدت الأسواق المالية الأمريكية توسعاً غير مسبوق في منح قروض عقارية للأفراد ذوي التصنيف الائتماني المنخفض. وكان هذا التوسع مدفوعاً بالتوقعات المستمرة بارتفاع أسعار العقارات وزيادة الطلب عليها، مما شجع البنوك والمؤسسات المالية على المخاطرة وإغفال معايير الحذر الائتماني. ومع مرور الوقت، قامت هذه المؤسسات بتحويل القروض العقارية إلى أوراق مالية معقدة تعرف باسم الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، وتم بيعها للمستثمرين المحليين والدوليين، الأمر الذي أدى إلى توزيع المخاطر على نطاق واسع داخل النظام المالي العالمي. وعلى الرغم من أن وكالات التصنيف الائتماني منحت لهذه الأوراق تقييمات عالية صنفها كاستثمارات آمنة، إلا أن واقعها كان مختلفاً تماماً، إذ كانت تتطوي على مخاطر عالية وغير ظاهرة بشكل واضح.

ساهم ضعف الرقابة المالية، وتواطؤ وكالات التصنيف الائتماني مع المؤسسات المالية الكبرى، في تعميق الأزمة، حيث لم تكن هناك ضوابط صارمة على أنشطة البنوك الاستثمارية. تزامن هذا الوضع مع شروع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سنة 2004 في رفع أسعار الفائدة تدريجياً بهدف مكافحة

<sup>1</sup> - يقصد بالفقاعة العقارات انها ظاهرة تحدث عندما ترتفع أسعار الاصول كالعقارات، الأسهم والسندات الى مستويات غير مبررة اقتصاديا بسبب المضاربة والتوقعات، ثم تنهار بشكل مفاجئ عندما يدرك المستثمرون ان الأسعار غير مستدامة كما حدث في الـ 11 أيلول 2008.

التضخم، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف القروض العقارية. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب على شريحة واسعة من المقترضين ذوي الدخل المحدود الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه القروض، فشهدت الولايات المتحدة موجة ضخمة من حالات التخلف عن السداد.

بدأت بوادر الأزمة تتجلى بوضوح في عام 2007 عندما أخذت أسعار العقارات في الهبوط، مما أدى إلى أن تتجاوز قيمة القروض العقارية قيمة الأصول العقارية ذاتها. ومع تراجع أسعار العقارات، تكبدت المؤسسات المالية الكبرى التي كانت قد استثمرت بكثافة في الأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري خسائر فادحة، وتزايدت حدة الأزمة حتى وصلت ذروتها في سبتمبر 2008 مع إعلان بنك "ليمان براذرز"، أحد أضخم البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة، إفلاسه، مما تسبب في زعر مالي عالمي وانهيار واسع النطاق للثقة في النظام المصرفي بأكمله.

كانت تداعيات الأزمة مدمرة على المستوى العالمي، فقد شهدت الأسواق المالية انهيارات متتالية، وتراجعت البورصات العالمية فاقدة تريليونات الدولارات من قيمتها. ولم يقتصر الأمر على الأسواق المالية، بل امتد إلى إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى مثل "واشنطن ميوتشوال"، بينما اضطرت شركات كبرى مثل AIG إلى طلب تدخل حكومي مباشر لإنقاذها. وعلى الصعيد الاجتماعي، ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد بسبب الإفلاسات الجماعية وانخفاض الاستثمارات، ودخلت العديد من الاقتصادات العالمية، سواء المتقدمة أو النامية، في حالة ركود عميق استدعت تدخلات حكومية طارئة وغير مسبقة.

في محاولة لاحتواء الأزمة، أطلقت الحكومة الأمريكية حزمة الإنقاذ المالي (TARP) بقيمة 700 مليار دولار لدعم البنوك والشركات المتعثرة. كما لجأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات شبه صفرية بهدف تحفيز الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد. على المستوى التنظيمي، جاءت الأزمة بمثابة جرس إنذار دفع السلطات إلى إعادة النظر في الإطار الرقابي والمالي، مما أسفر عن إقرار إصلاحات مهمة مثل قانون "دود-فرانك" الذي فرض قيوداً أكثر صرامة على الأنشطة المصرفية لضمان الشفافية وتقليل المخاطر المستقبلية. أما على المستوى الدولي، فقد كانت آثار الأزمة كارثية على الاقتصادات الأوروبية التي دخل بعضها، مثل اليونان وإسبانيا، في أزمت ديون سيادية خانقة، مما أطلق سلسلة جديدة من الأزمات المالية في منطقة اليورو. كما تأثرت الاقتصادات النامية بانخفاض الاستثمارات الأجنبية وتراجع التجارة العالمية، مما أبطأ من وتيرة نموها الاقتصادي بشكل كبير. استغرق الاقتصاد العالمي عدة سنوات لاستعادة عافيته بشكل

تدريجي، وعانى من تباطؤ طويل الأمد في النمو الاقتصادي، تاركاً وراءه دروساً عميقة حول مخاطر الاندفاع غير المحسوب وراء الربح والإهمال في إدارة المخاطر المالية

### ز - أزمة كورونا 2019-2020 وتأثيرها على التضخم العالمي

مع انتشار فيروس كورونا، أغلقت الدول حدودها، وتعطلت سلاسل التوريد<sup>1</sup>، وتوقفت المصانع عن الإنتاج، مما تسبب في صدمة عرض كبيرة في الاقتصاد العالمي. وقد انعكس هذا الوضع بشكل واضح على معدلات التضخم، إذ أدى اضطراب سلاسل التوريد إلى تأخر شحنات المواد الخام ونقص السلع الأساسية، مما تسبب في ارتفاع أسعار العديد من المنتجات. وفي الوقت ذاته، قامت الحكومات بضخ تريليونات الدولارات في شكل حزم تحفيز لدعم الشركات والأسر، وهو ما ساهم في زيادة الطلب الكلي، لكنه أدى أيضاً إلى ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع المعروض النقدي. كما أدت إجراءات الإغلاق الواسعة إلى نقص العمالة في كثير من القطاعات، مما دفع الأجور للارتفاع كوسيلة لجذب العمالة النادرة، وهو ما انعكس بدوره على زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار النهائية للمنتجات. وفي بعض الدول، لم يكن هناك نمو اقتصادي قوي قادر على امتصاص هذا التضخم، مما أدى إلى حالة من التضخم المصحوب بالركود، في وضع شبيه بما حدث خلال أزمة السبعينيات.

### ي - حرب اكرانيا 2022 وتأثيرها على التضخم العالمي.

ولم تكد الاقتصادات العالمية تتعافى من آثار الجائحة حتى اندلعت حرب أوكرانيا سنة 2022، حيث أدى الغزو الروسي إلى اضطرابات إضافية عمقت أزمة التضخم العالمي. فقد فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية شديدة على روسيا، مما أدى إلى اضطراب حاد في أسواق الطاقة والسلع الغذائية. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الطاقة بشكل كبير، نظراً لأهمية روسيا كواحدة من أكبر مصدري النفط والغاز عالمياً، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل عبر مختلف الاقتصادات العالمية وساهم بشكل مباشر في رفع معدلات التضخم. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ، باعتبار أن روسيا وأوكرانيا تعدان من أكبر المصدرين العالميين للحبوب والأسمدة، وقد تسبب تعطيل صادراتهما في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما أثر بشدة على الدول الفقيرة التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد الغذائي. ومن جهة أخرى، زادت تكلفة الإنتاج الصناعي نتيجة ارتفاع أسعار المعادن والمواد الخام مثل الألمنيوم والنيكل التي تنتجها روسيا. وفي مواجهة تصاعد معدلات التضخم، اتجهت البنوك المركزية

<sup>1</sup> تشير سلاسل التوريد إلى شبكة متكاملة من الشركات والعمليات التي تشارك في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، بدءاً من المواد الخام وصولاً إلى المستهلك النهائي

في مختلف أنحاء العالم إلى رفع أسعار الفائدة، وهي خطوة أدت إلى زيادة مخاطر الركود، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن الحرب أحدثت تحولات جيوسياسية عميقة، حيث بدأت العديد من الدول في إعادة النظر في سلاسل التوريد الخاصة بها وتقليل اعتمادها على مصادر معينة، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف على المدى الطويل وزيادة الضغوط التضخمية مستقبلاً.

هذه الأزمات ساهمت في إعادة تشكيل فهمنا لكيفية نشوء التضخم، حيث لم يعد فقط نتيجة لزيادة الطلب، بل قد يكون أيضاً نتيجة لصدمات عرض مفاجئة (مثل الحرب أو الجائحة)، أو بسبب السياسات النقدية غير المتوازنة.

هكذا: يعرف التضخم العالمي على أنه التغير الذي حصل في وقت واحد<sup>1</sup>، المحيط الاجتماعي والاقتصادي لدى معظم الدول الصناعية والذي أفضى إلى الإفراط في مطالب على الاقتصاد، وقد نشأ إما من الطموح الزائد في الإنفاق الحكومي، أو من الارتفاعات الزائدة في الأجور أو من الأمرين معا في معظم الحالات. ولا ريب أن الانتشار الشامل للتضخم في الأسعار قد تيسر بحركات الانتقال عن طريق الاسعار الثابتة في التبادل بين العملات.

### ثالثاً: ماهية التضخم العالمي:

أ-تعريفه: هو التضخم الذي ينشأ عن التفاعل بين الاقتصاديات الوطنية فيما بينها. فمن هنا يتبين الفرق بين ماهية التضخم العالمي وماهية التضخم المحلي: " فالأول: ينشأ عن طريق تفاعل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي، بينما الثاني: ينشأ أساساً عن طريق الاختلال في التوازن النقدي بين عرض النقد والطلب عليه فهو عكس الأول.

### ب-تفسير أسباب التضخم العالمي: والتي نحصرها فيما يلي:<sup>2</sup>

-التضخم المتزامن في الدول المختلفة: من الممكن أن يحدث التضخم وأن يشمل معظم دول العالم كنتيجة لاتباعها منفردة وبمحض الصدفة لسياسات نقدية ومالية تضخمية، ويبدو أنه نادراً ما كان يحدث التضخم العالمي قبل أواخر الستينات، فيما عدا فترات الحرب. ولم يكن هنالك سبب يدعو للتوقع بأن تنتهج جميع الأمم في النظام الدولي سياسات تضخمية في وقت واحد، خاصة في ظل غياب بعض التطورات الدولية التي تؤثر على جميع الدول وبنفس الطريقة.

### -الضغوط العامة للحفاظ على التوظيف الكامل:

<sup>1</sup> - اوتمار ايمنجر، مرجع سابق ص 20

<sup>2</sup> - رمزي زكي: التضخم المستورد، مرجع سابق، ص 115.



تبنت الدول المنفردة سياسات مالية ونقدية تضخمية استجابة للضغوط الاجتماعية والسياسة العامة، فقد التزمت معظم الدول الصناعية بالمحافظة على التوظيف الكامل الذي يعتبر أحد أهم أهداف سياستها الاقتصادية واضطرت تحت هذه الضغوط أن تتبع سياسات نقدية ومالية توسعية حينما تبدأ البطالة في الظهور ويمكن أن تقدم هذه الاستجابة التوسعية من الحكومة دافعا لظهور التضخم المحلي طبعاً، بينما تعد مثل هذه السياسات (السياسات التوسعية) إلا أن هذا الرأي يترك السؤال القائل لماذا ينبغي أن تحدث البطالة على النطاق العالمي في وقت واحد دون إجابة. ويؤخذ على هذه الفرضية أيضاً أنها لم تضع في الاعتبار بأن هنالك الكثير من الدول اختارت سياسات نقدية تقييدية لكبح جماح التضخم خلال السبعينات، حتى وإن كان ذلك يعني ارتفاع البطالة.

#### - ارتفاع أسعار الواردات الأساسية:

تعرف الواردات الأساسية بأنها السلعة التي تمتص نسبة كبيرة من دخل الدولة المستوردة والتي تتميز بانخفاض المرونة السعرية للطلب والعرض على الأقل في الأجل القصير. فهي سلعة ضرورية إلى حد كبير وليس للدولة المستوردة لها إلا طاقة محدودة على زيادة إنتاجها.

ويمكن أن يتسبب الانخفاض النسبي الصغير في العرض العالمي لها زيادة كبيرة في سعرها والذي يسبب اضطرابات حادة في الدولة المستوردة لها. يعتبر الغذاء والبتترول من أهم البنود التي تقع غالباً في هذه الشريحة.

-الزيادة السريعة لأسعار بعض المواد الهامة المستوردة: مثل البترول<sup>1</sup> قد أثرت في جميع بلدان النظام العالمي في وقت واحد. وبدأ خطر واسع النطاق في إمدادات البترول في أواخر عام 1974. نظراً لكون المرونة السعرية للطلب على البترول تعتبر جد منخفضة على الأقل في الأجل القصير فإن انخفاض نسبة صغيرة في عرضه أدى إلى زيادة بنسبة كبيرة في أسعاره.

فقد أدت الأسعار المرتفعة للبترول في الاقتصاديات المستخدمة له إلى ارتفاع أسعار السلع التي تستخدم الطاقة البترولية كمدخل مباشر أو غير مباشر في صناعتها.

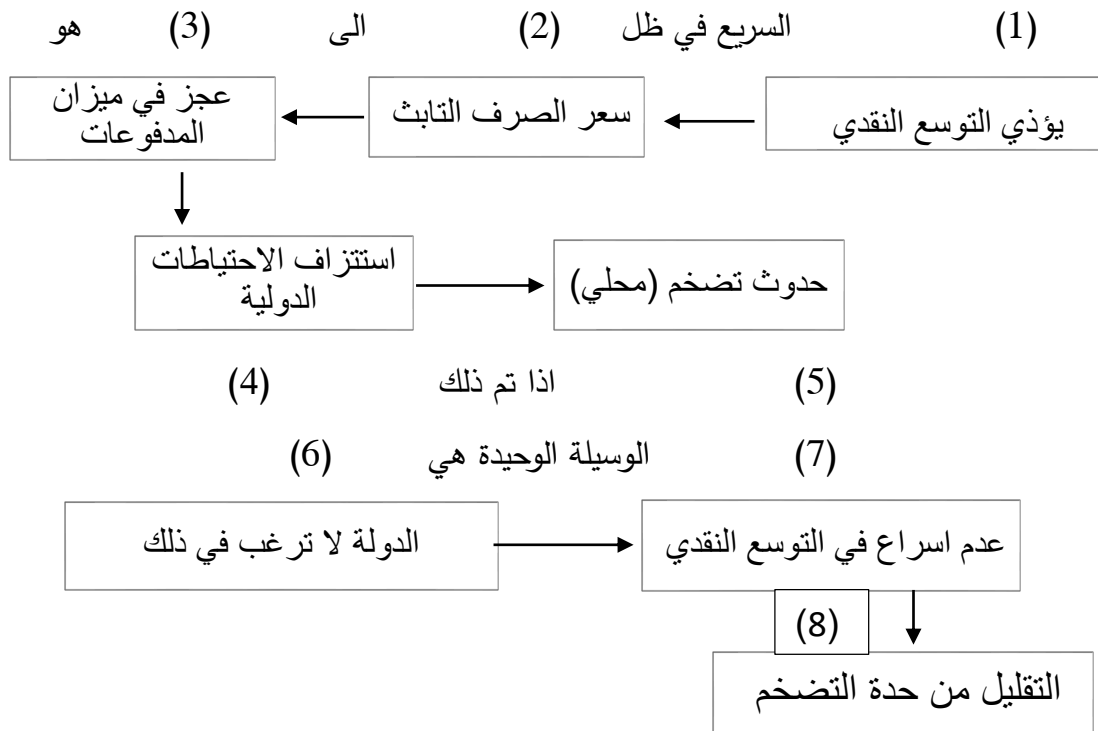
أخيراً يبدو أن ثمة شكاً في أن زيادة الأسعار العالمية للبترول قد ساهمت في حدة التضخم العالمي في السبعينات. وثمة سبب أيضاً للاعتقاد بأن انتقال القوة الشرائية من الأمم المستهلكة إلى الأمم المنتجة البترول الذي قد ساهم في الكساد العالمي خلال السبعينات (لأن هذه الأخيرة أي القوة الشرائية قد تم تدويرها).

<sup>1</sup>: جون هندرسون وآخرون: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1987، ص 295.

-التخلص من انضباط في ميزان المدفوعات:

• إن الانضباط في ميزان المدفوعات<sup>1</sup> يشجع بذاته على تقليص من حدة التضخم المحلي<sup>2</sup>، وهو الاحتمال الرابع لتفسير مشكلة التضخم العالمي أن التغيرات في الترتيبات النقدية الدولية في بداية السبعينات ، قد أدت إلى تقليل بعض القيود المضادة للتضخم الملازمة لنظام سعر الصرف الثابت القديم وهذا ما يوضحه الشكل رقم 04 .

الشكل رقم 04 : يوضح التغيرات في الترتيبات النقدية الدولية في ظل سعر الصرف الثابت



المصدر: من استنتاج الباحثة.

إذن: ففي ظل أسعار الصرف الثابتة (خانة 02)، لابد أن يؤدي التوسع النقدي السريع، (خانة 01) إلى عجز في ميزان المدفوعات (خانة 03)، واستنزاف الاحتياطيات الدولية (خانة 04)، والذي معناه حدوث تضخم محلي (خانة 05).

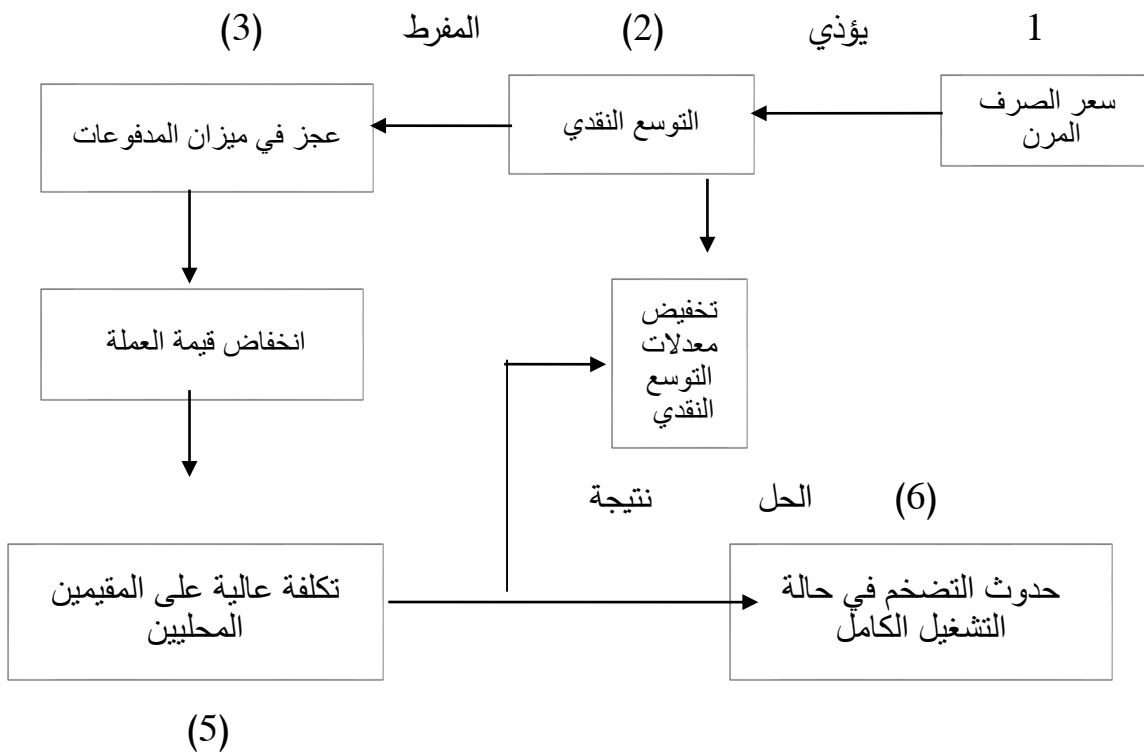
ونظرا لكون الحكومات بصفة عامة لا تريد تبديد ما لديها من احتياطيات دولية (خانة 06)، فإن هذا يعمل كقيد على التوسع النقدي (خانة 07) وبالتالي يقل من حدة التضخم (خانة 08).

<sup>1</sup> - يقصد بالانضباط في ميزان المدفوعات توازنه

<sup>2</sup> - جون هندرسون وآخرون: مرجع سابق ص296

- بالإضافة إلى ذلك إذا تطور العجز في ميزان المدفوعات، فلا بد أن تكون هناك ضغوط لاستخدام سياسة نقدية انكماشية لتخفيضه، فبذلك تضيق قيداً إضافياً على التوسع النقدي وبالتالي على التضخم.
- أن تبني سعر الصرف الثابت ملازم أو مقرون بالتضخم<sup>1</sup> بسبب الزيادة في التوسع النقدي
- أما في ظل أسعار الصرف المرنة، يضعف هذا الانضباط في ميزان المدفوعات لأن الحكومة تتمتع بأكثر حرية في انتهاج التوسع النقدي
  - ويرى آخرون رداً على هذه النقطة أن سعر الصرف المرن يمارس بدوره دوراً مضاداً للتضخم وهذا ما يوضحه الشكل 05.

الشكل رقم 05: " التغيرات في الترتيبات النقدية في ظل سعر الصرف المرن."



المصدر: من استنتاج الباحثة.

في ظل سعر الصرف المرن (خانة 01)، لا بد أن يؤدي التوسع النقدي السريع والمفرط (خانة 02) إلى عجز في ميزان المدفوعات (خانة 03) وإلى انخفاض قيمة العملة، أي: تدهور القدرة الشرائية للعملة المحلية (خانة 04) في سوق الصرف الأجنبي.

<sup>1</sup> - وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في الصفحات المقبلة

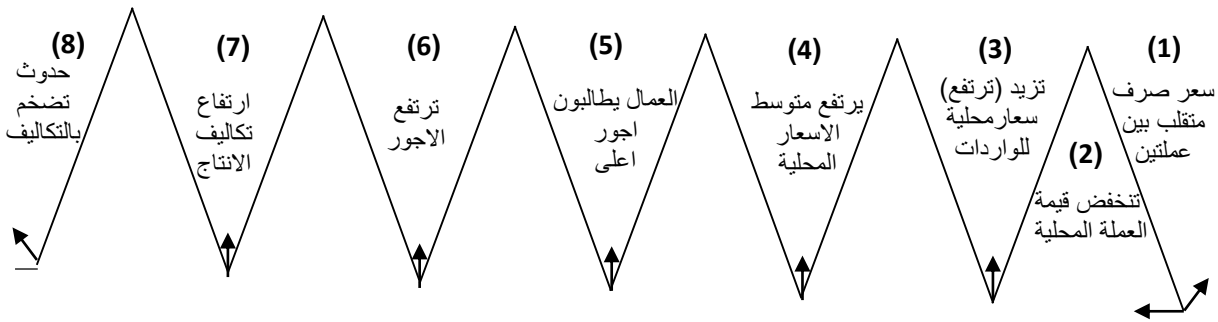
يفرض ذلك تكلفة عالية على كثير من المقيمين المحليين (خانة 05) أي: انتقال القدرة الشرائية إلى الخارج مما يدفعهم إلى ممارسة الضغوط التي تحمل السلطات النقدية على تقليص التوسع النقدي (خانة 06)، أي ضغط على الأسعار المحلية.

فإذا كانت الدولة في حالة التشغيل الكامل يحدث تضخم (خانة 07) ناتج عن الطلب الأجنبي أنه في ظل سعر الصرف المرن يمارس دورا مضادا للتضخم

#### -تأثير المسننة: Ratchet effect

الاحتمال الخامس لتفسير ظاهرة التضخم العالمي أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى ما يسمى بتأثير المسننة، الذي يدفع الأسعار بانتظام في الدول المشتركة في اتجاه تصاعدي، أي: ارتفاع الأسعار المحلية الذي يؤدي حتما إلى ظهور تضخم محلي. اذ يعمل تأثير المسننة كما هو، موضح في الشكل رقم 06:

شكل رقم 06: " تأثير المسننة في حالة انخفاض أو تخفيض قيمة العملة المحلية.



∧ : لا يوجد أثر (انخفاض) ∨ : يوجد أثر (ارتفاع).  
مصدر: من اعداد الباحثة

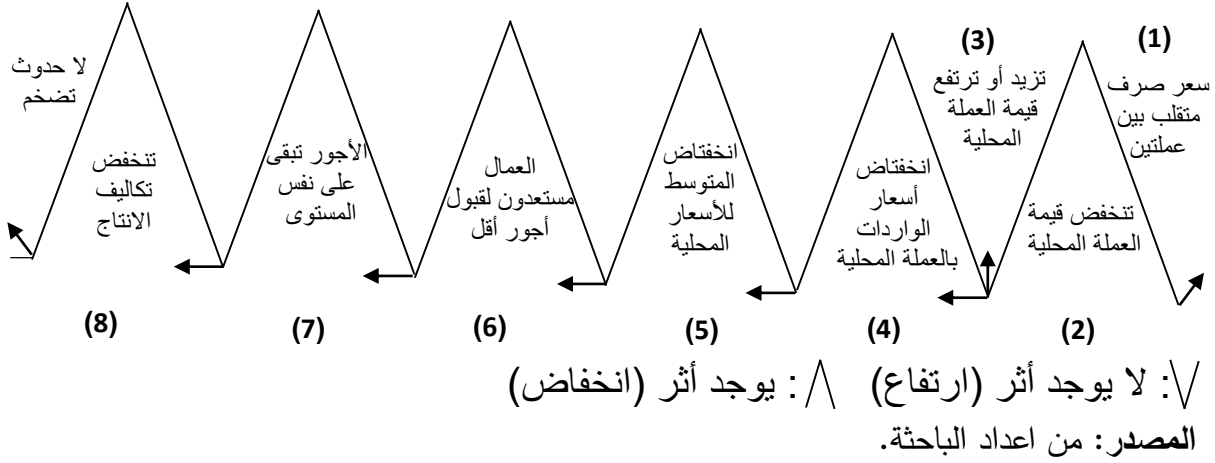
في حالة تخفيض العملة يكون تأثير المسننة كالآتي:

بافتراض أن سعر الصرف متقلب بين عملتين السن رقم 01. فعندما تتخفض قيمة العملة " السن رقم 02"، تزيد الأسعار المحلية للواردات السن رقم 03"، وبذلك يرتفع المستوى المتوسط للأسعار المحلية في الدولة " السن رقم 04، ويطلب العمال المحليون الذين يواجهون ارتفاعا في تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار المحلية أجورا أعلى " السن رقم 05، وقد حصلوا عليها " السن رقم 06 وتصير الأجور العالية (أي السن رقم 06 دائما) جزء من تكاليف الإنتاج المحلية الإجمالية أي ترتفع "السن رقم 07"، بذلك يتحقق التضخم بالتكاليف<sup>1</sup> السن رقم 08 كنتيجة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، عندما

<sup>1</sup> - التضخم بالتكاليف. ارجع إلى الفصل الأول.

ترتفع قيمة العملة المحلية لن يكون هنالك تضخم مقابل في الدولة، في حين إذا ارتفعت قيمة العملة يكون تأثير المسننة كما هو موضح في الشكل رقم 07.

شكل رقم 07 : تأثير المسننة في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية.



• أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية يكون تأثير المسننة كما يلي:

وبافتراض سعر صرف متقلب بين عملتين " السن رقم 01 " عندما ترتفع قيمة العملة المحلية " السن رقم 02"، لابد أن يؤدي إلى انخفاض تكلفة الواردات المحلية أي: انخفاض أسعار الواردات بالعملة المحلية " السن رقم 03 " ، ولابد أن يؤدي هذا في البداية إلى انخفاض المستوى المتوسط للأسعار المحلية " السن رقم 04 . ومع ذلك فالعمال المحليون غير مستعدين لقبول أجور نقدية منخفضة" السن رقم 05". إذن الأجور لن تنخفض وتبقى على نفس المستوى "السن رقم 06". ولن يكون هنالك انخفاض في تكاليف الإنتاج المحلية الإجمالية " السن رقم 07 . ولن يحدث تضخم بالتكاليف " السن رقم 08 .

**النتيجة النهائية:**

- 1- أن الزيادات في تكاليف الإنتاج التي تحدث عندما تنخفض قيمة العملة المحلية لا تعادل الانخفاضات في تكاليف الإنتاج التي تحدث عندما ترتفع قيمة العملة المحلية.
- 2- أن نسبة التضخم تكون مرتفعة عندما تنخفض قيمة العملة المحلية ومقبولة بنسبة قليلة عندما ترتفع قيمة العملة المحلية.
- 3- تأثير المسننة يبدأ بسعر الصرف وينتهي بالارتفاع العام في الأسعار عن طريق التقلب وذلك بمختلف التأثيرات.

ويرى البعض أن التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المتقلبة في بداية السبعينات، قد قاد النظام إلى بعض الاتجاهات التضخمية.

ومازال الجدل مثارا عما إذا كان الانتقال إلى أسعار الصرف المرنة أو تأثير المسننة هو الذي ساهم في التضخم العالمي النطاق<sup>1</sup> . فتضخم السبعينات كان قائما قبل 1973، وهو العام الذي هجرت فيه نهائيا أسعار الصرف الثابتة.

وبالإضافة إلى ذلك يرى بعض المراقبين أن أسعار الصرف الثابتة نفسها تتضمن تأثير المسننة، بحيث ينبغي أن يكون هنالك تغير قليل في النزعة التضخمية عندما يتحول النظام من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المرنة، كما يلي:

إن القوى التي تعمل على تخفيض قيمة عملة الدولة في ظل أسعار الصرف المرنة<sup>2</sup> لابد أن يترتب عنها عجز في ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف الثابتة<sup>3</sup> ، وعلى العكس ، فإن القوى التي تسبب ارتفاع قيمة الدولة في ظل أسعار الصرف المرنة<sup>4</sup> لابد أن يترتب عليها فائض في ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف الثابتة<sup>5</sup>. وفي ظل غياب التعقيم فإن الدولة التي تقع في عجز ميزان المدفوعات لابد أن تواجه (مع ثبات العوامل الأخرى)<sup>6</sup> انكماشاً في رصيدها النقدي ولابد أن يترتب على ذلك ضغوط تنازلية على الأجور والأسعار. ومع ذلك فإنه نظراً لكون الأجور والأسعار تقاوم الضغط النزولي، فإن التأثيرات الانكماشية الكاملة للعجز لا يمكن الشعور بها. وفي الواقع، قد تجبر السلطات في النهاية على توسيع الرصيد النقدي للحيلولة دون البطالة.

وعندما يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات، فإن الرصيد النقدي للدولة يتوسع تلقائياً، مشكلاً بذلك ضغطاً صعودياً على الأجور والأسعار، ولن تبدي الأجور والأسعار مقاومة للضغوط الصعودية ويمكن الشعور بالتأثيرات التضخمية الكاملة للفائض.

وكما أن التآرجح في سعر الصرف هبوطاً وصعوداً يخلق ضغطاً صعودياً إضافياً على الأجور والأسعار في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن التآرجح كذلك بين الفوائض والعجوزات في ميزان المدفوعات يخلق ضغطاً صعودياً على الأجور والأسعار في ظل أسعار الصرف الثابتة.

<sup>1</sup> - جون هندرسون ، مارك هرندر وآخرون: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ ، الرياض، 1987، ص 271

<sup>2</sup> - المقصود به عندما يزيد طلب المحليين على العملة الأجنبية تنخفض قيمة العملة المحلية، هذا في ظل أسعار الصرف المرنة

<sup>3</sup> - بسبب انكماش (نقص) الرصيد النقدي للدولة التي تتبنى سعر صرف ثابت، ستناوله في الصفحات المقبلة.

<sup>4</sup> - عندما يزيد طلب الأجانب على العملة المحلية ترتفع قيمة العملة المحلية هذا في ظل أسعار الصرف المرنة

<sup>5</sup> - بسبب التوسع النقدي نتيجة ارتفاع الطلب على عملة الدولة التي تتبنى سعر صرف ثابت ستناوله بالتفصيل في الصفحات المقبلة.

<sup>6</sup> - الأجور والأسعار

أما آخر تفسير للتضخم العالمي فينصرف إلى القول بأنه بدلا من ظهور التضخم في دول مختلفة وفي نفس الوقت، فإن التضخم ينشأ في عدد قليل محدد من البلدان ثم ينتشر خارجها عبر عدد من القنوات

• ويرى بعض المراقبين أن " الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيسي للتضخم العالمي وهي حقيقة خاصة في أواخر سنوات الستينات وأوائل السبعينات عندما كانت أسعار الصرف ثابتة أساسا، فهذا ما حاولنا توضيحه في هذا الفصل.

بعد تحليلنا لأهم العوامل الرئيسية المساهمة في التضخم العالمي (البيئة الداخلية والخارجية)، يمكننا الآن التمييز بين التضخم العالمي والتضخم المستورد. وذلك بعد تعريف كل واحد منهم على حدى.

### المبحث الثاني: الانتقال الدولي للتضخم " التضخم المستورد " .

لقد بات مستقرا أنه كي يحدث التضخم في بلد ما، يجب أن تكون هنالك زيادة مطردة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها. وهذه حقيقة سواء نشأ التضخم داخليا أو انتقل إليه من الخارج. ففي حالة التضخم المستورد فإن التوسع النقدي الضروري يمكن أن يحدث كنتيجة مباشرة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، عندما تحاول السلطات المحلية الاحتفاظ بسعر الصرف الثابت في مواجهة الفائض في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن التضخم الأجنبي، أو يمكن ان يحدث عندما تقوم السلطات بتوسيع عرض النقود لتحول دون ظهور البطالة المحلية التي قد تنشأ من خلال عملية الانتقال. ويمكن أن تكون الصلة بين التضخم الأجنبي والتوسع النقدي المحلي قوية في ظل أسعار الصرف الثابتة أو حتى أسعار الصرف المدارة والعائمة<sup>1</sup>.

#### أولا: البعد النظري لتضخم المستورد

مع تزايد انفتاح الاقتصادات المحلية على الأسواق الدولية واندماجها في الاقتصاد العالمي، أصبحت هذه الاقتصادات تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، إلى جانب العوامل الداخلية التي تؤثر بدورها على مستوى الأسعار المحلية. وبالتالي، قد يكون مصدر التضخم خارجياً، ما يؤدي إلى انتقاله من بلد إلى آخر عبر التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية.

<sup>1</sup> - لأن هذه الأخيرة تعرف الروابط كثيرا عندما تصاحب آليات الانتقال الأخرى

يعتبر جون بودين **jean Bodin** أول متحدث عن ظاهرة التضخم المستورد سنة 1568، حين ربط الارتفاع العام للأسعار في أوروبا بتدفق كميات كبيرة من الذهب والفضة المستوردة من أمريكا لتأتي المدرسة الماركنتيلية (**Littérature Mercantiliste**) خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وتبرز أهمية المعروض النقدي وتأثيره على الأسعار والتوازنات الخارجية، ومن أبرز روادها **كانتيلون (R. Cantillon)** و**دافيد هيوم (D. Hume)** ليضيف الكلاسيك أمثال **ريكاردو (D. Ricardo)** و**ميل (J.S. Mill)**، في القرن التاسع عشر إسهامات جديدة عند تفسيرها في إطار نظام قاعدة الذهب عن طريق التعديل الآلي لموازن الخارجية من خلال تدفقات المعادن الثمينة-نقطة دخول وخروج الذهب- مما يؤدي إلى تغيرات في الأسعار المحلية.

بناءً على هذا التطور التاريخي البسيط، يمكن تعريف التضخم المستورد على أنه ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة عوامل خارجية، سواء بسبب فائض في الطلب الكلي أو بسبب زيادة في تكاليف الإنتاج المرتبطة بالتجارة الخارجية<sup>1</sup>.  
كما يستند أبرز الاقتصاديين في العصر الحديث المهتمين بدراسة التضخم المستورد على التعاريف التالية:

- يعرف رمزي زكي: التضخم المستورد<sup>2</sup> بأنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، كما ان تأثير هذه العوامل يعظم كلما كانت درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج كبيرة.
- اما **GRZEGORZ**: فيعرفه على انه تصدير دولة ما لفائض الطلب الحقيقي بالنسبة لعرضها الى العالم الخارجي مسببة في تصاعد وارتفاع المستوى العام لأسعار عالميا، او ارتفاع تكاليف مدخلات العملية الإنتاجية الذي تعكسه حركة السلع،<sup>3</sup> او بشكل ادق ان حركة الأسعار في التجارة الدولية تعتبر من اهم الأسباب للنقل الدولي للتضخم على غرار أسعار الصرف او التدفقات رؤوس الأموال.

<sup>1</sup> - الحنيطي يوسف فالح: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن 1969-1993، دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 1996، ص 57.

<sup>2</sup> - رمزي زكي: التضخم المستورد: دراسة في اثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، مرجع سابق، ص 115.

<sup>3</sup> - الحنيطي يوسف فالح: مرجع سابق، ص 80.



اما **Henri Mercillon** يعرفه على انه ذلك التضخم<sup>1</sup> الذي اثير فيه عوامل خارجية أدى الى انتقال الضغوط التضخمية من بلد المصدر إلى بلد المستقبل.

من خلال هذه التعاريف يتضح أن التضخم المستورد يمثل أحد العوامل المهمة التي تؤثر على استقرار الأسعار في الدول ذات الاقتصادات المنفتحة، مما يستوجب سياسات اقتصادية مناسبة للحد من انعكاساته السلبية.

### ثانياً: التعريف بأدوات الدراسة.

لتسهيل تحليل اليات الانتقال الدولي لتضخم لا بد من تعريف أدوات الدراسة المستخدمة.

#### -سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على انه ثمن العملة الوطنية مقوماً بالوحدة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية التي تبادل وحدة واحدة من العملة الوطنية، مثلاً: 10 دج = \$1 أي  $1DA = \frac{1}{10} \$$

وهنا وتحدد قيمة العملة كأى سلعة بتفاعل مجموعتين من العوامل تدعى الأولى بعوامل الطلب المتمثلة في:

- صادرات السلع، الخدمات، والذهب.
- التحويلات إلى الداخل.
- الاستثمارات الأجنبية في الداخل.

فكلما زادت هذه العوامل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (عوامل العرض)، كلما زادت من قيمة العملة.

أما الثانية فتدعى بعوامل العرض والمتمثلة في:

- واردات السلع، الخدمات والذهب.
- التحويلات إلى الخارج.
- الاستثمار في الخارج.

فكلما زادت هذه العوامل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (عوامل الطلب)، كلما تدهورت قيمة العملة.

<sup>1</sup> - عفرأ خضور: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 01، 2015، ص ص 192-194.

إذن الطلب على الصرف الأجنبي هو طلب مشتق وليس طلبا مستقلا لذاته أي انه يجد سببه في مقتضيات تسوية المدفوعات الدولية، ونفس المقولة تصدق على عرض الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

- سوق الصرف الأجنبي: هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد، الشركات والبنوك بشراء أو بيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي. وتكمن الوظيفة الأساسية لهذه السوق في:

- تحويل الأرصدة أو القدرة الشرائية من قطر على آخر ومن عملة إلى أخرى.
- تقديم ائتمان قصير الأجل لتمويل التجارة.
- تقديم تسهيلات لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي أو لتغطية التأمين ضد الخسارة.

- نظم أسعار الصرف: ونحصرها فيما يلي:

#### - نظام سعر الصرف الثابت:

أن تربط الدولة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب (نظام القاعدة الذهبية) أو أن تربطها بعملة واحدة وذهب (نظام الصرف بالذهب في ظل النظام النقدي الدولي)، أو تختار ربطها بمتوسط مرجع لقيمة سلة من العملات حسب أهميتها.

وسعر الصرف الثابت لا يتغير بقوة السوق (العرض والطلب)، فالبنك المركزي هو الذي يتدخل في سوق الصرف الأجنبي بائعا في حالة الارتفاع ومشترى لعملته في حالة الانخفاض.

#### - نظام سعر الصرف المرن (العائم):

يتحدد سعر العملة بحرية وفق قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

#### - نظام أسعار الصرف المعمومة المدارة:

هي مزيج من أسعار الصرف الثابتة والعائمة، أي تتحدد قيمة العملة وفقا للعرض والطلب، وهذا عند حدود معينة. فإذا تجاوزت هذه الحدود فالدولة تتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وأكبر مثال على ذلك نموذج الأفعى داخل النفق المتبنى من قبل النظام النقدي الأوروبي "S.M.E". والجدول الموالي يستعرض أنظمة الصرف شارحا أهم خصائصها

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة لطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص 136

جدول رقم (02): أنظمة الصرف الحديثة وخصائصها

الترتيب		النظام	الخصائص الرئيسية
أنظمة التثبيت	أنظمة الربط المحكم	الدولة	يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول، بالإضافة على القطع النقدية المصدرة محليا، كما تكون السياسة النقدية في نظام الدولة تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته.
		مجالس العملة	نظام نقدي يستند إلى إلزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني، وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير.
		الاتحاد النقدي	تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة، تصدر عن بنك مركزي واحد (كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالجماعة المالية الإفريقية)
التثبيت التقليدي	الربط بعملة أخرى		يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر، ويتم قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الإحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، إلا أن دور هذه الإحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.
	الربط بسلة من العملات		يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل سلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة، أساس الاختيار عادة هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول، من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف
الأنظمة المتوسطة	التعويم مع التدخل	الأنظمة التعاونية	تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثابتة لعملاتها، ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.
	التثبيت الزاحف		يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم، أما بالنسبة لتحديد قيمة التكافؤ للعملة فيمكن أن تتحدد النسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات كما تضع السلطات النقدية هامشا أو مجالا لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه صعودا ونزولا.
	المناطق المستهدفة		تقوم السلطات النقدية بوضع هامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب، ويتم التدخل في حال وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو الى الدنيا للهامش، تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش.
	التعويم المدار		تتحدد أسعار الصرف في السوق بتلاقي قوى العرض والطلب وتتدخل السلطات النقدية عند الضرورة للحفاظ على سعر الصرف.

الأنظمة المعمومة بصفة كلية	التعويم الحر	يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف يوميا بتلاقي قوى العرض والطلب ونادرا ما تتدخل السلطات النقدية، كما أنه غالبا ما لا يتم الاحتفاظ الاحتياطات النقدية في هذا النظام.
----------------------------	--------------	--

المصدر: لحلو موسى بوخاري، سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص ص 140 - 141.

### - مرونة العرض والطلب على الصرف الأجنبي: وتتمثل في:

#### - 1- مرونة الطلب على الصرف الأجنبي:

تعرف مرونة الطلب على الصرف الأجنبي: بأنها مدى استجابة الكمية المطلوبة لتغير بسيط في السعر، ويحسب معامل مرونة الطلب السعرية بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في سعرها.

فإذا كان معامل المرونة يساوي الواحد صحيح، تكون مرونة الطلب متكافئ المرونة (مساوية للوحدة)، وإن كان أكبر من الواحد صحيح يكون الطلب مرنا نسبيا، وإن كان معامل المرونة أقل من الواحد صحيح يكون الطلب غير مرن نسبيا.

هذا وقد تعادل مرونة الطلب الأجنبي -المتطلب لسداد قيمة الواردات- مرونة الطلب على الواردات مثلا: انخفاض سعر الصرف ب: 10% فعذا ترتب على ذلك زيادة الكمية المطلوبة بمقدار 20% مثلا، فإن كمية الصرف الأجنبي اللازمة لدفع قيمة الواردات يجب أن تزيد بمقدار 20%، ومن ثم فإن مرونة الطلب على الصرف الأجنبي تعادل تماما مرونة الطلب على الواردات.

تتوقف مرونة الطلب على الواردات -وبالتالي مرونة الطلب على الصرف- لحد كبير على نوع أو طبيعة السلعة المستوردة، فإذا كانت سلعة ضرورية فإن مرونة الطلب عليها منخفضة، وأما إذا كانت كمالية فإن الطلب عليها يكون مرنا، ومن العوامل المحددة لمرونة الطلب على الواردات مرونة العرض المحلي للسلع المنافسة للواردات زادت مرونة طلب البلد على الواردات.

#### - مرونة عرض الصرف الأجنبي:

تعرف مرونة عرض الصرف الأجنبي: بأنها مدى استجابة الكمية المعروفة من الصرف الأجنبي لتغير بسيط في سعر الصرف، ويحسب معامل مرونة العرض السعرية بقسمة التغير النسبي في الكمية المعروضة على التغير النسبي في السعر.

عموما ما قلناه على مرونة الطلب على الصرف الأجنبي تنطبق على مرونة عرض الصرف الأجنبي، إلا أن هذه الأخيرة تتوقف على مرونة طلب الدول الأخرى على صادرات دولة معينة، فكل العوامل المؤثرة على مرونة الطلب على الصرف الأجنبي تؤثر أيضا عليها. لذا فإن مرونة طلب الصرف الوطني على الواردات ومرونة الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية.

وتطبيقا لذلك: إذا اتصف الطلب الوطني على الواردات بدرجة عالية من المرونة فإن ذلك يساعد على أن يكون طلب البلد على الصرف الأجنبي هو كذلك مرنا والعكس بالعكس، وإذا اتصف طلب العالم الخارجي على الصادرات الوطنية بدرجة عالية من المرونة فإن هذا يساعد على أن يكون عرض الصرف الأجنبي (الوطني) مرنا والعكس بالعكس.

#### - علاقة مرونة الطلب على الصادرات والواردات بتخفيض العملة:

تتوقف فعالية تخفيض العملة على كل من مرونة الطلب على الصادرات، والطلب على الواردات. لنبدأ بمرونة الطلب على الصادرات:

إذا كانت أكبر من الواحد صحيح فإن قيمة الصادرات بالسعر الأجنبي والعملة المحلية ستزيد، أما إذا كانت المرونة مساوية للوحدة فإن قيمة الصادرات بالسعر الأجنبي ستبقى على حالها بينما ترتفع قيمتها بالعملة المحلية، وإذا كانت المرونة أقل من الواحد صحيح فإن قيمة الصادرات المقدرة بكل من الصرف الأجنبي والعملة المحلية ستتخفض.

#### أما بالنسبة لمرونة الطلب على الواردات:

إذا كانت أكبر من الواحد صحيح فإن قيمة الواردات بالعملة المحلية والسعر الأجنبي ستتخفض، بينما إذا كانت المرونة مساوية للوحدة فإن قيمتها بالعملة المحلية لن تتغير بينما تنخفض قيمتها بالسعر الأجنبي (العملة الأجنبية)، أما إذا كانت المرونة أقل من الواحد صحيح فإن قيمة الواردات بالعملة المحلية والسعر الأجنبي سترتفع.

من هنا نستنتج الدور الهام لهذه المرونة في تحديد مدى فائدة تغيير سعر الصرف،<sup>1</sup> فإذا كانت مرونتي الطلب على الصادرات والطلب على الواردات أكبر من الواحد صحيح يجب تخفيض سعر

<sup>1</sup> - إسكندر مصطفى النجار، مقدمة في العلاقات الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994، ص ص 146-151.

العملة، بينما يرتفع سعر العملة إذا كان الطلب على الصادرات ذات مرونة منخفضة بينما الطلب على الواردات ذات مرونة مرتفعة.

#### 5-دالة عرض النقود وعرض النقود: ونفرض بينهما كما يلي:

أ-عرض النقود: يمكننا تعريف الكتلة النقدية *Masse Monétaire*، بأنها مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود، والتي في حياة الأشخاص المختلفة: أفراد، جماعة خاصة وعامة، وهي تكون أدوات الدفع المتاحة لاقتصاد معين من أجل تأمين نشاطه واحتياجاته من هذه الوسائل، كما أنها تمثل أيضا السيولة الأولى في الاقتصاد.

#### - مكونات الكتلة النقدية:

أما عن المكونات، فيمكننا إحصاؤها بطريقتين: الأولى: تاريخية، والثانية: محاسبية أو وظيفية أما نحن فسنتقصر بأخذ المعيار أو التصنيف المحاسبي لمكوناتها ومقابلاتها، ذلك لأغراض التحليل.

#### أ-المجمع النقدي الأول ( $M_1$ ) :

القاعدة النقدية: "Basis Money،La Base Monétaire" تأتي في قمة تصنيف الكتلة النقدية، تشمل النقود القانونية أو نقد البنك المركزي، وهو النقد الذي يتكون أساسا من الأوراق النقدية المتداولة، أي أوراق البنكنوت والتي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية، (أي النقود المعدنية المتداولة *les pièces de monnaies*)، وبشكل عام، تتسم القاعدة النقدية بأنها وسيلة دفع إلزامية أي سرعة تحولها إلى سلع وخدمات، ولها قوة إبرام الذمم.

#### ب-المجمع النقدي الثاني ( $M_2$ )

"الودائع تحت الطلب" وهي مجموع أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الأفراد والمؤسسات لدى البنوك التجارية، مراكز الصكوك البريدية وفي البنك المركزي، فمجموع القاعدة النقدية زائد الودائع تحت الطلب يشكلان "المتاحات النقدية"، ومن مجموع وسائل الدفع الإلزامية منها والاختيارية.

#### ج-المجمع النقدي الثالث ( $M_3$ )

"المتاحات شبه النقدية" وهي الودائع التي لا يمكن استعمالها كوسيلة دفع فورية، لكن هذه الودائع تتحول بسهولة إلى نقد، لدى تسمى "شبه النقد"، لكن هذه الودائع الغير مصرفية وقد أضاف بعض الاقتصاديين للكتلة النقدية الودائع لأجل لدى المؤسسات"، وهي -باختصار شديد- الودائع لدى صندوق

التوفير والاحتياط، أدونات الخزنة أو أدونات الخزينة العامة والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات الغير مالية.

#### - مقابلات الكتلة النقدية:

هنالك أربعة عناصر تقابل الرصيد النقدي وهي: الذهب، العملات الأجنبية العامة للدولة، والائتمان المقدم لدى الاقتصاد الوطني، بالإضافة للائتمان المقدم لدى الخزينة. يعتبر كل من الائتمان المقدم لدى الاقتصاد الوطني والائتمان المقدم لدى الخزينة العامة للدولة الائتمان المحلي كجزء من الكتلة النقدية والذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الاحتياطيات الدولية كجزء من الكتلة النقدية.

○ **الذهب:** يتكون من السبائك والعملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي، وهو مخصص أصلا كغطاء للإصدار الورقي، وكاحتياطي لمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للمعاملات الدولية، ولمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، أو أثناء الأزمات الاقتصادية إن الدول لا تستعمل رصيدها الذهبي إلا في حالة الأزمات الاقتصادية الشديدة حتى تعالج وضعية العجز في ميزان المدفوعات.

○ **العملات الأجنبية:** وهي التزامات على الخارج يمكن الحصول عليها عن طريق تصدير سلع وخدمات وطنية للخارج أو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المعني، وكذلك قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج.

وبما أن العملات الأجنبية لا تستعمل في المبادلات الداخلية، فإن البنك المركزي يصدر عملة وطنية تعادل رصيد العملة الأجنبية وهكذا تكون هذه الأخيرة سببا في إصدار العملة الوطنية، وبالتالي زيادة حجم الكتلة النقدية، وفي حالة ما إذا قام البلد باستيراد -سلعا مثلا -وجب على المستورد أن يقدم المبالغ من العملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يحوله إلى عملة أجنبية قبل إرسالها إلى الخارج، وهكذا ينقص احتياطي العملات الأجنبية وتنقص النقود المتداولة في السوق.

وعليه فإذا كان رصيد الذهب والعملية الأجنبية السنوي الناتج عن العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا (الصادرات أكبر من الواردات) ارتفعت كمية النقد والعكس يؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداولة في السوق، من جهة أخرى تتدخل الدولة لضبط هذه الأصول، وذلك تقاديا لحدوث تضخم أو انكماش في وذلك الاقتصاد.

○ **القروض المقدمة للاقتصاد الوطني:** تقوم البنوك -ضمانا لسير الاقتصاد ونمو نشاطه -بتقديم القروض طويلة، قصيرة، متوسطة الأجل، إلى عملائها على أساس المبالغ النقدية الموعدة لديها وتقوم بمنح القروض نظرا لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة، وهذا ما سوف يؤدي إلى زيادة حجم الرصيد النقدي.

○ **القروض المقدمة للخرينة العامة:** نعرف أن الخزينة العامة للدولة هي المسيرة لمالية الحكومة، فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمول نفقاتها ، ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية المتكونة ، كما نعلم من الضرائب بشتى أنواعها ، هذا خاصة عندما توسع نشاطها وقيامها بتحقيق مشاريع استثمارية عامة وتقديم إعانات إلى شركاتها الوطنية وعليه تلجأ إلى البنك المركزي ، البنوك التجارية والوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي هي بحاجة إليها لسد العجز في الميزانية ، فهذه القروض تؤدي إلى زيادة إصدار النقد أي توسع في الكتلة النقدية فعندما تلجأ الخزينة العامة للبنك المركزي تقدم له سندات عامة وأذونات الخزينة موجهة للجمهور لكي يكتب فيها مجموع الأفراد والمؤسسات فيستلم المكتب السند من صناديق الخزنة العامة مقابل قرض يمنحه للدولة ، وعند نهاية مدة استحقاق (عادة من 6 أشهر إلى 5 سنوات) ترجع له الخزينة دينه مع حصوله على فوائد . هذا اعترافا بإنشاء دين على ذمتها، فيقوم البنك المركزي بإصدار كمية النقد القانوني المناسبة والتي تستعملها الدولة للإنفاق العام.

#### ب-دالة عرض النقود:

يكون عرض النقود مساويا للكتلة النقدية مضروبا في مضاعف التوسع في خلق الودائع. وتقسم الكتلة النقدية إلى جزئين أساسيين، **الجزء الأول:** هو الائتمان المحلي يخلق معتمدا بواسطة البنك المركزي بهدف التوسع في العرض المحلي للنقود، ويزداد هذا الجزء أساسا أو ينقص من خلال عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة، بواسطة البنك المركزي). **والجزء الثاني:** هو ما يعرف بالاحتياطات الدولية، الذي ينتج من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي. ويمكن التعبير عن دالة عرض النقود كما يلي:  $MS=A(D+R)$  حيث أن:

● MS : عرض النقود الإجمالي في الاقتصاد.

● A : مضاعف خلق النقود

● D : الائتمان المحلي كجزء من الكتلة النقدية

● R : الاحتياطات الدولية كجزء من الكتلة النقدي



-**السلع المتاجر بها دوليا:** تدخل السلعة في مجال التجارة فقط إذا كان الفرق سعري ما قبل التجارة بين القطرين يزيد عن تكلفة نقلها بينهما، وإضافة إلى ذلك عندما تكون التجارة في توازن السلعة الداخلة في التجارة في القطر المستورد عن سعر السلعة نفسها في يزيد سعر القطر المصدر بتكاليف النقل.

-**السلع الغير متاجر بها دوليا:** هي السلع الموجهة أساسا لمنافسة الواردات، أي التي تنتج من أجل تعويض-إحلال-الواردات.

وبعد تعريف أدوات الدراسة سنواصل تحليل اليات الانتقال الدولي للتضخم

### المبحث الثالث: اليات او قنوات الانتقال الدولي للتضخم:

بالرغم من اختلاف الاقتصاديين في التسمية وتقسيم الانتقال الدولي للتضخم الى قنوات او اليات الا انهم يتفقون على وجود قناتين يمر عبرها التضخم العالمي إلى الاقتصادي المحلي.

ووفقا لما جاء به **Jongmoo Jay Choi**، والذي يعتبر ان الضغوط التضخمية يمكن أن تنتقل عبر قناتين إحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، بالنسبة للقناة المباشرة فارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل تؤدي في بلد صغير منفتح على التجارة الخارجية وسعر صرف ثابت، إلى ارتفاع هذه السلع في الاقتصاد المحلي في المرحلة الأولى وبارتفاع هذه الأخيرة مقارنة بالسلع غير قابلة للتبادل تحدث أثر الإحلال، أما القناة غير المباشرة فتتعلق بميزان المدفوعات، فتغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وبذلك عرض النقود والدخل، فتتغير أسعار السلع.<sup>1</sup>

أما **HENRI MERCELLON** : فيقسمها إلى نوعين أساسيين هما:<sup>2</sup>

❖ **قناة المداخل:** هي تلك المداخل القادمة من البلد المصدر إلى البلد المستقبل والتي تحدث ارتفاعا في الطلب الفعلي، ويمكن حصر هذه المداخل في ارتفاع مداخل الصادرات أو في الارتفاع

<sup>1</sup> - شقيب عيسى، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، ص92.

<sup>2</sup> - Henri Mercillon, op cit, p p464-466.

المباشر للمتاحات النقدية للبلد المحلي - خارج عائد الصادرات معناه تدفقات أخرى داخلية لرؤوس الأموال-.

❖ **قناة التكاليف:** تؤدي هذه القناة إلى ارتفاع التكاليف للمنتجين، وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين (السلع النهائية)، وتعتمد درجة تأثير هذه القناة على درجة مرونة الواردات.

كما وضع المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية NBER نموذجاً للتضخم المستورد الذي قسم قنواته إلى قناة إحلال السلع عن طريق الأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية، وقناة تدفقات الأصول والروابط النقدية، عن طريق تأثير المداخل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال، أين بين أن التضخم ينتقل عبر أربع قنوات هي:<sup>1</sup>

❖ قناة إحلال السلع.

❖ قناة إحلال السندات.

❖ قناة إحلال العملة (سعر الصرف).

❖ قناة أثر الاستيعاب.

بالمقابل قام Samuel بتقسيم القنوات إلى قناة الأسعار يمكن من خلالها أن تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية، وقناة السيولة وتخص الآثار المترتبة على المعاملات الدولية على كل من الدخل والسيولة التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال.

أي ينتقل التضخم بين الدول الرأسمالية من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية، فإنه يصدر من مجموعة الدول الرأسمالية إلى مجموع الدول النامية، من خلال حركة التجارة الدولية، ففي داخل مجموعة الدول الرأسمالية يتم نقل التضخم من بلد إلى آخر نتيجة اعتبارين أساسيين هما:<sup>2</sup>

🇺🇸 آليات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة، سواء كان ذلك من خلال أشكال التكتلات الإقليمية، أو عن طريق المشروعات متعددة الجنسيات.

🇺🇸 آليات التحويل الدولي والأسعار الدولية لأغلب السلع بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر في أسعار الخامات، فلقد تحكمت الاحتكارات الدولية في طريقة تحديد الأسعار لمنتجاتها، وأثرت من ثم في شروط تبادل الخامات بالمقارنة بالمنتجات الصناعية.

<sup>1</sup> - شقيب عيسى، بن زيان راضية، مرجع سابق، ص 93.

<sup>2</sup> - رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، مرجع سابق، ص 191.

أما بالنسبة للدول النامية، فيتوقف انتقال التضخم على مدى ارتباطها بالأسواق الرأسمالية للسلع ورأس المال، فالدول الرأسمالية التي تسيطر على حوالي 75% من التجارة العالمية، تصدر التضخم إلى الدول النامية التي تتعامل معها أكثر من 80% من تجارتها الدولية، ويتم ذلك بصفة أساسية من خلال قنوات التجارة الدولية، وخصوصا عن طريق الواردات لارتباطها الوثيق بقطاع التجارة الخارجية بشقيه السلعي والخدمي مع ما يرتبط بهذا القطاع من سياسات تجارية ومالية ونقدية مختلفة.

ووفقا لهذه التقسيمات التي تتشابه كلها من حيث المضمون تختلف فقط في التسمية. سنتبنا بدورنا الآليات التي نراها تتماشى مع تحليلنا.

### أولا: آلية الانتقال النقدي للتضخم.

لتبسيط وتعميق تحليلنا لآليات الانتقال النقدي للتضخم، دعنا نتبنى الفرضيات التالية:

- وجود دولتين<sup>1</sup> كندا والجزائر.
  - أن كندا هي صاحبة العملة الرئيسية.
  - في ظل سعر الصرف الثابت تحافظ بالجزائر على ثبات سعر صرفها بالنسبة للدولار الكندي.
  - السلطات النقدية الكندية لا تتدخل بتاتا في سوق الصرف الأجنبي.
- هذه هي الظروف التي كانت سادت العالم في ظل نظام بريتون وودز Bretton Woods بين الحرب العالمية الثانية 1944 حتى عام 1971، وهي أيضا الظروف التي سوف تسود في ظل أي نظام في المستقبل يثبت فيه عدد كبير من العملات إلى عملة وحيدة.

بأخذ هذه الافتراضات في الاعتبار سوف نقوم بفحص الأوضاع التي تعمل فيها:

- العملة الرئيسية على خلق التضخم وإمكانيات نقله إلى دولة أخرى؟
  - العملة غير الرئيسية قادرة على خلق التضخم وإمكانيات نقله إلى دولة صاحبة العملة الرئيسية
- كما أننا سوف نتناول بالتأثيرات على آلية الانتقال النقدي لتتحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة وأسعار الصرف المعومة المدارة.

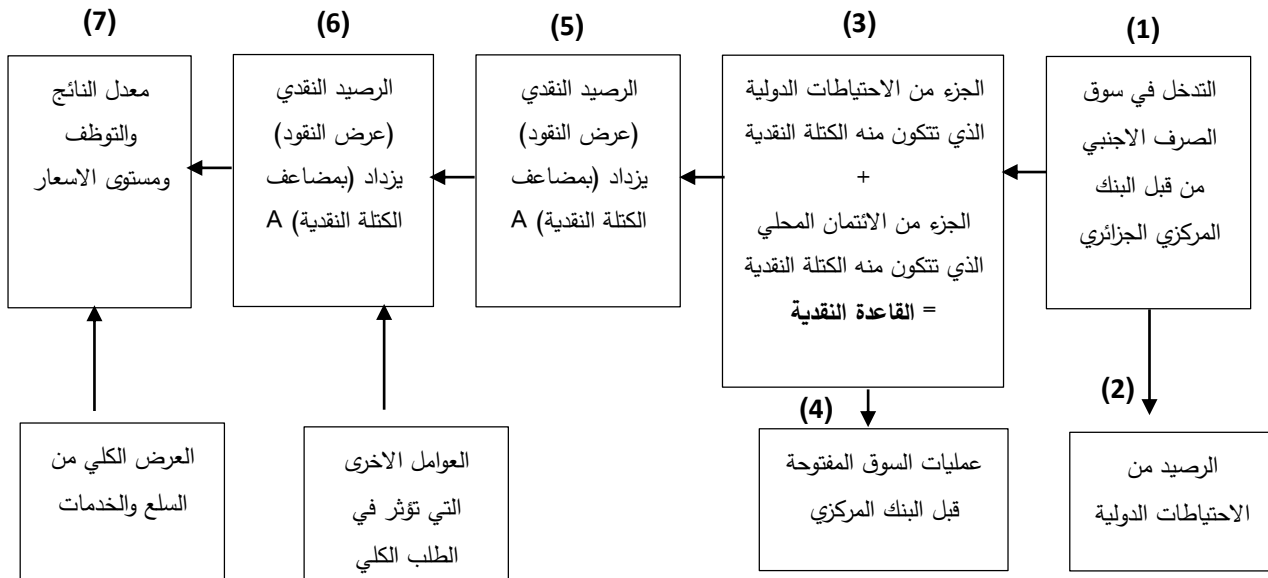
**الحالة الأولى: التضخم الذي ينشأ في الدولة صاحبة العملة الرئيسية، بينما تحافظ الدولة**

**الأخرى على تثبيت سعر الصرف:**

<sup>1</sup> - قمنا باختيار هاتين الدولتين عشوائيا بما ان اغلب الجزائريين يحبون الهجرة الى كندا.

ولنبدأ من الوضع الذي يكون فيه ميزان المدفوعات في حالة توازن، والذي تحافظ فيه الجزائر على ثبات سعر الصرف عند 2 دولار كندي لكل دينار جزائري، أي:  $IR: 1CAC=2DZD$  ونفترض أن التضخم يبدأ في ظهور في كندا وعندما ترتفع الأسعار الكندية فإن المقيمين الكنديين والجزائريين على حد سواء يبدأون في تحويل مشترياتهم من السلع الكندية إلى السلع الجزائرية. فيخلق الطلب الكبير على السلع الجزائرية طلبا زائدا على الدينار الجزائري في سوق الصرف الأجنبي، ممارسا بدوره ضغطا لرفع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الكندي. دعنا نفترض أن فائض الطلب على الدينار الجزائري يقدر بمليون دينار جزائري في اليوم، وللاحتفاظ بسعر الصرف ثابتا عند 2 دولار كندي لكل دينار جزائري أي:  $IR: 2CAD= 1DZD$ ، فإن السلطات الجزائرية يجب أن تباع مليون دينار جزائري يوميا في سوق الصرف الأجنبي لتتسلم في المقابل 2 مليون دولار كندي يوميا تضاف إلى احتياطاتها من الصرف الأجنبي . ويخلق الدينار الجزائري المباع من قبل السلطات الجزائرية مجددا نقودا تأخذ في الدوران وتضيف مليون دينار إلى الكتلة النقدية الجزائرية. ولكي نساعد في تصور التطورات التأثيرات المرتبة على الحقنة النقدية التي مقدارها مليون دينار على الاقتصاد الجزائري، نتأمل الشكل رقم 08.

شكل رقم 08: العلاقة بين التدخل في سوق الصرف الأجنبي والكميات النقدية والنشاط الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحثة

فالتدخل في سوق الصرف الأجنبي من قبل البنك المركزي الجزائري خانة رقم 01 ' يؤثر في كل مستوى الاحتياطيات الدولية للدولة. "خانة رقم 02" أي تزيد، والجزء من الاحتياطيات الدولية الذي تتكون

منه الكتلة النقدية " خانة رقم 03 ". وإذا لم يرقم البنك المركزي بإجراء تغييرات معادلة في الكتلة النقدية أي توسيعها من خلال عمليات السوق المفتوحة<sup>1</sup> الذي يسمى "بسياسة التعقيم<sup>2</sup> خانة رقم 04"، فلا بد أن يتحقق تغير في الحجم الإجمالي للكتلة النقدية. وتتجه الكمية الإجمالية للنقود المتداولة " خانة رقم 05" إلى التغير بمضاعف التغير في الكتلة النقدية أي أنها تزداد بمضاعف خلق النقود "A" (زيادة عرض النقود).

إن التغيرات في كمية النقود المتداولة (المعروضة) يكون لها دورها أثر على مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات خانة رقم 06 " بالزيادة، وفي النهاية على مستوى الناتج والأسعار في الاقتصاد الوطني " خانة رقم 07 ' .

في هذه الحالة تعتبر تأثيرات التدخل الجزائري في سوق الصرف الأجنبي تأثيرات توسعية. فإذا انتشرت البطالة في الجزائر فإن التأثيرات الأولية سوف تتمثل في زيادة الناتج، الدخل والتوظيف. أما إذا كانت الموارد موظفة بالكامل فإن التأثير الأولي يتمثل في التضخم.

فالتضخم الذي بدأ في كندا ينبغي أن ينتقل الآن إلى الجزائر، وتستطيع هذه الأخيرة -كعلاج محتمل لهذا الموقف -أن تعقم التأثيرات النقدية لتدخلها في سوق الصرف الأجنبي ببيع ما يعادل واحد مليون دينار جزائري من سندات الخزنة إلى الجمهور الجزائري<sup>3</sup> . وتعادل الدينارات التي يدفعها مقابل الدولارات الكندية.

قد كانت كثير من البلدان -في مجال التطبيق -غير قادرة على التعقيم الكامل للتوسع النقدي الذي أحدثه التدخل في سوق الصرف الأجنبي لكونه أثقل من أن يعقم، بسبب آثارة التضخمية جدا على الاقتصاد الوطني<sup>4</sup>.

إن عجز ميزان المدفوعات الكندي بمقدار 2 مليون دولار كندي لا يؤدي انكماش كتلته النقدية الكندية طبعاً. " فالكتلة النقدية تتغير فقط إذا تلقى البنك المركزي الوطني نقوداً محلية أو دفع نقود محلية". وبما أنه ليس هنالك تدخل من قبل البنك المركزي الكندي، فإنه لن يكون هنالك تغير في الجزء من الاحتياطات الدولية الذي تتكون منه الكتلة النقدية الكندية. بينما حقيقة أن السلطات الجزائرية تشتري

<sup>1</sup> - وهو ما يسمى بسياسة التعقيم: أي تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي بائعاً أو مشترياً لعملة، أي مدعماً لها.

<sup>2</sup> - التي سيتم شرحها لاحقاً ضمن سياسات مكافحة التضخم المستورد.

<sup>3</sup> - بهدف تحويل جانب من القدرة الشرائية التي قدرها واحد مليون جنيه إسترليني من يد الأفراد والمشرعات إلى أيدي الحكومة، ارجع إلى الفصل الأول، سياسة الرقابة على الدين العام والقروض العامة.

<sup>4</sup> - كنتيجة حتمية لذلك قررت الدول الرأسمالية المتقدمة أن تهجر نظام أسعار الصرف الثابتة من دون رجعة.

2 مليون دولار كندي من سوق الصرف الأجنبي، فإن هذا بحد ذاته لا يؤثر في حجم الكتلة النقدية الكندية. فقط إذا سلمت السلطات الجزائرية هذه الدولارات الكندية إلى البنك المركزي الكندي، فإن كتلتها النقدية لابد أن تتأثر أي تتغير، ويمكن أن يحدث هذا كنتيجة للترتيب الذي يتعهد بمقتضاه البنك المركزي الكندي على قبول أي دولارات كندية يقدمها البنك المركزي الجزائري مقابل الذهب أو الأصول الأخرى. وقد تعهدت كندا بمثل هذا في ظل نظام بريتون وودز، ولكنها تخلت عنه في عام 1971م.

### خلاصة القول:

لقد أرسى هذا المثال علاقة هامة وخاصة انه في ظل أسعار الصرف الثابتة تواجه الدولة التي تقوم بتثبيت سعر صرفها تغيرا في كتلتها النقدية (بافتراض التأثيرات النقدية للتدخل في سوق الصرف الأجنبي غير معقمة). بينما لا تواجه الدولة الغير متدخلة أية تغيرات في كتلتها النقدية. وكنتيجة لهذا، فإن التضخم يمكن أن ينتقل من دولة صاحبة العملة الرئيسية إلى الدولة الأخرى من خلال التوسع في كتلتها النقدية، حالما تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على ثبات سعر صرفها. "

### الحالة الثانية: التضخم الذي ينشأ في الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف.

دعنا الآن نفترض أن التضخم ينشأ في الجزائر، وأنها ما تزال محافظة على ثبات سعر صرفها عند 2 دولار كندي لكل دينار جزائري أي: IR 2CAD=1DZD، بينما لا تتدخل كندا صاحبة العملة الرئيسية في سوق الصرف الأجنبي.

يؤدي التضخم الذي ينشأ في الجزائر إلى تحويل مشتريات كل من المقيمين الكنديين والجزائريين من السلع الجزائرية إلى السلع الكندية. فيخلق الطلب الكبير على السلع الكندية فائض عرض من الدينارات الجزائرية (أي نقص طلب على الدولارات الكندية) في سوق الصرف الأجنبي. وهذا الفائض في عرض الدينار-الذي نفترض أنه يقدر بحوالي 1 مليون دينار يوميا -يمارس ضغطا على الدينار لتتخفض قيمته مقابل الدولار الكندي.

لحفاظ على سعر الصرف ثابت 2 دولار كندي لكل دينار جزائري، فإن البنك المركزي الجزائري يجب أن يدفع 2 مليون دولار كندي يوميا من احتياطياته الأجنبية ليشتري مليون دينار من سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup> "خانة رقم 01" ولا بد أن يخفض هذه الاحتياطيات الدولية الجزائرية بمقدار 2 مليون دولار كندي "خانة رقم 02" وبالتبع سيخفض هذا أيضا الجزء من الاحتياطيات الدولية الذي تتكون منه الكتلة

<sup>1</sup> - بالعودة إلى الشكل رقم 08

النقدية بمقدار 1 مليون دينار جزائري يوميا " خانة رقم 03 "، فينكمش الرصيد النقدي الجزائري (عرض النقود) بمضاعف هذه الكمية أي بـ A "خانة رقم 05".

بما يصاحب ذلك من تأثيرات انكماشية على الاقتصاد الجزائري " خانة رقم 06 و 07". ما لم يعقم هذا الانكماش النقدي، فإنه يؤدي إلى تخفيض الضغط التضخمي الأصلي في الجزائر. في هذه الحالة، تعتبر تأثيرات التدخل البريطاني في سوق الصرف الأجنبي بتأثيرات انكماشية.

وفي نفس الوقت لا يتأثر الرصيد النقدي الكندي بعمليات التثبيت الجزائرية Pegging Operations بحيث لا تكون هنالك ضغوط تضخمية ثابتة في كندا<sup>1</sup>. فإذا ظلت الاحتياطات الدولارية الكندية للحكومة الجزائرية كأرصدة عاطلة، فإن إعادتها إلى دائرة النشاط لا بد أن يميل إلى زيادة معدل دوران الرصيد النقدي (الكتلة النقدية) الكندي القائم (سرعة دوران النقود).

وقد يكون هذا تضخما معتدلا بالنسبة للاقتصاد الكندي، ولكن لن يكون هنالك أثر تضخمي للتوسع بمقدار 2 مليون دولار كندي في الكتلة النقدية الكندية كما قد يحدث إذا قامت كندا بعملية التثبيت.

### خلاصة القول:

الآن نستطيع أن نرى أن التضخم الذي نشأ في الدولة التي تقوم بتثبيت سعر صرفها لا ينتقل إلى الدولة صاحبة العملة الرئيسية والتي لا تقوم بتثبيت سعر صرفها. وفي الواقع تميل التأثيرات الانكماشية لعملية التثبيت إلى كبح جماح التضخم في الدولة التي ينشأ فيها.

### الحالة الثالثة: التعويم الحر لسعر الصرف.

إذ لم تقم إحدى الدول بتثبيت سعر صرفها، فإنه لن يكون هنالك اتجاه نحو انتقال التضخم عبر الآليات النقدية، ويرجع ذلك إلى أن إحدى الدولتين لم تغير الجزء من احتياطياتها الدولية الذي تتكون منه الكتلة النقدية<sup>2</sup> من خلال تدخلها في سوق الصرف الأجنبي.

ولنفترض أن التضخم يظهر أولا في كندا كما ذكرنا سابقا سوف يكون لدى كل من المقيمين الكنديين والجزائريين حافز أولي للتحويل إلى السلع الجزائرية، وعندئذ يخلق الطلب الفائض الدينار الجزائري في

<sup>1</sup> - ما لم تكن الجزائر بالطبع قادرة على اقتراض دولارات كندية جديدة من البنك المركزي الكندي لتتفق في سوق الصرف الأجنبي لتعزيز الجنيه، فإن أية دولارات كندية جديدة تخلق لا بد أن تضاف إلى الكتلة النقدية الكندية.

<sup>2</sup> - الخانة 3 من الشكل 08.

سوق الصرف الأجنبي ضغطا عليه لترتفع قيمته. وفي هذه الحالة بما أن سعر الصرف يعوم بحرية، فإن الدينار الجزائري في الواقع سوف ترتفع قيمته في مواجهة الدولار الكندي.

فإن ارتفاع قيمة الدينار الجزائري لابد أن يخفض اختلال ميزان المدفوعات، ولابد أن يزول الاختلال في النهاية وفي نفس الوقت إذا تدخل أحد البنوك المركزية في السوق الصرف فإن الكتلة النقدية الجزائرية لن تتغير ويعزل الاقتصادان عن التأثيرات التي وصفت في الحالتين الأولى والثانية.

فهذا لا يجعلنا نقول أن الزيادة الأولية في الطلب على السلع الجزائرية لن يكون له تأثير على الاقتصاديين، فإذا لم ترتفع قيمة الدينار الجزائري بسرعة كافية لتحذ من كل الطلب الجديد على السلع الجزائرية متى ظهر، فإن النتيجة تكون ضغطا صعوديا على الصادرات الجزائرية، الناتج والأسعار. والنقطة التي نؤكد عليها هنا أن الآلية النقدية نفسها تعتبر غير فعالة إذا سمح لأسعار الصرف أن تعوم بحرية.

#### الحالة الرابعة: أسعار الصرف المعومة المدارة:

حتى الآن قد تناولنا في أمثلتنا حالات متطرفة لأسعار الصرف الثابتة أو المتقلبة بحرية، في حين عالم اليوم يسوده نظام أسعار الصرف العائمة المدارة فهو مزيج كل من الأسعار الصرف العائمة وأسعار الصرف الثابتة ففي الجزء من الاحتياطات الدولية الذي تتكون منه الكتلة النقدية (خانة رقم 03 من الشكل رقم 07) للبلد سوف يتأثر بما يقوم به البنك المركزي من تدخل في سوق الصرف الأجنبي (خانة رقم 04 من الشكل رقم 07). فإذا باع البنك المركزي الجزائري نصف مليون دينار جزائري للتعويض وليس لوقف الارتفاع في قيمة الدينار الجزائري، فإن الكتلة النقدية سوف تتسع بمقدار نصف مليون دينار جزائري ("خانة رقم 05 من الشكل رقم 07).

ومن الممكن أيضا أن نتناول الموقف الذي يقوم به كلا البنكين المركزيين بالتدخل لتحقيق الاستقرار أو لإدارة سعر صرف الدينار الجزائري -الدولار الكندي-. وهنا نتحدد التأثيرات على القاعدة النقدية لكل بلد بمقدار عملتها التي قام بنكها المركزي بشرائها أو بيعها في عملية التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

#### ثانيا: آليات الانتقال من خلال الحساب الجاري: إلى جانب الروابط النقدية، توجد عدد من

الآليات الأخرى يمكن أن تعمل على نقل التضخم بين الدول. والآليات التي سنناقشها الآن يمكن أن



تسمى ب: آليات الحساب الجاري<sup>1</sup>، حيث تعمل من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتشمل هذه الآليات:

-آلية أسعار السلع المتاجر بها دوليا

-آلية ضغط الطلب الكينزي المباشر.

قبل أن نناقش هاتين الآليتين يحتم عليها إبراز ماهية طبيعة هيكل الواردات، والميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد، لكونهما آليات ذات دلالة هامة في التحليل آليات الانتقال من خلال الحساب الجاري.

#### • طبيعة هيكل الواردات:

لا يخفى أن التركيب الهيكلي لواردات<sup>2</sup> دولة ما يؤثر على مدى حساسيتها لاستيراد التضخم من العالم الخارجي، أي من أسواق السلع والخدمات المتعاملة معه، فإذا كانت الواردات تحتوي على قدر كبير من السلع الضرورية التي لا يمكن الإستغناء<sup>3</sup> عنها مثل: السلع الغذائية، الوقود، والأدوية بالإضافة إلى المواد الوسيطة اللازمة لتشغيل عجالات الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. فارتفاع الأسعار العالمية لواردات هذه السلع عند حرص الدولة المستوردة على المحافظة على مستويات الإنتاج والاستهلاك الجاريين معناه تمسكها بنفس مستوى الواردات بالرغم من ارتفاع أسعارها، أي الطلب على هذه الواردات غير مرن<sup>4</sup>، مما يجعلها تستورد التضخم على نحو واسع. إذا كانت هذه الدولة حريصة على تنفيذ برامجها الاستثمارية ونسبة المكون الأجنبي عالية لتلك البرامج، فزيادة أسعار الآلات والتجهيزات المستوردة سيؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار بالداخل، وإذا عمل القطاع العام والخاص على المحافظة بنفس العائد من الاستثمار، فإن ارتفاع تكلفة هذا الأخير (الاستثمار) تدفع بهما إلى زيادة أسعار منتجاتهما.

عموما، للمحافظة على نفس مستوى الواردات مهما ارتفع سعرها في السوق العالمي يؤدي إلى وجود عجز بالميزان التجاري، فتضطر الدولة لمواجهة مفعول التضخم المستورد من جهة، وعدم إمكانها

<sup>1</sup> - يتكون الميزان الجاري لحساب المدفوعات: من د / التجارة السلعية + د / الخدمات + د / التحويلات الملزمة من جانب واحد. ولمزيد من التفصيل راجع نظرية ميزان المدفوعات

<sup>2</sup> - رمزي زكي وبتصرف: التضخم المستورد، ص 193-206

<sup>3</sup> - المقصود بها واردات السلع الأساسية

<sup>4</sup> - المقصود به وجود طلب على هذه السلعة المستوردة مهما اختلف سعرها

توفير كميات الازمة من الصرف الأجنبي من جهة ثانية، أن تضغط على وارداتها من السلع المختلفة، معرضة بذلك مستويات إنتاجها واستهلاكها الحقيقيين وخطط استثمارها إلى التخفيض.

وخطورة هذا القرار يكمن في عدم وجود إنتاج محلي بديل عن الواردات بسبب وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والطلب المحلي، فهذا يعني أن جزءا من الطلب المحلي يغطي بالواردات.

### • ارتفاع الميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد:

يقصد بالميل المتوسط للاستيراد عبارة عن نسبة الواردات<sup>1</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أي:

$$A.P.M = \frac{M}{PIB \text{ prix courant}}$$

يتوقف هذا الميل على حجم الدولة ودرجة تخصصها.

أما الميل الحدي للاستيراد فهو عبارة عن نسبة تغير في الواردات إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أي:

$$M.P.M = \frac{\Delta M}{\Delta P.I.B \text{ prix courant}}$$

يعتبر هذا الأخير أكثر أهمية من الأول، إذ يبين أثر التغير في الدخل على الواردات، يتوقف هذا الميل على حجم اختلاف مستويات الدخل.

إن الدلالة التي يعبر عنها ارتفاع هاذين الميلين هامة من ناحيتين، فالأولى: تعكس حالة التبعية الاقتصادية اعتمادا مطلقا في تدبير حاجاته من السلع المختلفة على الخارج الذي يعكس خصائص الهيكل الاقتصادي الوحيد الجانب في اغلب الأحيان. أما الثانية: فهي هامة لقياس درجة التبعية الاقتصادية البلد للخارج<sup>2</sup>. فكلما ارتفع الميلين، وزادت الأسعار العالمية للواردات التي تحدث الذي يعكس زيادة واضحة في تكاليف الإنتاج، التي ما لبث أن يظهر تأثيرها في ارتفاع الأسعار المحلية بآثار مضاعفة.

إذا كانت الواردات من السلع النهائية: كالمواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية المعمرة زادت أسعارها (أي هذه الواردات) بالعملة الأجنبية، سيؤدي هذا حتما إلى ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية (الوطنية) في

<sup>1</sup> - رمزي زكي وبتصرف التضخم المستورد، المرجع السابق، ص ص 191-193

<sup>2</sup> - يعرف بعض الاقتصاديين التبعية الاقتصادية للبلد: بأنها " درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير المجال الاقتصادي بين طرف المتقدم والطرف المتخلف، بحيث يصبح اقتصاد البلد المتخلف خاصة عاجزا عن النمو ذاتيا". صالح: البترول والتبعية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1985، ص 71.

الداخل على الأقل بنفس نسبة ارتفاعها في الخارج. إلا إذا كانت الدولة تدعم هذه السلع، فتتحمل الدولة الحكومة جزءاً أو كل الفرق بين سعر بيعها داخلياً وسعر استيرادها المرتفع.

أما إذا كانت سلعة منتجاً وسيطاً: كالمواد الخام، نصف المصنعة، ومواد الطاقة. فإن ارتفاع أسعارها سيجر معه سلسلة مضاعفة من الارتفاعات السعرية بسبب علاقات التداخل والتشابك الأمامية والخلفية في العمليات الإنتاجية، أي: اعتماد المطلق عليها في تشغيل الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني.

إذا كانت السلع المستوردة من النوع الاستثماري: مثل: قطع الغيار الآلات، لتنفيذ برامج الاستثمار المحلي، فارتفاع أسعارها سيؤدي إلى زيادة مخصصات الاستهلاك ومن ثم تقليل الفائض الاقتصادي للاستثمار الصافي، الذي يرفع بشكل عام تكلفة الاستثمار المحلي، معيقاً بذلك عملية تنفيذه. إذن: " ارتفاع أسعار الواردات مع وجود ميل مرتفع للاستيراد عبر الزمن، معناه أن هذه الدولة يتزايد اعتمادها على الخارج، الأمر الذي يجعل حساسيتها لاستيراد التضخم كبيرة تتزايد عاماً بعد آخر مقارنة مع الدولة التي تتسم بانخفاض ميلها للاستيراد.

#### أ-آلية أسعار السلع المتاجر بها دولياً.

تقوم آلية أسعار السلع المتاجر بها دولياً<sup>1</sup> على الافتراض القائل بأن السلعة المتجانسة التي يتاجر بها دولياً في ظل ظروف تنافسية بتكاليف نقل تساوي صفراً لا بد أن يكون لها سعر واحد في أي مكان في العالم. فإذا حدثت اختلافات في الأسعار المعروضة، فإن المتاجرين يشترون السلعة من المكان الرخيص ويبيعونها حيث يغلو سعرها، وبذلك يزول أي اختلاف، ويسمى هذا بـ"قانون السعر الواحد law of one price<sup>2</sup>، وفي ظل هذه الظروف، أية زيادة في السعر العالمي للسلع المتاجر بها دولياً يعني أن هذه السلع يجب أن ترتفع في جميع بلدان النظام التجاري الدولي.

وهكذا فإن التضخم الذي يسود بقية العالم يمكن أن ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عندما تتجذب الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها إلى الأعلى بجانب الأسعار العالمية. وتفجر هذه الزيادة في الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها سلسلة من الأحداث يمكن أن تشكل ضغطاً صعودياً على الأسعار المحلية

<sup>1</sup> - جون هندسون، مارك هوندر وآخرون: مرجع سابق ص 280

<sup>2</sup> - المقصود به بلد واحد، سلعة واحدة، وسعر واحد

للسلع الغير متاجر بها دوليا متسببة في تضخم عام في الاقتصاد المحلي<sup>1</sup> . وتعتمد النتيجة كما سوف نرى على رد فعل السلطات النقدية المحلية.

دعنا نوضح هذه الآلية بالمثال التالي: لنفترض أن الواردات تمثل نسبة هامة من سلة الاستهلاك الجزائرية وأن التضخم بدأ بزيادة أسعار السلع المتاجر بها دوليا في الأسواق العالمية.

وطبقا لقانون السعر الواحد، فإن أسعار السلع المستوردة في الجزائر يجب أن ترتفع بنفس النسبة. والحقيقة القائلة بأن الواردات تمثل جزءا هاما من الاستهلاك الجزائري تعني أن تكاليف المعيشة الإجمالية في الجزائر سوف ترتفع حتما.

فحالما تزيد أسعار السلع المستوردة فالمقيمين الجزائريين يبدؤون بتحويل طلبهم إلى البدائل المحلية. ويشكل هذا ضغطا صعوديا على أسعار البدائل أي: السلع المنافسة للواردات، فيضيف المزيد إلى التضخم المحلي. وعلاوة على ذلك عندما تتوسع الصناعات المنافسة للواردات الجزائرية، فإنها سوف ترتفع أسعار عناصر الإنتاج في الدولة.

في الوقت نفسه، الأسعار العالمية المرتفعة التي تحققها صناعات التصدير الجزائرية سوف تحفز التوسع عن طريق هذا القطاع فلا بد أن يضيف هذا إلى الضغط الصعودي على أسعار عناصر الإنتاج الجزائرية، وتعني هذه الزيادة ارتفاع تكاليف الصناعات الجزائرية الأخرى، بما في ذلك صناعات السلع الغير متاجر بها دوليا التي تعتمد على نفس قاعدة الموارد الإنتاجية.

ويتطور الآن الضغط الصعودي على الأسعار في قطاع السلع الغير المتاجر بها دوليا في الاقتصاد الجزائري، هكذا اخترقت الضغوط التضخمية التي نشأت خارج الاقتصاد الجزائري عبر السلع المتاجر بها دوليا (الواردات) وكما ناقشنا سابقا، فإن الارتفاع الطويل المدى في المستوى المتوسط للأسعار الجزائرية يتطلب زيادة طويلة المدى في الرصيد النقدي الجزائري<sup>2</sup> بالنسبة للطلب على النقود. إذا لم يكن هنالك تغير في عرض النقود الجزائرية وكانت أسعار السلع الغير متاجر بها دوليا مرنة في اتجاهها

<sup>1</sup> - تبرز هنا فكرة " التحيز الجغرافي للواردات " التي مفادها أنه يترتب عن انخراط دولة ما في الاقتصاد العالمي، أن تربط صادراتها و وارداتها بمراكز دول معينة داخل هذا الاقتصاد والمتأمل الخريطة التوزيع الجغرافي لمنبع وارداتها السلعية، يلاحظ على الفور أن الجزء الأكبر منها يأتي من دول معينة، فإذا كانت هذه الأخيرة مصابة بالتضخم، كلما انساب الجزء الأكبر من الواردات منها أي من الدول المصابة بالتضخم كلما زادت حساسية البلد لاستيراد التضخم. كما لو كانت الواردات تتميز بالتوازن الجغرافي بين مختلف مناطق العالم. رمزي زكي وبتصرف: التضخم المستورد مرجع سابق، ص ص 106-210..

<sup>2</sup> - أي الكتلة النقدية

النزولي، فإن فاتورة الواردات المرتفعة لابد أن تسحب القوة الشرائية الجزائرية بعيدا عن السلع الغير متاجر فيها ولا بد أن تتخفف أسعار هذه الأخيرة.

ومع ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار السلع الغير متاجر بها دوليا، فإن التأثيرات تميل إلى أن تكون متعادلة حيث لن يكون هنالك تغير في تكاليف المعيشة الإجمالية في الجزائر، أي حدوث تضخم برفق.

أما إذا لم يكن هنالك تغيير في عرض النقود الجزائرية أو إذا كانت أسعار السلع الغير المتاجر فيها دوليا غير مرنة في اتجاهها النزولي، فإن فاتورة الواردات المرتفعة سوف تظل تسحب القوة الشرائية الجزائرية بعيدا عن السلع الغير متاجر بها دوليا، وبما أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتخفف، إلا أن الانخفاض في الطلب لابد أن يخلق بطالة في صناعات السلع الغير المتاجر فيها دوليا.

في الوضع الذي تتعهد فيه الحكومة الجزائرية بمنع البطالة، فإنها يمكن أن تجبر على توسيع رصيدها النقدي لتنشيط الناتج، الدخل والعمالة فيفرز هذا بدوره ضغوطا تضخمية على الاقتصاد الجزائري أي حدوث تضخم بقوة.

### ب-آلية ضغط الطلب الكينزي المباشر في ظل أسعار الصرف الثابتة:

تعمل آلية ضغط الطلب الكينزي المباشر، شأنها شأن أسعار السلع المتاجر بها دوليا، من خلال الحساب الجاري. بينما تركز آلية أسعار السلع المتاجر بها دوليا على الرابطة بين الأسعار المحلية والأجنبية للسلع المتاجر بها، فإن هذه الآلية، تركز على الحقيقة القائلة بأن التضخم الأجنبي يمكن أن يسبب زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي الذي يشكل بدوره ضغطا صعوديا على الأسعار المحلية.

دعنا الآن نفترض أن التضخم يبدأ في الظهور كندا اذ نبدأ من وضع التوازن المبدئي لميزان المدفوعات الذي لن يكون هنالك تضخما لا في كندا ولا في الجزائر، فيبدأ كل من المقيمين الكنديين والجزائريين يكتشفون أن السلع الكندية أقل جاذبية، وأن السلع الجزائرية أكثر جاذبية من ذي قبل، وكنتيجة لذلك

يبدؤون في تحويل إنفاقهم من السلع الكندية إلى السلع الجزائرية<sup>1</sup> ، من وجهة نظر الجزائريين الزيادة في الصادرات والنقص في الواردات يضيف إلى الطلب الكلي للسلع والخدمات الجزائرية<sup>2</sup>، فإذا كانت الموارد الجزائرية موظفة بالكامل أو قريبة منه فإن زيادة الطلب سوف تدفع الأسعار عاليا في الجزائر لتبدأ في الارتفاع إن المدى الذي يؤدي التضخم الكندي إلى تحويل مشتريات المقيمين الكنديين والجزائريين إلى السلع الجزائرية يعتمد على مرونة الإحلال<sup>3</sup> Elasticity of substitutions بين السلع الكندية والجزائرية ، فكلما كانت مرونة الإحلال كبيرة كلما كان أثر التضخم الكندي على الطلب الكلي الجزائري كبيرا ويعتمد تأثير التضخم الكندي على الاقتصاد الجزائري ككل ، وأيضاً الروابط بين صناعة التصدير الجزائرية وبقية قطاعات الاقتصاد الجزائري.

وكلما كانت هذه الروابط قوية كلما كانت المضاعفات المصاحبة للتغير في الطلب الكلي على الصادرات الجزائرية كبيرة، كلما كان الأثر على الاقتصاد الجزائري كله كبيرا وانتقال التضخم بين كندا والجزائر كبيرا أيضا.

أما إذا كانت الروابط بين صناعات التصدير الجزائرية وباقي القطاعات الاقتصادية غير متينة فإن أثر انتقال التضخم بين كندا والجزائر يكون بسيطا.

وبالنسبة للاقتصاديات التي تربط بعضهما البعض، فإن القوى التي تحدث التضخم في أحد البلدان يمكنها أن تحدث التضخم في البلد الآخر في نفس الوقت. فالقوى التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع في كندا-مثلا -يحتمل أن تدفع الأسعار الجزائر أيضا الى الارتفاع بنفس الوقت. فليس بالضرورة أن ترتفع الأسعار في كندا قبل أن ترتفع في الجزائر.

ولنفترض أيضا أنه كنتيجة لزيادة الدخل في كندا، يبدأ المقيمون الكنديون في الإنفاق أكثر على السلع والخدمات الكندية، فإذا كانت السلع الجزائرية والكندية بدائل كاملة لبعضها، فالإنفاق الإضافي

<sup>1</sup> - لن نفترض هنا الاحتفاظ بقانون السعر الواحد كما في السابق، ففي المثال الحالي ترتفع أسعار السلع الكندية بينما تظل أسعار السلع الجزائرية دون تغيير، والتباين الواسع في الأسعار هو يدفع المقيمين في كلا البلدين إلى إحلال السلع الجزائرية محل السلع الكندية، فالمثال السابق كنا بقانون السعر الواحد لم يكن هنالك إحلال للسلع الكندية، حيث ارتفعت أسعار السلع المتاجر بها دوليا في الجزائر إلى جانب الأسعار في بقية العالم.

<sup>2</sup> - لكون الصادرات بمثابة إضافة للدخل الوطني الجزائري، والواردات بمثابة تسرب للدخل الوطني الجزائري.

<sup>3</sup> - هي عبارة عن درجة إحلال سلعة محل سلعة أخرى عندما ينخفض سعرها، فيعمل على زيادة الكمية المطلوبة ارجع الى المرونة التقاطعية بين سلعتين.

سوف ينشط جزئيا السلع الجزائرية والكندية كذلك. لابد أن يؤدي هذا إلى ارتفاع الطلب الكلي في كلا البلدين في آن واحد <sup>1</sup>.

دعنا نفترض أن معدل التضخم في كندا 10 % سنويا وأن معدل التضخم في الجزائر 0%، وارتفعت قيمة الدينار الجزائري بمعدل 10% سنويا، رغم أن السلع الجزائرية صارت أرخص نسبيا بنسبة 10% سنويا بسبب اختلاف معدلات التضخم، فإن ارتفاع الدينار الجزائري بنسبة 10% يعادل بالضبط هذه الميزة السعرية.

فإذا كانت الأسواق تعمل بكفاءة كبيرة فسوف يكون هنالك ضغط من أجل أن ترتفع قيمة عملة الدولة ذات المعدل المنخفض للتضخم عند نفس معدل الاختلاف في التضخم بين الدولتين. وطالما ترتفع قيمة الدينار الجزائري بأقل من 10% سنويا في مثالنا، بينما يظل الاختلاف في معدلات التضخم بنسبة 10% سنويا، فالحافز من التحول إلى السلع الجزائرية سوف تزداد بإطراد، الذي يولد بدوره مشتريات أكبر من الدينارات الجزائرية في سوق الصرف الاجنبي، فيدفع معدل الارتفاع في قيمة الدينار الجزائري إلى الأعلى بنسبة 10%.

إن التضخم المستورد قد لا ينجم بالكامل عن معدلات التضخم الأجنبي المرتفعة فيمكن أن ينبع من الزيادة في الدخل الأجنبي.

ودعنا نفترض مرة أخرى أن الدخل قد زاد في كندا بينما ظلت الأسعار الكندية ثابتة. فإذا كان الميل الحدي للاستيراد في كندا أكبر من الصفر، فإن الجزء من الزيادة في الدخل الكندي لابد أن يستخدم في المشتريات الإضافية للسلع الجزائرية، وإذا كانت هذه الأخيرة عند التوظيف الكامل أو قريبة منه، فإن ذلك يخلق ضغوطا تضخمية في الجزائر مع ذلك فلكي يشتري المقيمون الكنديون سلعاً جزائرية إضافية، ينبغي أن يزدوا مشترياتهم من الدينارات الجزائرية.

ففي ظل أسعار الصرف العائمة تكون نتيجة الارتفاع في قيمة الدينار الجزائري سوف تؤدي إلى التخلص من الطلب الإضافي على السلع الجزائرية.

**خلاصة القول: مرة أخرى** "ان سعر الصرف العائم او المرن لا يقي جزئيا على الأقل الطلب الكلي الجزائري والأسعار الجزائرية من الاضطرابات الخارجية بسبب التعديل الاوتوماتيكي".

<sup>1</sup> - ما نلاحظه أن الزيادة في الأسعار الكندية تنتج من الزيادة في الطلب على السلع الكندية. فالأسعار الكندية ببساطة أن ترتفع خطوة واحدة مع الأسعار العالمية، إذا: يفشل هذا المثال في ظل آلية ضغط الطلب الكينزي المباشر أكثر مما هو في ظل آلية أسعار السلع المتاجر فيها دوليا.

**ثالثاً: تقدير العملة بأقل من قيمتها والتضخم المستورد Dévaluation** ان ظاهرة التضخم المستورد تعتمد على سلوك سعر الصرف، فاذا أمكن لهذا الأخير ان يتحرك سريعاً استجابة للارتفاع في معدلات التضخم الأجنبي، فسوف تكون هنالك عزلة حقيقية في مواجهة أي تضخم مستورد يحدث من خلال الآليات المذكورة سابقاً. فاذا لم يستطع سعر الصرف لسبب أو لآخر ان يتغير سريعاً، فقد يحدث التضخم المستورد.

ومن الحقائق المهمة ان التضخم المستورد قد يحدث في أية فترة زمنية تظل فيها قيمة سعر الصرف للعملة او قيمة الصرف الأجنبي للعملة " تحت مستواها التوازني".<sup>1</sup>

**يقصد بتخفيض سعر صرف العملة:** كل انخفاض في ثمن الوحدة النقدية الوطنية مقوماً بالوحدات الأجنبية تقرر أو ترضى به الدولة فيترتب عن هذه العملية تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة مقومة بالعملة الوطنية، فتتخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية، وعلى هذا يعتبر إجراء سعرياً<sup>2</sup> والأسباب الداعية للقيام بهذا الإجراء يمكننا ايجازها فيما يلي:<sup>3</sup>

- علاج ميزان المدفوعات على اعتبار ان التخفيض يشجع التصدير ويقيّد الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها.
- زيادة دخول المنتجين الوطنيين خاصة الذين تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على اعتبار ان تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات، المقومة بالعملة الوطنية كما يخفف عبئ مديونيتهم.

- معالجة البطالة عن طريق تشجيع صناعات التصدير.
- يعتبر تخفيض العملة بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية، حيث يعمد البنك المركزي الى إعادة تقويم رصيدها الذهبي، ويكون لديها فرصة ممكنة للتوسع في الإقراض والإصدار.
- تعتمد الدولة للتخفيض عندما تسبقها الى ذلك دولة أخرى ترتبط معها بعلاقات تجارية، مخافة ان يتحول طلب هذه الأخيرة عن منتجات الدولة الأولى.

الا ان للتغيير في سعر الصرف اثاراً أكبر أهمية اذ يؤدي الى تغيير العلاقة بين أسعار السلع المتاجر بها دولياً أسعار السلع المنافسة للواردات من ناحية، وأسعار السلع المنتجة محلياً من ناحية

<sup>1</sup> - جون هند رسون، مارك هوندر: مرجع سابق، ص 285.

<sup>2</sup> - محمد الناصر: التجارة الداخلية والخارجية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977، ص 246.

<sup>3</sup> - محمد الناصر وبتصرف: المرجع السابق، ص ص 246-248.



أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي الى تغير مستوى الأسعار في الداخل<sup>1</sup> تتوقف فعالية تخفيض العملة على كل من مرونة الطلب على الصادرات، ومرونة الطلب على الواردات.

تتحدد فعالية سياسية تخفيض العملة المحلية الموجهة أساسا لعلاج عجز ميزان المدفوعات بتحقيق شرط مارشال ليرنر<sup>2</sup> Marshall lerner condition الذي تتلخص فكرته في ان تخفيض سعر العملة يؤدي الى تحسين مركز ميزان المدفوعات بينما رفع سعر العملة المحلية يؤدي الى تدهور مركزه اذا كان مجموع مرونتي الطلب على الصادرات والواردات اكبر من الواحد، فهذا شرط ضروري -وهو شرط مارشال ليرنر-.

هذا ومهما اختلفت المناهج والنظريات التي تعالج أثر سياسة تخفيض العملة فنجاحها في تصحيح الاختلال يعتمد في المقام الأول على حوافز الأسعار التي تتولد نتيجة هذا التخفيض، وتتمثل في الحوافز المذكورة أعلاه، وتلعب هذه العوامل دورا فعالا في علاج العجز في المدفوعات الخارجية. فلا بد من كبت جماح التضخم المحلي لتوفير الاستقرار في الأسعار المحلية، وحتى وان توفر شرط مارشال ليرنر فمن المرجح ان تكون سياسة التخفيض هازمة لنفسها، بمعنى ان هذه الأخيرة تولد في حد ذاتها ضغوطا تضخمية تلغي بها عمل هذه الحوافز، فتتولد ضغوط تضخمية هذه من جراء:

- ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية.
- ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- زيادة كلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة المعدات الإنتاجية المستوردة.

ذلك بسبب الانخفاض في سعر الصرف، وما سيقترتب عنه من ارتفاع الأجور والأسعار المحلية.

هكذا "نتيجة سياسة تخفيض العملة يعرض الاقتصاد نفسه لاستيراد التضخم على نحو واسع."

هذا ويضيف د. رمزي زكي في كتاب التضخم المستورد الية أخرى يمكن ان تكون قناة للتضخم المستورد وهي: "العلاقة القائمة بين حصيلة الصادرات وعرض النقود"<sup>3</sup> التي نشهدها خصوصا في أوقات زيادة أسعار الصادرات. فعندما ترتفع أسعار المواد المصدرة، تتزايد معها الدخول النقدية وارصدة الصرف الأجنبي التي تجمعها-أي هذه الزيادة- عادة حركة توسعية في الاستهلاك، الاستثمار، والانفاق

<sup>1</sup> - للتفصيل أكثر ارجع الى: محمد الناصر: المرجع السابق، ص ص 248-252.

<sup>2</sup> - راجع شرط مارشال ليرنر مفصلا عند: إسكندر مصطفى النجار: مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص ص 148-153.

<sup>3</sup> - رمزي زكي: التضخم المستورد، مرجع سابق، ص ص 126-133.

الحكومي، التي تكون سببا في اصدار العملة وبالتالي زيادة حجم الكتلة النقدية، هنا يزيد عرض النقود فترتفع الأسعار خاصة اذا كان الجهاز الإنتاجي الوطني غير مرن وتمت زيادة او نمو النقود بشكل يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، الذي يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية ومن هنا يمكننا ملاحظة أن زيادة أسعار الصادرات وما واكبه من نمو هائل في الأصول الأجنبية التي أدت إلى توسع في عرض النقود كان ضمن " العوامل الخارجية " المؤثرة في المستوى العام للأسعار المحلية ، ومن تم قناة للتضخم المستورد.

**رابعاً: عوامل واسباب انتقال التضخم المستورد: الى جانب الاليات النقدية، توجد عوامل أخرى**

ساعدت في عملية انتقال الدولي للتضخم من الخارج إلى الاقتصادات المحلية، أهمها:<sup>1</sup>

**-درجة الانكشاف الاقتصادي:** لا ينشأ هذا النوع من التضخم فقط بسبب ضعف الهيكل الاقتصادي لأية دولة وإنما هو نتيجة انفتاح هذا الاقتصاد على العالم الخارجي من خلال التجارة الدولية، ويزداد هذا التأثير كلما كانت درجة الانكشاف كبيرة. التي قد تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار في السوق المحلية.

**-ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية:** ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية، التي تحصلت عليها مجموعة البلدان المتخلفة من أسواق النقد العالمية، حيث أن ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي تعد نوعاً من تضخم دفع التكاليف في المجالات التي تستخدم فيها هذه القروض، ومن هنا فإن هذا الارتفاع يمكن أن يكون تأثيره مباشراً على مستوى الأسعار المحلية، إذ كان من الممكن لسعر السلع أو الخدمات أن يرتفع ليتماشى مع ارتفاع التكاليف.

ولكن في ضوء بعض الاعتبارات الاجتماعية لا يمكن أن ترتفع الأسعار بسبب الرقابة السعرية، وتحديد لها للأسعار عند مستويات معينة لا تتعدها، كما يحدث في بعض الدول التي تلتزم بتوفير المواد الغذائية بأسعار منخفضة لمحدودي الدخل، حيث ومع عدم إمكانية تحريك الأسعار نحو الأعلى أي ارتفاعها، سوف تظهر آثارها في خفض الفائض الاقتصادي، أو على شكل خسائر في القطاع الذي يبيع هذه السلع والخدمات، حيث عادة ما تغطي هذه الخسائر عن طريق الموازنة العامة للدولة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للدعم السلعي والخدمات التي تتحملها الحكومة، وغالباً ما تمولها تمويلًا تضخميًا كطبع البنكنوت والاقتراض من الجهاز المصرفي.

<sup>1</sup> - مسلمان عثمان وعباس غادة، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال (1990-2010)، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 01، جامعة تشرين، 2015، ص 192-193.

-زيادة الإيرادات البترولية على نمو السيولة الدولية: ويحدث في السوق المصدرة للنفط فقط، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير عدة أضعاف، مما يزيد من الإنفاق العام على المشاريع المختلفة، وزيادة الإنفاق العام ستؤدي إلى زيادة العرض النقدي، أي زيادة السيولة النقدية، وإذا كان النمو في المعروض النقدي لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

كما يرتبط التضخم المستورد بتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية التي تتسم اقتصاداتها بالعديد من الاختلالات أبرزها ما يلي:

❖ اتساع فجوة الاستهلاك والادخار.

❖ ضعف الجهاز المالي للحكومات الذي ينجم عنه عجزا في الموازنة العامة للدولة.

❖ اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد بالاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الأولية.

❖ قدرة الدول المتقدمة على رفع أسعار صادراتها الصناعية، وما يقابله عجز الدول النامية عن التحكم بأسعار صادراتها التي تغلب عليها المواد الأولية.

يؤدي الارتفاع في أسعار الواردات مع عدم القدرة على الاستغناء عنها ضعف الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة، وعدم قدرة حصيلة الصادرات على تعويض هذا الارتفاع إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات، وفي حال استمراره لفترة طويلة فإنه سيؤثر سلبا على كل من سعر الصرف ومعدلات التضخم.

• اما عن أسباب الانتقال الدولي للتضخم: يمكن تقديم أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

-ارتفاع أسعار الطاقة: تعد المشتقات النفطية من أهم بنود المستوردات المسببة للتضخم، باعتبار أن أسعارها غير مستقرة، وبالتالي يؤثر ارتفاع أسعار الطاقة، بشكل مباشر على الرقم القياسي للأسعار لأنها أحد أهم مكوناته، كما يؤثر ارتفاع أسعار الطاقة على الرقم القياسي للأسعار بشكل غير مباشر من خلال ما يعرف بالجوالة الثانية، فهي انعكاس الارتفاع في أسعار السلع الأولية كالطاقة والغذاء، في ارتفاع أسعار السلع ذات الصلة بهذه المواد، وما يرتبط بها من مواد أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبوره حسام الدين وبتصرف: سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2008-2009، ص32-34.

<sup>2</sup> - عفراء خضور: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010، مجلة جامعة البعث، العدد 01، 2015، ص192-193

- عامل الإحلال: يلعب عامل إحلال السلع فيما بينها دورا مهما في تضخم السلع بجذب الطلب، حيث ارتفعت أسعار المطاط الطبيعي، لأنه تم إحلاله بالمطاط المشتق من البترول، إضافة إلى أن الوقود الحيوي هو بديل للبنزين والديزل بنسبة كبيرة، إضافة إلى تفضيلات المستهلكين لتلك السلع.<sup>1</sup>
- نمو الطلب العالمي: خصوصا لدى الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية، حيث ساهمت في التضخم بجذب الطلب، فالتصنيع والتمدد في الصين أدى إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة.
- السلع الأساسية كأصل مالي بديل: إن الانخفاض الفعلي في قيمة الدولار يؤدي بالضرورة إلى انخفاض العوائد المقيمة بالدولار على الأصول المالية، الذي يمكن أن يجعل السلع الأساسية أكثر جاذبية لصنف الأصول البديلة.
- السياسات التجارية والقيود على الصادرات: جاءت السياسات التجارية أكثر تقييدا كعامل مهم لارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفرض عدد من البلدان المصدرة للغذاء قيودا على التصدير، بسبب المخاوف المتنامية بشأن تأثير أسعار المواد الغذائية المتزايدة على الصعيد المحلي.
- الروابط الموجودة بين السلع: التي أدت إلى نقل عبء الأسعار المرتفعة، فمثلا ارتفاع أسعار الوقود الحيوي سيؤثر على أسعار الذرى التي تؤثر بدورها على سلع غذائية أخرى كاللحوم والدواجن.
- تقلبات المناخ: يؤثر على حجم العرض من المنتجات المختلفة خصوصا للزراعة العمودية، وبالتالي على أسعارها.

#### المبحث الرابع: كيفية تحديد العوامل الخارجية في أحداث الظاهرة التضخمية

عند البحث العوامل الخارجية في أحداث الظاهرة التضخمية<sup>2</sup> يعني ضمنا أن التضخم ناتج عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحداها خارجية والأخرى محلية.

ومثل هذا الافتراض الضمني يتسق مع المشاهدات الفعلية لانتشار التضخم على المستوى العالمي وزيادة نصيب التجارة من مجمل النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم. فإذا تصورنا أن بلدا ما مغلق على العالم الخارجي، أي أن مصادر استخدام موارده محلية بحثه، فإن التضخم الذي يحدث فيه يكون ناجما عن تفاعل عوامل وسياسات محلية فقط.

<sup>1</sup> - حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، بدون سنة، ص 06.

<sup>2</sup> - رمزي زكي وآخرون وبتصرف: التضخم في العالم العربي، بحث مقدم من طرف د. علي توفيق صادق وبتصرف، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص ص 87-128

وفي المقابل، لو تصورناه يستورد كل حاجياته من الخارج وبالتالي يكون إنفاقه على الواردات فقط، فإن التضخم في أسعار الواردات ينعكس التضخم على مستوى مؤشر الأسعار المحلي. وباستبعاد وجود زيادات دورية ومستمرة في الرسوم الجمركية أو من زيادة دورية ومستمرة من قبل احتكارات محلية، فإن التضخم المحلي يكون ناجما من عوامل خارجية.

لنخلص من مضمون هذين التصورين إلى القول أنه يمكن من الناحية النظرية قياس دور العوامل الخارجية لتضخم في بلد ما من خلال درجة انفتاحه على العالم الخارجي ومقدار التضخم في البلدان التي يتعامل معها اقتصاديا. ولكن لابد من التعرف على تلك العوامل الخارجية التي تلعب دورا في إحداث التضخم في البلد المعني، ثم نحاول قياس مساهمة تلك العوامل في مستوى التضخم.

#### أولا: علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي:

تبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي في إطار الحسابات الوطنية من خلال متطابقة<sup>1</sup> الدخل.

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق العام + الصادرات - الواردات

تبين لنا هذه المتطابقة أن للقطاع الخارجي عبر الصادرات والواردات دورا في النشاط الاقتصادي الوطني.

ولتسهيل المناقشة والتحليل والاختصار، دعنا نستخدم الرموز التالية:

Y : الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني.

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار الخاص

E : الإنفاق الخاص يساوي C+I

G : الإنفاق العام الحكومية.

A : الاستيعاب المحلي أو الإنفاق المحلي يساوي E+G

X : الصادرات من السلع والخدمات

M : الواردات من السلع والخدمات

<sup>1</sup> - هي عبارة التوازن في الاقتصاد الكلي

هكذا يمكننا إعادة كتابة متطابقة الدخل بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + x - M \quad (01) \text{ المعادلة رقم}$$

$$Y = A + x - M$$

وبإعادة الترتيب معادلة رقم (01) تصبح الصيغة المتطابقة كما يلي:

$$Y - A = x - M \quad (02) \text{ المعادلة رقم}$$

يمكن النظر إلى الجانب الأيمن من المعادلة رقم (02) أي:  $Y - A$  بأنه الميزان المحلي لمعرفة وضع الطلب المحلي في مقابل العرض المحلي للسلع والخدمات .  
أما الجانب الأيسر من المعادلة رقم (02) أي:  $x - M$  فهو الميزان الخارجي، أو الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

والميزان المحلي في سنة معينة يكون في حالة واحدة من الحالات الثلاثة التالية :

1- الفائض: أي أن الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الإنفاق المحلي أي:  $y > A$

2- العجز: أي أن الناتج المحلي الإجمالي أقل من الإنفاق المحلي أي:  $y < A$

3- التوازن: أي أن الناتج المحلي الإجمالي يعادل الإنفاق المحلي أي:  $y = A$

ويتضح من المعادلة رقم (02) أن الميزان التجاري يكون في نفس الحالة التي تتحقق في الميزان المحلي. فمضمون الفائض أو العجز في الميزان التجاري ينعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية<sup>1</sup> للقطاع المصرفي -متضمنا البنك المركزي طبعا-ذلك أنه من البديهيات المحاسبية في التمويل الدولي أن يسوى عدم التوازن في حركة السلع والخدمات في فترة معينة بواسطة موارد مالية. فإذا كانت قيمة صادرات البلد "أ" من السلع والخدمات إلى البلد "ب" أكبر من قيمة صادرات السلع والخدمات من البلد "ب" إلى "أ" أي أن الميزان التجاري ل "أ" مع "ب" حقق فائضا، فإن التسوية تكون بواسطة انتقال موارد مالية من "ب" إلى "أ" تساوي قيمة الفائض، فإذا افترضنا أن تغيرها في الأصول الأجنبية-الاحتياطيات الدولية-للقطاع المصرفي تساوي "B"، فإن علاقة "B" بالميزان التجاري ( $x - M$ ) تكون في المعادلة رقم (03).<sup>2</sup>

$$B = (x - M) + F \quad (03) \text{ المعادلة رقم}$$

<sup>1</sup> - المقصود به الاحتياطيات الدولية من الصرف الأجنبي

<sup>2</sup> - رمزي زكي وآخرون: التضخم في العالم العربي، مرجع سابق، ص 91

حيث:  $F$  تمثل صافي انسياب رأسمال إلى القطاع غير المصرفي.  
والتغير في صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطات الدولية)  $B$  هو من العوامل المؤثرة في تغير الكتلة النقدية (السيولة المحلية)

$$\dot{L} = B + (DC) \quad \text{المعادلة رقم (04):}$$

حيث: • ترمز إلى التغير

$L$  إلى الكتلة النقدية (السيولة المحلية)

$DC$  إلى الائتمان المحلي

مما تقدم نخلص إلى القول: أن علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي ذات شقين، أحدهما عيني: يتمثل في تصدير واستيراد السلع والخدمات يؤثر مباشرة في العرض الكلي للسلع والخدمات، وفي الطلب على السلع والخدمات في البلد المعني، والآخر مالي: يؤثر في الكتلة النقدية -السيولة المحلية- .

إذا عدنا مرة ثانية إلى المعادلة رقم (02) وأعدنا ترتيب متغيراتها بحيث تأخذ الصيغة التالية:

$$Y+M = A+x \quad \text{المعادلة رقم (05):}$$

يتضح أن الطلب الكلي يتكون من طلب محلي المتمثل في "  $A$  " وطلب خارجي المتمثل في "  $x$  " وأن العرض الكلي يتكون من عرض السلع والخدمات المنتجة محليا "  $Y$  " والمستوردة "  $M$  ". ويمكن تصنيف العرض الكلي من السلع والخدمات إلى عرض موجه إلى السوق المحلية  $M+Y$  و  $x$  وعرض موجه إلى السوق الخارجية "  $x$  " وبهذا يكون الناتج المحلي من السلع والخدمات "  $Y$  " موجه إلى السوق المحلية بقدر "  $Y-x$  " وإلى السوق الخارجية بقدر "  $x$  " ، هذا يعني أن المعادلة رقم (05) يمكن ترتيبها لتصبح :

$$A = M+(Y-x) \quad \text{المعادلة رقم (06)}$$

أي أن الطلب المحلي "  $A$  " يقابله عرض محلي يتكون من السلع والخدمات المستوردة "  $M$  " و سلع وخدمات منتجة محليا "  $Y-x$  " ، ومن المعادلة رقم (06) يتضح أن الطلب المحلي "  $A$  " يغطي بنسبة "  $\frac{M}{A}$  من الخارج " و "  $\frac{Y-x}{A}$  من الإنتاج المحلي :  
أي: المعادلة رقم ( 07 ):

$$\frac{Y-x}{A} + \frac{M}{A} = 1$$

هكذا نكون قد توصلنا إلى معرفة تطور علاقة اقتصاد أما بالاقتصاد الدولي من خلال عدد من المؤشرات التي تتمثل في:

#### أ -نسبة التجارة:

التي تعكس مدى انفتاح البلد المعني على الاقتصاد الدولي، وبالتالي مدى تأثير السياسات الخارجية على الاقتصاد المحلي وقدرة البلد المعني على رسم سياسات اقتصادية مستقلة نسبيا عن التطورات الخارجية. وتقاس نسبة التجارة كما يلي:

$$T = \frac{x + M}{Y}$$

حيث أنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زاد تأثير الارتفاع في أسعار المستوردات على السلع المحلية، وزادت حساسية الاقتصاد للاستيراد.

#### ب نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

و تقاس هذه الأخيرة كما يلي:  $\frac{x}{Y}$  فهي تعكس حجم النشاط الاقتصادي المحلي الموجه للأسواق الخارجية.

#### ج-نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وتعكس هذه النسبة حجم النشاط الاقتصادي الموجه للأسواق الداخلية وتعطى بالعلاقة  $\frac{M}{Y}$  لقد حدد هنريكس نسبة 20% للحكم على كون اقتصاد دولة من منكشف (متفتح) على الخارج أم أنه اقتصاد مغلق، فقد اعتبر الاقتصاد المفتوح على الخارج إذا بلغت الواردات تزيد بنسبة 20% من الناتج المحلي الاجمالي والعكس.

#### د-نسبة الواردات إلى الإنفاق المحلي:

وتقاس هذه الأخيرة كما يلي  $\frac{M}{A}$  : وتعكس حجم الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة خارج نطاق الدورة الاقتصادية المحلية ، أي " مدى تسرب الدخل إلى خارج تيار الدخل الوطني .

#### و-نسبة الناتج المحلي الإجمالي الموجه إلى تلبية الإنفاق المحلي:

وتقاس ب  $\frac{Y-x}{A}$  وتعكس مدى تلبية السلع والخدمات المنتجة محليا لاحتياجات الإنفاق المحلي.

#### ن -نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تقاس ب  $\frac{A}{Y}$  ، وتعكس مدى تلبية النشاط الاقتصادي المحلي لاحتياجات الإنفاق المحلي:



كما أشرنا إليه سابقاً، أن علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي ذات بعدين، الأول عيني<sup>1</sup> المتمثل في الصادرات والواردات من السلع والخدمات وثاني بعد نقدي يتمثل في المطالب المترتبة عن عجز أو فائض في الميزان التجاري وعلى المتدفقات المالية المتمثلة في تحويلات العاملين ، تحويلات أخرى ، وعلى التدفقات الرأسمالية وللبعد النقدي تأثير على الكتلة النقدية -أي السيولة المحلية- التي تلعب دوراً هاماً في إحداث عملية التضخم . ويمكن أن نبين هذا بالنظر ثانية إلى المعادلة (04):

$$\dot{L} = B + (\dot{DC}) \quad \text{المعادلة رقم (04)}$$

و بتحويل التغير في الكتلة النقدية -السيولة المحلية-  $\dot{L}$  إلى معدل نمو  $\frac{\dot{L}}{L}$  كما يلي :

$$\frac{\dot{L}}{L} = \frac{B}{L} + \frac{(\dot{DC})}{L} \quad \text{المعادلة رقم (08) :}$$

يتضح أنه بالإمكان تجزئة نمو الكتلة النقدية -السيولة المحلية- إلى قسمين، أحدهما ناتج عن تعامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الخارجي المتمثل في  $\frac{B}{L}$  والآخر ناتج عن سياسيات مالية ونقدية محلية متمثل في  $\frac{(\dot{DC})}{L}$

بالاستعانة بمعادلة كمية للنقود يمكن إبراز أثر البعد النقدي على التضخم:

$$LV = PY \quad \text{المعادلة رقم (09) :}$$

حيث:

- L : تمثل الكتلة النقدية
- V : سرعة تداول الكتلة النقدية.
- P : مستوى السعر المحلي
- Y : حجم المبادلات المحلية

بتحويل المعادلة رقم (09) إلى معدلات نمو مثل المعادلة رقم (08) تصبح:

$$\frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{V}}{V} + \frac{\dot{P}}{P} + \frac{\dot{Y}}{Y} \quad \text{المعادلة رقم (10) :}$$

وبترتيب واضح نحصل على:

$$\frac{\dot{P}}{P} = \frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{V}}{V} - \frac{\dot{Y}}{Y} \quad \text{المعادلة رقم (11) :}$$

<sup>1</sup> - تم تحليله في المقدمة

وباستبدال L بما تساويه في المعادلة رقم (08) نحصل على:

$$\frac{\dot{P}}{P} = \frac{\dot{B}}{L} + \frac{\dot{D}C}{L} + \frac{\dot{V}}{V} - \frac{\dot{Y}}{Y} \quad (12) :$$

ويظهر تأثير البعد النقدي الناتج عن التعامل مع الخارج على معدل التضخم  $\frac{\dot{P}}{P}$  من المعادلة رقم

$$(12) \text{ والمتمثل في } \frac{\dot{B}}{L} \text{ أي: } \frac{\text{الاحتياط الدولي}}{\text{الكتلة النقدية}}$$

ثانيا: العوامل الخارجية في تحديد مستوى السعر المحلي العام:

يتم تحديد مستوى السعر في سوق السلع والخدمات من خلال تفاعل العرض والطلب، أي أنه يمكن أن ينظر إلى السعر بأنه دالة تعتمد على متغيري العرض والطلب.

$$\text{المعادلة رقم (13): } P = F(S, D) \text{ , حيث :}$$

• P مستوى السعر

• D الطلب الكلي المتمثل في :  $D = A + X$

• S العرض الكلي المتمثل في :  $S = Y + M$

يتضح من المعادلة رقم (13) أن المتغيرات التي تؤثر على الطلب "D" والمتغيرات التي تؤثر على العرض "S" هي العوامل التي تؤثر في مستوى السعر "P" الأمر الذي يتطلب تحديد المتغيرات المؤثرة في كل من العرض والطلب.

المتغيرات المؤثرة في الطلب:

يتكون الطلب 'D' من إنفاق -الاستيعاب- المحلي "A" والصادرات 'X' والإنفاق المحلي "A" بدوره يتكون من الإنفاق الخاص  $E^1$  والإنفاق العام G فإذا افترضنا أن الإنفاق العام يتحدد تلقائياً من خلال السياسة المالية، تكون المتغيرات المؤثرة في الطلب هي نفس المتغيرات التي تؤثر في الإنفاق الخاص E.

تبسيطا للمناقشة نعتبر الإنفاق الخاص أنه دالة تعتمد على متغيري الدخل 'Y' ومعدل الفائدة "i"

$$\text{أي: المعادلة رقم (14) : } E = F(Y, i) \text{ , حيث :}$$

• E: الإنفاق الخاص .

• Y : الدخل.

<sup>1</sup> - الإنفاق الخاص = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص أي  $E = C + I$

• ا: معدل الفائدة.

بحيث يكون تأثير الدخل على الإنفاق في ظل ثبات معدل الفائدة " i " طرديا، وتأثير معدل الفائدة على الإنفاق سالبا <sup>1</sup>.

$$\frac{\partial E}{\partial i} < 0 ; \frac{\partial E}{\partial y} > 0 : \text{ أي أن}$$

∂ : رمز الاشتقاق الجزئي.

وبهذا يتأثر الإنفاق المحلي " A " طرديا مع الدخل Y " وعكسيا مع معدل الفائدة " i " أما الصادرات " x " بدورها تتكون من:

- مستوى دخل البلدان التي يصدر إليها ، لغرض المناقشة يمكن اعتباره مستوى الدخل العالمي YW هو المتغير المقصود.

- مستوى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية Px

- مستوى سعر الصرف Ex ، أي: عدد وحدات العملة المحلية لكل عملة أجنبية .

- السعر المحلي P

وبهذا يمكن تحديد سعر الصادرات بدالة ضمنية كما يلي:

المعادلة رقم ( 15 ) :

$$x = F (Y, Px, Ex, PW)$$

وارتباط الصادرات بالمتغيرات المحددة لها يكون كالتالي:

$$\frac{\partial x}{\partial yw} > 0 : \text{تتأثر الصادرات طرديا مع كل من: الدخل العالمي PW أي:}$$

$$\frac{\partial x}{\partial Px} > 0 : \text{و سعر الصادرات Px أي:}$$

$$\frac{\partial x}{\partial Ex} > 0 \text{ أي } Ex \text{ وسعر الصرف Ex كلما ارتفع سعر الصرف الأجنبي مقوما بالعملة المحلية}$$

$$\frac{\partial x}{\partial P} < 0 \text{ أي } P \text{ وتتأثر الصادرات عكسيا مع السعر المحلي P: والعلاقة الطردية بين كل من الصادرات x}$$

"والمتغيرين ' Px ' و ' Ex ' قد تبدوا غير واضحة ربما للوهلة الأولى، لا بأس من تقديم تعليلا لها. فمن وجهة نظر المصدر، العلاقة بين السعر الأجنبي " Px وحجم التصدير " x " هي علاقة عرض

<sup>1</sup> - راجع دروس الاقتصاد الكلي.

مع السعر بشكل عام. فارتفاع  $P_x$  " يمكن أن يؤدي إلى تأثيرين، أحدهما توجيه السلع والخدمات بحجم أكبر إلى قطاع التصدي والآخر توجيه خدمات أكبر إلى إنتاج السلع والخدمات التصديرية. أما العلاقة الطردية بين حجم الصادرات "  $x$  " وسعر الصرف "  $Ex$  " فيمكن تحليلها من وجهة نظر المصدر، فارتفاع "  $Ex$  : يؤدي إلى ارتفاع سعر الوحدة المصدرة بالعملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض الصادرات

#### ❖ المتغيرات المؤثرة في حجم الطلب الكلي:

يمكن تحديد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في حجم الطلب الكلي "  $D$  " بالمتغيرات التي وجدنا أنها تحدد الإنفاق المحلي "  $A$  " والصادرات "  $x$  " ، لأن  $D$  عبارة عن دالة خطية مكونة من "  $x$  " و "  $G$  " أي:  $D = E + G + x$  ، لذلك يمكن أن ينظر إلى الطلب الكلي بأنه دالة ضمنية بالصيغة التالية :

$$D = F(y, i, y_w, p_x, Ex, p, G) \quad (16) \text{ : المعادلة رقم}$$

كما أنه يمكن استنتاج اتجاه التغير في الطلب الكلي المقابل للتغير أي من المتغيرات المحددة له في ظل ثبات المتغيرات الأخرى.

من المناقشة السابقة فعلاقة الطلب الكلي "  $D$  " طردية مع كل من:

- الدخل "  $y$  " أي :  $\frac{\partial D}{\partial y} > 0$
- الدخل العالمي "  $y_w$  " أي  $\frac{\partial D}{\partial y_w} > 0$
- سعر الصادرات بالعملة الأجنبية "  $p_x$  " أي :  $\frac{\partial D}{\partial p_x} > 0$
- سعر الصرف "  $Ex$  " أي :  $\frac{\partial D}{\partial Ex} > 0$
- الإنفاق الحكومي "  $G$  " أي :  $\frac{\partial D}{\partial G} > 0$
- وعلاقة الطلب الكلي "  $D$  " عكسية مع معدل سعر الفائدة "  $i$  " :  $\frac{\partial D}{\partial i} > 0$

#### ❖ المتغيرات المؤثرة في العرض الكلي:

يتكون العرض الكلي "  $S$  " من الناتج المحلي "  $Y$  " ومن الواردات "  $M$  " أي:  $S = Y + M$  " وللتحليل، نفترض أن مستوى الدخل  $Y$  المعطى، سنبحث الآن عن المتغيرات التي تحدد الواردات "  $M$  " والتي نحصرها في:

- مستوى دخل البلد المعني "  $Y$  "

- مستوى سعر الواردات بالعملة الأجنبية. " Pm "
- مستوى سعر الصرف " Ex "
- مستوى السعر المحلي " P "

لنتمكن من صياغة علاقة الواردات بهذه المتغيرات بدالة ضمنية كما يلي:

$$M = F(y, P_m, EX, P) \quad \text{المعادلة رقم 17}$$

وتأثير هذه المتغيرات على "M" يكون على الوجه التالي:

أ - تتأثر الواردات طردياً مع كل من الدخل " Y " والسعر " P ":

$$\frac{\partial M}{\partial P} > 0 ; \quad \frac{\partial M}{\partial y} < 0$$

ب - تتأثر الواردات عكسياً مع كل من سعر الواردات Pm وسعر الصرف Ex

$$\frac{\partial M}{\partial P_m} < 0 ; \quad \frac{\partial M}{\partial EX} < 0$$

مما تقدم ذكره، يمكن وضع العرض الكلي بصيغة دالة ضمنية كما يلي:

$$S = F(y, P_m, EX, P) \quad \text{المعادلة رقم 18}$$

بحيث يكون اتجاه العلاقة بين العرض الكلي " S " والمتغيرات المحددة له هو نفس ما ذكر أعلاه بالنسبة للواردات باعتبار العرض الكلي " S " مرتبطاً مع السعر P بعلاقة خطية <sup>1</sup>.

بإحلال دالة الطلب الكلي، المعادلة رقم (16) ودالة العرض الكلي، المعادلة رقم (18) في دالة

السعر المعادلة رقم (13) أي:

$$D = F(y, i, y_w, p_x, EX, p, G) \quad \text{المعادلة رقم 16:}$$

$$S = F(y, P_m, EX, p) \quad \text{المعادلة رقم 18:}$$

$$P = F(S, D) \quad \text{المعادلة رقم 13:}$$

وبترتيب كل هذه المتغيرات تصبح دالة السعر " P " بالصيغة التالية:

$$P = F(y_w, p_x, P_m, EX, i, G, y) \quad \text{المعادلة رقم (19):}$$

ليتضح لنا من المعادلة رقم (19) أن المتغيرات التي تؤثر في مستوى السعر P هي:

- الدخل العالمي yw.

<sup>1</sup> - S = d0 + d1p في ظل مستويات محددة للمتغيرات الأخرى المتضمنة في المعادلة رقم 18

- سعر الصادرات ' px " بالعملة الأجنبية
- سعر الواردات ' Pm بالعملة الأجنبية.
- سعر الصرف " Ex "
- معدل سعر الفائدة " i "
- مستوى الإنفاق الحكومي G
- الدخل الوطني. y

### ثالثا: العوامل الخارجية المؤثرة في تضخم الأسعار:

يمكن تصنيف المتغيرات المحددة لمستوى السعر المحلي " P " إلى متغيرات محلية وأخرى خارجية. وبافتراض أن البلد المعني ذو اقتصاد صغير بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، يمكن اعتبار تحديد مستوى سعر الصادرات " px " وسعر الواردات " Pm " عملية تتم في السوق الدولي للسلع والخدمات المتبادلة، بهذا تكون المتغيرات: الدخل العالمي yw ، سعر الصادرات والواردات على التوالي " px " ، " Pm " هي عوامل خارجية تؤثر على مستوى السعر المحلي " P " وتكون المتغيرات: معدل سعر الفائدة المحلي " i " ، الإنفاق الحكومي " G " ، والدخل " y " هي داخلية تؤثر على مستوى السعر المحلي " P " .

لا يعني هذا التصنيف أن العوامل الداخلية لا تتأثر ببعض العوامل الخارجية، فمعدل سعر الفائدة الدولي قد يؤثر على معدل الفائدة المحلي. أما سعر الصرف فيمكن اعتباره عاملا داخليا أو خارجيا حسب نظام الصرف الذي يعتمد عليه البلد المعني<sup>1</sup> .

### - كذلك فإن ارتفاع مستوى سعر الصادرات: " px "

يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عبر زيادة الصادرات، فالأمر الذي يحدث فائض طلب " يؤدي إلى ضغط على السعر " p " للارتفاع ليعيد التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. وأثر ارتفاع الصادرات على السعر المحلي " p " مماثل لأثر زيادة الدخل العالمي " yw " على السعر المحلي " p " - أما أثر ارتفاع سعر الواردات " Pm " على السعر المحلي " P ":

فيمكن تبيينه من خلال التأثير على العرض الكلي. فارتفاع السعر Pm في ظل ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى انخفاض الواردات، الأمر الذي يحدث انخفاضا في العرض الكلي ذلك.

<sup>1</sup> - إذا كان نظام الصرف المتبنى هو أسعار الصرف العائمة، فإن تحديد سعر الصرف " خاضعا لعوامل الصرف الداخلية والدولية. وفي حالة نظام أسعار الصرف الأخرى، يمكن اعتبار سعر الصرف عامل داخلي

- أما أثر الزيادة في سعر الصرف ' Ex ' على السعر المحلي: " p " فهو نتيجة لأثر سعر الصرف على كل من الصادرات " x " والواردات " M ". وبما أن العلاقة بين سعر الصرف وحجم الصادرات طردية، فإن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، كذلك بما أن العلاقة بين سعر الصرف والواردات عكسية.

هذا ويعتمد أثر ارتفاع سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات، العرض والطلب، على مرونة كل من العرض والطلب بالنسبة للسعر المحلي<sup>1</sup>. هكذا تتضح علاقة ارتفاع السعر المحلي بمرونة كل من العرض والطلب ' ed ' و ' es ' بالنسبة لسعر الصرف<sup>2</sup> كما يلي:

نحن نعلم أن المرونة تحسب كما يلي:

$$e = \frac{\Delta Q}{Q} \cdot \frac{P}{\Delta P} \rightarrow e = \frac{\Delta Q}{Q} \cdot \frac{P}{\Delta P} \quad \text{حيث: } es \text{ و } ed$$

- e : تمثل المرونة السعرية للطلب أو العرض
  - $\frac{\Delta Q}{Q}$  : تمثل نسبة تغير الكميات المطلوبة أو المعروضة
  - $\frac{\Delta P}{P}$  : تمثل نسبة تغير في السعر السلعة موضع الدراسة
- وبهذا يمكننا حساب نسبة تغير كمية الصادرات او الواردات بالنسبة للسعر الأجنبي كما يلي:

$$\frac{\Delta Q}{Q} = eS \frac{\Delta Ex}{Ex} , \frac{\Delta Q}{Q} = eD \frac{\Delta Ex}{Ex}$$

حيث  $\frac{\Delta Q}{Q}$  : تمثل التغير النسبي في كمية الصادرات او الواردات بنسبة للسعر الصرف.

• eS : مرونة عرض الصادرات بالنسبة لسعر الصرف

• eD : مرونة الطلب على الواردات

• و  $\frac{\Delta Ex}{Ex}$  : تمثل نسبة التغير في سعر الصرف

اما نسبة التغير في السعر المحلي فيمكننا حسابها كما يلي:

$$\frac{\Delta P}{P} = e \frac{\Delta Q}{Q}$$

<sup>1</sup> - تعرف المرونة السعرية للطلب: بأنها التغير النسبي الحاصل في الكمية المطلوبة من سلعة ما المترتبة على نسبة تغير معينة في سعر السلعة وهذا في وحدة الزمن، أما المرونة السعرية للعرض: فتعرف بأنها التغير النسبي الحاصل في الكمية المعروضة من سلعة ما المترتبة على تغير معين في سعر هذه السلعة وهذا في وحدة الزمن.

<sup>2</sup> - تتوقف مرونة الطلب على الصرف الأجنبي ومرونة العرض على الصرف الأجنبي أساسا على مرونة الطلب الوطني على الواردات وعلى مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية.

حيث:  $\frac{\Delta P}{P}$  : تمثل التغيير النسبي في السعر المحلي .

$e$ : مرونة الطلب السعرية للسعر المحلي.

و  $\frac{\Delta Q}{Q}$ : تمثل التغيير النسبي في الكمية .

من هاتين العلاقتين نحصل على المعادلة رقم (19):

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{1}{ed} \cdot ex \cdot \frac{\Delta Ex}{Ex} \quad \text{المعادلة رقم (19)}$$

$$\left(\frac{\Delta}{P}\right) d = \frac{1}{ed} \cdot eD \cdot \frac{\Delta Ex}{Ex} \quad \text{إذن:}$$

$$\left(\frac{\Delta}{P}\right) s = \frac{1}{es} \cdot eS \cdot \frac{\Delta Ex}{Ex} \quad \text{و}$$

حيث " ed : و " es "تمثلان مرونتي الطلب والعرض بالنسبة للسعر المحلي

Ex: تمثلان مرونتي الطلب والعرض بالنسبة لسعر الصرف.

من كل ما سبق نخلص إلى القول بأن المتغيرات الخارجية التي تؤثر في مستوى السعر المحلي

هي الدخل العالمي " yw " ، أسعار الصادرات px " ، وأسعار الواردات " Pm ، وبالإضافة إلى أسعار الصرف " Ex " .

وبعدما بينا العوامل الخارجية في تحديد مستوى السعر المحلي وأثر كل منها عليه، هنا ننشر

السؤال عن إمكانية تقدير التضخم المستورد، أي إمكانية تجزئة التضخم في السعر المحلي إلى قسمين، أحدهما محلي والآخر خارجي. هذا ما سنحاول مناقشته الآن.

رابعاً: طرق قياس التضخم المستورد:

بالاعتماد على مؤشر سعر المستهلك<sup>1</sup> يتم الاستعانة بالعلاقة الخطية التالية:

$$Pt = \frac{Pit}{Pio} \cdot \sum_{i=1}^n wi \times 100 \quad \text{المعادلة رقم (20)}$$

$$\sum_{i=1}^n wi = 1 \quad \text{حيث}$$

• n: تمثل عدد السلع والخدمات المتضمنة في " سلة " المستهلك

• Pit: تمثل سعر السلعة i في سنة t (المقارنة)

<sup>1</sup> - المقصود به الأرقام القياسية للأسعار، ارجع إلى الفصل الأول، طرق قياس التضخم.



•  $P_{io}$ : تمثل سعر السلعة  $i$  في سنة الأساس (0)

•  $P_t$ : يمثل مؤشر السعر العام للمستهلك في سنة  $t$  (أي سنة المقارنة)

•  $W_i$ : تمثل الوزن النسبي للسلعة  $i$

ويحدد الوزن النسبي " $w_i$ " على أساس نصيب الإنفاق على السلعة  $i$  من مجمل الإنفاق في سنة الأساس (0)

فإذا افترضنا أن  $Q_1, Q_2, Q_3, \dots, Q_i, \dots, Q_n$  تمثل السلع والخدمات المتضمنة في "سلة المستهلك"، فإن الوزن النسبي للسلعة  $i$  ( $W_i$ ) يحسب كما يلي:

$$w_i = \frac{P_{io} \cdot Q_{io}}{\sum p_{io} \cdot Q_i} \quad \text{المعادلة رقم (21) :}$$

وإذا أعدنا ترقيم السلع والخدمات المتضمنة في السلة بحيث تكون  $Q_1, Q_2, \dots, Q_n$  هي السلع المستوردة والمتضمنة في السلة.

و  $Q_{n+1}, \dots, Q_n$  هي السلع الأخرى والمنتجة محليا، فإنه بالإمكان تحديد مؤشر السعر العام  $P_t$  السلع بعلاقة خطية مع "مؤشر سعر الواردات" ومؤشر سعر السلع والخدمات كما يلي:

$$P_t = \alpha P_{mt} + (1-\alpha)P_{dt} \quad \text{المعادلة رقم (22) :}$$

حيث:  $P_{mt}$ : تمثل مؤشر سعر الواردات في سلة الاستهلاك بسنة المقارنة

$P_{dt}$ : تمثل مؤشر سعر السلع المنتجة محليا في سلة الاستهلاك بسنة المقارنة

$\alpha$ : وزن المؤشر سعر الواردات وتساوي نصيب الإنفاق على الواردات المتضمنة من مجمل الإنفاق على سلة سنة الأساس ويقاس السعران بالعملة المحلية.

$(1-\alpha)$ : نصيب الإنفاق على السلع المحلية المتضمنة في سلة الاستهلاك.

لتوضيح هذا، دعنا نتبنى المثال التالي:

نفترض أن نصيب الإنفاق على الواردات من مجمل الإنفاق على سلة المستهلك  $\alpha = 0,60$  في البلد "أ"، بالتالي فإن نصيب الإنفاق على السلع المحلية المتضمنة في السلة  $(1-\alpha) = 0,40$ ، وإذا عرفنا أن مؤشر سعر الواردات  $P_m$  ارتفع من 100 عام 1975 إلى 120 عام 1976،

بينما ارتفع المؤشر السعر العام P من 100 سنة 1975 إلى 130 سنة 1976 ، فإنه بالإمكان معرفة مساهمة التضخم المستورد في التضخم بالبلد المعني .

من الأرقام التي افترضناها وبلاستعانة بالمعادلة رقم (22) يمكن حساب مؤشر سعر السلع المنتجة محليا Pd

$$Pd = \frac{(P - \alpha \cdot Pm)}{(1 - \alpha)} = \frac{(130 - (0,60)(120))}{0,40} = 140$$

والتضخم المستورد

$$0,554 = \frac{(0,60 - 120)}{130} = \frac{\alpha Pm}{P}$$

أي أن التضخم المستورد أسهم بنحو 55,4% من التضخم الحادث في البلد " أ " .

\* إذا أردنا تقدير التضخم المستورد بالمعادلة رقم (22) نجد أن البيانات المطلوبة غير متاحة. فنصيب الإنفاق على الواردات من مجمل الإنفاق على " السلة المستهلك " غير متوفرة، والمتوفر من البيانات المطلوبة هو مؤشر السعر العام " P " ومؤشر سعر الواردات Pm . لذلك لابد من البحث عن بديل للمعادلة رقم (22) لتقدير التضخم المستورد. في أدبيات الموضوع نجد ثلاثة أساليب -معدلات- لتقدير التضخم المستورد، والتي نعرفها فيما يلي:

أ - المعادلة رقم 01:

المعادلة رقم (23)

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج الوطني الاجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

وبالعودة إلى مثالنا السابق نفترض أن قيمة الواردات للبلد " أ " عام 1975م تساوي 5 بليون دولار وأن الناتج الوطني الإجمالي (PIB) يساوي 25 بليون دولار، وأن التضخم العالمي يساوي 12%. فإن التضخم المستورد في البلد " أ " عام 1975 يكون:

$$= 2,4\% = 100 \cdot (0,12 \cdot \frac{5}{25})$$

أي التضخم العالمي (12%) يؤدي إلى زيادة مستوى السعر العام في البلد "أ" بما يعادل 2,4% بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناتجة عن أسباب محلية فيه.

#### ب - المعادلة رقم 02:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{انفاق المحلي}} \times \text{التضخم العالمي} \dots \text{المعادلة رقم (24)}$$

الفرق بين المعادلة الأولى والثانية هو اختيار متغير المقام. ففي المعادلة الأولى المتغير هو الناتج الوطني الإجمالي، أما المعادلة الثانية فالمتغير هو الانفاق المحلي. والإنفاق المحلي يكون أكثر ارتباطاً مع مؤشر سعر المستهلك (les indices de prix liée à la consommation) منه مع الناتج الوطني الإجمالي، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن الناتج الوطني يزيد كثيراً عن الإنفاق المحلي. الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مستوى التضخم المستورد.

#### ج - المعادلة رقم 03: فيمكن وصفه بصيغة كل من المعادلتين التاليتين:

##### • نسبة التضخم المستورد:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات}}{\text{اجمالي الانفاق الوطني بالأسعار الجارية}} \times 100 \text{ معادلة رقم (25)}$$

##### • صافي التضخم المستورد:

$$\text{صافي التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات}^1}{\text{اجمالي الانفاق الوطني بالأسعار الجارية}} \times 100 \text{ معادلة رقم (26)}$$

في الواقع بالرغم من أن كلا المعادلتين تشير إلى التضخم المستورد، فإن الرقم الذي نحصل عليه من تطبيق المعادلة رقم (25) هو عبارة عن نسبة زيادة كلفة الواردات إلى الإنفاق المحلي، والرقم الذي نحصل عليه من تطبيق المعادلة رقم (26) هو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات إلى الإنفاق الوطني.

يمكن النظر إلى المعادلة رقم (22) من زاوية التضخم، أي

$$\text{المعادلة رقم (27): } P = \alpha PM + (1 - \alpha)Pd \text{ حيث :}$$

<sup>1</sup> - المقصود به، الفرق بين الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات والمكاسب الناجمة عن ارتفاع الصادرات.

•  $P$  معدل التضخم

•  $P_m$  معدل التضخم المستورد

•  $PD$  معدل التضخم في أسعار السلع والخدمات المحلية.

إذن  $\alpha$  في المعادلة رقم (22) هو نصيب الإنفاق على الواردات المتضمنة في سلة المستهلك في مجال الإنفاق على السلة

لكن نظرا لعدم توفر هذه البيانات في أغلب الأحيان، فإنه ينظر إلى  $\alpha$  بأنها نصيب الواردات على الإنفاق المحلي . وبهذا التحديد تستخدم المعادلة رقم (24) لتقدير التضخم المستورد والمعادلة رقم (27) لتجزئة التضخم في كل بلد إلى محلي ومستورد.

### المبحث الخامس: آثار التضخم المستورد.

بعد توضيح أهم قنوات التضخم المستورد التي انسابت به إلى الاقتصاد المحلي محاولين بذلك إيضاح كيفية تحديد العوامل الخارجية في إحداث هذه الظاهرة بالداخل، ومعرفة مدى مساهمتها في زيادة المستوى العام للأسعار المحلية. من الصعب جدا الآن التفرقة بين الآثار التي يسببها التضخم الناشئ عن القوى الخارجية - التضخم المستورد- عن تلك التي يحدثها التضخم الناشئ عن القوى الداخلية - التضخم المحلي- في الاقتصاد، فكلاهما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وينتج بحسب ظروف وأحوال الآثار المعروفة للتضخم.

**أولا: زيادة العجز في موازين المدفوعات:** لعل أهم وأبرز آثار التضخم المستورد يكمن في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات صحيح أن هذا الأخير لا يمكن إرجاعه كلية إلى تأثير التضخم المستورد، حيث أن حقيقته ترجع إلى كونه عجزا نقديا وهيكليا، والذي يجد جذوره في اتساع فجوة الموارد المحلية، طبيعة بنیان الإنتاج الوطني الذي يعتمد على إنتاج المواد الأولية، حالة الدول النامية مثلا، وزيادة اعتمادها على العالم الخارجي في تدبير احتياجاتها من السلع الاستهلاكية، الوسيطة والاستثمارية بالإضافة إلى تبعيتها للاقتصاد العالمي عموما، والرأسمالي خصوصا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن عندما تكون المدفوعات النقدية المحصلة من الأجانب تساوي المدفوعات النقدية للأجانب، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن ميزان المدفوعات يكون في إحدى حالتَي الفائض أو العجز فيوصف بأنه مختلفا، ونميز بين هذه الأخيرة بالاعتماد على طبيعة التغيرات العارضة، الموسمية، الدورية، بالإضافة إلى الاتجاهية. لمزيد من التفصيل ارجع إلى: محمد الناصر: مرجع سابق، ص ص 190-200.

**ثانيا: الاختلال الهيكلي:** لا يرجع الاختلال الهيكلي<sup>1</sup> إلى حركة الأسعار أو سعر الصرف أو الحركة الدورية<sup>2</sup> للاقتصاد ولكنه ينجم غالبا عن:

-تغير ظروف الطلب و/ أو العرض على عناصر الإنتاج وتوزيع الموارد بين مختلف فروع الإنتاج فيه بحيث يمس هيكل هذا الاقتصاد.

-تدهور مركز الدولة بسبب انخفاض مستوى إنتاجية فروع الإنتاج أو تدهور قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى جانب ظروف التضخم الشديد.

إن علاج الاختلال الهيكلي يتعلق بنوع الاختلال ونوعه، فقد يستلزم إعادة تحويل أو توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من فروع إنتاجية قائمة إلى فروع جديدة أو ربما تجديدا شاملا للطاقت الإنتاجية أو تغييرا في السياسة الاجتماعية، وهذا الاختلال غالبا ما تتعرض له الدول النامية.

**ثالثا: الاختلال النقدي:** تلفت " نظرية تعادل القوة الشرائية"<sup>3</sup> الانتباه إلى أن ثمة علاقة وطيدة بين تغير القوة الشرائية لوحدة النقود في السوق الداخلية وتغيرها في الأسواق الدولية، فإذا أصرت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق الداخلية، فإن ذلك يسفر عاجلا أو أجلا عن اختلال نقدي، ولعل من بعض الأمثلة على ذلك، ما ينتاب بعض الدول في فترات التضخم حيث يتجلى مظهره الأساسي في ميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع مما يؤدي إلى ميل الخارج - إذا لم يتغير سعر الصرف بحيث يناسب قيمة النقود - إلى النقل من مشترياته، ويحث الداخل على استيراد السلع الأجنبية التي انخفضت أسعارها نسبيا.

وسرعان ما يؤدي هذا الأمر إلى عجز في ميزان المدفوعات يتعذر علاجه إلا بإعادة الانسجام أو التكافؤ بين القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للنقود، وذلك بتخفيض سعر الصرف أو بإعادة الأسعار عن طريق سياسة انكماشية إلى أعلى ما كانت عليه.

**خلاصة القول:** " أن مواجهة هذا العجز يكون باقتلاع جذوره الحقيقية المسببة له، وليس من خلال الإجراءات النقدية والمالية، وإن كانت مطلوبة في الأجل القصير"

**رابعا: زيادة المديونية الخارجية:** ليست هنالك أية صدف بين النمو الغير عادي الذي يحدث في المديونية الخارجية للدول خاصة في دول النامية وبين تزايد قوى التضخم المستورد بها. فمع العجز

<sup>1</sup> - محمد الناشر: مرجع سابق، ص 201.

<sup>2</sup> - الحركة الدورية: تكون تبعا لحركة تناوب الرخاء والكساد في الاقتصاد الوطني.

<sup>3</sup> - راجعها في محمد الناشر: المرجع السابق، ص ص 176-183

المتفاجم لميزان المدفوعات، الناجم عن تزايد أسعار الواردات وتدهور الصادرات، واجهت هذه الدول مشكلة تمويل هذا العجز، من هنا وفي ظل توجهات نظم الحكم السائدة بها، فإن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هو الخيار المفضل لمواجهة العجز المتفاجم في موازين مدفوعاتها<sup>1</sup>، هكذا نتأكد من أن ثمة علاقة وثيقة بين زيادة قوى التضخم المستورد من ناحية، وبين زيادة مديونية هذه الدول من ناحية أخرى. ومع النمو المتسارع لأعباء خدمة هذه الديون-الفوائد والأقساط-خاصة في ظل ارتفاع وتعويم سعر الفائدة على القروض الخارجية<sup>2</sup> التي أصبحت تمتص نسباً ضخمة من إجمالي حصيللة الصادرات، ومن إجمالي القروض الجديدة. هذا في الوقت الذي جمدت فيه الصادرات، أو تدهورت ولم تنمو بنفس وتيرة نمو أعباء خدمة الديون، فنتج عن ذلك تأزم مشكلة السيولة الدولية بهذه الدول، أي: عدم ملائمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطات الدولية لمواجهة أعباء الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل مما دفع بعض الدول إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية.

**خامساً: ارتفاع نفقات المعيشة:** لا توجد سوق تعكس مدى قوى التضخم المستورد، مثل سوق المواد الاستهلاكية الضرورية التي تتميز بوجود طلب يومي عليها متزايد، ومن ثم تدخل ضمن المكونات الأساسية لنفقات المعيشة. والسبب في ذلك يرجع إلى تزايد التبعية الغذائية لهذه الدول خاصة دول العالم الثالث للاقتصاد العالمي، نظراً لتخلف قطاعها الزراعي المنتج للمواد الغذائية، وعدم مواكبة النمو الحاصل لاحتياجات السكان الغذائية. فاتجهت نسب الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الأساسية والمنتجات الغذائية نحو الانخفاض المستمر.

**سادساً: إحداث المزيد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة:** يؤدي التضخم بشكل عام محلياً كان أو مستورداً بالدولة المصابة به إلى إحداث تفاوت واضح في توزيع الدخل الوطني بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المكونة له، يرجع إلى الاختلال الكبير الذي يحدثه التضخم في العلاقات السعرية النسبية للسلع والخدمات<sup>3</sup>.

فأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة<sup>4</sup>، يتعرضون لتدهور حقيقي في مستوى معيشتهم بسبب عدم مواكبة معدلات تغير أجورهم النقدية مع معدلات تغير الأسعار، أي ارتفاعها.

<sup>1</sup> - تصبح المديونية ظاهرة، إذا أصبحت الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة وهي ظاهرة تاريخية.

<sup>2</sup> - رمزي زكي، التضخم المستورد، مرجع سابق، ص 239

<sup>3</sup> - رمزي زكو بتصرف، المرجع السابق، ص 245-247.

<sup>4</sup> - الاجراء، أصحاب المرتبات، المستفيدين من الإعانات الاجتماعية، بالإضافة الى أصحاب العقارات ذات الإيجارات القديمة غير القابلة للزيادة.

أما أصحاب دخول عوامل الإنتاج الملقبون بكاسبي حقوق التملك<sup>1</sup>، فعادة ما يستفيدون من التضخم بسبب نمو دخولهم النقدية بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الأسعار.

في الحقيقة كل هذه الأمور واضحة ومعروفة، ما يهمنا نحن هو إبراز إلى أي مدى نستطيع ربط التضخم المستورد بتفاوت توزيع الدخل. وبعبارة أدق كيف يمكننا التفرقة بين الآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم الآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم المستورد والآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم المحلي؟.

هي قضية صعبة بسبب تداخل قوى التضخم المحلي والمستورد وتفاعلها معاً. مع ذلك سنحاول التوصل إلى إجابة مرضية إلى حد ما عن هذا السؤال، لو طرحناه من منظور بسيط يتساءل عن الطبقات الاجتماعية التي لها مصلحة في قوى التضخم المستورد، وعن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتضرر من هذه القوى.

بصفة عامة يمكننا حصر الفئات والشرائح الاجتماعية المستفيدة من التضخم المستورد في:

1. مستوردو السلع الاستهلاكية، الوسيطة والإنتاجية.
2. المستفيدون من تحويلات العاملين من الخارج.
3. المصدرون الذين يحصلون على عوائدهم بالعملة الأجنبية.
4. تجار العملات الأجنبية والمهريين.
5. ممثلو الشركات والوكالات الأجنبية.
6. أصحاب الفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية.
7. المشتغلون في أعمال المضاربة والسوق السوداء.
8. العاملون في المؤسسات الأجنبية داخل الدولة والذين يحصلون على دخولهم بالعملة الأجنبية فكل هذه الفئات تستفيد بشكل أو بآخر من التدهور الذي يحدث في سعر الصرف العملة المحلية، الذي يعتبر أهم قوة للتضخم المستورد. أما الفئة الأخرى التي تتضرر من هذه القوى ليست بكل تأكيد المذكورة أعلاه، فهم أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة، الذين يعانون أشد المعاناة من الارتفاعات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات المستوردة، خاصة ما كان منها ضروريا للحياة كالمواد الغذائية الغير مدعمة، الأدوية، ... إلخ.

<sup>1</sup> - المقصود بها: الأرباح، الربوع والفوائد.

تشير المشاهدات والتجارب العملية إلى أن أغلب الدول التي تعرضت وتعرض لتأثير التضخم المستورد، فضلا عن تأثير قوى التضخم المحلي تتزايد بها درجة اللامساواة في إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المكونة له بشكل متفاوت.

هكذا نخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن الفئات الاجتماعية المستفيدة من التضخم المستورد بزيادة دخولها وثرواتها، هي تلك التي ترتبط مصاحها ودخولها بالقطاع الخاص المشغل بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة "

**سابعاً: زيادة التبعية الاقتصادية للخارج:** بالرغم من أن التضخم المستورد يشير أصلاً إلى فكرة التبعية الاقتصادية للخارج، إلا أن البلد الذي يترك نفسه طواعية لهذه القوى، دون أن يكافحها، يجد نفسه فترة بعد أخرى في أغوار التبعية بمختلف أشكالها<sup>1</sup> من تجارية، مالية، تكنولوجية وغذائية خصوصاً.

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: صالح الصالح، مرجع سابق، ص ص 71-100



## المبحث السادس: دور السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة التضخم المستورد.

يمكن ان تكون للسياسات التجارية، النقدية والمالية دور في الحد من أثر انتقال الدولي التضخم، من خلال التعرف على مختلف الأدوات التي يمكن أن تمارسها هذه السياسات للعلاج، والتي نوجزها فيما يلي:

### أولاً: السياسة التجارية.

تعتمد الدول في تنظيم تجارتها الخارجية على مجموعة من الأدوات السعيرية او الكمية كانت من أجل التحكم في صادراتها و وارداتها اثناء عمليات التبادل عن طريق الحد من أثر مرور الأسعار السلع العالمية على الأسواق المحلية، عن طريق الضرائب والتعريف الجمركية، ونظام الحصص والتراخيص الاستيراد.

### 1-الأدوات السياسة التجارية.

تتأثر الواردات بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة، من خلال التعريفات الجمركية، والقيود الأخرى مثل: نظام الحصص والتراخيص، التي تؤدي بهيكل الحماية الجمركية المتحيز تجاه سلع محلية معينة إلى انخفاض الواردات من تلك السلع بأسعار المنتجات المستوردة محلياً، وبالتالي انخفاض الطلب عليها من جهة، وازدياد الطلب على المنتجات المماثلة المنتجة محلياً من جهة أخرى ولحد من انتقال ظاهرة التضخم المستورد تلجأ لاستخدام البعض منها. والتي نلخصها فيما يلي<sup>1</sup> :

• **الرسوم الجمركية:** هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها حدودها الجمركية سواء كانت من الصادرات او من الواردات<sup>2</sup>. وبهذا تكون الضريبة المفروضة على الصادرات والواردات بشقيها ما يعرف بالتعريف الجمركية والتي تمثل قوائم السلع المفروضة عليها الضريبة، فالتعريف الجمركية عبارة عن جدول يحتوي على الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة<sup>3</sup>. والتي تعتبر اهم وسيلة تتخذ من أجل حماية المنتجات المحلية والرفع من قدرتها التنافسية امام المنتجات المستوردة في السوق المحلية، كما تعمل على الحد من انسياب التضخم المستورد بجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة جداً في السوق المحلي، ولا تلقى اية جاذبية من قبل المستهلك المحلي وذلك من خلال الرفع من قيمة التعريفات

<sup>1</sup> - لم يتم الفصل بين الأدوات الكمية والسعيرية للسياسة التجارية، لمن أراد التفصيل عنها أكثر ارجع الى: محمود مجدي شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 129.

<sup>2</sup> - محمد جاسم: التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 130.

<sup>3</sup> - جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، من مزايا النسبية الى التبادل الامتكافى، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص 162.

الجمركية، أما إذا حدث العكس وخفضت الدولة من قيمة التعريفات الجمركية سيؤدي ذلك الى زيادة الواردات وبالتالي سهولة انتقال التضخم دولياً<sup>1</sup>.

• **ضريبة الرسم النوعي الإضافي :** يطبق على قائمة محددة من المنتجات المستوردة، ويتم تحديد نسبة وقائمة المنتجات التي يطبق عليها عن طريق نصوص تنظيمية، غالباً ما تكون قوانين مالية؛ أي أنه مبلغ من المال يدفع من طرف المكلف سواء على المنتجات المستوردة، أو المنتجة محلياً ويعتبر ضريبة غير مباشرة، أو بالأحرى استهلاكية، لأن العبء الضريبي يقع على عاتق المستهلك النهائي في دفعها، وبالتالي تؤدي إلى الرفع من سعر المنتجات، حيث يطبق هذا الرسم على المنتجات التامة الصنع المستوردة، من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، لإعادة بيعها، أو لاستعمالاتهم الشخصية، كما في حالة الواردات الرسم النوعي الإضافي يحدد بثمن خارج رسم المدفوعات، أو الذي سيدفع من طرف المورد.

• **ضريبة الرسم على القيمة المضافة:** هي ضريبة غير مباشرة تخص الاستهلاك؛ إذ يتحملها المستهلك النهائي، ويعتبر المكلف الحقيقي بدفعها، بينما المؤسسة التجارية ليست سوى وسيطاً بين المستهلك وإدارة الضرائب، حيث تملك المؤسسة التجارية صفة المكلف القانوني، حيث أهم الأسس لفرض الرسم على القيمة المضافة تتمثل فيما يلي:

❖ **تطبيق ضريبة الرسم على القيمة المضافة على البضاعة المستوردة (المنتجات، المواد الأولية)** المقدمة أمام إدارة الجمارك، والتي سوف تدخل السوق المحلية.

❖ **قائمة الواردات المعفية من ضريبة الرسم على القيمة المضافة تكون وفقاً لنظام جمركي خاص** موقف للحقوق والرسوم؛ فإذا كانت تسير وفقاً لأحد الأنظمة الجمركية الموقفة للحقوق كالاستيداع، والقبول المؤقت، والعبور؛ حيث وجد هذا النظام بهدف تدعيم بعض النشاطات الاقتصادية، كوضعية السلع العابرة للوطن في اتجاه بلدان أخرى.

❖ **السلع المقبولة مؤقتاً على التراب الوطني والتي عليها أن تغادره بعد فترة زمنية، كتجهيزات بعض الشركات الأجنبية الداخلة للوطن لإنجاز بعض المشاريع، وإقامتها مرتبطة بنهاية هذه المشاريع.** وفيما يخص **نظام الاستيداع؛** فالأعوان الاقتصاديين لا يستطيعون تحديد وجهة السلع المستوردة، فيمنح لها امتياز تخزين السلع المستوردة في المستودع، مع وجود مراقبة جمركية، وينتج عن ذلك وقف

<sup>1</sup> - محمد كمال خليل الحمزاوي: سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، مصر، ص 57.

دفع الحقوق والرسوم بما فيها ضريبة الرسم على القيمة المضافة، إلى حين تحديد وجهة هذه السلع المستوردة، حيث يتم إعفاء بعض السلع المستوردة من الضريبة لاعتبارات وأولويات اقتصادية، نذكر منها: السفن والطائرات، والآليات الحربية، ومعدات الصيد البحري.

ان الأساس الخاضع لضريبة الرسم على القيمة المضافة على الواردات، يتشكل من السلع عند الحدود الجمركية مضاف إليها جميع الضرائب والرسوم والنفقات، مع الإعفاء من الرسم النوعي الذي يمكن دفعه، أما الرسم على القيمة المضافة فهو آخر رسم يدفعه المستورد.

• **نظام الحصص والتراخيص على الواردات:** يقصد بالتحصيص فرض قيود على استيراد أو تصدير سلعة معينة. اذ يقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد اقصى للكمية المستوردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، لكن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعا. يعتبر نظام الحصص من الأدوات القانونية التجارية الغير التعريفية التي تلجا اليها الدولة لحماية المنتجات المحلية وضبط الاستيراد، اذ يعمل على تقليص فاتورة الاستيراد، وبالتالي يساعد في كبح استيراد التضخم والتقليل من اثاره في السوق المحلية عن طريق حصر التضخم في قيمة او كمية السلع الخاضعة لنظام الحصص.

بينما يقصد ب: **حصص الاستيراد او تراخيص الاستيراد** تلك التراخيص التي تمنح للأفراد او الهيئات التي تمكنهم من استيراد سلعة معينة من الخارج وتعتبر هذه احدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، التي تلجا الدولة اليها عندما تتأزم وضعية ميزان المدفوعات، وتتعكس في ندرة الشديدة للصرف الأجنبي، كما يستعمل لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول، فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها، كما تعتمد الدولة أيضا إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراكها في الأرباح الناتجة عنها.<sup>1</sup>

هذا النظام فعال في الرقابة على التجارة الخارجية، لكنه كثير المساوئ لعل أهمها: اتاحة الفرصة للاتجار في تراخيص الاستيراد عوض الانشغال في الاستيراد الفعلي للسلع، مما ينعكس على أسعار الواردات بالارتفاع، وتحميل المستهلك هذه الزيادة. لكل هذه الأسباب يستحب ان لا تطبق تراخيص الاستيراد على السلع الضرورية سواء كانت استهلاكية او استثمارية لأنها تؤدي في الأولى الى ارتفاع نفقة المعيشة وفي الثانية الى ارتفاع تكاليف التنمية الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 292.

<sup>2</sup> - جودة عبد الخالق: مرجع سابق، ص 165.

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، وعليه نلاحظ أن تأثير حصص الاستيراد لسلع معينة يتمثل في تغيير العرض على هذه السلع، وترك سعرها يتحدد وفقا لظروف الطلب، في حين يتمثل فرض رسوم جمركية في التدخل المباشر في سعر السلع، وترك الكمية تتحدد وفقا لظروف الطلب، بمعنى آخر أن حصص الاستيراد تعتبر قيда كميا على تدفق السلع إلى الدولة بدلا من القيد سعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية.

## 2- استراتيجة إحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة:

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت صادرات الدول النامية من المواد الأولية انخفاضا شديدا انعكس في عجز متزايد في موازين مدفوعاتها، وتحت تأثير استراتيجة التنمية الصناعية وواقع تدهور شروط التجارة الخارجية في غير صالح هذه البلدان، ارتأت هذه الأخيرة تبني استراتيجة إحلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية بدلا من استيرادها، والتركيز على تصنيع المواد الأولية. والتركيز على تصنيع المواد الأولية.<sup>1</sup> وحجتهم في ذلك:

- إحلال الإنتاج المحلي محل السلع الاستهلاكية المستوردة كخطوة أولى.

- القيام بالإحلال من خلال الإنتاج المحلي على نطاق واسع لسلع أكثر تعقيدا كخطوة ثانية.

- حماية الإنتاج أو بالأحرى هذه الصناعة الناشئة بالتعريفات الجمركية مع إمكانية تصدير هذه السلع لاحقا كخطوة ثالثة، وذلك من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم، تكاليف اليد العاملة الرخيصة وهو ما يساهم في جعل الأسعار المحلية أكثر تنافسية.<sup>2</sup> إن إحلال الواردات يتطلب جهدا لإحلال السلع المستوردة بالسلع المحلية التامة الصنع اعتمادا على المصادر المحلية للإنتاج.

لهذا تتطلب السياسة المثلى لإحلال الواردات القيام بحماية تعريفية أو نظام الحصص على الاستيراد، ثم القيام بإقامة المشاريع الصناعية المحلية لإنتاج مختلف السلع -الصناعات الغذائية، الأجهزة الكهرو منزلية مثلا- وغالبا ما تقام هذه الصناعات من خلال التعاون مع شركات اجنبية، تقدم قطع الغيار الاساسية والمساعدة الفنية غير المتوفرة في الداخل تحت حماية جمركية متشددة- مع إعطاء إعفاءات وحوافز لهذه الشركات طبعا-.

ان ارتفاع تكاليف انتاج الصناعات الناشئة مقارنة بتلك المستوردة، قد تتحول الى ميزة نسبية عندما تقوى هذه الصناعة، خاصة إذا كانت تعمل وفق اقتصاديات الحجم والتي تتركز في قطاعات المواد

<sup>1</sup> - خالد محمد السواغي وبتصرف: التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص194.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفصيل ارجع الى: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 556.

الغذائية، المشروبات، النسيج والملابس والأحذية في المرحلة الأولى، نظرا لسهولة الحصول على مثل هذه التكنولوجيا والقدرة على دفع تكاليفها، وهو ما يساعد في النهاية على تحسين وضعية ميزان المدفوعات نظرا لانخفاض الواردات. لأنه من المتوقع عندما تنمو الصناعات الناشئة يكون بإمكانها تخفيض تكاليف الإنتاج المتوسطة، وبالتالي الاستغناء على الحماية، عند هذا المستوى يمكن لهذه الصناعة ان تقضي على ندرة السلع في الأسواق المحلية، والمساهمة في زيادة الصادرات وبالتالي إمكانية توفير موارد بالعملة الصعبة نظرا لقدرتها على المنافسة الأجنبية. والرائدة دوليا في هذا الإطار هي تجارب جنوب شرق اسيا "تجربة تايلاند"<sup>1</sup>، فانه ونتيجة لحماية هذه الصناعات ، فان المنتجين بعد هذه المرحلة يكون لديهم القدرة على الإنتاج دون حماية ، ليس فقط للسوق المحلي وانما تبدا هذه الصناعات في التصدير بتكاليف منخفضة الى الخارج. وانطلاقا من هذه الفكرة يرى الكثير من متخذي القرارات الاقتصادية في الدول النامية، ان سياسة إحلال الواردات ماهي الا صورة لتشجيع الصادرات بعد ان تقوى الصناعات المحمية على المنافسة الدولية وذلك بالاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية متنوعة وسهولة تحصيل الإيرادات الجمركية، كل هذه الأسباب تجعل العديد من الدول النامية تفضل استراتيجية إحلال الواردات.<sup>2</sup>

بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة اتباعه لاستراتيجية إحلال الواردات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد العديد من المنتجات، الا ان الكثير من الملاحظين يرون ان هذه الاستراتيجية كانت غير ناجحة، ويرجع ذلك الى:

■ ان الحماية غالبا ما تؤدي الى بقاء صناعات احلال الواردات تعمل بكفاءة متدنية، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

■ الاعتماد على استيراد مستلزمات الإنتاج ورأس المال والتكنولوجيا أدت الى تقوية التبعية للخارج، وبالتالي تكون الشركات الأجنبية التي تشارك القطاع الوطني "العام او الخاص " هي المستفيد الوحيد من هذه الاستراتيجية، نظرا للحوافز المقدمة لها من إعفاءات ضريبية، بالإضافة الى سهولة تحويل الأرباح والفوائد الى الخارج.<sup>3</sup> مع العلم ان واردات هذه الصناعات من مستلزمات الإنتاج يتم عن طريق الشركات الأجنبية المشاركة كوسيط بين حكومات الدول النامية والشركات الدولية النشاط فقط.

<sup>1</sup> - M.H.Bouchet.La globalisation du nouveau monde . Person édition. Paris.2006.pp96-97.

<sup>2</sup> - ميشيل تودارو وبتصرف، مرجع سابق، ص568.

<sup>3</sup> - مصطفى رشدي شيحة وبتصرف: مرجع سابق، ص 166.

■ ان تبني هذه الاستراتيجية قد انعكس سلبا على الصادرات التقليدية<sup>1</sup> للدول الأقل نموا فمن اجل التصنيع المحلي من خلال استيراد مستلزمات الإنتاج الوسيطة والرأسمالية الرخيصة فان سعر الصرف غالبا ما يقوم بشكل غير صحيح، مما ينعكس على أسعار الصادرات بالارتفاع وعلى أسعار الواردات بالانخفاض ، فتكون النتيجة انخفاض الصادرات التقليدية، وتشجيع استيراد السلع كثيفة راس المال ، وهو ما يجعل المزارعين المحليين اقل قدرة على منافسة في الأسواق الدولية، في النهاية ينعكس هذا على مسألة إعادة توزيع الدخل لصالح القائمين على القطاع الصناعي وفي غير صالح المزارعين.<sup>2</sup> لهذا نجد اغلب المختصين يؤكدون على ان استراتيجية إحلال الواردات كانت مكلفة من ناحيتين فهي كثيفة راس المال من ناحية، ومن ناحية أخرى ولدت قطاع صناعي غير كفيء وغير قادر على استغلال الطاقات الإنتاجية للمشاريع، وبالتالي انخفاض مستوى مساهمته في القضاء على البطالة وعلى امتصاص اليد العاملة، وإمكانيات ضئيلة لتوفير النقد الأجنبي.

هذه النقائص لا تعني باي حال من الأحوال العدول عن بناء قاعدة صناعية في الدول النامية، بل يعني ان السياسات الصناعية في هذه الدول يجب ان تكون سياسات متأتية ومتدرجة عبر مراحل تقييم فيها هيكلا صناعيا قادرا على تحقيق الكفاءة الإنتاجية لجميع الصناعات، بالإضافة الى تنمية الصناعات المحلية لإنتاج مستلزمات الإنتاج الوسيطة والرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية المستوردة. وكمرحلة أخيرة تكون الصناعات الوطنية قادرة على المنافسة الدولية والتصدير، وبهذا المنهج يتحقق هيكلا صناعيا يتميز بنوع من التوازن قادرا على الاستمرار.

لما كانت استراتيجية إحلال الواردات مبنية على أساس حماية الصناعات المحلية ضد منافسة الواردات، من خلال استخدام التعريفات الجمركية والحصص العينية على الواردات، فالدور المهم التي تلعبه هذه الأدوات، والقيود -أدوات السياسات التجارية- في الدول النامية، أنها **توضع من أجل رفع الإيرادات العامة**، ففي ظل الصعوبات السياسية والإدارية لجمع ضرائب الدخل الوطني، فإن فرض الضريبة المحددة على الواردات التي تجمع عند موانئ قليلة نسبيا؛ ولكنها غالبا ما تكون واحدة من أكفأ الطرق لزيادة عوائد الدولة. اذ نجد الكثير من الدول النامية تكون الضرائب على التجارة الخارجية من أبرز معالم النظام المالي الشامل، وبالرغم من صعوبة الحصص العينية على الواردات مثل: السيارات والكميات الأخرى المستوردة من السلع الاستهلاكية، الا إنها تعتبر وسيلة فعالة لتقييد بعض السلع

<sup>1</sup> - قصد بها هنا صادرات المواد الأولية التعدين والزراعية والتي غالبا ما تحوز فيه الدول النامية ميزة نسبية.

<sup>2</sup> - ميشيل تودارو وبتصرف: مرجع سابق، ص573.

المشكوك فيها، ويمكن استخدام التعريفات الجمركية أيضا لتقييد، استيراد المنتجات غير الضرورية، والتي عادة ما تكون سلعا استهلاكية وكمالية، وعن طريق تحديد وتقييد الاستيراد تستطيع كل من التعريفات الجمركية والحصص على الواردات من تحسين حالة ميزان المدفوعات كما تستخدم لتحسين معدل التبادل الدولي، بينما في دولة صغيرة غير قادرة على التأثير على الأسعار العالمية لصادراتها وواردتها، فإن آلية التعريفات، أو خفض قيمة العملة لديه قدر ضئيل من الصلاحية.<sup>1</sup>

### ثانيا: السياسة المالية.

الكل يعرف ان السياسة المالية هي مجموعة الأدوات والتدابير التي تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الانفاق العام والايادات العامة، بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من نمو اقتصادي، استقرار مالي، عدالة في توزيع الدخل وخفض معدلات البطالة والتضخم.

### سياسة دعم الأسعار

تعتبر سياسة دعم الأسعار من اهم الأدوات السياسية المالية، وذلك من خلال قيام الدولة سواء كانت متقدمة او نامية على حد سواء بتحمل جزء من تكلفة بعض السلع او الخدمات الضرورية من اجل بيعها للمستهلكين بأسعار اقل من سعر السوق، وذلك من اجل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية السابقة محاولة منها للتخفيف من ارتفاع اسعارها، حتى تتمكن الشرائح الفقيرة من الحصول على السلع التي غالبا ما تكون ضرورية، حيث تخصص هذه الدول مبالغ مالية كبيرة من مواردها لدعم دخول الافراد سواء كان ذلك على شكل سلع منخفضة السعر، كخدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، او على شكل دفعات نقدية. ، غير ان الدول المتقدمة لها سياسات دعم سلعي متحركة تواكب حركة الاقتصاد ومستويات التضخم النقدي للمحافظة على مستويات معيشة مقبولة لطبقة محدودي الدخل.

وقد بينت التجارب الدولية تنوع وسائل الدعم والاهداف المرجوة منه باختلاف النظم الاقتصادية واختلاف درجة التطور الاقتصادي، وبصورة عامة فان هذه السياسة تحتوي على حزمة من إجراءات، اسس ومبادئ التي تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية او سياسية تنعكس في ميزانية الدعم المحددة وفق برنامج معين الذي يكون عادة جزء من الميزانية العامة للدولة.

يعتمد صناع السياسات الاقتصادية على أدوات السياسة المالية من اجل دعم منتجات ذات استهلاك واسع كالسلع الأساسية-القمح، السكر، الحليب...الخ-، دعم الطاقة من بنزين بمختلف أشكاله ودعم

<sup>1</sup> - ميشيل تودارو: ومرجع سابق، ص 569.

الكهرباء. كما تقوم بعض الدول بدعم أوسع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع على سبيل المثال لا الحصر دعم الإسكان. يمكن أن يساهم الدعم الحكومي بالأخص الموجه للأسعار في الحد أو التخفيف من أثر مرور أسعار صرف السلع المستوردة كالسلع الأساسية إلى الأسعار المحلية أو يتم عزل تماما هذا الأثر على السلع المحلية وفقا لنسبة الدعم إن كان التحديد إداري للسعر أو دعم كنسبة من التكلفة.

### 1- مفهوم دعم الأسعار

عند الحديث عن الدعم الحكومي للأسعار يجب التمييز بين بعدين الأول النظري والثاني التطبيقي، إذ يرجع البعد النظري إلى القانون الطبيعي، " أن مصلحة المجتمع تتحقق من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة من دون تدخل الدولة"، وطبقا لهذه الفكرة فإن الدعم يستند الى عدم تدخل الدولة لمكافحة غلاء الاسعار، اما على البعد التطبيقي الذي اثبتته الواقع على ضرورة تدخل الدولة وان اختلف في حدود مستوى هذا التدخل سواء نظام اقتصادي على الاليات السوق او نظام اقتصادي قائم على الخطة التخطيط المركزي سابقا.، ذلك ان المنافسة في الاقتصاد السوق ادت الى الاحتكار والتحكم في اسعار السلع والخدمات، وبعد انهيار الكتلة الشرقية وظهور النظام القطب الواحد ظهرت دعوات تلزم الرأسمالي بتدخل الدولة لحل مشكل غلاء اسعار السلع والخدمات .

ونظرا لصعوبة تحديد تعريف شامل للدعم الحكومي، بسبب تعدد انواعه، والاهداف المراد تحقيقها، بالإضافة الى تشابك الآثار المترتبة على اعطاء هذا الدعم. الا انهم يتفقون بان الدعم الحكومي يعبر عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات التي تتحملها الدولة نيابة على المواطن فوق ما يدفعونه من سعر، اي الفرق بين ما يدفعه المواطنون من سعر للحصول على السلع والخدمات المختلفة وبين تكلفة انتاج النهائية للسلع والخدمات. كما يعتبر الدعم نفقة حكومية مباشرة او غير مباشرة او حقا اقتصاديا ممنوحا، او امتيازاً خاصا يوجه للمشروعات الخاصة او الافراد او الوحدات الحكومية بغرض تحقيق اهداف عامة.

وعلى ذلك توجد ثلاث انواع من الدعم الحكومي هي: الدعم المباشر المتمثل بالمبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدولة من اجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطن بأسعار تقل عن تكلفة الانتاج او الاستيراد، والدعم غير المباشر المتمثل بأسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها، والدعم الضمني المتمثل في الفرق بين اسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا واسعار بيعها في الاسواق العالمية.



كما ينقسم الدعم الاقتصادي الحكومي الى دعم حكومي نقدي ودعم حكومي عيني، اذ يعرف الدعم الحكومي النقدي بأنه تقديم الاموال السائلة الى المواطن او تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى بالحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين.

كما يعرف الدعم الحكومي العيني بأنه تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطن بسعر اقل من التكلفة مثل: القمح والسكر والزيت والغاز الطبيعي والبنزين... الخ. او تقديم مدخلات العمليات الانتاجية بأقل من سعر التكلفة مثل: البترول ومشتقاته، القطن وغيره من المدخلات ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزء من اسعار استيراد او انتاج تلك السلع. وفي حال الصناعة يكون هدف الدعم هو تنمية تلك الصناعة او جعلها ذات تنافسية اعلى من الاسواق العالمية. ومن أشكال الدعم الحكومي للصناعات: الإعفاء من الضرائب، ومنح تخفيضات على أسعار المواد الخام، وتقديم تحفيزات مادية للمستهلك لشراء منتجات تلك الصناعات وغير ذلك.<sup>1</sup>

## 2- أهداف وتكاليف سياسة الدعم.

باعتبار أن سياسة الدعم الحكومي هي جزء من السياسة المالية للحكومة فهي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية ذات بعد اجتماعي من خلال الإنفاق العام أو الضريبة، إلا أن سياسة الدعم تثقل كاهل الحكومة بفعل ارتفاع تكاليف الدعم وسوء تقدير الطبقات المستهدفة وفيما يلي نذكر أهم أهداف وتكاليف سياسة الدعم.

- أهداف سياسة الدعم: تطمح سياسة الدعم الحكومي الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

-إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفئات الفقيرة أو المحدودة الدخل حيث أن توزيع الدخل في المجتمع قد يحدث فروقات في المستوى المعيشي، ومن هنا فان التقريب بين الطبقات يمكن أن يحدث من خلال دعم الطبقة الفقيرة.

- توجه الى دعم اسعار السلع الاساسية واسعة الاستهلاك كالطاقة-البنزين، الكهرباء-، والسلع الغذائية مثل: القمح والحبوب... الخ.

لهذا تستخدم سياسة دعم الاسعار كأداة للحد من أثر تقلب الاسعار العالمية على الاسعار المحلية واسعة الاستهلاك وبالتالي محاربة التضخم.

<sup>1</sup> - زينب توفيق السيد عليوة: تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، ربيع، صيف 2016، ص 08.

### - سلبيات سياسة الدعم:

ان تداعيات سياسة الدعم تصل الى ابعد بكثير من تكاليف المالية العامة فهناك عدة قنوات تنتقل من خلالها اثار الدعم نذكر منها<sup>1</sup>:

- تؤدي الاسعار المنخفضة والمدعمة الى عدم اقبال القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة للاستثمار في القطاع محل الدعم للتوسع في الانتاج ، الذي يؤدي الى خفض الانتاج ، نذكر على سبيل المثال: في افريقيا ادت خسائر موردي الكهرباء بسبب الاسعار المدعمة الى التراجع الحاد في قدرتهم على الاستثمار في الطاقة الكهربائية وتحسين جودة الخدمة ، ونتيجة لذلك فان نصيب الفرد من الطاقة الجاهزة لتوليد الكهرباء في جنوب الصحراء الأفريقية باستثناء جنوب افريقيا تعادل ثلث مثيلتها في جنوب اسيا ، وعشر مثيلتها في أمريكا اللاتينية .

- ان الدعم يزاحم الانفاق العام الذي يمكن ان يوجه الى بنود تعزز النمو ، ومنها البنية التحتية، التعليم، الصحة وشبكات الامان الاجتماعي، وتنفق بعض بلدان العالم اكثر على الدعم اكثر مما تنفق على الصحة والتعليم مما يؤثر على تنمية راس المال البشري.

- يتسبب الدعم في سوء توزيع الموارد على الأنشطة كثيفة الاستخدام لراس المال والطاقة ، حيث تستخدم التكنولوجيات المدعمة استخداما مفرطا. اذ يستفيد بعض المستثمرين او المنتجين من دعم اسعار الطاقة او دعم الحليب مثلا في انتاج سلع اخرى لمشتقات الحليب.

- يفرض الدعم ضغوطا على موازين المدفوعات في البلدان المدعمة للسلع المستوردة، وذلك بسبب ما يسببه الاستهلاك المتزايد للسلع محل الدعم.

- من خلال تشجيع استهلاك السلع المدعمة كالطاقة يؤدي الى زيادة الانبعاثات، يؤدي الدعم الى تفاقم التغيرات المناخية وتفاقم التلوث والاختناقات المرورية على مستوى محلي.

- كما يؤدي دعم الاسعار الى المزيد من عدم المساواة لان اكبر المستفيدين منه هم اصحاب الدخول المرتفعة الذين هم اكثر المستهلكين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ديفيد لبيتون: اصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي، 27 مارس 2013، ص 3.

<sup>2</sup> - علي عبد القادر على وعادل عبد العظيم إبراهيم: السياسات العامة والاقبال من الفقر في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ديسمبر 2005، ص 15.

### 3-برامج الدعم الحكومي للأسعار

يقدم الدعم الحكومي اما بشكل مباشر كتحويلات نقدية او عينية مباشرة للأفراد المستهدفين في الدعم، او يقدم بشكل غير مباشر حيث يتضمن كل انواع الدعم الاخرى، ويشير التعريف الضيق للدعم الحكومي الدعم الصريح الذي يظهر بالحسابات الرسمية للميزانية العامة للدولة، بينما التعريف الواسع للدعم الحكومي يوضح كل انواع الدعم الضمني التي لا تظهر بشكل صريح في الميزانية العامة، وقد يستخدم البعض الدعم الصريح والدعم الضمني كمترادفين، ومن ثم توجد مجموعة من برامج الدعم الحكومي تشمل ما يلي<sup>1</sup> :

1-برامج لدعم الحكومي العيني: يقصد ببرامج الدعم الحكومي العيني توفير السلع والخدمات للفقراء والفئات الاكثر تعرضا للفقير بأسعار منخفضة وتضم هذه البرامج ثلاث انواع رئيسية هي:

النوع الأول يضم برامج دعم الغذاء ويشمل ما يلي:

- البطاقات التموينية يتم من خلالها توزيع حصص محددة من الاسعار نقل عن الاسعار السائدة وبجودة تساوي او تقترب من جودة السلع المماثلة لها في السوق، بحيث يتناسب حجم السلع المعطاة مع عدد افراد الاسرة ومن سلبيات هذا النظام انه قد يحدث تشوهات في الاسعار مما يؤدي الى ظهور السوق السوداء في حال عدم وجود رقابة فعالة على الاسواق لمنع التسرب.

- كربونات الغذاء: ويتم في هذه الحالة توزيع الكربونات ذات قيمة نقدية محددة على فئات مستهدفة بما يمكنها من الحصول على سلع معينة بأسعار السوق.

- الدعم العام لأسعار الغذاء: يضمن من خلاله توفير السلع بكميات كبيرة عند اسعار اقل من اسعار السوق لكافة المستهلكين مثل رغيف الخبز المدعم او دعم سلع اقل جودة توجه للفقراء فقط بهدف تقليل التسرب في الدعم الحكومي.

- برامج التغذية المكملة وتستهدف فئات معينة مثل: تلاميذ المدارس والاطفال الرضع والامهات في فترات الحمل والوجبات المدرسية والبان الاطفال وغيرها.

اما النوع الثاني من برامج الدعم الحكومي العيني تتمثل في :

- برامج دعم الطاقة وفيه يتم تسعير الطاقة بأقل من قيمتها الحقيقية بالنسبة للفئات الفقيرة مثل دعم الكهرباء لشرائح الاستهلاك المنخفضة.

<sup>1</sup> - زينب توفيق السيد عليو: مرجع سابق، ص12.

في حين النوع الثالث من برامج الدعم الحكومي العيني يوضح:

• **برامج دعم الاسكان** ويكون ذلك من خلال تقديم دعم للمساكن التي توفرها الحكومة لمحدودي الدخل او تقديم دعم لصيانة المساكن التي تقيمها الدولة او تخفيض اسعار الفائدة على قروض الاسكان.

**ب-برامج الدعم الحكومي النقدي:**

تتضمن هذه المجموعة من البرامج منح مساعدات نقدية للفقراء او الفئات الاكثر عرضة للوقوع في خط الفقر، وتكون المساعدات النقدية مشروطة او غير مشروطة وتضم هذه البرامج ثلاث انواع رئيسية هي:

• **النوع الأول:** ويتمثل في المساعدات النقدية طبقا لدخل الاسرة او القدرة على الكسب، ويتم توفير هذه المساعدات لرعاية المعوقين وكبار السن من غير القادرين على العمل، وذلك بضمان وجود مستوى الدخل للأفراد كي لا يقعوا تحت خط الفقر.

• **النوع الثاني:** يتمثل في مساعدات مالية خاصة غير مشروطة، ويتم ربط هذه المساعدات بعدد الاطفال في الاسرة، وذلك بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من الدخل لكل اسرة مع الحفاظ على قدرة الاسرة على رعاية ابنائها باستمرار.

• **النوع الثالث:** ويشمل الدعم النقدي المشروط حيث تقوم الحكومة بمنح مساعدات نقدية للأسر الفقيرة، مع ربط هذه المساعدات بشروط معينة مثل: التحاق جميع افراد هذه الاسر بالمدارس، او قيام افراد الاسرة بزيارات منتظمة للمراكز الصحية الوقائية بما يساعد على تحقيق تنمية بشرية للأسرة حتى يمكن حماية الفئات المستهدفة من استمرار الفقر مستقبلا.

**-ج- برامج توليد الدخل:** تتضمن برامج توليد الدول مجموعة من البرامج الفرعية أهمها:

• **برامج العمل العام** ويتم فيها توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل لكن فرص العمل غير متوفرة لهم ويكون ذلك خلال اعمال البنية الاساسية باستخدام اساليب كثيفة للعمل ويتم دفع اجور هؤلاء الفقراء عينا او نقديا عند مستوى اقل من مستوى الاجور السائدة.

• **برامج القروض الصغيرة** ويتم من خلالها تقديم قروض صغيرة للفقراء بأسعار فائدة اقل من اسعار الفائدة السائدة بالسوق بحيث تستخدم هذه القروض في شراء اصول تساهم في توليد الدخل او في مواجهة الازمات الطارئة.

### ثالثا: سياسة النقدية.

استجابة لأثر رصيد ميزان المدفوعات على التضخم المحلي، عن طريق التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال، وأثرها على الدخل المحلي والسيولة المحلية تقسم السياسة النقدية الى:

**1- سياسة التعقيم النقدي:** تلعب سياسة التعقيم النقدي دورا هاما في الحد من ظاهرة التضخم المستورد، عبر القناة الغير مباشرة للدخول - وهو عدم القدرة على استهداف سعر الصرف وإدارة سياسة نقدية مستقلة والسماح بالحرية الكاملة لرأس المال في وقت واحد. - الذي تعكسه التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الضخمة الداخلة اليه - لأي اقتصاد - في ظل غياب القيود المباشرة على رأس المال، إذ تحتاج إلى الاختيار بين رفع سعر الصرف الإسمي أو التضخم، لكن عمليا قد يتوفر أمام صانعي السياسات الاقتصادية مجالا أكبر لاتباع خيارات وسيطة، نظرا لكون حرية حركة رؤوس الأموال ليست كاملة حتى في ظل غياب القيود المباشرة على رأس المال.<sup>1</sup>

**أ- مفهوم سياسة التعقيم النقدي:** تعرف على أنها العملية النقدية يتم من خلالها تعديل الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية عن طريق التخفيض في صافي الأصول المحلية، وبذلك تبقى القاعدة النقدية (الأساس النقدي) ثابتة، ويتحقق ذلك عبر تدخل البنك المركزي، والعمل على تحديد أثر الزيادة في صافي الأصول الأجنبية بعدة وسائل، منها عمليات السوق المفتوحة الزيادة في الاحتياطي الإجباري، وتنشيط المضاعف النقدي.<sup>2</sup>

لكن أحسن واشمل مفهوم للتعقيم النقدي هو أنها سياسة صُممت لعزل الوضع النقدي المحلي عن آثار التقلبات الحاصلة في ميزان المدفوعات، أي تحديد: فائض عجز ميزان المدفوعات الناتج عن دخول أو خروج رؤوس الأموال المتسبب في توسع أو انكماش الأساس النقدي - القاعدة النقدية، إما بواسطة أدوات استرجاع أو ضخ السيولة، أو عن طريق بيع أو شراء العملات الأجنبية.<sup>3</sup>

أما عن الخيارات التطبيقية المتاحة للسياسة التعقيمية فتتمثل في ثلاث خيارات؛ الأول: يكون في السوق النقدية، وذلك عن طريق بعض الأدوات كعمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني،

<sup>1</sup> - روبرتو كراداريللي وسليم إيلكداغ، إدارة التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة وعدم المساواة، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2007، ص 112.

<sup>2</sup> - محمود حمام، عيسى جديات، سياسة تعقيم أثر تنفيذ ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، 2014، ص 167.

<sup>3</sup> - محمود حمام، عيسى جديات: المرجع السابق، ص 168.

وسندات التعقيم، وذلك حسب الحاجة، ففي حالة تدفق داخلي أو خارجي يحدث توسع أو انكماش في المعروض النقدي، فتقوم هذه الأدوات بامتصاص أو ضخ السيولة للحفاظ على التوازنات النقدية، أما الخيار الثاني يكون في سوق الصرف من خلال بيع أو شراء العملات الأجنبية في حالة دخول أو خروج، ويمكن تطبيق ذلك عن طريق مبادلات العملة الأجنبية (swaps)، والخيار الثالث يتمثل في دمج الخيارين الأول والثاني في آن واحد.<sup>1</sup>

أي هي السياسة التي يتبعها البنك المركزي لتلافي تأثيرات التدفقات المالية الأجنبية على عرض النقود من خلال اتخاذ إجراءات مضادة للتوسع بخلق النقود من قبل الجهاز البنكي، نتيجة لزيادة التدفقات المالية الأجنبية، ذلك أنها الخط الدفاعي الأول ضد الآثار غير المرغوب فيها للزيادات في تدفقات رأس المال، التي يمكن تطبيقها بسرعة، كما يحول دون زيادة العجز في الحساب الجاري، بينما يحتجز مبالغ كبيرة في صورة احتياطي رسمي مما يحد من تأثير البلد عند مواجهة انعكاس التدفقات الرأسمالية.<sup>2</sup>

**ملاحظة:** ومن المهم الإشارة إلى أن معظم الدول التي مارست السياسة التعقيمية تحبذ الخيار الأول، لأنه لا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة، والذي يعمل بدوره على تدهور تنافسية الاقتصاد المعني كما هو الحال بالنسبة للخيارين الثاني والثالث.

**ب- الحلقة المفرغة لسياسة التعقيم النقدي:** إن استمرارية تطبيق سياسة تعقيم التدفقات الرأسمالية سواء كانت داخلة أو خارجة إلى أمد طويل، يجعلها تدور في حلقة مفرغة ؛ لأنه في حالة اتجاه الرأسمال إلى الداخل يتم الرفع من أسعار الفائدة لامتناس الموعات الأولى لهذه التدفقات على مستوى السوق النقدية، الأمر الذي يجعل سعر الفائدة جذابا فيجلب بذلك تدفقات رأسمالية جديدة، فيتم تنشيط سياسة التعقيم النقدي مرة ثانية، بالإبقاء على سعر الفائدة مرتفعا، أو رفعه إلى مستويات أعلى لامتناس الموعات المتتالية للتدفقات، وبذلك تتزايد الاحتياطات الرسمية وتكاليف تطبيقات السياسة في كل مرة، أما إذا كانت التدفقات متجهة إلى الخارج فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض أسعار الفائدة لمجابهة حالة قصور السيولة في السوق النقدية، فيزيد ذلك من حدة خروج رؤوس الأموال لأن أسعار الفائدة لم تعد محل اهتمام، فيستلزم بذلك تنشيط السياسة التعقيمية مرة أخرى للحفاظ على استقرار الأساس النقدي بعد الإبقاء على سعر الفائدة منخفضا أو تخفيضه إلى مستويات أدنى، من أجل توفير السيولة في

<sup>1</sup> - محمود حمام، عيسى جديات، المرجع السابق، ص 169.

<sup>2</sup> - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 273.

السوق النقدية، فيتضاعف استنزاف الاحتياطيات الرسمية في كل مرة، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تطبيق سياسة التعقيم النقدي على مدى يفوق المتوسط مكلف وذو فعالية متناقصة<sup>1</sup>.

كما تؤدي بصفة عامة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الداخلة إلى تحفيز الاستثمارات وحتى النمو الاقتصادي، ولكن هذه التدفقات يمكن أن تؤدي أيضا إلى حدوث أثر مزدوج يؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي؛ الأثر الأول ضغوط على تنافسية الصادرات، أما الأثر الثاني ضغوط التضخمية، حيث أن التدفقات الداخلة الصافية سوف ترفع من رصيد الأصول الأجنبية الصافية أو الاحتياطيات الدولية، وبحكم استعمال رصيد الأصول الأجنبية الصافية والاحتياطيات الدولية كمقابل للإصدار النقدي، فإنه يمكن أن تنمو القاعدة النقدية بدون زيادة مقابلة في الإنتاج الحقيقي؛ وعليه فهذه الظروف الأولية تفرز ضغوطا تضخمية مستوردة من الخارج، فمن منظور تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي قد يؤدي تراكم الاحتياطيات الأجنبية اللازمة لحماية سعر الصرف من الارتفاع إلى أوضاع نقدية متراخية، ومن ثم تتسبب في إمكانية الإفراط في إخماء النشاط الاقتصادي، كما تتسبب في جوانب الضعف في النظام المالي، وفي هذه الحالة يمكن أن يحدث ارتفاع في قيمة العملة عن طريق ارتفاع معدل التضخم، وليس عن طريق الزيادة في أسعار الصرف الإسمية، كما يفرض على البنوك المركزية استعمال ما يسمى " تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الدولية الصافية" للحد من آثارها التضخمية المستوردة، غير أنه نظريا يمكن استخدام هذه السياسة بعدة طرق منها تشجيع الاستثمار الخاص خارج الحدود الاقتصادية للاقتصاد المحلي، أو السماح للمقترضين الأجانب بالاقتراض من السوق المحلي<sup>2</sup>.

**ج- خصائص سياسة التعقيم النقدي:** لما كان للتدفقات الصافية لرؤوس الأموال آثار بالغة الأهمية على المعطيات النقدية المحلية وذلك وفقا لطبيعة هيكل الاقتصاد وطبيعة علاقته مع الاقتصاد العالمي، كان لا بد على صناع السياسة الاقتصادية استعمال ما يسمى بتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الصافية، هكذا تعرف سياسة التعقيم على أنها تدخل البنك المركزي بما له من أدوات من أجل عدم إحداث تغيرات على المجاميع النقدية الناجمة عن التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال، وبمفهومها الضيق تعبر عن الاستجابة عبر أدوات السوق المفتوحة، وأدوات أخرى لغرض عدم إحداث تغيير في القاعدة النقدية. هذا وأهم خصائص سياسة التعقيم هي:

<sup>1</sup>- CHRISTENSEN, J., "Capital Inflow, Sterilization and Commercial Bank Speculation: the Case of the Czech Republic in the mid-1990s", IMF Working Paper, WP/04/218, 2004, P: 26.

<sup>2</sup>- رمزي زكي، "الاقتصاد العربي تحت الحصار"، مركز الوحدة العربية، لبنان، 1989، ص102.

❖ افتراض وجود إحلال غير تام بين الأصول المحلية، والأصول الأجنبية من ناحية، وبين مختلف الأصول المحلية من ناحية أخرى، ففي ظل وجود إحلال تام تعتبر هذه السياسات ذات فعالية محدودة خصوصاً في البلدان المتقدمة، حيث يوجد إحلال شبه تام بين الأصول المحلية والأجنبية.<sup>1</sup>

❖ يمكن أن تتسبب سياسة التعقيم في ارتفاع دين الحكومة، خاصة إذا كانت الفائدة المدفوعة على الأصول المبيعة أكبر من تلك التي تجنيها الحكومة من الأصول الأجنبية التي بحوزتها.

❖ إذا الهدف من سياسة التعقيم هو الحد من الأثر التضخمي للتدفقات، وأثرها على الأساس النقدي.

❖ لإنجاح سياسة التعقيم تتطلب السوق مالية متطورة.

❖ من الضروري أن تكون الأصول المحلية المبيعة في عملية التعقيم ذات آجال ليست بالقصيرة، وإلا فسيتم تسليمها بسرعة مما يمكن أن يسبب أزمة بنكية.<sup>2</sup>

❖ كما يمكن لسياسة التعقيم أن تسبب ارتفاعاً في أسعار الفائدة المحلية، والتي يمكن بدورها أن تجلب المزيد من التدفقات الداخلة (حالة كولومبيا 1991، وماليزيا 1991-1992).<sup>3</sup>

تعتبر سياسة التعقيم ذات فعالية في التحكم في المعروض النقدي، إلا أن لها حدود ميدانية بحكم التكاليف المالية التي يتحملها البنك المركزي والحكومة، والمتمثلة في الدين المحلي وأسعار الفائدة، إضافة إلى أن التعقيم في أغلب الأحيان يحمل تكاليف شبه مالية، لأنه ينطوي بوجه عام على قيام البنك المركزي بتبديل الأصول المالية المحلية مرتفعة التكلفة باحتياطات منخفضة التكلفة.<sup>4</sup>

د- قياس درجة التعقيم النقدي: يمكن قياس درجة التعقيم النقدي بالاعتماد على المعادلة التالية:<sup>5</sup>

$$DNDA = D \mu NFA$$

حيث أن: NFA تمثل صافي الأصول المحلية. NDA: تمثل صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي.

<sup>1</sup> - رمزي زكي: "الاقتصاد العربي تحت الحصار"، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> - عبورة حسام الدين: سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 75.

<sup>3</sup> - أحمد طلفاح، التدفقات المالية والدولية، سلسلة البرامج التدريبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 57.

<sup>4</sup> - عبورة حسام الدين، مرجع سابق، ص 48.

<sup>5</sup> - أحمد طلفاح، مرجع سابق، ص 52-53.



DNFA و DNDA: يمثلان التغير في صافي الأصول المحلية والأجنبية للبنك المركزي على التوالي.

$\mu$  : معامل التعقيم النقدي.

إذا كان: معامل  $\mu = 1 -$ ، فإننا أمام حالة التعقيم التام، والتغير في NFA ليس له أدنى تأثير على الأساس النقدي BM - القاعدة النقدية -.

- وفي حالة  $\mu > 0$ ، فإن ممارسة السياسة تكون بشكل جزئي، أي أنها تسمح بتغيرات في الأساس النقدي ناتجة عن الجزء غير المعقم من NFA.

- أما إذا كان معامل  $\mu = 0$ ، فلا وجود لممارسة سياسة التعقيم النقدي، وأدنى تغير في NFA، ينعكس بشكل كلي ومباشر على الأساس النقدي.<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أن تقييم سياسة التعقيم لا تتم إلا اعتمادا على قيم  $\mu$  المبينة سابقا، والتي من خلالها يُستدل على توجهات السياسة النقدية أيضا، ومثال ذلك أن التعقيم الجزئي في حالة دخول رؤوس الأموال يوافق تطبيق سياسة نقدية توسعية، أما في حالة خروجها فيوافق تطبيق سياسة نقدية انكماشية.

ن- أدوات سياسة التعقيم النقدي: أهمها:

• **السوق المفتوحة كأداة تقليدية للتعقيم النقدي:** وذلك عن طريق بيع أدونات الخزنة العامة وأدوات الأخرى لخفض مكونات القاعدة النقدية المحلية، أي تحفز تدفقات رؤوس الأموال الدولية الصافية للدخول من جديد، في الحالة التي يكون فيها النظام المالي غير محرر، حيث بعض الدول لم تعد تركز على سياسة التعقيم التقليدية، بل تسعى إلى إجراءات أخرى من تعقيم تدفقات رؤوس الأموال الدولية الصافية الداخلة، كتغير نسب الاحتياطي الإلزامي، وتعادل أسعار الفائدة للمقترضين الأجانب، وغالبا ما تلجأ السلطات إلى سياسة تعتمد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مع بعض القيود على رأس المال.<sup>2</sup>

- الحدود الميدانية لأداة السوق المفتوحة كأداة للتعقيم :

يوجد الكثير من الحدود عند استعمال سياسة السوق المفتوحة لأغراض التعقيم، والأكثر على دلالة محدوديتها وهي العلاقة السلبية بينها وبين درجة حرية رأس المال، فإذا كان رأس المال حرا دون قيود، فإن التدخل المعقم عن طريق السوق المفتوحة سوف يسمح بتدفقات أكثر لرؤوس الأموال الداخلة بحكم

<sup>1</sup> - عبورة حسام الدين مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> - محمود حميدات وبتصرف: مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 20.

ارتفاع أسعار الفائدة وعليه فان سياسة السوق المفتوحة هي أداة ذات فعالية لأغراض مؤقتة وليست طويلة الأمد.

إن لأداة السوق المفتوحة تكاليف مالية باهظة عن طريق امتصاص الأوراق المالية وارتفاع المديونية بالنسبة للبنك المركزي أو الحكومة. بالنسبة للحكومة سوف تؤدي إلى عجز موازني، أما بالنسبة للبنك المركزي، فيتكبد تكاليف تتمثل في الفرق بين توظيفات الاحتياطات الدولية في الخارج ( ذات العائد المنخفض ) وبين أسعار الفائدة التي يدفعها على الأوراق المالية التي أصدرها لغرض التعقيم التي غالبا ما تكون أعلى من سعر توظيف الاحتياطات الدولية.

#### • الأدوات أخرى لسياسة التعقيم يمكن إيجازها فيما يلي :

**1-سياسة الخصم والإقراض المباشر:** هي سياسة فعالة نسبيا للتأثير على العرض النقدي عن طريق رفع التكاليف أو القيود للجوء إلى البنك المركزي بغرض طلب التمويل. لها أثر ايجابي مقارنة بسابقتها وهو انخفاض التكاليف المالية.

**2-الاحتياطات الإلزامية:** يكون تدخل هذه الأداة عن طريق رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي، إذ يلجأ البنك المركزي إلى رفع معدلات الاحتياطي الإجباري من اجل الحد من توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والحد من خلق النقود عن طريق خفض معامل المضاعف النقدي، كما يخفض من حجم العوائد على الودائع المصرفية من خلال انخفاض الاحتياطات البنكية الفائضة بهدف تعقيم التدفقات الداخلة على رؤوس الأموال الدولية.

**3-الودائع الحكومية:** هي تحويل ودائع القطاع العام من البنوك التجارية الى البنك المركزي، حيث يشكل ايداعات القطاع العام في بعض الاقتصاديات نسبة كبيرة، مع تحمل البنك المركزي لتكاليف مالية معتبرة-سعر الفائدة أعلى من تلك في البنوك التجارية-.

**4-مقايضات أسعار الصرف:** هي أداة أخرى لتعقيم التدفقات الداخلة مشابهة لأداة السوق المفتوحة عن طريق مقايضة العملات الأجنبية بالعملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي لما بين البنوك، عن طريق استعمال أسعار الصرف الآجلة.

يتدخل البنك المركزي عن طريق بيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، مع السماح للمتعامل بإعادة بيع هذه العملات في تاريخ لاحق بسعر الصرف الآجل، إذا كان الطرف الآخر - المشتري- بنكا ، فالبنك هو مدين بالعملة المحلية بنفس مبلغ العملة الأجنبية المشتراة، وأصول البنك هذا من العملات الأجنبية ترتفع ، وأن قام البنك بمنح قرض بالعملة الأجنبية بالنسبة لمقيم في الاقتصاد المحلي

فان مكونات القاعدة النقدية سوف تنخفض ، مع الإشارة إلى أن هذه الأداة يمكن أن توجه إلى تحفيز البنوك على تصدير رؤوس الأموال للخارج. من إيجابيات هذه الأداة: انها تعد مرنة إن كان سوق المقايضات سائل، ومن سلبياتها تكاليف للبنك المركزي في حالة ما إذا كانت الأسواق اقل سيولة في المقايضات للعمليات التي سوف تحمل البنوك المركزية تكاليف أعلى نسبيا.

❖ أدوات أخرى تشمل قيودا غير مباشرة على رؤوس الأموال: قبل التعرف على الأدوات التي تأخذ شكل قيود على رأس المال، والتي من خلالها يتم التحكم في التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال، سوف نتعرف على كيفية تطبيق هذه القيود، والآثار الاقتصادية الكلية والجزئية لها على الدول التي تنتهجها بعجالة. بشكل عام تأخذ شكلين أساسيين هما: القيود المباشرة أو الإدارية، والقيود غير المباشرة أو القائمة على الأسواق، وترتبط القيود المباشرة بالتدابير الإدارية، كحالات الحضر المباشر، ووضع حدود لحجم المعاملات. فعندما استحدثت ماليزيا مجموعة من القيود المباشرة في عام 1998، انطوت على عدة قيود كمية للتجارة على الحدود في عملتها، وعلى المعاملات الائتمانية عبر الحدود، أما القيود غير المباشرة على رأس المال K فتشمل فرض ضرائب صريحة، أو ضمنية على التدفقات المالية وتحديد أسعار الصرف المتميزة للمعاملات الرأسمالية، فمثلا فرضت الشيلي ضريبة ضمنية عام 1991 في شكل احتياطي إلزامي لا تدفع عنه فوائد على التدفقات الداخلة في سنة واحدة، وذلك بهدف تثبيت التدفقات الداخلة

ويستند قياس القيود على رؤوس الأموال الداخلة إلى المنهج التقليدي الموجود في التقرير السنوي، حول ترتيبات وقيود الصرف الذي يصدر عن صندوق النقد الدولي، والذي يوفر معلومات عن مختلف القيود، وقد أصبح في الإمكان الآن عن طريق توسيع مجموعة فئات القيود وإجراء مزيد. إن تشديد القيود على رأس المال أدى بالضرورة إلى ارتفاع مستويات التضخم المحلي إلى مستويات عالية؛ أما في حالة فرض قيود خفيفة فإن مستويات التضخم كانت أقل، قد يعود إلى أن فرض القيود لا بد من أن يراعي هيكل الاقتصاد، وهيكل التدفقات الداخلة التي تؤثر على السيولة والطلب المحلي، فقد تؤثر هذه القيود سلبا على تكلفة رأس المال، والذي يعتبر محركا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر إن تم التشديد في هذه القيود إضافة إلى الموازنة بين التدفقات الداخلة والخارجة عن طريق القيود، قد يخفض من تكلفة الحصول على رأس المال.

وفيما يخص الآثار الاقتصادية الجزئية، قد تكون معتبرة إن طال مدة استعمال هذه القيود.

❖ **تكلفة رأس المال:** تشير التقديرات إلى أن القيود على رأس المال تجعل عملية تعبئة رأس المال صعبة ومكلفة على المؤسسات الصغيرة (Forbes 2007)، فضلا على ذلك فإن الشركات المنتسبة المتعددة الجنسيات الواقعة في هذه البلدان التي بها قيود، تواجه تكاليف اقتراض محلي تكون أعلى بكثير مما تحملته الشركات المنتسبة للشركة الأم التي تفرض في البلدان محليا ليس بها قيود.

❖ **تكاليف التشوهات وتقلص الانضباط المفروض من السوق:** من المرجح أن تؤدي القيود على رأس المال إلى تشوه السلوك الاقتصادي، وهدر للموارد من أجل التحايل على تلك القيود.

❖ **تقليص التجارة:** تؤدي القيود على رأس المال إلى زيادة التكلفة في التجارة الدولية حتى على المؤسسات التي لا تتوي التهرب من تلك القيود، وذلك بسبب المصروفات التي تتحملها المؤسسات في الوفاء بمختلف شروط المعايينة، وإعداد التقارير المالية التي تربط بوجود قيود.

وفيما يخص الأدوات التي يتم من خلالها تعقيم التدفقات الداخلة يمكن عرض أهمها كما يلي:

١- **توسيع مجال تقلبات أسعار الصرف wider exchange rate bands:** تشير تجارب الشيلي 1992 وكولومبيا 1993 إلى تبني هذه الأداة، حيث تسمح هذه الأداة بتحسين أسعار الصرف جراء التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال، وعليه فإن أسعار الواردات سوف تنخفض، ومنه تنخفض الضغوط التضخمية القادمة من السلع الأجنبية، وعلى إثره كذلك تنخفض دوافع تعقيم التدفقات الداخلة، إضافة إلى أن تحسن قيمة العملة سوف يخفض من تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الساخنة، بهدف المضاربة في سعر العملة.

ب- **التدخل في سوق الصرف الآجل:** هدفه هو تحديد معاملات الصرف الأجنبي، عن طريق تسهيلات الصرف المستقبلية، إذ يمنح البنك المركزي للمستثمرين ميزة التحوط من قيم استثماراتهم الأجنبية، عن طريق التطلع إلى أسعار مستقبلية، واستثمار أموالهم في مشاريع خارج البلد، مع ضمان مخاطر أسعار الصرف حيث يتم من خلالها موازنة التدفقات الداخلة مع التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال.

ج- **تسهيل القيود على رؤوس الأموال الخارجة:** من بين الإجراءات لتسهيل القيود على رؤوس الأموال الخارجة هي تسهيل إجراءات تحويل الأرباح والعوائد، والسماح للمؤسسات المحلية بالاستثمار في الخارج وتحفيزها، ويمكن لهذه الإجراءات أن تحفز على الاستثمار الفعال والكفاء للمؤسسات المحلية، والسماح أيضا بتنويع الحافظة الدولية للاستثمار، فالمصدرون لهم ميزة الاحتفاظ وتوظيف عوائدهم في الخارج.

**د-تغير الاحتياطات الإلزامية:** تسمح هذه الأداة بتوظيف جزء من الاقتراض الخارجي للأعوان الاقتصاديين المحليين لدى البنك المركزي لمدة معينة من دون سعر فائدة، تعتبر هذه الأداة كضرائب على الاقتراض الخارجي، التي تعتبر كنوع من القيود على رأس المال، الهدف منها هو الحد من الاقتراض الخارجي القصير الأمد، الذي له آثار بالغة على المعطيات النقدية المحلية، ويمكن للنسبة الموظفة لدى البنك المركزي أن تتغير بتغير أجل القرض.

**و-تعادل أسعار الفائدة: Intérêt equalization taxes** تسمى أيضا بالضرائب على استيراد رؤوس الأموال للمستثمرين الاجانب، حيث هذه الضريبة تخفض من العوائد على الأصول المحلية وعلى المؤسسات المحلية التي تريد الاقتراض من الخارج، الهدف منها بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية هو التأثير على أسعار الصرف من دون التأثير المباشر على أسعار الفائدة، تلعب هذه الأدوات دورا مهما في استقرار التدفقات الدولية للأموال من وإلى الخارج، ولكنها تأثر سلبا على التخصيص الأمثل للموارد.<sup>1</sup>

**2- دور صناديق الاستقرار الاقتصادي في علاج العوامل الخارجية المؤثرة على التضخم المحلي.**  
حسب تصنيف صندوق النقد الدولي هي نوع من أنواع الصناديق السيادية والتي تنشئها الحكومات لعدة اسباب<sup>2</sup> ، يمكن التمييز فيما بينها وفقا لهدفها الاساسي، وتوجد خمس أنواع هي:  
**-صناديق الاستقرار:** يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع "النفط عادة".

**-صناديق الادخار للأجيال القادمة:** التي تهدف الى تحويل الأصول الغير متجددة الى حافطة الأصول الأكثر تنوعا.

**-صناديق التنمية:** التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية، الاقتصادية او تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن ان تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.  
**-صناديق الاحتياط طوارئ التقاعد:** التي تغطي من مصادر أخرى بخلاف اشتراكات الافراد في معاشات التقاعد، التزامات التقاعد الطارئة غير محددة في الميزانية الحكومية.

**-شركات استثمار الاحتياطات:** التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات.

<sup>1</sup> - عبوة حسام الدين، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> - للتفصيل أكثر عنها ارجع الى: روبرتوكرادارريللي وسليم ايلكداغ: مرجع سابق، ص ص 131-137.

كلها تلعب دورا فعالا في كبح الانتقال الدولي للتضخم عن طريق علاج القناة الغير المباشرة للدخول والتي مصدرها عوائد الصادرات خاصة في الدول النفطية من خلال تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال باعتبار الصناديق السيادية أداة من أدوات التعقيم النقدي.

**-تعريف صناديق الثروة السيادية:** تعرفه مجموعة العمل الدولية للصناديق السيادية (IWG) في أكتوبر 2008 والمتضمن في المادة 08/06، على انها "صناديق او ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة، وتنشأ هذه الأخيرة صناديق سيادية لأغراض اقتصادية كلية وهي صناديق تحتفظ بالأصول او تقوم بتوظيفها او إدارتها في الاجل المتوسط والطويل لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الاصول المالية الأجنبية، وتنشأ هذه الصناديق في العادة من فوائض المالية العامة او الإيرادات المحققة من الصادرات السلعية او كل هذه المواد مجتمعة".<sup>1</sup> وهذا لا يتماشى مع كل أنواع الصناديق، بعضها انشئ بداعي الادخار وليس الاستثمار، كما أنها تستثمر داخل وخارج الوطن.<sup>2</sup>

وعلى العموم يتفق الجميع على عدم وجود تعريف شامل ودقيق للصناديق؛ إلا أنه يمكن أن نأخذ بتعريف مشترك لها، وهو أن صناديق الثروة السيادية صناديق استثمارية وادخارية، عمومية مملوكة ومراقبة من طرف الحكومات، تدير محافظ متنوعة من الأصول المالية المحلية والدولية، وتدار بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي الأجل الطويل (الأسهم، السندات، العقارات، وغيرها من الأصول المالية)، إلا أن الاختلاف فيما بينها يكمن في تحديد مصادر تمويلها من الفوائض المالية، وعائدات ميزان المدفوعات، احتياطات النقد الأجنبي الرسمية أو عائد الخصخصة، أو الفوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة، وكذا يكمن الاختلاف فيما بينها في تحديد أهدافها، من حماية الاقتصاد والموازنة العامة (استقرار الموازنة)، تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة بين الأجيال، تعظيم العائد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يمثل عائقا في ضبط عددها، وتقييم حجم أصولها بدقة في العالم.

<sup>1</sup> - محمد دهان وآخرون: أهمية الصناديق السيادية في الاقتصاديات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة ام البواقي، 2019، ص 345.

<sup>2</sup> - قوتال ابتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه العلوم الثالث، كلية علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2018، ص ص 12-16.

**ملاحظة:** الأصول المستبعدة من الصناديق تتضمن احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض تقليدية متعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، أو أموال المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي، أو صناديق معاشات تقاعد موظفي الحكومة، أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد.

فصناديق الثروة السيادية الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (Jacquet. N.D)، هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، حيث أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكان ما كحق للأجيال اللاحقة، فوجدت فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات، بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.<sup>1</sup>

**2- أهمية وزن الصناديق السيادية في النظام المالي العالمي:** تتمثل في أن الصناديق تتوفر على أكثر من 7395 مليار دولار في سبتمبر سنة 2016، مقابل استحواذ على نسبة 70% من إجمالي موجوداتها من طرف 5 أكبر صناديق عالميا، اثنان منها في منطقة الخليج، حيث يتصدر صندوق النرويج أكبر الأصول بـ 893 مليار دولار، أما جهاز أبوظبي للاستثمار فيتصدر قائمة أكبر الصناديق السيادية العربية بأصول 773 مليار دولار سنة 2014، حيث ظهر أول صندوق ثروة سيادي بالكويت سنة 1953، لتصل قائمة 75 صندوق سيادي من قبل معهد صناديق الثروة السيادية، في سبتمبر 2014، حيث نجد 48 منها تم إنشاؤها بعد سنة 2000، من عائدات النفط والغاز والمعادن الأخرى، لتصل أصولها سنة 2020 إلى 17500 مليار دولار، أي ما يقدر بـ 17% من القيمة الإجمالية للأصول المالية، وقرابة 9% من الأسواق.<sup>2</sup>

ويمكن لهذه الصناديق، وهي بهذا الحجم المساهمة في النظام المالي العالمي بـ:<sup>3</sup>

❖ قدرتها على أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها، بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال المولودة بعد نفاد المواد الأولية.

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل في هذا الإطار ارجع الى: عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الشلف، 2009، ص3.

<sup>2</sup> - قوتال ابتسام، مرجع السابق، ص20-39.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي وبتصرف: مرجع سابق، ص6-7.

- ❖ سماحتها بتتويع مصادر الناتج المحلي الخام بتطوير أنشطة جديدة، كما هو حال صناديق أبوظبي بتطويرها للسياحة، وصناعات التسلية والأنشطة الأخرى المرتبطة بالمواد الأولية.
- ❖ توفيرها لموارد دائمة ومنتظمة للدول المالكة لها، تكون غير مرتبطة بالمواد الأولية التي مهما بلغ مخزونها تبقى قابلة للنضوب.
- ❖ قيامها بدور استقراري بامتصاص الصدمات الناجمة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية؛ فيسمح تكوين صندوق سيادي بتوفير مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية، وتعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية السلبية، فقد استطاع صندوق الأجيال القادمة في الكويت مثلاً تمويل إعادة إعمار الكويت بعد الغزو العراقي لها.
- ❖ المساهمة في تنمية الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق بتمويل الهياكل القاعدية، وهذا ما دفع رئيس البنك العالمي إلى الاقتراح على هذه الصناديق استثمار 1% من أصولها في المؤسسات الإفريقية، بالتعاون مع البنك.
- ❖ ان التذبذب في عرض النقود اقل في حالة الدول التي بها صناديق النفط مقارنة بالدول التي ليست بها، وتشير النتائج الى ان وجود صناديق للنفط يعمل على تقليص معامل التغير في عرض النقود بمقدار 20%، اما عن التذبذب في سعر الصرف فتشير النتائج الى نسبة انخفاض تقدر ب: 20% في معامل التغير في سعر الصرف الحقيقي الفعال عندما توجد صناديق للنفط.
- ❖ المساهمة في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي، وزيادة المشاركة وربط المصالح.
- ❖ يؤدي وجود صناديق للنفط الى تخفيض تذبذب معدلات التضخم، وتشير النتائج الى انها في الدول التي بها صناديق النفط اقل بحوالي الربع مقارنة بالدول التي ليست لها مثل هذه الصناديق.
- ❖ ان زيادة العمق المالي المرتبط أيضاً بمستويات متدنية من الأسعار والتذبذب فيها - معامل تغير الأسعار- يوضح هذا الارتباط ان القطاع المالي المتطور يمكن ان يساعد الدول المصدرة للنفط على الحماية الذاتية ضد التضخم والتذبذب الاقتصادي، ومن ناحية أخرى لوحظ ان العمق المالي ليس معنوياً في تأثيره على تذبذب سعر الصرف.
- ❖ المساهمة في تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي في الدول المنتمية إليها، فهي في حد ذاتها حزمة من السياسات التي تمارس تأثيرها الإيجابي المباشر وعلى التذبذبات في معدلات التضخم والغير المباشرة من خلال تأثيرها في عرض النقود وأسعار الصرف.



**وخلاصة القول:** انه يمكن لصناديق الاستقرار الاقتصادي الذي تمتلكه الحكومات ان يلعب دورا هاما في الحد من ظاهرة التضخم القادم من الخارج - التضخم المستورد- عن طريق امتصاص جزء من العوائد الصادات النفطية عن طريق تخصيص الفوائض من العوائد في هذه الصناديق، والتحكم أكثر في المتغيرات النقدية نمو عرض النقود، الأسعار المحلية، تذبذب أسعار الصرف الاسمية.

## خلاصة الفصل:

كان تضخما محليا عندما كانت دولة صغيرة تعيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فوجدت نفسها في حالة عدم القدرة على مواصلة مسيرتها الاقتصادية نظرا لتعذر الحصول على السلع النقيصة نسبيا في انتاجها. قررت إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بالانفتاح والانكشاف على العالم الخارجي وفتح أسواقها لسلع والخدمات الأجنبية حتى تستطيع تدبير حاجياتها النقيصة، وبالتالي تجد لنفسها مكانا وموقعا في ظل مبدأ التقسيم الدولي للعمل والتخصص امام الدول الكبيرة. ونظرا للاندماج الشبه الكامل لهذه الدولة الصغيرة مع الدولة الكبيرة اقتصاديا في ظروف أزمته التي تجمع بين الكساد والتضخم العالمي ما لبثت ان انعكست معالمها بشدة على اقتصادها بضغوط تضخمية متزايدة في القوة والخطورة.

أصبح التضخم المستورد اليوم مصدرا رئيسيا لتغذية الضغوط التضخمية في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات في تغطية طلبها المحلي إذ يعكس أحد أشكال تبعية الدول الصغيرة -النامية- للدول الكبيرة -الرأسمالية المتقدمة- والتي تنعكس في القاعدة الإنتاجية المشوهة المبنية على إنتاج وتصدير المواد الأولية فقط مقابل استيراد مختلف السلع والمواد المصنعة ويقاس التضخم المستورد على أساس نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع التضخم العالمي.

هذا وينتقل التضخم المستورد بين الدول نتيجة للتبادل غير المتكافئ، ويظهر في شكل ارتفاع أسعار الواردات حيث ينساب التضخم المستورد إلى الداخل عبر مجموعة من القنوات أهمها القناة السلعية التي تعتبر الناقل المباشر للتضخم، ثم القناة النقدية التي تركز على أسعار الفائدة وسعر الصرف في نقل التضخم، إضافة إلى القناة المالية وقناة تكاليف التكنولوجيا والخدمات.

تتعدد مؤشرات الانتقال الدولي للتضخم، لنجد كل من سياسات الاقتصادية: المالية، التجارية والنقدية تحاول الحد من أثر انتقاله إلى الاقتصاد المحلي وذلك عن طريق تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الأجنبية، اومن خلال صناديق الاستقرار الاقتصادي للحكومات التي يتم من خلالها تحويل الودائع الحكومية الى ميزانية البنك المركزي لكي تسحب من التداول اومن خلال الدعم الحكومي للأسعار.

**الفصل الثالث:**

**التضخم في الاقتصاد الجزائري**

## تمهيد:

غداة الاستقلال لم يكن للجزائر خطوط عريضة لتوجيه سيرورة الاقتصاد الوطني رغم تبعيتها الكلية للاقتصاد الفرنسي عام 1962، إلا أن مخطط طرابلس سطر الاستقلالية الاقتصادية كهدف عام عن طريق تأمين كل الموارد الطبيعية، التجارة، البنوك، والهيئات المالية الأخرى.

الجدير بالذكر أن التنمية المعتمدة على السوق كانت مرفوضة منذ البداية، مع اعتبار التخطيط المركزي خطوة أولى أساسية لها، عموماً، هذه الاتجاهات كانت ذات طبيعة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الشكل الاقتصادي لم يكن مسطراً إلا بخطوط عريضة. في أول الأمر، اعتبر القطاع الزراعي قاعدة لاستراتيجية التنمية التي فشلت مساعيها فيما بعد-تجربة التسيير الذاتي-.

وابتداء من 1967 بدأت الدولة تهتم بالقطاع الصناعي كونه العمود الفقري لأي استراتيجية تنموية طويلة الأجل عن طريق خلق صناعات قاعدية تخدم وتفيد حاجيات القطاع الزراعي الحديث فيما بعد. وأمام المجهودات التي بذلت لإنشاء قاعدة زراعية وصناعية قوية، اتجهت أنظار القيادة السياسية الى محاولة تنشيط التجارة الخارجية عن طريق إبرام عقود لتصدير المنتجات الزراعية للدول الأوروبية وبالتالي تشجيع الصادرات خارج المحروقات، لزيادة العوائد من العملة الصعبة بجانب المحروقات التي كانت تشكل المورد الرئيسي للعوائد الوطنية من العملة الصعبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم فتح المجال أمام الأسواق الوطنية لاستيراد التجهيزات والآلات لاستعمالها في التنمية الاقتصادية الوطنية ، امام ومع عدم تحقق النتائج المرجوة من المخططات التنموية التي ساهمت في ظهور ضغوط تضخمية خانقة تغيرت الاتجاهات الوطنية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول "1986" ودخول الاقتصاد الجزائري في الأزمة طاحنة، لتتوالى بعدها أزمات أخرى متتالية بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي من جهة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لتصدي لهذه الازمات من جهة أخرى.

لهذا سنتناول ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري بالدراسة والتحليل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الثاني: مؤشرات والفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الثالث: الأسباب للتضخم في الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة التضخم في الجزائر.
- المبحث الخامس: السياسات الاقتصادية لمحاربة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

## المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

قبل كتابة أي حرف، كلمة، أو جملة عن التضخم في الاقتصاد الجزائري يجب الحديث -تسليط الضوء- عن الإطار العام للاقتصاد الجزائري من حيث خصوصيته، أزماته واختلالاته<sup>1</sup> حتى يكون تحليلًا صحيحًا وبالتالي نتوصل إلى نتائج دقيقة ومقبولة ان صح التعبير.

## أولاً: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه أحادي الموارد بسبب اعتماده على إنتاج، تحويل وتصدير المحروقات التي تعتبر ثروة هامة، إذ يتم إنفاق إيرادات هذا القطاع لإشباع كل أنواع الطلب الكلي الوطني: من تحريك عجلة التنمية، الوفاء بالالتزامات الخارجية عن طريق استيراد السلع والخدمات، استيراد مواد التجهيز، ضخ أموال في القطاع الاقتصادي، وخدمة المديونية على الترتيب. دون ان ننسى مساهمة هذا القطاع في تكوين الإيرادات الكلية لميزانية العامة الدولة -الإيرادات العامة -بنسبة وسطية سنوية تفوق 70% خلال الفترة (2001-2004)<sup>2</sup> كما يمثل نصيبه في الناتج الداخلي الخام نسبة وسطية سنوية تفوق 32% بحيث أن هذه النسب في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى.

لهذا نجد درجة حساسية الاقتصاد الجزائري للتغيرات التي تحدث في اسعار المحروقات كبيرة جداً، فأي صدمة بترولية إيجابية كانت أو سلبية تعد من محددات الأساسية لدورات التوسع أو الركود في الاقتصاد الجزائري - كما هو معروف لدى الاقتصاديين الجزائريين ولدى متخذي القرار - فأي نقصان في حصة صادرات المحروقات تكون له عواقب وخيمة على الجهاز الإنتاجي وعلى الاستهلاك. واية زيادة في هذه الحصة تؤدي إلى زيادة حقن الاقتصاد بموارد جديدة من النقد الأجنبي تمكن من زيادة القدرة الشرائية من الخارج وفي الداخل، ومن ثم تبعث الإنعاش في هيكل الاقتصاد الجزائري، وتتضاعف الآثار الإجمالية لعملية الحقن بالموارد المحصلة من المحروقات، من خلال أثر كل من المضاعف والمعدل التي تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الحكومي، وحجم الإنفاق الحكومي، وحجم الاستهلاك الخاص وما يتبع ذلك من نشاط في الجهاز الإنتاجي في القطاع الخاص<sup>3</sup>. وتنتشر هذه الآثار إلى قطاعات إنتاجية أخرى، إذ تتحول إلى دخول بشكل متتالي لفئات متعددة من أفراد المجتمع، والتي تتحول -الدخول- إلى دفعات من الإنفاق الاستهلاكي على سلع وخدمات أخرى كذلك، وهكذا تتوسع دائرة

<sup>1</sup> - انخفاض أسعار المحروقات وتبعتها، التي تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة.

<sup>2</sup> - Bank d'Algérie.DGE ; 2001.

<sup>3</sup> - أثر المضاعف.

النشاط الاقتصادي استهلاكاً واستثماراً<sup>1</sup>. ويحدث العكس في حالة ما إذا شحت هذه حصيلة ، سيدخل الاقتصاد الجزائري في حالة ركود اقتصادي يرجع أساساً إلى تدني تدفقات الموارد البترولية التي تتأثر طبعاً بحالة الركود أو الازدهار في الأسواق الخارجية، وأن نسبة كبيرة من آثار الازدهار الداخلي تنتقل إلى الخارج على شكل تسربات في صورة طلب على الواردات من السلع النهائية أو الوسيطة، ويبدو ذلك واضحاً من النسبة المرتفعة لقيمة الميل الوسط للواردات في الاقتصاد الجزائري كما سيأتي<sup>2</sup>، ومن التسربات أيضاً مقادير خدمة الديون الخارجية ونسبها المرتفعة التي كانت لها آثار ضارة وبالغة الخطورة على الاقتصاد الجزائري.

هذا بصورة عامة، لكن الخطورة الحقيقية لا تكون عند شحة الموارد من البترول، بل تكون في حالة الازدهار الناتجة عن الطفرات البترولية التي عادة ما يتولد عنها زيادة في الإنفاق الاستثماري الحكومي، وفي الخدمات الحكومية، الذي يؤدي كما أسلفنا إلى زيادة في الدخل والاستهلاك، وبالتالي الزيادة في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص - خاصة في المجال التجاري والمالي - لاسيما تجارة السلع المستوردة والتوسع في القروض الممنوحة للقطاع الخاص لتمويل التجارة والمقاولات، والاستثمار في مجال السكن الفاخر، والمضاربات، وحوث سلوكيات دخيلة، كانتشار استثمارات ذات طبيعة قصيرة المدى وذات الربح السريع المضمون، أي الاستثمارات ذات الطبيعة الربعية، والتوسع في السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة، وبالمقابل حدوث نقص فادح في الاستثمار رأس المال الإنتاجي في مجال الصناعة والزراعة والصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية والمنتجات الكيماوية، والصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات بشكل عام وعدم وجود تكامل بين القطاعات الاقتصادية، ومن ثم فإن الأزمة التي تحدث في الاقتصاد الجزائري هي أزمة هيكلية، تمس الجانب الكلي والجانب الجزئي في الاقتصاد.

### ثانياً: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري:

بالرغم من طابع الريعي للاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على المحروقات إلا أن القطاع الفلاحي يعد من الركائز الأساسية بجانبه محتلاً المرتبة الثانية من حيث أهمية مشاركته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب شغل خاصة في المناطق الريفية من جهة، بالإضافة إلى مشاركته في

<sup>1</sup> - أثر المعجل.

<sup>2</sup> - والتي سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل الرابع.

تكوين الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى والتي تتراوح نسبة مساهمته ما بين 11% و 13% من الناتج الداخلي الخام، أما القطاع الصناعي فقد تدهورت نسبة خلقه للقيمة المضافة، ومنه انخفض نصيب مشاركته إلى أقل من 10% في السنوات الأخيرة.

لقد اتسمت المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر عموما بعدم وجود النمو المتوازن، وعدم التكامل بين القطاعات الأساسية التي يمكن أن تدفع قطاعات أخرى إلى الأمام، لقد كانت المخططات المتبعة خلال السبعينات طموحة جدا ، اذ كانت تستهدف بناء قاعدة صناعية كبرى وواسعة تدفع بقطاعات الزراعة وصناعات أخرى دفعة قوية إلى الأمام، ولكن ما يعاب على هذه الخطط الإنمائية أنها اعتمدت على المصادر الأجنبية في التمويل، وفي مستلزمات تشغيل تلك الصناعات، مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية، وفوائدها التي كانت ترتفع من سنة لأخرى في عقد السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وهو ما ترتب عنه استنزاف نسبة كبيرة من الموارد المحصلة من صادرات المحروقات، وما خلفه ذلك من تباطؤ في عملية التنمية نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وما تبعه من تدهور في الإنتاجية وزيادة التكاليف .

### ثالثا: مكانة الصناعة في الاقتصاد الجزائري.

حتى تتضح الرؤية حول نموذج الصناعات المصنعة التي تبناه الاقتصاد الجزائري كنموذج للتنمية الصناعية لا بأس وفي عجلة ان نوضح الخطوط العريضة لهذا النموذج -نموذج الصناعات المصنعة- انطلاقا من مفهوم آثار الترابط لفرسوا بيرو يؤكد G.D.DEBERNIS في أبحاثه ودراساته على تلك الآثار التصنيعية التي تؤدي إلى إيجاد وقيام صناعات أخرى.

هذا وتركز استراتيجية الصناعات المصنعة على تلك الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة، فهناك انتقاء للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة هذه الآثار.

### ■ تعريف الأستاذ دبرنيس DEBERNIS للصناعات المصنعة:

"هي صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها، أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المدخلات والمخرجات الصناعية وتغيير الوظائف إنتاجية بواسطة إقامة وتوفير مجموعة من الآلات والمعدات التي تمكن من رفع الإنتاجية في كافة القطاعات"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - G.D.DEBERNIS Industries industrialisantes et contenue d'une politique d'intégrations régionale ; revue économie appliquée, N°3-4, 1966.

■ أنواع الصناعات المصنعة: يمكن حصرها فيما يلي:

- صناعة الحديد الصلب وصناعة الآلات والمعدات.
- الصناعات الاستخراجية (صناعات الآلات الخاصة بالتنقيب ونقل الموارد الطبيعية).
- الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية.
- صناعة الطاقة.
- الصناعات الإلكترونية.

■ خصائص الصناعات المصنعة:

- أنها ذات أحجام كبيرة جدا (ضرورة قيام الاندماج الإقليمي لنجاحها).
- تتنتمي إلى قطاع السلع الرأسمالية، وهي الوحيدة التي بإمكانها تغيير فنون الإنتاج.
- تتميز بمعاملات رأسمال/ناتج أو رأسمال/ عمل مرتفعة فهي صناعات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة جدا وتستخدم القليل من اليد عاملة.
- تتميز بارتفاع الروابط الأمامية والخلفية.
- تتطلب فترة طويلة نسبيا من أجل بداية الإنتاج وتوفير المخرجات للقطاعات الأخرى وهنا تتجلى وفقا للخلفية الإيديولوجية لهذا الطرح أداة التخطيط من أجل التوفيق بين التطور التقني والتنظيم.
- واضح أن لهذه المجموعات الصناعية دور أساسي في النهوض بالقطاع الزراعي ليس فقط بإمداده بالمعدات الزراعية والأسمدة بل كذلك من خلال إمداده بمواد البناء لإنشاء وإقامة الهياكل الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الفائض الزراعي الذي يستخدم بدوره في تنمية القطاع الصناعي.
- الانتقادات التي وجهت لنظرية الصناعات المصنعة: تتلخص الانتقادات التي وجهت للصناعات المصنعة فيما يلي:

- انخفاض القدرة على التوظيف واستيعاب اليد العاملة.
- التكاليف المرتفعة لهذه الصناعة ذات كثافة رأسمالية مرتفعة.
- ضخامة المشروعات الصناعية.
- غياب الإرادة السياسية لبناء التكامل الجهوي لإنجاح هذه الصناعات.
- ندرة اليد العاملة المؤهلة مما يؤدي إلى اللجوء للتعاون الفني الأجنبي المرتفع التكاليف.
- ضعف درجة التشابك الصناعي في البلاد الأقل نموا بسبب أن الجزء الكبير من مستلزمات الإنتاج يتم من خلال التجارة الخارجية.



إن نجاح استراتيجية الصناعات المصنعة في البلدان النامية يتطلب توافر وتهيئة الوسط الاقتصادي والتقني والاجتماعي.

لهذا يتفق أغلب المتخصصين في التنمية الاقتصادية على أن نظرية الصناعات المصنعة هي أساس التنمية الصناعية في الجزائر. ومحاولة لتحقيق التوجهات التي احتوتها نظرية الصناعات المصنعة، إستند واضعو أسس نموذج التنمية الصناعية في الجزائر على أربع نظريات:

- ضرورة توفر التمويل لهذه الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال.
- ضرورة استخدام آلية التخطيط بدل آلية السوق لتخصيص الاستثمارات.
- وجود قطاع عام قوي بإمكانه تحقيق أهداف استراتيجية التنمية.
- ضرورة الإصلاح الزراعي من حيث التنظيم ليكون قادرا على استخدام التقنيات الجديدة "التطور في التنظيم والتطور في التقنيات".

انطلاقا من الفرضيات السابقة تهدف استراتيجية التصنيع في الجزائر إلى:

- توفير العمل للجميع والقضاء على البطالة.
- تلبية الحاجيات الاستهلاكية لأفراد المجتمع.
- جعل السوق الوطنية المنفذ الأساسي للإنتاج الوطني.
- تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للريف الجزائري.
- دور القطاع الصناعي في استراتيجية الصناعات المصنعة.
- ولتحقيق هذه الأهداف كان على القطاع الصناعي أن يلعب دورا محوريا في ذلك وإيجاد هيكل صناعي يتميز بارتفاع درجة التشابك القطاعي أما في الأجل البعيد يهدف القطاع الصناعي إلى:

- القضاء على البطالة.
- إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات المستوردة.
- تصدير الفائض من هذه المنتجات.

ومن خلال هذه الأهداف يتضح التشابه مع النموذج النظري الذي اقترحه الأستاذ دبرنيس DEBERNIS، ويتأكد ذلك عندما ندرك أن مبالغ استثمارية ضخمة خلال المخططات التنموية وجهت بالأساس إلى ثلاث فروع داخل القطاع الصناعي وهي:

- إقامة الصناعات الأساسية مثل: الحديد الصلب والمحروقات.
- تنمية الصناعات الميكانيكية، المعدنية والطاقة.

• إقامة الصناعات الاحلالية القادرة على تلبية حاجات الاستهلاك.

- دور القطاع الزراعي في استراتيجية الصناعات المصنعة.

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في استراتيجية التنمية الجزائرية (على المستوى النظري) نظرا للأهداف التي يصبو لتحقيقها والمتمثلة في:

• تغذية أفراد المجتمع الذين يتزايدون بمعدلات مرتفعة.

• المساهمة في إيجاد مناصب عمل وبالتالي وقف الهجرة الريفية.

• المساهمة في تنمية القطاع الصناعي.

• المساهمة في تغيير وجه الريف الجزائري.

فإذا كانت التوجهات النظرية قد أظهرت مكانة ودور كل من القطاع الزراعي والصناعي في التنمية الاقتصادية، فإن الواقع العملي لهذه الأخيرة قد شهد منذ 1979 اهتماما بالصناعات الثقيلة، ومحاولة استكمال مشروعات الحديد الصلب ومركبات معالجة المحروقات، ومركبات الصناعات الميكانيكية، في حين شهد تنظيم وتطوير القطاع الزراعي تأخرا بالمقارنة مع الجهود التنموية التي بذلت في القطاع الصناعي.

4- مكانة باقي القطاعات المكونة<sup>1</sup> للاقتصاد الجزائري: و التي نحصر خصائصها الهيكلية في

النقاط الأساسية التالية:

- ضعف تنوع القاعدة الاقتصادية:

رغم الجهود المتكررة لتنوع النشاط الاقتصادي، فإن القطاعات غير النفطية، خصوصاً الصناعة التحويلية والفلاحة، لا تزال تعاني من ضعف في الأداء التنافسي ومن مساهمة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. والتي تظهر بوضوح هشاشة بنية الاقتصاد الوطني، في الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الحاجات الاستهلاكية والإنتاجية، ما يجعل الجزائر عرضة للاضطرابات الخارجية.

- اختلالات التوازنات المالية والخارجية

نفس الكلام يعاد في كل مرة تسجيل تحسنات ظرفية في التوازنات المالية والخارجية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، لكنها سرعان ما تتحول إلى اختلالات حادة عند تراجعها، مما ينعكس في عجز مزدوج: في الميزانية العامة وميزان المدفوعات. ويُعزى هذا الوضع إلى اعتماد السياسة المالية على

<sup>1</sup> - سيتم تفصيل هذه الخصائص في متن هذا الفصل، لهذا ارتئينا ذكرها فقط في هذه النقاط.

الإنفاق العمومي الممول بعائدات المحروقات، في غياب بدائل اقتصادية فعالة، ما يطرح إشكالية استدامة المالية العمومية.

#### -نظام دعم واسع النطاق وغير موجّه

تعتمد الدولة الجزائرية على نظام الدعم الاجتماعي الواسع والذي يتمثل في الطاقة والمواد الأساسية، بهدف الحفاظ على السلم الاجتماعي. غير أن هذا النظام يُفرز تكاليف مالية باهظة، ويؤدي إلى اختلالات اقتصادية من قبيل التشوّه في الأسعار، وعدم الاستهداف الفعال للفئات المستحقة، إضافة إلى محدودية أثره التنموي.

#### -توسّع القطاع غير الرسمي

يلعب القطاع غير الرسمي دورًا هامًا في الاقتصاد الجزائري، لا سيما في مجال التشغيل وتخفيف الضغط على سوق العمل. لكنه بالمقابل، يُضعف القاعدة الضريبية للدولة، ويؤثر سلبيًا على شفافية المعاملات الاقتصادية، ما يُعوق فعالية السياسات الاقتصادية والجبائية على حد سواء.

#### -مناخ أعمال غير جاذب للاستثمار

رغم الإصلاحات التي مست قوانين الاستثمار، وعلى رأسها إلغاء قاعدة 49/51% في بعض القطاعات، إلا أن بيئة الأعمال لا تزال تعاني من عقبات مزمنة، من بينها البيروقراطية، عدم استقرار التشريعات الاقتصادية، وصعوبات الولوج إلى التمويل. ويُضعف هذا الوضع من جاذبية الجزائر في محيط إقليمي يميّز بتنافسية عالية في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

#### -الضغط الديموغرافي وتحديات التنمية الاجتماعية

تتميّز الجزائر بتركيبة سكانية يغلب عليها الطابع الشبابي، والذي يُمثّل تحديًا تنمويًا مزدوجًا، يتمثل من جهة في ارتفاع الطلب على السكن والشغل والخدمات العمومية، ومن جهة أخرى في ضرورة تفعيل سياسات اقتصادية التي تركز على دعم التشغيل، ترقية المبادرات الفردية، وتحفيز ريادة الأعمال من أجل امتصاص البطالة وتحقيق التنمية الشاملة.

## المبحث الثاني: مؤشرات التضخم والفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

كان نظام الأسعار في الجزائر قبل سنة 1989 أداة في يد الحكومة لتنفيذ الخطة التنموية المقررة، ولم يكن وسيلة لتحويل الاختلالات بين العرض الكلي والطلب الكلي، الأمر الذي أحدث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري<sup>1</sup>، إلا أن الأسعار بدأت تستعيد دورها وتمارسه في الحياة الاقتصادية بصفة عادية منذ 1989. وبعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، الذي رفع الدعم عن بعض السلع الذي صاحبه ارتفاع مستمر وبشكل واضح في الأسعار.

تداخلت في ذلك عوامل داخلية وخارجية، كان أبرزها تقلبات أسعار النفط، والتحولت في السياسة الاقتصادية، والتغيرات في قيمة الدينار، إلى جانب آثار الأزمات العالمية خاصة الأزمة المالية لسنة 2008، الأزمة النفطية لسنة 2014، وجائحة كوفيد19 بالإضافة إلى الحرب في أوكرانيا التي أثرت على المسار التضخمي. بينما ساهمت الفوائض المالية في بداية الألفية في الحفاظ على استقرار نسبي للأسعار، فبينت هذه التحديات الهيكلية والمخاطر الخارجية هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على الربح البترولي، مما يستدعي دائما إصلاحات عميقة لضمان استقرار الأسعار مستقبلاً.

### أولاً: مؤشرات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

غالباً ما يستند عند قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على عدد من المؤشرات، تخلص مستوى العام الأسعار، كمية وسائل الدفع وكذا معاملات الضغوط التضخمية، التي تعتبر بمثابة الركيزة الأولى لاقتفاء أبعاد هذه الظاهرة، ذلك قبل الانتقال إلى البحث عن الأسباب، العوامل المتحركة في استمرارها وإثارها على الاقتصاد والمجتمع.

بإسقاط المعرفة النظرية المكتسبة عند تحليل ظاهرة التضخم التي يعبر عنها من خلال الارتفاع المستمر الذي يحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات أو الانخفاض في القوة الشرائية للنقود على واقع الاقتصاد الجزائري، سيكون أبسط طريق نستدل به بدورنا لإبراز وجود هذه اتجاهات أو الضغوط تضخمية هو قياس حركة الأسعار، دراسة وتحليل العلاقة الموجودة بين السيولة المحلية والائتمان من جهة، والناتج الداخلي الخام من جهة ثانية.

<sup>1</sup> - للتفصيل أكثر عن تطور سياسة الأسعار في الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000، ارجع إلى صالح تومي: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص ص 250-260

**1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):** يعتبر الرقم القياسي لنفقات المعيشة من أقدم الأرقام القياسية وأكثرها استخداما لقياس التغيرات التي تحدث في النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشي معين، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى التقدم<sup>1</sup> في دراسة الأرقام القياسية ووصولها إلى ما هي عليه اليوم هي الحاجة إلى قياس هذه التغيرات، ولحل مشكلة صعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة معينة دليلا على هذا المستوى.<sup>2</sup> هذا وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي تكون عادة مبنية على معطيات خاصة: مثل الإحصاء السكاني، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية. حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمسة سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي (IFS) بينما يمكن أن تصل هذه المدة في الجزائر إلى عشرة سنوات فما فوق في بعض الأحيان، وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1989 ليتم اعتماده مرة أخرى سنة 2001.

إن سلة الاستهلاك<sup>3</sup> الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة وهذا بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد. كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعيتها في المدن والأرياف. وفي الجزائر يضم CPI ثمانية مجموعات<sup>4</sup> من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 791 منتج بعدما كان 260 منتج سنة 1989 تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، حيث يعتمد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك، على أساس ملاحظة الأسعار على مستوى 17 ولاية ومدينة موزعة على الشكل التالي:

<sup>1</sup> - تستعمل كل الأرقام القياسية لإزالة أثر التضخم Déflation من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك والاستثمار بتقسيم قيمتها الاسمية على المؤشر المناسب، لمزيد من التفصيل ارجع إلى قادة اقسام: المحاسبة الوطنية الجزائرية ن.ح.ا.ج، ديوان المطبوعات لجامعية، 1994، ص 24.

<sup>2</sup> - سمير محمد عبد العزيز: الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 86.

<sup>3</sup> - يقصد بوعاء أو سلة الرقم القياسي العناصر التي تدخل أسعارها أو كمياتها في تركيبه.

<sup>4</sup> - وهي على التوالي: المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والاحذية، السكن والنفقات، الصحة، النقل والاتصال، الترفيه والثقافة، والنشاطات، أخرى.

- ناحية الجزائر (الوسط): الجزائر العاصمة، البلدية، تيزي وزوو، بغلية.
- ناحية وهران (الغرب): وهران، تلمسان، معسكر حمام بوحجر (سعيدة).
- ناحية قسنطينة (الشرق): قسنطينة، باتنة، بسكرة، القرام (ميلة).
- ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس (طارف).
- ناحية ورقلة (الجنوب): ورقلة.

ويتم اختيار هذه المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات الذي يعتمد على صيغة LASPEYRES<sup>1</sup> في حسابه أي المتوسط الحسابي المرجح للمؤشرات الأولية الذي يعكس التغيرات التي تحدث على القوة الشرائية للمستهلكين ويقيم هذا المؤشر متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار فقط، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة، تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر<sup>2</sup>، وباتفاق المحللين على أهميته باعتباره مقياسا مهما في حساب لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يحدث على القوة للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد بنسبة 95%.<sup>3</sup>

فكان المؤشر العام لأسعار الاستهلاك خلال الفترة الممتدة (2000-2020) موضحا في الجدول رقم (03) والجدول (04) يوضح تطور هذا المؤشر حسب المجموعات السلعية.

**جدول رقم (03): المؤشر العام لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال الفترة الممتدة (2000-2020).**

السنة الأساس (2001=100).

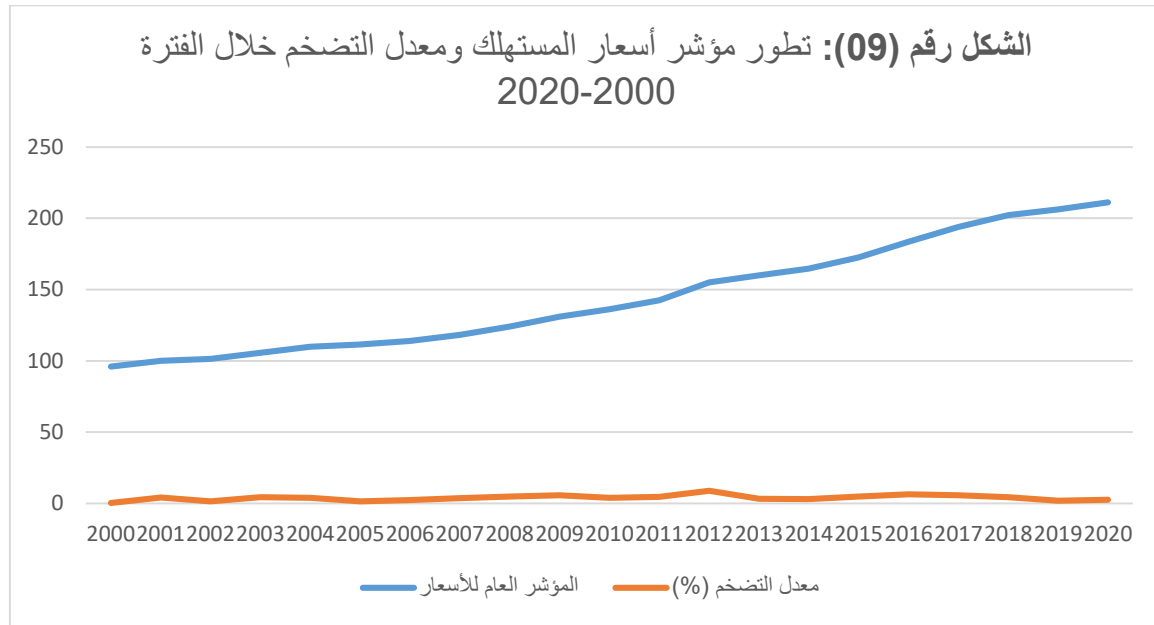
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
<b>CPI</b>	95.97	100	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98	131.1	136.23
معدل التضخم%	0.30	4.20	1.43	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
<b>CPI</b>	142.39	155.05	160.1	164.77	172.65	183.7	193.97	202.25	206.20	211.18	
معدل التضخم%	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.42	

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على إحصائيات ديوان الوطني للإحصاء.

<sup>1</sup> -  $I_m/2001 = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) (p_{mi} / p_{2001i})$ .  $w_i$  = poids de la variété  $i$ .  $p_{mi}$  = prix courant moyen au mois  $m$  de la variété  $i$ ,  $p_{2001i}$  = prix de base (moyen en 2001) de la variété  $i$ .

<sup>2</sup> - Hamid Bali: Inflation et mal-développement en Algérie. O.P.U, Alger, 1993, pp31-45.

<sup>3</sup> - O.N.S "Indice des Prix à La Consommation", N°219, Alger, 2020, p 08.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (03).

جدول رقم (04) تطور المؤشر العام للأسعار حسب مجموعات السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من (2000-2020).

سنة الأساس 2001 = 100

المؤشر السنوي									الوزن %	
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
123.98	118.24	114.05	111.74	109.95	105.75	180.3	185.3	175.9	1000.0	المجموعات
128.39	119.43	112.29	107.75	108.92	104.26	241.8	314.8	298.3	572.77	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
104.15	104.40	104.68	104.36	103.47	103.15	151.3	134.7	134.1	423.95	الملابس والأحذية
125.94	124.57	122.04	117.28	108.22	104.78	167.5	158.3	156.8	607.82	السكن وتكاليفه
107.73	106.16	106.16	106.07	105.81	103.53	124.4	124.7	133.8	365.94	الأثاث ولوازم التآثيث
110.49	108.49	106.56	105.55	104.65	102.99	108.7	111.7	116.7	603.08	الصحة والنظافة الجسدية
136.91	131.66	128.83	128.92	122.46	113.98	113.5	112.7	118.4	483.93	النقل والاتصالات
112.29	106.71	104.49	105.02	103.95	103.05	119.5	109.9	113.7	461.68	التربية، الثقافة والتسلية
118.42	112.57	110.08	108.62	108.94	106.11	136	135.5	139.8	648.23	أخرى (N.D.A)

المؤشر السنوي								الوزن %	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009		
183.70	172.65	164.77	160.10	155.05	142.39	136.23	131.10	1000.0	المجموعات
196.60	190.16	181.61	174.80	169.41	150.96	144.85	138.96	430.9	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
168.17	147.85	136.04	126.99	117.84	111.41	107.46	104.60	74.5	الملابس والاحذية
154.72	145.47	143.63	141.79	139.56	133.52	131.71	129.31	92.9	السكن و تكاليفه
142.79	135.63	129.90	125.38	122.11	117.54	113.56	109.69	49.6	الأثاث ولوازم التأثيث
157.38	147.59	139.05	133.19	127.90	122.61	117.44	114.22	62.0	الصحة والنظافة الجسدية
189.37	169.47	163.45	165.19	156.43	149.68	145.34	141.81	158.5	النقل والاتصالات
134.50	136.45	130.13	119.46	123.00	119.55	118.89	119.06	45.2	التربية، الثقافة والتسلية
221.58	199.98	187.29	186.22	184.83	162.96	141.78	127.75	86.4	أخرى (N.D.A)

الوزن %	المؤشر السنوي				
	2017	2018	2019	2020	
1000.0	193.97	202.25	206.20	211.18	المجموعات
430.9	206.46	213.43	212.24	212.68	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
74.5	183.09	193.16	205.92	218.03	الملابس والأحذية
92.9	158.32	159.73	161.14	164.39	السكن وتكاليفه
49.6	148.80	156.81	164.71	171.35	الأثاث ولوازم التأثيث
62.0	166.30	173.06	178.43	185.49	الصحة والنظافة الجسدية
158.5	198.32	209.25	211.77	217.67	النقل والاتصالات
45.2	138.44	144.84	164.48	170.60	التربية، الثقافة والتسلية
86.4	246.24	264.28	279.05	298.72	أخرى (N.D.A)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.



يعتبر الجدولان (03) و(04) مكملان لبعضهما البعض، بحيث يوضح الجدول رقم(03) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ومعدل التضخم السنوي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة (2000 إلى 2020) والجدول رقم(04) يفسر هذا التطور حسب المجموعات السلعية الثمانية. فالنظرة الأولى للجدولين معا نلاحظ:

○ يظهر الجدول زيادة مستمرة في المؤشر العام لأسعار المستهلك (CPI)، يعكس ارتفاعاً عاماً في مستوى الأسعار خلال هذه الفترة، فكان مؤشر الأسعار 95.97 عام 2000 وارتفع إلى 211.18 بحلول عام 2020، مما يشير إلى وجود تضخم تراكمي كبير.

○ تذبذب معدل التضخم الذي شهد تقلبات ملحوظة فادنى معدل سُجل في 2000 بنسبة 0.30%، في حين أعلى معدل بلغ 8.89% سنة 2012. بالمقابل، شهدت بعض السنوات انخفاضاً له مثل 2019 (1.95%) و 2020 (2.42%)، الذي يشير إلى الاستقرار النسبي في الأسعار.

هذا وقد تم اعتماد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك على أساس الإحصاء الوطني حول الاستهلاك العائلات الجزائرية مرة أخرى سنة 2001، فكان المؤشر العام لأسعار المستهلك يقدر ب: 557.59.

كما يعد التطور الذي حدث :على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، لأحذية والملابس، السكن والأثاث، وأهم خدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأمر وكذا حاجة المواطنين اليومية لها، وقد تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة أسعارها ب 0.8% سنة 2000 بسبب انتهاج الدولة سياسة نقدية ومالية تقييدية تهدف الى تقليص الطلب على السلع والخدمات، بعد أن كان معدل ارتفاعها 40% سنة 1994 نتيجة تنفيذ تحرير الأسعار، أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التأثيث، الترفيه والترفيه، ففي الفترة الأولى (1989-1993)<sup>1</sup> كانت قد عرفت ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة الثانية (1994-2005)، نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية ذات الضرورة القصوى مثل: المواد الغذائية، أما بالنسبة للسكن والصحة فقد سجلت هذه الأخيرة نمو الأسعار بنسب مرتفعة في الفترة الثانية (1994-2005)، وصل سنة 2005 إلى 14.41% بالنسبة للسكن وتكاليفه و2% بالنسبة للصحة<sup>(2)</sup> أما المنتجات

<sup>1</sup> - وذلك بالنسبة لسنة الأساس 1989، سنة تحرير الأسعار.

<sup>2</sup> - حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الصناعية العام فقد سجلت نمو أسعارها 3% والمنتجات الخاص فقد سجلت أسعارها انخفاض ب - 0.4% خلال سنة 2002 ، ويمكن اجاز سيرورة المؤشر العام لأسعار المستهلك كما يلي:

فقد ارتفعت اسعار المنتجات الغذائية والمشروبات الغير كحولية من 102.6 الى 159.5 اي بتغير 3.3% ، واسعار الالبسة والاحذية من 103.3 الى 134.6 بتغير 3% ، واسعار السكن وتكاليفه من 101.1 الى 140.6 اي بتغير 0.5% ، واسعار التأثيث والتجهيز من 101.4 الى 124 بتغير 4.5% ، وذلك من سنة 2002 الى 2011 ، كما سجلت اسعار الخدمات من الصحة والنقل والاتصال ، التعليم ايضا مؤشرات ، فارتفعت اسعار الصحة من 102.1 الى 133.1 بتغير 3.1% ، واسعار النقل واتصال من 102.3 الى 147.7 بتغير 2% ، واسعار التعليم والثقافة من 101.5 الى 105.5 بتغير من -1.4% ، وهذا خلال نفس المرحلة السابقة من 2002 الى 2011، حيث سجل التغير في اسعار التعليم والثقافة معدلات سالبة الى حد سنة 2007 ليعاود الارتفاع بمعدلات موجبة .

إن توجه الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر، والتي عرفت ارتفاعا قويا وسريعا قدر ب 8.9% كمتوسط سنوي في سنة 2012، وهو أكبر ارتفاع سجل منذ 15 سنة، كان عكس التوجه التنافلي الذي سجل في العالم، وذلك دون أن يتحمل الاقتصاد الوطني صدمة خارجية، إذ بقي التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين منخفضا تاريخيا، وفي نفس الوقت كانت الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة في تراجع، عرف التضخم القوي الذي ظهر في 2011 بعد سنة من التراجع، تزيادا حادا في سنة 2012 لتبلغ وتيرته السنوية تقريبا ضعف تلك المسجلة في السنة السابقة، في نفس الاتجاه التصاعدي، عرفت كل فئات المنتجات تسارعا قويا في ارتفاع الأسعار، لكن بنسب جد متباينة، سجلت السلع الغذائية التضخم الأقوى 12.2%، في حين ورغم بقاءها في مستويات مرتفعة، سجلت أسعار الفئات الأخرى من المواد ارتفاعات أقل حدة، أي 6.6% بالنسبة للسلع المعملة،-السلع المعملة<sup>1</sup> - و 5.0% بالنسبة للخدمات.<sup>2</sup>

هكذا ارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية بشدة في سنة 2012 بالغا أكثر من ثلاثة أضعاف وتيرة سنة 2011 ب: 4.2%، في حين يشير المؤشر الوطني من جهته، إلى زيادة في سعر هذه الفئة التي بلغت 13.0% مقابل 5.9% في سنة 2011، من جهة أخرى تسارعت أيضا زيادة أسعار المواد الغذائية

<sup>1</sup> - هي السلع التي يتم تصنيعها أو تحويلها من مواد أولية الى منتجات نهائية أو نصف نهائية، داخل المعامل أو المصانع .

وتشمل هذه السلع كل ما يتم إنتاجه باستخدام عمليات صناعية، وغالبًا ما تكون قابلة للنقل والتجارة

<sup>2</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2013، ص58.

الصناعية، لكنها بقيت أقل بكثير من التضخم المتوسط، إذ استقرت في 4.7٪ أي بتزايد قدره 0,8 نقطة مئوية فقط، هكذا ومن جديد فقد تجاوزت زيادة أسعار السلع الغذائية في سنة 2012، إذ ارتفعت أسعار هذه الأخيرة ب 6.6٪ بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية ب 12.2٪ مقابل 5.5٪ و 4.2٪ على التوالي في السنة السابقة، حيث أن مساهمة السلع الغذائية في متوسط التضخم السنوي، بعدما تراجعت خلال ثلاث سنوات أصبحت من جديد في تزايد قوي، مرتفعة ب 20 نقطة مئوية تصل 62.8٪، وهي مساهمة أكبر بكثير من وزن هذه الفئة من المواد 42.8٪ وعلى الرغم من تسارع ارتفاع أسعارها ب 6.6٪، فإن السلع المعملية، والتي تمثل 39.9٪ من المؤشر، قد ساهمت في التضخم بواقع 27.3٪ فقط في سنة 2012 مقابل 44.4٪ من السنة المنصرمة.<sup>1</sup>

يرجع التضخم أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعلى وجه الخصوص إلى التهاب أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، والتي بلغت ذروة قدرها 21.4٪ كمتوسط سنوي، وتولد هذه الفئة الأخيرة لوحدها 4.4٪ نقاط من التضخم، بينما تبلغ مساهماتي المواد الغذائية والخدمات في التضخم 5,6 نقاط، وأقل من 0,88 نقطة على التوالي، دون أن ننسى أثر زيادة أسعار لحوم الغنم على التضخم الكلي، وهو أثر لا تبرره الأهمية النسبية لهذه المادة الغذائية في ميزانية استهلاك الأسر، قدر مساهماتها في التضخم الكلي لأسعار المواد الغذائية، والتي هي في نمو مستمر منذ 13 شهرا، ب 25.2٪ و 40.1٪ على التوالي في ديسمبر 2012، بينما لا تمثل لحوم الغنم سوى 5.7٪ في مؤشر الأسعار، وفي 13.3٪ مؤشر المواد الغذائية، بالنظر إلى الزيادة الجد قوية في الكميات المنتجة والمعرضة في السوق، منذ ثلاث سنوات حسب معطيات وزارة الفلاحة، فإن التضخم الجد مرتفع لأسعار المنتجات الفلاحية الطازجة يبدو غير ناتج عن نقص في الطلب، على سبيل المثال: ارتفع إنتاج البطاطا بحوالي 10٪ في سنة 2012 بينما ارتفع متوسط سعرها بالتجزئة ب 36,0٪، وارتفع عرض منتجات البستنة بحوالي 10٪، بينما ارتفع سعرها ب 14.9٪، بينما ارتفع عرض اللحوم الحمراء ب 5٪ ارتفع متوسط سعر لحم الغنم بأكثر من 30.0٪.<sup>2</sup>

قُدِّر المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك 171,5 نقطة سنة 2013، في حين بلغ ذلك الخاص بالجزائر الكبرى 160,3 نقطة، أي في ارتفاع ب 3,26٪، وانخفض المعدلين بصفة معتبرة مقارنة بمستواهما لسنة 2012 مسجلان تقلصا ب 5,55 و 5,63 نقطة على التوالي، ونتج هذا الاتجاه التنازلي

<sup>1</sup> - تقرير بنك الجزائر 2012: مرجع سابق، ص 61.

<sup>2</sup> - تقرير بنك الجزائر 2012: المرجع السابق، ص 62.

عن الأداء الجيد لأسعار المواد الغذائية، خاصة المتعلقة بالمنتجات الفلاحية الطازجة والسلع المعملية، على الرغم من تسارع تضخم أسعار الخدمات، كما ساهم الانخفاض المعتبر في الأسعار العالمية لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة، باستثناء أسعار مسحوق الحليب الجاف التي ارتفعت بصفة معتبرة، في تراجع التضخم المسجل خلال سنة 2013، وخلال نفس السنة تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية بـ 9,0 نقطة ليبلغ 3,2٪، ولم يبلغ ارتفاع أسعار السلع المعملية سوى 1,97٪، أي في تراجع بـ 4,6 نقطة تعد فئة الخدمات الفئة الوحيدة التي سجلت تسارعا في ارتفاع الأسعار ليبلغ 6,2٪ مرتفعة بـ 1,2 نقطة مقارنة بسنة 2012.<sup>1</sup>

في حين قدر المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك في سنة 2015 بـ 186,4 نقطة، أي بزيادات 0,6 نقطة و 1,9 نقطة مئوية على التوالي، مقارنة بسنة 2014 (3,8٪ و 2,9٪)، على عكس السنوات السابقة حيث مثل معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المحرك الرئيسي للتضخم، أما التضخم في سنة 2015 كان راجعا لانحراف أسعار المواد المعملية، والتضخم في أسعار الخدمات، كون كلا المعدلان يفوقان 4,4٪، مما أدى إلى تضخم كلي يقدر بـ 4,8٪، حيث ساهم الانكماش في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الرئيسية المستوردة، بمعدلات ذات رقمين للبعض منها، لاسيما أسعار مسحوق الحليب كامل الدسم 35,2٪ متوسط سنوي، وكذا السكر 20,9٪، في الحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحددة إدارياً، واحتوائها ضمن نسب تتراوح بين -0,1٪ و 0,2٪ حسب المنتج، باستثناء اثنين منها شهدت أسعارها زيادة حادة.<sup>2</sup>

رغم الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا المؤشر، والدور الفعال الذي يلعبه في قياس ودراسة الضغوط التضخمية وتحليل آثارها على الاقتصاد والمواطنين، إلا أنه يعاني من العديد من العيوب نوجزها فيما يلي :

- مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط.

-الاقتصار على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط، مع إهمال المناطق والأسواق الأخرى، ففي الجزائر مثلاً معظم الدراسات تقتصر فقط على العاصمة.

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2014، ص ص 46-47.

<sup>2</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2016، ص 47.

-عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر بالإضافة إلى أوزانها، تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة كل عشر سنوات، والواقع أن هذه الفترة طويلة جدا ، فالمعطيات المتوفرة حاليا على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات تعتمد على نتائج المسح لسنتي 1989 و 2001 هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الإشكاليات المتعلقة بنوع السلع المختارة في السلة والتي تختلف من حيث المنشأ والجودة إلى جانب القوانين المتعلقة بها ففي قطاع السكن مثلا، هناك اختلاف كبير في أسعار الوحدات السكنية تبعا لصيغة عقد الاستفادة.

-الاقتصار على الاختبار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا، خاصة إذا علمنا أن السعر الواحد قد يأخذ قيما متعددة ارتفاعا وانخفاضاً في اليوم الواحد.

- عادة ما تتولى الهيئات الحكومية كما هو عليه الحال الجزائر إعداد وحساب مؤشر أسعار الاستهلاك نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وهنا تطرح إشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة، في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بهذا العمل.

-مؤشر أسعار الاستهلاك خاص بدراسة أسعار الاستهلاك فقط وبالتالي لا يتضمن الأسعار الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج وأسعار السلع الوسيطة .

كل هذه العيوب جعلت الكثير من الاقتصاديين يعتمدون على مؤشر آخر، يرون أنه أكثر دقة في إحصاء التغيرات التي تحدث في الأسعار وبالتالي قياس التضخم، والذي يسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكش الناتج المحلي الإجمالي والذي يعرف كذلك بمؤشر باش Peasche

**2-الرقم القياسي الضمني PGDP:** يستند عليه عدد كبير من الاقتصاديين، خاصة خبراء صندوق النقد الدولي، عكس **CPI** يحتوي هذا المؤشر على جميع اسعار التجزئة وأسعار الجملة على حد سواء السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، من السلع الوسيطة الى الانتاجية والاستهلاكية النهائية، ولا يطرح مشكلة الاوزان التي تعطى للأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وإخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها اثناء اجراء الاستجابات الميدانية.

هذا ويمكن حسابه اما عن طريق تقسيم قيمة الناتج الداخلي الخام مقيما بالأسعار الجارية في سنة معينة، على نفس المتغير ولنفس السنة ولكن مقاسا بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الاساس، او عن طريق ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في السنة المقارنة بأسعار تلك السنة ومقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في السنة المقارنة بأسعار سنة الاساس.

و على الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر الا انه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط ، اذ يتضمن عدد كبيرا من سلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها<sup>1</sup> ، ويحتوي كذلك على بعض الاسعار الصعبة القياس في القطاع الغير السلعي ، كسعر خدمات الدفاع الوطني ، كما انه يقوم بقياس اسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط ، عكس مؤشر **CPI** الذي يقيس كل السلع المشتريات من طرف المواطنين ، وهذا يعني ان ذلك المؤشر الضمني **PGDP** يأخذ بالحسبان اسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار اسعار الواردات. وفيما يلي سوف نتناول جدوليا وبيانيا التطور النسبي لرقم القياسي الضمني **PGDP** او مخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019).

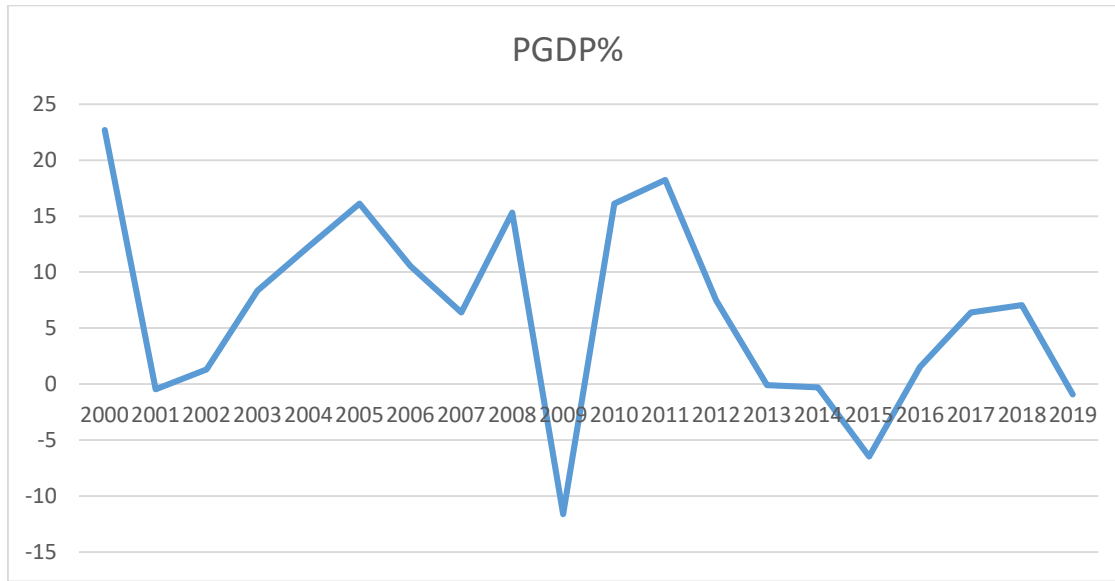
**الجدول رقم(05): التطور النسبي لرقم القياسي الضمني **PGDP** خلال الفترة الممتدة (2000-2019).**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
% <b>PGDP</b> المؤشر الضمني	22.68	-0.47	1.32	8.33	12.25	16.13	10.55	6.40	15.31	-11.6	16.12
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
% <b>PGDP</b> المؤشر الضمني	18.23	7.47	-0.09	-0.30	6.4	1.55	6.39	7.06	-0.91		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البنك الجزائري.

**الشكل رقم 10: التطور النسبي لمؤشر الضمني للأسعار خلال الفترة الممتدة من (2000-2019).**

<sup>1</sup> - صالح تومي: مرجع سابق، ص 293.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

قبل كل شيء يجب ان نشير الى ان الاقتصاد الجزائري خلال انتقاله من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق عانى من حقيقة وجود تضخم جامح خلال الفترة (1990-1996) نتيجة الغاء الرقابة على معظم أسعار السلع الاستهلاكية، اذ انتقل أكثر من 58% من الأسعار الى النظام الحر<sup>1</sup>، لتسجل معدلات التضخم حينها أرقاماً ثنائية الى غاية 1996 وببداية 1997 انتهت فترة التضخم الجامح<sup>2</sup> ليدخل في مرحلة التضخم المكشوف او الصريح التي انخفضت معه معدلات التضخم بشكل واضح خلال الفترة 1997-2000، و أما التضخم الذي حدث في المؤشر الضمني اما هو الا نتيجة لارتفاع التكاليف الانتاجية بدرجة الاولى، وذلك لاحتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية من جهة، والى ارتفاع أسعار البترول-الراجع لعدم الاستقرار الامني في منطقة الشرق الاوسط- التي يتضمنها هذا المؤشر أسعار الصادرات من جهة اخرى ، وقد تضاعف المؤشر الضمني خلال الفترة (1989-2000) حوالي ستة مرات<sup>(3)</sup>، ليعود الى الانخفاض فيحقق ادنى قيمة له سنة 2001 ، ليستقر بعدها بمعدلات متوسطة عموماً مقارنة بالمرحلتين السابقتين ، عدا سنة 2009 التي سجل فيه معدل سالباً.

وما يمكن اضافته لمى سبق ذكره من خلال الجدول رقم (05) التطور النسبي لمؤشر الضمني للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة (2000 إلى 2019) اتجاهات رئيسية التالية:

<sup>1</sup>- Ahmed Benbitour ,l'Algérie au troisième millénaire défit et potentialités, o.p.u, Alger, 1998, p74.

<sup>2</sup>- الانتقال من الأسعار المدعمة الى الأسعار الحرة.

<sup>3</sup>- كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص21، 1998.

○ هناك تذبذبات كبيرة في القيم، حيث سجل هذا المؤشر معدلات إيجابية مرتفعة في بعض السنوات (مثل 22.68% عام 2000 و 18.23% عام 2011) بينما شهد انكماشاً في سنوات أخرى (مثل -11.6% عام 2009 و -11.26% عام 2013) الذي يعكس تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة، كتغيرات أسعار النفط، مستويات الإنفاق الحكومي، والسياسات النقدية التوسعية المتبعة.

فخلال الفترة 2000-2010: سجلت معظم السنوات معدلات تضخم مرتفعة نسبياً، خاصة في 2000، 2005، و 2011، التي تشير إلى فترات ارتفاع أسعار السلع وزيادة الإنفاق الحكومي.

○ في المقابل، شهدت الفترة 2014-2019 معدلات منخفضة وأحياناً سالبة (مثل -6.46% في 2015)، الذي كان مرتبطاً بانخفاض أسعار النفط.

○ بعد عام 2014: هناك تراجع ملحوظ في التضخم الضمني، حيث أصبحت القيم سلبية أو منخفضة، الذي يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي وسياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة لمواجهة العجز المالي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية.

• خلاصة القول: هنالك العلاقة القوية بين المؤشر الضمني للناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط التي تبدو واضحة من خلال فترات الارتفاع والانخفاض اسعار في العائدات النفطية والتوازنات المالية.

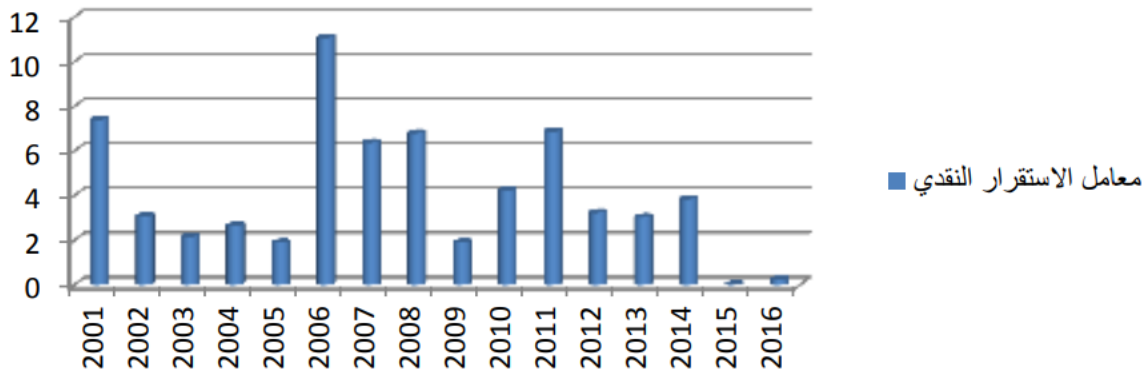
• يمكن أن تشير الفترات ذات المؤشر السلبي إلى ركود اقتصادي أو ضغوط انكماشية، بينما تشير الفترات ذات المؤشر المرتفع إلى تضخم مرتفع قد يكون مدفوعاً بالإنفاق الحكومي أو زيادة الطلب.

3-معامل الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار في جوهره على النظرية الكمية الحديثة للنقود، والتي ربط من خلالها Freedmen التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج الداخلي الحقيقي، حيث يرى أن أي ارتفاع في المعروض النقدي بنسبة أكبر من الارتفاع في الناتج الحقيقي يولد فائض في الطلب ينعكس على شكل ارتفاع في الأسعار، فيحدث اختلال حقيقي بين السوق النقدية والسوق السلعية، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

هذا ما يوضحه الشكل رقم (11) والجدول رقم (06) من خلال تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).



الشكل رقم 11: تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (05).

جدول رقم (06): تطور معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	M2	PIB أو GDP	$\Delta M2/M2$	$\Delta PIB/PIB$	معامل الاستقرار النقدي
2000	2022,5	3361.8	-	-	-
2001	2473,5	3463	22.30	3.01	7.41
2002	2901,5	3657.2	17.30	5.61	3.08
2003	3354,4	3920.6	15.61	7.20	2.17
2004	3738	4089.3	11.44	4.30	2.66
2005	4157,5	4330.9	11.22	5.91	1.90
2006	4933,7	4403.8	18.67	1.68	11.08
2007	5994,6	4552.4	21.50	3.37	6.38
2008	6955,9	4659.8	16.04	2.36	6.80
2009	7173	4735.9	3.12	1.63	1.91
2010	8280,7	4908	15.44	3.63	4.25
2011	9929,1	5049.9	19.91	2.89	6.88
2012	11015,1	5220.3	10.94	3.37	3.24
2013	11941,5	5364.8	8.41	2.77	3.04
2014	13686,7	5568.1	14.61	3.79	3.86
2015	13704,5	5777.6	0.13	3.76	0.03
2016	13816,3	5968.3	0.82	3.30	0.25

**المصدر:** من اعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات المقدمة قاعدة بيانات بنك الجزائر .

**النسب:** من حساب الباحثة.

سنقوم بحساب معامل الاستقرار<sup>1</sup> النقدي لكشف وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الجزائري من خلال قسمة معدل التغير النسبي في حجم وسائل الدفع بالمفهوم الواسع على معدل التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة على النحو التالي:

$$B = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

حيث: **M**: حجم وسائل الدفع بمفهومها الواسع **M2**.

و **Y**: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية **PIB**.

- فإذا كان هذا المعامل **B**- مساويا للواحد يكون هناك استقرار نقديا.

- اما إذا كان مختلفا عن الواحد بالإيجاب او بالسلب فيدل ذلك على وجود تضخم او انكماش على الترتيب. وتختلف درجة هذه الضغوط بمدى ابتعاد هذا المؤشر عن الواحد.

في الحياة العملية عادة ما يعتبر مفهوم وسائل الدفع الاجمالية بعرض النقود، لهذا قد نواجه في دراسة تطور حجم وسائل الدفع بعض المشاكل في حسابه بسبب الاختلاف في هذا المفهوم من دولة لأخرى. ففي الو. م. الامريكية مثلا يعبر عن عرض النقود على اساس السيولة المحلية الخاصة (**M2**) مضافا اليها الودائع الحكومية لدى البنوك وعدة بنود جديدة لتعطي ما يسمى بالسيولة الاجمالية (**M3**). اما الجزائر فنفس مفهوم -وسائل الدفع الاجمالية- يعبر عنه بصافي البنكنوت المتداول، أي: النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، العملة المساعدة المتداولة (النقود المعدنية والاوراق الحكومية)، الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك)، والودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية، وشبه النقود (الودائع لأجل) مضافا اليها الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط اي :

$$M3 = M2 + \text{CENEP Deposits} + M1 + q + \text{CENEP Deposits}$$

كما تعتبر السلطات النقدية الجزائرية مؤسسة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على انها مؤسسة غير تجارية فإنها لا تقع تحت طائفة البنوك التجارية، ومنه سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط (**M2**)<sup>2</sup>، غير ان اعادة ترتيب القطاع المالي في السنوات الاخيرة من

<sup>1</sup> - كما يسميه البعض بمؤشر العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج الداخلي الخام.

<sup>2</sup> - المصدر: بنك الجزائر.

خلال خصوصته ، والسماح بدخول المستثمرين المحليين والاجانب زاد من كثافة المنافسة، وتم ادخال وتحويل مؤسسة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ضمن نشاطات البنوك التجارية، ولكن بالنظر الى حداثة عملية التحويل هذه فإنها لن تؤثر على مفهوم الكتلة النقدية في مفهومها الواسع.

من خلال الشكل رقم(11) والجدول رقم(06)، نلاحظ انه في الفترة الممتدة من 2000 الى 2016، بلغ معدل النمو الوسطي لكمية النقود حوالي 13٪، اما معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي فبلغ خلال نفس الفترة 3.34٪ وبلغ معامل الاستقرار النقدي 4.05 ٪، وهو ما يؤكد على الدور الذي تمارسه الزيادة في الكتلة النقدية بقيم اكبر من الزيادة في الناتج الداخلي في توليد الضغوط التضخمية.

كما يبين الشكل السابق والجدول رقم(06) ان معامل الاستقرار النقدي سجل قيما مرتفعة خلال السنوات 2001، 2006، 2007، 2008 و 2011، اذ كانت اعلى قيمة مسجلة سنة 2006 ب: 11.08٪، ويعود ذلك الارتفاع الطفيف في النمو الناتج الداخلي الخام والمقدر ب: 1.68٪، مقابل النمو القوي للكتلة النقدية والمقدرة ب: 18.66٪. هذا وقد عرقت الجزائر خلال نفس الفترة حالة من التضخم المفرط بسبب الارتفاعات المسجلة في كل من الكتلة النقدية والناتج الداخلي، وهذا ما يفسر بالتمويل الكبير في مختلف القطاعات خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي.

اما سنتي 2015 و 2016، فقد سجل معامل الاستقرار النقدي 0.03٪ و 0.25٪، وهي نسب تقترب من الصفر، أي ان هنالك استقرار نقدي، وذلك بسبب الزيادة في نمو الناتج المحلي الحقيقي دون زيادة مقابلة في الكتلة النقدية التي تميزت بنوع من الثبات، حيث بلغ معدل نموها سنة 2016 ب: 0.8٪.

**ملاحظة هامة:** يعتمد خبراء صندوق النقد الدولي في تحديدهم للاتجاهات التضخمية بالدول النامية على مؤشر معامل الاستقرار النقدي للسيولة المحلية (B) باعتباره أكثر دلالة وسهل الحساب<sup>1</sup>. لهذا يعتبر استعمال الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ليس مقياسا صحيحا بالنسبة للاقتصاد الجزائري عند تحديد مصدر الاتجاهات التضخمية، كما ان سياسة الائتمانية لها دور كبير في اعطاء نتائج متعارضة مع معيار السيولة المحلية.

## ثانيا: قياس الفجوة التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

<sup>1</sup> - السويدي عبد الناصر: التضخم في بلدان الخليج العربي: دراسة تحليلية لمؤشرات ومصادره وأثارها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1989، ص 206.

أسهم مفهوم <sup>1</sup>الفجوة التضخمية في كتابات كينز قبل أزمة الكساد الكبير التي أصابت الاقتصاد العالمي في الثلث الأول من القرن العشرين <sup>2</sup> أحداث تطور كبير في تحليل التضخم محاولا تقدير هذه الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية في "كتابه المشهور عن كيفية تمويل الحرب" أين تحدث الفجوة التضخمية في أي اقتصاد "عندما يمر بمرحلة فائض طلب على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود أو ما يسمى بالاختلال ما بين السوقين النقدية والسلعية (فجوة الموارد)".

-في حالة الأولى تكون هذه الفجوة عند زيادة إجمالي الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

-أما في الحالة الثانية تنتج هذه الفجوة من الفائض عرض النقود بالمقارنة مع الطلب عليها، هذا ويمكن قياس الفجوة التضخمية عن طريق المعيارين التاليين:

### 1 معيار الإفراط النقدي:

في أي اقتصاد عند قياس التضخم عن طريق معيار الإفراط النقدي الذي يرتكز على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود يتم بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج الذي لم يؤخذ بالحسبان سابقا.

وبناء على ذلك فإن مفهوم الفجوة التضخمية يصبح عبارة عن الفرق بين الزيادة في كمية النقود المعروضة والزيادة في الطلب عليها خلال فترة زمنية محددة وبالأسعار الثابتة، ويعرف هذا المقياس رياضيا:

$$I. G = \Delta MS - \Delta MD$$

حيث أن:  $Inflation\ Gap = I.G$  وتمثل الفجوة التضخمية.

$\Delta MS$  و  $\Delta MD$ : تشير إلى التغيرات في كل من مخزون النقود والطلب عليها على الترتيب.

ويمكن تقدير الزيادة في مخزون النقود  $\Delta MD$  على أنها عبارة عن الزيادة التي تحدث في قروض الحكومة مقابل ما باعتها من السندات وأذونات خزانة إلى البنوك، والزيادة في القروض البنكية لقطاع الأعمال، والزيادة في الأصول الأجنبية لدى البنوك. أما التغير في الطلب على النقود فيمكن تقديره من العلاقة الرياضية التالية:

$$MD = K. Y$$

حيث أن:  $K, Y$  هما مقلوب سرعة الدوران الداخلية والدخل النقدي الحقيقي على الترتيب.

<sup>1</sup> - صالح تومي وبتصرف: مرجع سابق، ص 301.

<sup>2</sup> - ارجع الى النظرية الكينزية في الفصل الأول من هذه الدراسة.

وباعتبار أن:  $K$  ثابتا في الأجل القصير، فإنه يمكن تقدير الزيادة في الطلب على النقود بإيجاد القيمة الثابتة ( $K$ )، نكتب:

$$\Delta MD = K \cdot \Delta Y$$

بحيث أن:  $Y$  هنا تمثل الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية، ومنه تصبح الفجوة التضخمية على النحو:

$$I \cdot G = \Delta MS = K \cdot \Delta Y$$

-وتتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي، عندما يكون هناك تناسب بين الزيادة في الأرصة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية أي:

$$I \cdot G = M \cdot S \left[ \frac{\Delta MS}{MS} - \frac{\Delta Y}{Y} \right] = 0$$

-أما إذا اختلفت هذه الفجوة عن الصفر وكانت موجبة فيعتبر ذلك مؤشرا على وجود ضغوط تضخمية.

## -2 معيار فائض الطلب:

يمكن قياس الفجوة التضخمية، كذلك بدلالة فائض الطلب الكلي الذي ينتج عن الاختلال الموجود بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي. لأنه من المعروف أن الزيادة في مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية عن مستوى الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية تشكل فائض طلب كلي على الصعيد المحلي. وينعكس هذا الفائض في شكل ارتفاع في الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات المنتجة بعد استبعاد الجزء الذي يستوعبه العجز الموجود في الميزان التجاري، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلة:

$$EAD = C + I + \Delta S - Y = A + \Delta S - Y$$

بحيث أن:  $EAD$  و  $Y$  هما على التوالي: فائض الطلب الكلي، والناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

أما:  $C$ ،  $I$ ،  $\Delta S$  و  $A$ : فهي القيم الإسمية لكل من الاستهلاك الخاص والعمومي، الاستثمار الكلي، التغير في المخزون وحجم الاستيعاب أو الدخل المحلي على الترتيب.

ويستند هذا المقياس إلى المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستوى السعر لدى كينز، التي تعود حسبه إلى مراحل تناقص الكفاءة الحدية لرأس المال والعمل عندما يكون النشاط الاقتصادي قد اقترب من مستوى التشغيل الكامل، حيث أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي لا تقابلها نفس الزيادة في حجم الإنتاج ويؤدي ذلك إلى ظهور التضخم الفعلي.

ويمكن قياس نسبة الفجوة التضخمية عن طريق تقسيم فائض الطلب الكلي -EAD- على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية -Y-. كلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية، مما يدفع بالأسعار في الداخل إلى الإرتفاع.<sup>1</sup>

### 3- معيار إجمالي السيولة المحلية.

كما يمكن قياس التضخم عن طريق معيار إجمالي السيولة المحلية ( $M_2$ )، فكلما زادت هذه الأخيرة بمعدل يفوق معدل الزيادة السنوية في الناتج الداخلي الخام، فيؤدي ذلك إلى إحداث معدلات تضخم مرتفعة. ويمكن صياغة هذا المعيار رياضيا وفقا للمعادلة التالية:

$$(1 + \pi) = (1 + m)/(1 + q)$$

حيث أن:  $\pi$ : هو معدل التضخم النقدي،  $(1 + \pi)$  هو معيار إجمالي السيولة المحلية.

$m$ : معدل التغير السنوي في السيولة المحلية.

$q$ : معدل التغير السنوي في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية. وبترتيب بسيط يمكن

التعبير عن معدل التضخم النقدي بالمعادلة:

$$\pi = (m - q)/(1 + q)$$

<sup>1</sup> - صالح تومي وبتصرف، مرجع سابق، ص 305.

الجدول رقم (07): معايير قياس الفجوة التضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري

لسنوات	Rgdpo	Rgdpe	Inflation Gap	Inflation Gap Excess	Inflation Gap Monétaire	EAD
2004	360710.125	384903.71875	24793.59375	24793.59375	1003.625	24793.59375
2005	409618.96875	445061.84375	35442.875	35442.875	11249.28125	35442.875
2006	451620.21875	491438.46875	39818.25	39818.25	4375.375	39818.25
2007	467829.125	487421.84375	19592.7187	19592.71875	-20225.53125	19592.71875
2008	501294.78125	519181.5625	17886.71875	17886.71875	-1705.9375	17886.71875
2009	460958.65625	449139.125	-11819.53125	-11819.5312	-29706.3125	-11819.53125
2010	532781.75	515663.84375	-17117.90625	-17117.9062	-5298.375	-17117.90625
2011	569128.3125	567679.8125	-1448.5	-1448.5	15669.40625	-1448.5
2012	559592.375	548019.4375	-11572.9375	-11572.9375	-10124.4375	-11572.9375
2013	544573	521018.46875	-23554.53125	-23554.5312	-11981.9375	-23554.53125
2014	537308.0625	513785.03125	-23523.03125	-23523.0312	31.5	-23523.03125
2015	497077.3125	469844.90625	-27232.40625	-27232.4062	-3709.375	-27232.40625
2016	480720.6875	451280.1875	-29440.5	-29440.5	-2208.09375	-29440.5
2017	472188	452337.34375	-19850.65625	-19850.6562	9589.84375	-19850.65625
2018	497182.15625	481165.875	-16016.28125	-16016.2815	3834.375	-16016.28125
2019	507487.5625	488952.375	-18535.1875	-18535.1875	-2518.90625	-18535.1875

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مركز البيانات بنك الجزائر.

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (07)، وبدون تفاصيل أكثر نلاحظ انه يشرح نفسه من خلال النتائج المتحصل عليها والتي تدل على ان لاقتصاد الجزائري يعيش في ظل: اختلالات، لا توازن، لا نمو لنصل الى نتيجة حتمية مفادها ركود اقتصادي ثم تضخمي.

#### الفجوة التضخمية في الاقتصاد الجزائري:

تُعرّف الفجوة التضخمية الفعلية (Inflation Gap) بأنها الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (RGDPE) والناتج المحلي الإجمالي المحتمل (RGDPO) ويعكس هذا الفرق الوضع الاقتصادي كالتالي:

- عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، تظهر فجوة انكماشية، ما يدل على تباطؤ النشاط الاقتصادي وضعف الطلب الكلي.

- أما عندما يتجاوز الناتج الفعلي الناتج المحتمل، فإن ذلك يشير إلى وجود ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي تفوق قدرة الاقتصاد على الاستجابة الإنتاجية.
- في حالة الجزائر، تُظهر القيم السالبة المسجلة في الجدول أن الاقتصاد كان يعمل دون استغلال كامل لقدراته الإنتاجية، ما يعني أنه كان يعاني من تباطؤ اقتصادي وليس من ضغوط تضخمية. فعلى سبيل المثال:
- خلال الفترة 2009-2019، استمرت الفجوات التضخمية السالبة، مما يدل على حالة ركود اقتصادي أو نمو بطيء.
- في الفترة 2004-2008، ورغم وجود فجوة تضخمية موجبة، إلا أن الناتج الفعلي كان أدنى من الناتج المحتمل، وهو ما يشير إلى أن الضغوط التضخمية كانت مرتبطة بعوامل نقدية أكثر من كونها نتيجة تحسن حقيقي في النشاط الاقتصادي.
- أما بين 2009 و2016، خاصة بعد صدمة أسعار النفط سنة 2014، أين سجّل الناتج الفعلي تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالناتج المحتمل، مع اتساع الفجوات السالبة، ما يعكس دخول الاقتصاد في حالة ركود تضخمي.
- لاحقاً، خلال الفترة 2017-2019، تقلصت هذه الفجوات السالبة نسبياً، مما يشير إلى تحسن طفيف مرتبط بتطبيق سياسات نقدية انكماشية تهدف إلى استقرار الاقتصاد.
- الفجوة التضخمية بناءً على فائض الطلب الكلي (EAD)** تُقاس هذه الفجوة بالفرق بين إجمالي الطلب (الاستهلاك + التغير في المخزون) والناتج المحلي الإجمالي الفعلي.
- عندما يتجاوز الطلب قدرة الاقتصاد الإنتاجية، تتزايد الضغوط التضخمية وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وهي حالة عرفها الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة
- وقد أظهرت النتائج أن توسع هذه الفجوة بين 2007 و2019 ترافق مع:
- تدهور سعر صرف الدينار الجزائري.
- نمو متسارع في حجم الواردات من السلع والخدمات.
- غير أن مقارنة الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب الكلي مع الفجوة التضخمية الفعلية تُبين أن الفجوتين كانتا متقاربتين، مما يدل على أن الضغوط التضخمية الناتجة عن الطلب لم تكن شديدة مقارنة بحجم الناتج الفعلي. وهذا يعني حسابياً وجود استقرار نسبي، لكن من الناحية الواقعية، كان الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية عميقة.



### الفجوة التضخمية بناءً على الإفراط النقدي (I.G)

يُستخدم لقياس الفرق بين التغير في المعروض النقدي ( $\Delta MS$ ) والتغير في طلب النقود ( $\Delta MD$ )، حيث يؤدي ارتفاع المعروض النقدي بمعدل يفوق طلب النقود إلى نشوء ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد: لم يتمكن من حساب معيار الإفراط النقدي بدقة بسبب نقص البيانات المتعلقة بالتغيرات في كل من المعروض النقدي وطلب النقود. وعليه، تظل الحاجة قائمة إلى توفير بيانات أكثر شمولاً ودقة حول هذين المتغيرين  $MS$  و  $MD$  من أجل التمكن من إجراء هذا الحساب بشكل صحيح.

ومع ذلك، أظهرت المؤشرات أن الاقتصاد الجزائري عانى من:

• تقلص السيولة.

• ضعف فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

أما بالنسبة لمعدل التضخم النقدي ( $\pi$ )، الذي حُسب استناداً إلى المعروض النقدي والطلب على النقود، فقد سجل نسبة ثابتة عند **55.11%** سنوياً بناءً على الفرضيات المعتمدة، إلا أن هذه النتيجة لا تعكس الواقع الاقتصادي بدقة، حيث شهد التضخم الفعلي تزايداً مستمراً من سنة لأخرى. في الأخير توضح مختلف قراءات الفترات الاقتصادية التي مر ولا يزال يمر بها الاقتصاد الجزائري التحولات الواضحة في الأداء الاقتصادي. فالفترة ما بين 2004 و 2008، عرف الاقتصاد الجزائري ضغوطاً تضخمية قوية نتيجة فائض الطلب ونمو العرض النقدي، مما عكس مرحلة من النمو الاقتصادي السريع المصحوب بارتفاع الأسعار. ابتداءً من عام 2009، بدأت الفجوات التضخمية تأخذ منحى سالباً، ما يشير إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وظهور ضغوط انكماشية. وقد سجلت سنة 2011 حالة استثنائية تمثلت في فجوة نقدية موجبة كبيرة رغم استقرار الفجوة العامة، وهو ما يمكن تفسيره بسياسات نقدية توسعية مؤقتة. أما خلال الفترة 2013-2016، فقد بلغت الفجوات السالبة أقصى مستوياتها، ما يعكس أزمة اقتصادية حادة متأثرة بشكل مباشر بالصدمة النفطية لعام 2014. أما الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، لوحظ تحسن نسبي مع تقلص تدريجي للفجوات السالبة، ما دل على بداية استقرار نسبي سواء على الصعيد النقدي أو الاقتصادي، مدعوماً بمحاولات تحفيز نقدي خاصة خلال سنتي 2017 و 2018. ورغم هذا التحسن النسبي، يبقى الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز هذا المسار وتقوية قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

## المبحث الثالث: أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري.

نتاجا لكل ما سبق ما يزال الاقتصاد الجزائري يعرف اختلالات هيكلية كبيرة بين العرض الكلي والطلب الكلي، فمن جانب العرض أدى الى: إعادة توجيه نموذج التنمية، انخفاض مستوى الاستثمار، ظروف التأقلم المؤسسات مع إعادة الهيكلة، انخفاض الواردات...، الى ظهور بوادر الانكماش الاقتصادي. اما من ناحية الطلب، فان نمو الدخل الاسمي الغير متوافق مع معطيات الحقيقية كان سببا في ظهور فائض الطلب وبالتالي في وجود اختلال بين الموارد والاستعمالات.

ومن الناحية النقدية والمالية نلمس هذا الاختلال من خلال ميكانيزمات التمويل والاستثمار التي أصبحت من شان اقتصاد الاستدانة، هذا اللاتوازن -الذي هو أصل اهم او كل الاختلالات- لم يظهر صراحة، بسبب الإيرادات البترولية خلال السنوات الأولى، فترك كل من دفع الديون والحيطة في وضعية الميزانية العامة للدولة مكانا للاختلالات الخارجية والداخلية، امام حساسية كل من الميزان التجاري والإيرادات الحكومية لسعر برميل البترول، الناتجة عن مكانة المحروقات في الصادرات والحصة النسبية للجباية البترولية في إيرادات الخزينة.

وفي نهاية الثمانينات، بين تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية - العجز العمومي، الارتفاع المتسارع في الكتلة النقدية، المغالاة في سعر العملة- ان الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات عميقة. والتي تبينت حداثها بعد الازمة العالمية لأسعار النفط سنة 1986. مما اجبر السلطات على إعادة النظر في السياسات المتبعة. ومنه ومع بداية التسعينات بدأت مرحلة جديدة استوجبت إعادة الهيكلة الكلية للنظام الاقتصادي والمالي هادفة الى إعادة التوازنات الاقتصادية والنقدية من جهة، وخلق الشروط الملائمة للبعث الاقتصادي من جهة أخرى وذلك من خلال تخفيض نفقات الخزينة عن طريق توقفها عن تمويل استثمارات المؤسسات العامة، تطهير المؤسسات العمومية، اتباع سياسة مالية مشددة من اجل تخفيض الكتلة النقدية، تحرير الأسعار تدريجيا، تعديل أسعار الفائدة وتخفيض التدريجي لسعر الصرف.

نظرا لكثرة الاختلالات التي عانى وما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة، تتعدد وتتداخل أسباب التضخم والتي كان لها دورا هاما في ارتفاع معدلاته -دون ان ننسى التضخم المستورد<sup>1</sup>- وفي هذا الإطار نختار بدورنا تقسيم هذه الأسباب الى: أسباب نقدية، مالية، هيكلية، ومؤسسية.

<sup>1</sup> - كونه محور دراستنا.

## أولاً: الأسباب النقدية:

"نموذج دوبرنيس"<sup>1</sup> للصناعات المصنعة هو النموذج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر ابتداء من سنة 1967 كونه العمود الفقري لأية استراتيجية طويلة الأجل، عن طريق خلق قاعدة صناعية قوية تخدم وتفيد القطاع الزراعي<sup>2</sup> بمفهومها الواسع لخلق تكامل اقتصادي حقيقي بين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى وتحقيق تنمية شاملة وسريعة من خلال الاعتماد على الصناعات القاعدية والتي حظيت بأكبر نصيب من حجم الاستثمار بالمقارنة مع السلع الاستهلاكية ، ففي إطار سياسة تمويل التنمية ارتبط عرض النقود - الإصدار النقدي - ارتباطاً وثيقاً بمستوى الاستثمار المخطط وفقاً لعلاقة موجبة ، تتناسب فيها التغيرات في حجم الاستثمار طردياً مع التغيرات في نمو الكتلة النقدية التي تقتضي إلى أن أية زيادة في الدخل الوطني يجب أن توجه لرفع معدلات الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة.

فالجزائر اختارت التضحية بنسبة معينة من الاستهلاك الآني والتي ستعوض في المدى البعيد بعدما تظهر النتائج الإيجابية للاستراتيجية التنموية. أما الخيار الثاني الذي استبعدته: إشباع الحاجات الاستهلاكية الآنية يحمل في طياته تضحيات مستقبلية، بالنسبة للبديل الأول لم يكن باهض الثمن حيث تتوفر الجزائر على موارد هامة من الغاز الطبيعي والبتروول سمحت لها بإشباع الحاجات الاستهلاكية وبشكل خاص الأساسية. إن التضخم الطفيف والمعتدل الذي نشأ في المراحل الأولى من التنمية لم يكن خطيراً ولا كبيراً باعتبار أن معدل زيادة الإنتاج يفوق بكثير معدل زيادة الأسعار ولم يكن هنالك أي مجال للخوف من عدم الاستقرار النقدي حيث كانت السلطات النقدية تعمل من خلال سياساتها للتحكم بزمّام الأمور.

وخلال الفترة (1980-1989) شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاعاً مذهلاً في نسبة السيولة حيث أن 85% من حجم النقود تتمتع بسيولة مطلقة أو شبه مطلقة نتيجة ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على استقطاب ثروات ومكتنزات الأفراد - الخوف من الضرائب - رغم الامتيازات التي قدمتها الحكومة والخاصة بمنح سكن وسيارة إذا ما تحصل الفرد على دفتر توفير لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلا أن النتائج المنتظرة لم تتحقق نتيجة انخفاض معدلات الفائدة (أسعار فائدة حقيقية سالبة) من جهة وندرة الموارد وبروز السوق السوداء (تضخم مكبوت) من جهة أخرى ، ضف إلى ذلك قيام بنك الإصدار

<sup>1</sup> - G.Debornis.

<sup>2</sup> - بعد فشل تجربة التسيير الذاتي.

بإعادة تمويل البنوك الأولية حيث وصلت نسبة السيولة إلى 0.84 سنة 1988 بعدما قدرت ب 0.76 سنة 1985

وبين سنتي 1989<sup>1</sup> و 2005 تضاعفت الكتلة النقدية ثلاثة عشر مرة ونصف بينما تضاعف الناتج الداخلي الخام ثمانية عشر مرة حيث عرفت نسبة السيولة انخفاضا ملحوظا ووصلت أقل نسبة سنة 1996 و قدرت ب 0.36 بعدما كانت تقدر ب 0.73 سنة 1989.

**1- تطور الكتلة النقدية ومقابلاته:** ان مجرد وجود ارتفاع في حجم الكتلة النقدية لا يعني بالضرورة وجود قوى تضخمية، لكن يكون لهذا الارتفاع اثار تضخمية عندما لا يواكب هذا الارتفاع نفس وتيرة نمو في العوامل الاقتصادية الأخرى خاصة الإنتاجية التي تخلق وضعية اختلال وعدم استقرار في الاقتصاد الوطني.

هذا وقد عرفت الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا كبيرا جدا ومتسارعا منذ الاستقلال، حيث انتقلت من 4.1 مليار دينار جزائري سنة 1962 إلى أكثر من 343 مليار دينار سنة 1990، لتصل في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2018 إلى 15620.63 مليار دينار جزائري، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من 1990 إلى 2019<sup>2</sup> من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (08): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2019). الوحدة: مليار دج**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الكتلة النقدية	343	415.26	515.90	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.5	1592.4	1789.3
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكتلة النقدية	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738.0	4175.5	4933.7	5994.6	6955.9	7173.0
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الكتلة النقدية	8280.7	9929.1	11013.3	11941.5	13673.2	13704.6	13816.3	14974.6	16636.7	16899.1

**المصدر:** مركز بيانات بنك الجزائر.

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (09) سنقوم بتقسيم تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) الى فترات، كل فترة تشرح الهدف مرسوم في السياسة النقدية.

<sup>1</sup> - صالح تومي: مرجع سابق، ص 200.

<sup>2</sup> - يرجع سبب اختيار هذه الفترة بالذات، لأنها تواكب بداية الإصلاحات.

-**الفترة الأولى:** تمتد من 1990 إلى 1994 التي كانت سياسة نقدية توسعية، هدفها الأساسي تمويل عجز الميزانية الضخم واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات، إذ لفي الفترة (1990-1993) قدر معدل النمو السنوي النقدي بين 21% و 24% الذي نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار.

- أما خلال **الفترة (1994-2000):** وتزامنا مع انخفاض سعر النفط الذي بلغ 15.9 دولار للبرميل الواحد سنة 1994 بعدما كان 23.73 دولار للبرميل سنة 1990 تبنى البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية انكماشية صارمة، تهدف الى تخفيض معدلات التضخم التي كانت مرتفعة جدا خاصة في بداية الفترة، حيث قدر متوسط التضخم السنوي ب: 29.04% و 29.78% في سنة 1994 و 1995 على التوالي، وسبب هذا الارتفاع هو التوسع النقدي المفرط. ولقد تزامن هذا التقييد في السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 والذي كان من بين أهم أهدافه تقليص معدل نمو الكتلة النقدية إلى حوالي 14% خلال الفترة (1994-2000).<sup>2</sup>

حيث نلاحظ بالفعل تباطؤ نمو المعروض النقدي خلال هذه الفترة، ليبلغ سنة 1995 أدنى مستوياته المقدر ب 10.5% كما سجلت كل من سنة 1999 و 2000 أيضا نموا منخفضا قدر ب 12% و 13% على التوالي، أما سنة 1998 فهي السنة الوحيدة التي شهدت معدل نمو مرتفع في الكتلة النقدية قدر ب: 47.2% وقد حققت هذه السياسة نتائج جيدة جدا على مستوى معدل التضخم الذي سجل أدنى مستوياته على الإطلاق سنة 2000 بمعدل قدر ب: 0.34% الذي كان نتيجة لعدة عوامل ابرزها استقرار أسعار المواد الأساسية نسبيا وتحسن في التوازنات المالية العامة بفضل انتعاش أسعار النفط.

أما خلال **الفترة (2001-2011):** ومع ارتفاع أسعار النفط إلى 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 بعدما كان سعره 17.8 دولار سنة 1999<sup>3</sup>، غيرت السلطة النقدية اتجاهها مرة أخرى نحو سياسة نقدية توسعية، هدفها الأساسي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في حدود مقبولة من التضخم.

هذا وقد شهدت الألفية الجديدة زيادة مستمرة في الكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 9929.18 مليار دينار سنة 2011 ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع

<sup>1</sup> - لعزوز علي بن علي، عبد العزيز طيبة: "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بجوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص 30.

<sup>2</sup> - عبد العزيز طيبة: "فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2001"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2014، ص 29.

<sup>3</sup> - عبد العزيز طيبة: المرجع السابق، ص 32.

في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خلال الفترة (2001-2004)، والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار .

بعد ذلك شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2009-2005)، والذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي 9682 مليار دينار عند نهاية 2009 فضلا عن البرنامج الخماسي (2010-2014) والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دينار. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف النقدية المتعلقة بتطور المجاميع النقدية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة، تستند على سعر افتراضي لبريميل البترول، فعلى سبيل المثال أنجزت البرجمة النقدية لسنة 2007 على أساس أن سعر البرميل الواحد هو 62.8 دولار، في حين بلغ السعر الواقعي 74.95 دولار، ما يعني زيادة قدرها، 19% وعليه انجر عن المزيد من الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات توسع نقدي قوي مقارنة التقديرات، خاصة أن الكتلة النقدية نمت بمعدل تجاوز 21% سنة 2007، متجاوزة بذلك الهدف المحدد لنموها بين 17.5% و 18.5%، وهو ما يبرر تزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار. ورغم الأزمة التي شهدتها العالم بداية من 2014 بسبب انهيار أسعار البترول وأزمة البنوك العالمية، إلا أن حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري استمر في الارتفاع، ومرد ذلك هو اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي بدون تغطية، بالإضافة إلى أن حجم الكبير من الكتلة النقدية المتداولة في السوق السوداء، وهو ما سبب استمرار ارتفاع حجم الكتلة النقدية رغم الانخفاض الكبير في الإيرادات البترولية.

وهذه الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية أدت إلى زيادة التضخم، نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي، والديون التي تمنحها الخزينة العامة، وهو ما أدى إلى ظهور التضخم الطلب الذي مس جميع القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف بسبب لارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي أدت بها إلى رفع الأسعار.

**2. نمو فائض السيولة البنكية:** تعاني البنوك التجارية الجزائرية دائما من إشكالية وجود فائض سيولة كبير غير موظف، وبرزت هذه المشكلة تحديدا سنة 2001، حيث كانت هذه البنوك قبل ذلك في حاجة دائمة للسيولة ما دفعها إلى اللجوء لبنك الجزائر من أجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها.

وبالنظر إلى فائض السيولة البنكية الذي تزايد بشكل كبير بين سنتي 2006 و2008 حيث انتقل من 1612.4 مليار دينار جزائري إلى 2547.7 مليار دينار جزائري، ثم لينخفض سنة 2009 إلى 2061.3 مليار دينار جزائري، أي حوالي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان يمثل 20% سنة 2008، ويمكن اعتبار انخفاض أسعار المحروقات السبب الرئيسي وراء ذلك. بعد ارتفاع أسعار المحروقات اذ انتقل سعر برميل النفط من 61.78 دولار سنة 2009 إلى 79.03 دولار سنة 2010 ثم إلى 104.01 دولار سنة 2011، ليرتفع فائض السيولة من جديد ويبلغ 3008.3 مليار دينار جزائري سنة 2011.<sup>1</sup>

أما بقية السنوات فقد شهد هذا الفائض زيادة بوتيرة متذبذبة، حيث عاود الانخفاض سنة 2013 ليبلغ 2692.99 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك إلى تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل للبترول الخام من 112.94 دولار سنة 2011 إلى 111.04 و109.55 دولار لسنتي 2012 و2013 على التوالي.

في سنة 2014 عاود الارتفاع من جديد ولكن بنسبة ضئيلة قدرت بـ 1.4% وفي نهاية جوان 2015 بلغت السيولة المصرفية الإجمالية 2104.96 مليار دينار جزائري مقابل 2826.3 مليار دينار نهاية ديسمبر 2014 وذلك نتيجة الانخفاض المعتبر في ودائع المحروقات.

هذا وقد شهدت سنة 2015 منعرجا جديدا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، حيث ولأول مرة منذ بداية سنوات 2000 شهد فائض السيولة المصرفية تراجعا ملحوظا تحت تأثير التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات، إذ انخفض المتوسط السنوي لفائض السيولة المصرفية في سنة 2015، منتقلا من 2826.3 مليار دينار في 2014 إلى 2135 مليار دينار سنة 2015. وعلى أساس معطيات آخر الفترة تقلصت السيولة المصرفية بنسبة 32.9% منتقلة من 2730.88 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015. وفي سنة 2016 استمر أيضا الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، حيث تقلصت هذه الأخيرة بـ 1011.7 مليار دينار.

أما سنة 2017 فقد شهدت عدة تطورات في الوضع الاقتصادي العام، والذي تميز باعتماد ووضع حيز التنفيذ آلية التمويل غير التقليدي والارتفاع النسبي في أسعار المحروقات، ففي هذا الظرف عرفت السيولة لكل المصارف والمؤسسات المالية، ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2017 تحسنا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى عمليات إعادة شراء المستحقات غير الناجعة للمؤسسات العمومية والى ارتفاع

<sup>1</sup> - Banque d'Algérie : Evolution économique et monétaire en Algérie;Rapport2011 ; Mai2012 ; p11.

الودائع. حيث ارتفعت السيولة المصرفية لتصل إلى 1380.6 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2017، بعد أن سجلت تراجعاً ملحوظاً في بداية العام تزامناً مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات. وواصلت الكتلة النقدية الارتفاع حيث بلغت 16899.1 مليار دينار جزائري سنة 2019. إن هذا التزايد وإن كان متذبذباً، إلا أنه يزيد من إمكانية البنوك على منح القروض، وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة في ظل جمود الإنتاج الوطني، وهذا الأمر يؤثر بشكل واضح على ارتفاع الأسعار، خاصة إذا تم توجيه هذه القروض إلى قطاعات غير منتجة، مما يتطلب دوراً كبيراً من بنك الجزائر من أجل ضبط السيولة والاستخدام العقلاني لها عوض منح قروض غير مجدية للاقتصاد وذلك تقادياً لانعكاسات التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني.

### الجدول رقم (09) يوضح تطور الكتلة النقدية وأسعار النفط بالدولار في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الوحدة: مليار دج

السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقد M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2	الناتج الداخلي الخام PIB	معدل سيولة الاقتصاد PIB/M2	أسعار النفط بالدولار
2000	484.9	467.5	1041.3	974.3	2022.5	13	41323.5	49.04	27.06
2001	577.3	554.9	1238.5	1235.0	2473.5	22.3	4227.1	58.5	23.12
2002	664.6	642.2	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	4522.8	64.15	24.36
2003	781.4	732.0	1643.5	1656.0	3299.5	13.7	4247.5	77.86	28.10
2004	874.3	1133.0	2165.6	1478.7	3644.4	10.5	6150.4	59.25	36.00
2005	921.0	1240.5	2437.5	1632.9	4070.5	11.7	7563.6	53.81	50.64
2006	1081.4	1760.6	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	8520.6	56.65	61.08
2007	1284.5	2570.4	4233.6	1761.0	5994.6	24.2	9366.6	63.99	69.10
2008	1540.0	2965.1	4964.9	1991.0	6956.0	16	11043.7	62.98	94.45
2009	1829.3	2541.9	4944.2	2228.9	7178.7	3.2	9968.0	72.01	61.06
2010	2098.6	2922.3	5756.4	2524.3	8280.7	15.4	11991.6	69.05	77.45
2011	2571.5	3536.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.9	14519.8	68.38	107.5
2012	2952.3	3380.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9	16115.5	68.35	109.5
2013	3204.0	3564.5	8249.8	3691.7	11941.5	8.4	16643.8	71.74	105.9
2014	3658.9	4460.9	9603.0	4088.7	13663.9	14.4	17228.6	79.31	96.20
2015	4108.1	3908.5	9262.2	4443.4	13704.5	0.13	16702.1	82.05	49.50
2016	4497.1	3804.5	9407	4409.3	13816.3	0.8	17406	79.38	40.76



2017	4716.9	5549.1	10266	4708.5	14974.5	8.4	18564	80.53	52.87
------	--------	--------	-------	--------	---------	-----	-------	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مركز معلومات بنك الجزائر.

### 3-تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

ان تغطية الكتلة النقدية-مقابلات الكتلة النقدية-هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار ولا يحق ان يصدر النقد من قبل البنك المركزي الا من العناصر التالية:<sup>1</sup>

-قروض للاقتصاد: تمثل المستحقات الممنوحة للمؤسسات سواء من أجل تغطية احتياجات الخزينة او من أجل تمويل عملياتها الاستثمارية، بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة لقطاع العائلات لتمويل اسكان والاستهلاك معا.

-مستحقات او ديون على الخزينة: بما ان الدولة عون اقتصادي غير مالي يلجأ الى القطاع المصرفي من أجل الحصول على السيولة من طرف الخزينة على شكل قروض بدون مقابل أو من طرف البنك المركزي مقابل معدل فائدة مساوي لمعدل السوق النقدي.

-الذهب والعملات الصعبة: ويمثل مقابل الرصيد النهائي لميزان المدفوعات للدولة من الذهب والعمللة الصعبة وهو المقابل الخارجي للكتلة النقدية

أدى انتعاش أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية منذ سنة 2000 إلى إحداث تغيرات جذرية في هيكل مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، وما نلاحظه ان تطور كل نوع منها يختلف من فترة الى أخرى، والنتيجة هي ان التوسع في خلق النقود يعود الى سياسة الائتمان والقروض الممنوحة للاقتصاد والمستحقات عن الخزينة العامة والتي لعبت دورا كبيرا في انتشار وتوسع القوى التضخمية في الاقتصاد الوطني. والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).

<sup>1</sup> - وهذا في الحدود التي نص عليها قانون النقد والقرض، لمزيد من التفصيل ارجع الى: قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، 1990/04/18، العدد 16، المادة 59.

الجدول رقم (10): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للاقتصاد	أسعار النفط (دولار للبرميل)
2000	775.9	677.4	993.7	27.60
2001	1310.1	569.7	1078.4	23.12
2002	1755.6	578.6	1266.7	24.36
2003	2342.6	423.4	1380	28.10
2004	3119.1	-20.6	1535	36.00
2005	4179.7	-933.2	1779.8	50.64
2006	5515	-1304.1	1905.4	61.08
2007	7415.5	-2391.1	2205.2	69.10
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	94.45
2009	10885.7	-3488.6	3086.5	61.06
2010	11996.5	-3510.9	3286.1	77.45
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	107.50
2012	14940	-3334.0	4287.6	109.50
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	105.90
2014	15601.79	-1992.3	6504.6	96.20
2015	15375.4	576.5	7277.2	49.50
2016	12696.0	2682.2	7909.9	40.76
2017	11227.4	4691.9	8880.0	52.87

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: مركز معلومات بنك الجزائر.

← صافي الأصول الأجنبية: ابتداء من سنة 2001 عرفت الوضعية النقدية الجزائرية ظاهرة

نقدية جديدة تجاوز فيها حجم صافي الأصول الأجنبية الكتلة النقدية M1 مسجلا ارتفاعا محسوسا إذ بلغ ما قيمته 1310.7 مليار دج، بعدما كان 775.9 مليار دج سنة 2000، لتتوالى ارتفاعات إجمالي

صافي الأصول الأجنبية إلى غاية 2014 وبمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها كانت متذبذبة والتي تتأثر بتقلبات أسعار النفط بشكل كبير، حيث عرفت الفترة (2005-2014) ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطية صافي الأصول الأجنبية كمحدد هيكلي رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ سنة 2005 السيولات النقدية وشبه نقدية في الاقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة صافي الأصول الأجنبية من 15375.4 مليار دج سنة 2015 إلى 11227 مليار دج سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض بالأساس للانخفاض المستمر لأسعار النفط ابتداء من سنة 2015، وكذلك لانخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو.

#### ◀ القروض المقدمة للدولة (الخزينة): ونميز بين ثلاثة مراحل كالتالي:

✓ **المرحلة أولى (2000-2003):** سنة 2000 قدر إجمالي القروض الممنوحة للدولة بما قيمته 667.5 مليار دج لتبلغ 423.4 مليار دج سنة 2003، ما ميز هذه الفترة أن أسعار النفط كانت في مستويات منخفضة، الأمر الذي دفع بالخزينة العمومية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي.

✓ **المرحلة الثانية (2004-2014):** في ظل تواصل انتعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على خزينة الدولة فقد تحولت من مدين إلى دائن، وبالتالي في هذه المرحلة قلل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة، وقد بلغت ما قيمته (20.6) مليار دج سنة 2004، وبلغت (3627.3-) مليار دج خلال سنة 2008، وصولاً إلى (1992.3-) مليار دج سنة 2014.

✓ **المرحلة الثالثة (2015-2017):** بعد انهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني لسنة 2014، لجأت الخزينة العمومية إلى الجهاز المصرفي كمقترض، وهذا ابتداء من سنة 2015 وذلك بمبلغ 567.5 مليار دج، وبمبلغ 4691.9 مليار دج سنة 2017.

مما سبق ذكره يمكن القول بأنه هنالك علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط وصافي الأصول الأجنبية، وهنالك علاقة عكسية بين أسعار النفط والقروض المقدمة للدولة، وعلاقة طردية مباشرة بين صافي الأصول الأجنبية والكتلة النقدية M2.

◀ **القروض المقدمة للاقتصاد:** شهدت منذ سنة 2000 اتجاهات تصاعدياً وصولاً لسنة 2017، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 933.7 مليار دج، وسنة 2008 ما قيمته 2615.5 مليار دج، لتبلغ ما قيمته 8880.0 مليار دج سنة 2017، وقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة الفوائض المالية نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط

من جهة، وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، بالإضافة إلى تسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها البنوك وهذا من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية أو في مجال القروض الاستهلاكية التي شهدت ارتفاع محسوس مؤخرًا.

تؤدي هذه المصادر الثلاثة (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة والاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية) للإصدار النقدي إلى زيادة التضخم، نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الانتاجي العمومي والديون التي منحها الخزينة العامة أدى ذلك إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس جميع القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف نظرا لارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات الذي أدى بها إلى رفع الأسعار<sup>(1)</sup>.

#### ثانيا: الأسباب المالية.

ان تطور المتغيرات المالية العامة من: الإيرادات العامة، النفقات العمومية، وعجز موازني، خلال الفترة 2000-2019، لعبت دورا هاما في ظهور ضغوط تضخمية والتوسع في الإنفاق العام له أثر مباشر على مكونات السيولة المحلية، فوجد عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 60% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة: على السلع والخدمات من خلال المداخل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات، الإعانات، وشكلت الأجور الموزعة من طرف الدولة العنصر الأهم في نفقات الدولة.

#### 1-تطور النفقات العامة:

يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير في حجم الطلب العام، ومن ثم في المستوى العام للأسعار. من خلال القراءة الأولية للجدول (11) الذي يعكس تطور النفقات العمومية، وما يمكننا قوله أنها في حالة ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة.

**فخلال الفترة 2000 - 2010 :** نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية تعتبر سنة 2000 نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائري بسبب الوفرة المالية التي عرفها، إذ قدر حجم الإنفاق ب 1176,0 مليار دج سنة 2000 لينتقل سنة 2009 إلى 5474,5 مليار أي بزيادة تقارب أربعة أضعاف، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع حجم الإنفاق الحكومي للسياسة التوسعية التي اتبعتها الجزائر، لمحاولة منها علاج آثار أزمة انخفاض أسعار البترول خلال فترة التسعينات، والتي ألقت بظلالها على الوضع الاجتماعي خاصة نتيجة الإجراءات الصارمة المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي،

<sup>1</sup> - Mourad Benachenbou : "Inflation-Dévaluation -Marginalisation" Dar Cherifa, Alger, 1993,p05.

والتي رفعت من معدلات التضخم والبطالة والفقر... إلخ. فخصصت مبالغ ضخمة لتنفيذ مخططات التنمية ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وصولاً إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي بلغت ميزانيته 4202,7 مليار دج.

الجدول رقم (11): تطور النفقات العمومية خلال الفترة 2000-2019 الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2004	2006	2007
تطور الإنفاق الحكومي	1176,0	1452,3	1602,3	1841,1	1920,0	2005,2	2631,4	3526,4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور الإنفاق الحكومي	4882,1	5474,5	6468,8	8272,5	7745,5	6879,8	7656,1	8753,7
السنوات	2016	2017	2018	2019				
تطور الإنفاق الحكومي	7984,1	6883,2	8627,7	8557,1				

المصدر: وزارة المالية

اما الفترة 2010-2019: عرف حجم الانفاق الحكومي خلالها تزايد معتبر في إطار تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، حيث قدر حجم الانفاق سنة 2011 ب 8272,5 مليار دج ليتراجع بعدها سنة 2012 و 2013 لكن بعد 2014 شهد الانفاق الحكومي تراجعاً بسبب الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول منذ منتصف 2014، كما شهدت أيضاً انخفاض آخر في أسعار البترول منتصف سنة 2018، الأمر الذي أدى إلى تجميد بعض المشاريع التنموية واتباع سياسة ترشيد النفقات العمومية.

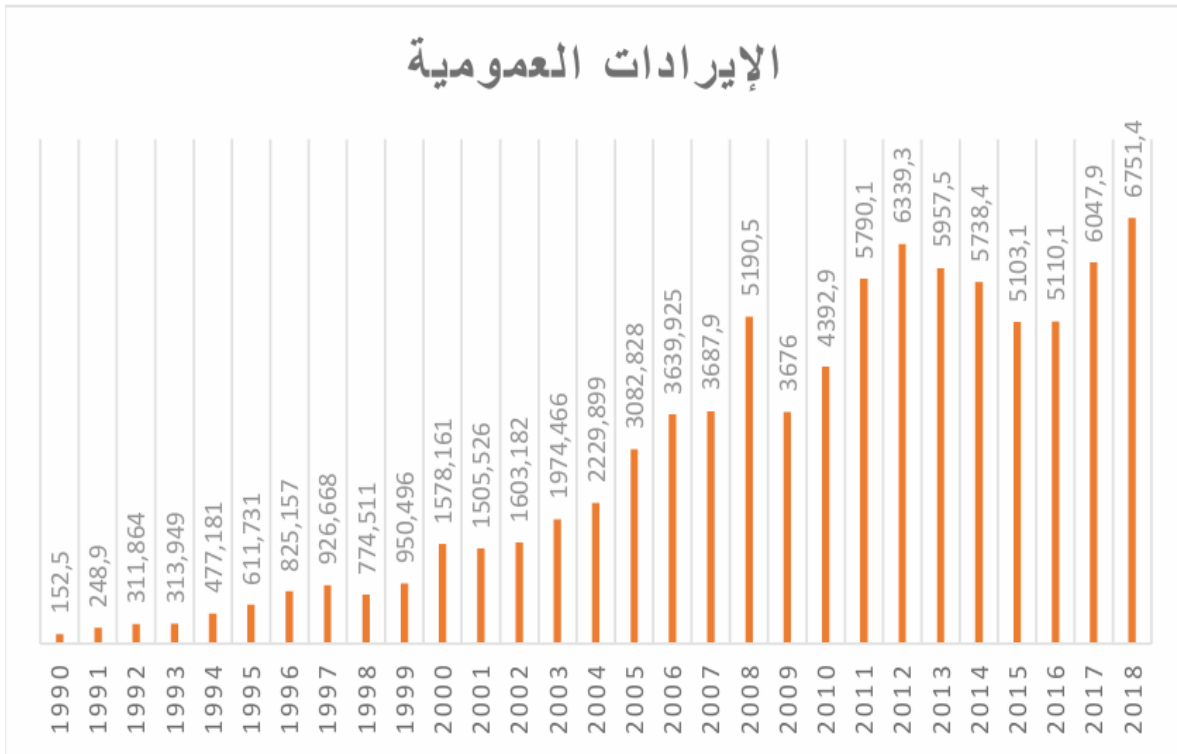
## 2- تطور الإيرادات العمومية:

شهدت الفترة 1990 - 1997 ارتفاعاً في الإيرادات، غير أن هذا الارتفاع لم يدم بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق الدولي بين سنة 1997 و 1998 مسبباً تراجع إجمالي الإيرادات إلى 774,5 مليار دينار بعد أن كانت 926,6 مليار دينار سنة 1997 لترتفع بعد ذلك الإيرادات إلى غاية سنة 2000، بعدها سنة 2001 شهدت هي الأخرى انخفاض طفيف للإيرادات أين قدرت ب 1505,5 مليار دينار مقارنة مع سنة 2000 ب 1578,1 مليار دينار، واصلت الإيرادات العمومية الارتفاع إلى

غاية 2006 ب 3639,9 مليار دينار. عموما خلال الفترة 1990 - 2005 بقيت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام محصورة في المجال 26,39% و 38,5%.

وبلغت إيرادات الميزانية 5190,5 مليار دينار في 2008 مقابل 3687,9 مليار دينار سنة 2007 فقد ارتفعت بنسبة 38,6% بينما بقيت تقريبا شبه راكدة في 2007 مقارنة ب 2006، نتج هذا الارتفاع عن الزيادة في عائدات المحروقات المرتبطة بارتفاع أسعار المحروقات، حيث مقارنة بإجمالي الناتج الداخلي، تمثل الإيرادات الكلية 46,5% شهدت 2009 انخفاض قوي لإيرادات الميزانية ب 29,2% حيث بلغت 3676 مليار دينار، هذا تحت تأثير الصدمة الخارجية الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول بعدها واصلت الإيرادات بالارتفاع إلى غاية 2013 أين سجلت ثالث انخفاض لها ب 5957,5 مليار دينار مقارنة بالسنة التي سبقتها. ونسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي تراجع الإيرادات سنة 2013 لتبلغ 36,2% مقابل 40% سنة 2012، بعدها تواصلت سلسلة الانخفاضات في الإيرادات حتى سنة 2016 بسبب انخفاض إيرادات المحروقات الناتج عن تدهور سعر البترول بسبب الأزمة النفطية. نسبة لإجمالي الناتج الداخلي، تراجع الإيرادات الكلية في 2016 لتبلغ 29% مقابل 30,8% سنة 2015 و 33,3% في سنة 2014. بعد ذلك شهدت الإيرادات ارتفاع محسوس فبلغت إجمالي إيرادات الميزانية 6751,4 مليار دينار، مقابل 6047,9 مليار دينار في 2017، أي بارتفاع يقارب 11,6%، نتج هذا الارتفاع أساسا، عن ارتفاع الجباية البترولية. نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي ازدادت الإيرادات بشكل طفيف للغاية لتبلغ 33,2% مقابل 32,5% في سنة 2017، أي بنسبة مماثلة لتلك التي شهدتها سنة 2014 (33,2%)، أين كان متوسط سعر برميل البترول يقارب 100 دولار.

الشكل رقم (12): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2019).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

#### -تطور الرصيد الإجمالي

سجل رصيد الميزانية خلال الفترة 1990 - 1991 فائض قدره 3,66% و 2,17% على التوالي، يرجع السبب في ذلك بزيادة إيرادات الجباية البترولية ذلك بانتعاش أسعار النفط. أما الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 1995 فتميزت بعجز للموازنة العامة، ففي سنة 1993 سجل رصيد الموازنة عجز قدره 8,87%، هذا بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة تلك السنة، بعدها شهدت الفترة 1996 - 1997 تحسن للرصيد بفائض قدره 8,87% بسبب انتعاش أسعار النفط، بعد ذلك تقلبت موازنة الدولة بين فوائض قليلة في 2008 جدد الرصيد الإجمالي للخرينة الزيادات التي عرفها سنتا 2005 و 2006 ليلبلغ 835,9 مليار دينار أي 7,6% من اجمالي الناتج الداخلي مقارنة ب 4,9% سنة 2007، هذا الارتفاع راجع أساسا إلى الارتفاع في إيرادات الميزانية، لاسيما عائدات المحروقات، ذلك على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية ونفقات التجهيز.

سنة 2010 و 2011 سجلت الميزانية العامة عجزا لا يتعدى 0,6% و 0,4% على التوالي من اجمالي الناتج مقابل 5,7% سنة 2009 حيث يعد عجز تلك السنة كبير، والذي نتج أساسا عن انخفاض

إيرادات الضريبة البترولية (41%-) المرتبط بالصدمة الخارجية الحادة. أما سنة 2012 وبالرغم من استقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع، إلا أن الميزانية العامة سجلت عجزا من جديد ب 4,8% يرجح هذا إلى الارتفاع الكبير للنفقات الاجمالية (22,5%)، وخاصة الارتفاع الكبير للنفقات الجارية (27,2%) سنة 2015 وللسنة السابعة على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية بلغ 2553,2 مليار دينار، أي ما يعادل 15,4% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجزا قدره 1257,3 مليار دينار، أي 7,3% من اجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014. نتج هذا العجز الكبير عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (11,1%-)، المرتبطة بالانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات (30%-)، وعن الارتفاع في نفقات الميزانية (9,4%).

ليعرف العجز الموازي تقلصا حادا، منتقلا من 12,6% من اجمالي الناتج الداخلي، في 2016، إلى 6,6% من إجمالي الناتج الداخلي في 2017 في حين سنة 2018 لم يتقلص العجز إلا ب 1,8 نقطة مئوية ليبلغ 4,8% من إجمالي الناتج الداخلي (974,9-مليار دينار)، بالغا 1515,1 مليار دينار بسبب ارتفاع صافي القروض بفائدة الخزينة العمومية قروض للصندوق الوطني للاستثمار. (FNI).

### ثالثا: أسباب الهيكلية.

لا يمكن دراسة أسباب التضخم الجزائري دون التحدث عن العوامل الهيكلية<sup>1</sup> التي تعتبر من منابع القوى التضخمية به، بسبب علاقة وطيدة بينه - التضخم الهيكلية - وبين التحولات الاصلاحية التي عرفها في خضم مراحل استراتيجية التنمية المعتمدة، لهذا نجد هذا النوع من التضخم يعود أساسا الى تدني مستوى أداء الاقتصاد الجزائري وما ترتب عنه من ضعف إنتاجية العمل الصناعي والزراعي.

**1-التضخم الناتج عن اختلال الهيكل الاقتصادي:** ان تدني مستوى أداء الاقتصاد الوطني وعدم ملاءمة البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية تعتبر من العوامل الأساسية في قصور جانب عرض السلع والخدمات وهو ما يغذي النزعة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي نحصرها فيما يلي:

**أ-ضعف الإنتاجية:** تعتبر إنتاجية العمل "أداة لقياس كفاءة النظام الإنتاجي"، والجزائر مثلها مثل أي دولة نامية، تعاني من التدهور الشديد في معدلات إنتاجية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، يرجع هذا الى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

-ضعف حوافز العمل، والتي تترجم معدل الغياب المرتفع جدا.

<sup>1</sup> - Hamid Bali : Op.cit. ; p 150.



- عدم تأهيل اليد العاملة، بسبب ضعف التكوين، مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة، وخاصة بالنسبة للإطارات وهو ما يترجم سوء التسيير وبالتالي ضعف الكفاءة في العمل.

تتشترك هذه العوامل بصورة مباشرة في قصور الإنتاج و حدوث القوى التضخمية حيث نلاحظ اتجاه انتاج السلع والخدمات نحو الانخفاض، رغم الضعف في انتاجية الوحدة الواحدة من العمل، اذ نجد تطور معاكس في الأجور النقدية، يتم تحويلها الى طلب إضافي ليس له مقابل مادي كافي لتلبيته، والذي يرجع بالطبع الى ضعف الإنتاجية في العمل.

ب-ارتفاع تكاليف الإنتاج: هذا ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات تفصيلية لمجمل تكاليف الانتاج، سنكتفي بدراسة وتحليل تطور أحد أهم العناصر المساهمة في ارتفاع التكاليف في الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في كتلة الأجور، ويوضح الجدول التالي تطور كتلة الأجور في الجزائر:

**الجدول (12): تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).**

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
كتلة	884.6	970.6	1048.9	1137.9	1278.5	1363.9	1500.1	1724.9	2138.4
الأجور	%4.36	%9.72	%8.06	%8.48	%12.3	%6.67	%9.98	%14.7	%24.18
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
كتلة	2360.5	2914.6	3862.8	4287.1	4391.2	4673.7	4928.3	5238.3	
الأجور	%10.3	%23.6	%32.3	%10.98	%2.42	%6.43	%5.44	%6.92	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

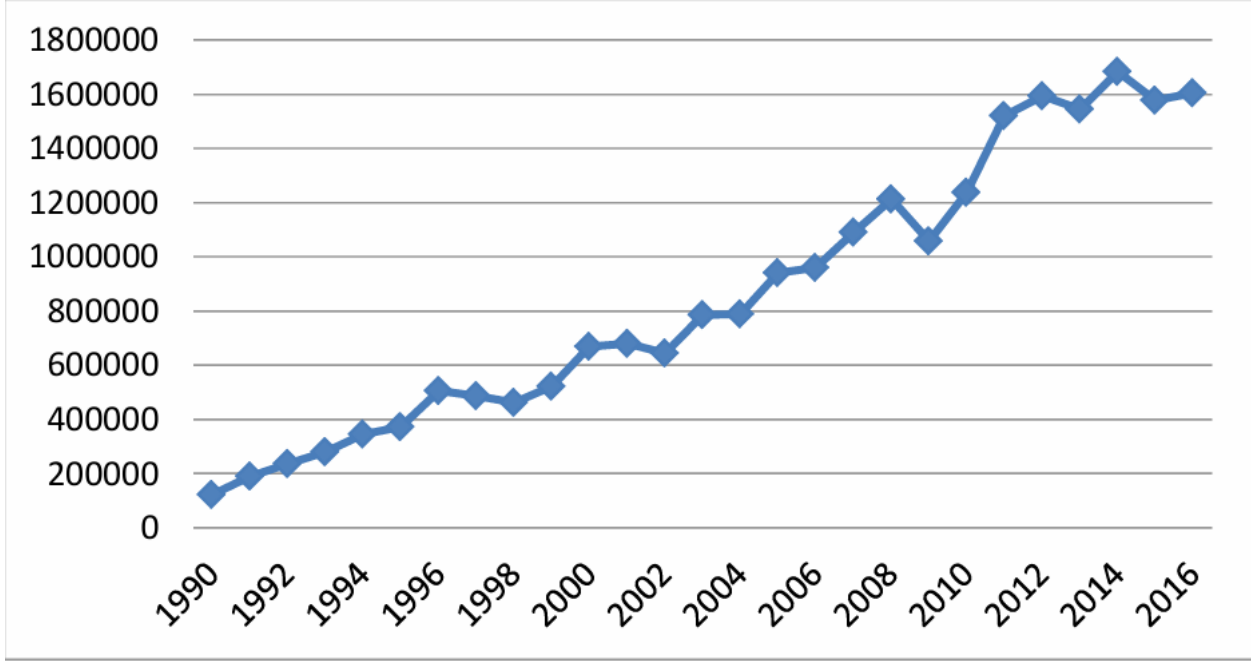
إن المتتبع لتطور الأجور في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 يلاحظ أنها في اتجاه تصاعدي مستمر حيث انتقلت من 180 مليار دينار سنة 1990 إلى 5238.3 مليار دينار سنة 2016 بمعدل نمو وسطي قدره 14.38%. كما أن نسبة الكتلة الأجرية من الناتج المحلي الإجمالي عرفت هي الأخرى ارتفاعا من 26.50% سنة 2001 إلى 30.1% سنة 2016.

ويعود ارتفاع الأجور غالبا في كل المراحل التي شهدتها الاقتصاد الجزائري إلى أسباب غير اقتصادية غير مرتبطة بالإنتاجية بل تعود إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى هدفها شراء السلم الاجتماعي، إجراء انتخابات معينة... الخ، فقد شهدت الكتلة الأجرية أعلى معدلات نموها خلال السنوات (1990، 1991، 1992، 1993) والتي قدرت ب: (18.62%، 41.9%، 33.5%، 20.86%) على الترتيب، وكان ذلك بهدف تجنب الاضطرابات المتزايدة جراء انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار

اثر التوجه نحو اقتصاد السوق، كما كان للظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة دور مهم كذلك في ارتفاع الأجور. وسنحاول فيما يلي دراسة تطور إنتاجية العمل خلال الفترة 1990-2016:

- تطور إنتاجية العمل: يمثل الشكل التالي تطور الإنتاجية في الجزائر:

الشكل (13): تطور إنتاجية العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الملحق رقم (06)

تعتبر إنتاجية العمل في الجزائر منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة وحتى بعض الدول المغاربية المجاورة مثل مصر والمغرب إلا أن ضعفها ساهم في رفع معدل التضخم بسبب اللجوء إلى الاستيراد من أجل تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايدة.

من خلال الشكل نلاحظ أن إنتاجية العمل تنمو بوتيرة متذبذبة، وقد سجلت نموا سالباً في بعض السنوات. حيث سجلت إنتاجية العمل  $-0.9\%$  خلال الفترة 1990-1993، وهذا ما يؤكد التطور المتناظر لكل من الأجور وعوامل الإنتاج، حيث ارتفعت الأجور ب  $17\%$  مقابل انخفاض في إنتاجية العوامل  $12\%$ . كما عرفت إنتاجية العمل خلال الفترة (1997-2006) نموا ضعيفا بمتوسط بلغ  $0.3\%$ ، وسجلت أعلى نسبة انخفاض سنة 2009 قدرت ب  $12.77\%$ .

من خلال ما سبق، نستنتج أن الارتفاع المتواصل في الكتلة الأجرية والتي لم يقابلها زيادة في الإنتاج "وهو ما أكدته معدلات النمو الضعيفة لإنتاجية العمل خلال الفترة محل الدراسة"، أدى إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب الكلي. ونظرا لعدم إمكانية الاستجابة الفورية لهذا الارتفاع

في الطلب نتيجة جمود العرض من السلع والخدمات الناتج عن جمود الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري، أو وجود فترة تأخير في الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب عن طريق التوجه إلى الاستيراد، انعكس هذا في شكل ارتفاعات في الأسعار ومن ثم معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

## 2-ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية:

لم يكن ارتفاع الأجور وحده المسؤول عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية، بل ارتفعت أيضا أسعار مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل أسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية. حيث يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار هذه السلع الأساسية من بين الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي ستعكس طبعا في شكل زيادات تراكمية في أسعار البعض من هذه السلع والمتمثلة في: الطاقة، النقل والإيجار والتي أسهمت وبشكل جيد في رفع التكاليف خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (13): تطور مؤشر أسعار بعض السلع الأساسية في العملية الإنتاجية خلال الفترة

(2002-2016). الوحدة: مليار دج

السنوات	الطاقة *	السكن وأعباءه **	النقل والمواصلات **
2002	187.7	100.98	101.25
2003	200	104.78	113.98
2004	211.6	108.22	122.46
2005	213.7	117.28	128.92
2006	239.8	122.04	128.83
2007	253.8	124.57	131.66
2008	273.8	125.94	136.91
2009	293.4	129.31	141.81
2010	309.8	131.71	145.34
2011	335.1	133.52	149.68
2012	375.8	139.5	156.43
2013	383.8	141.79	165.19
2014	414.4	143.63	163.63
2015	443	145.74	169.47
2016	453.7	154.72	189.37

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والجدول رقم (04).

(\*) : سنة الأساس 1989، (\*\*) : سنة الأساس 2001.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر أسعار كل من الطاقة، النقل وأعباء السكن، في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2002-2016. إذ بلغ مؤشر النقل والمواصلات أعلى نمو له سنة 2003 ب 12.57%، كما أنه سجل انخفاضين طفيفين سنتي 2006 و 2014 ب 0.06% و 0.9% على التوالي، ثم عاود الارتفاع في السنوات الموالية حيث وصل إلى 11.74% سنة 2016. كما عرف مؤشر أسعار الطاقة ارتفاعا متسارعا وبمعدلات مرتفعة كان أكبرها المسجل سنتي 2006 و 2012 والمقدر ب 12%. أما بالنسبة لمؤشر السكن، فقد سجل هو الآخر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002-2016، وبلغت أعلى نسبة له سنتي 2005 و 2016 ب 8.73% و 6.35% على التوالي. وعلى الرغم من هذا الارتفاع المستمر في هذا المؤشر إلا أنه يبقى بعيد كل البعد عن الواقع فيما يخص قطاع السكن لو أدرجنا القطاع الخاص أين تتجاوز أعباء الإيجار في المدن الكبرى 30 ألف دينار وفي المناطق الوسطى 20 ألف دينار.

لهذا تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، لأنها تتراوح بين 40% إلى 90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات للحصول على المخرجات السلعية<sup>(1)</sup>، وبالإضافة إلى الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة فهي مواد تعتمد على الاستيراد الذي تتغير قيمته تبعا للتقلبات في الأسواق الدولية، والإهلاك الذي يحدث في السلع الانتاجية، ونتيجة لتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد من نهاية عقد الثمانينات إلى التضخم في الفواتير من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر وما ينجر عن ذلك من زيادة الفوائد والتقليل من هامش التحرك في التمويل واردة من هذه السلع، وبهذا تراكمت العيوب الهيكلية لتزداد التكاليف الإنتاجية.

**3-- ندرة السلع والخدمات:** شهد ولا زال يشهد الاقتصاد الجزائري أزمة حادة في المجال الغذائي تمثلت في تزايد العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة، فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات ويرجع ذلك الى:

- الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية بسبب زيادة الدخل

<sup>1</sup> - Mourad Benachenbou : Opcit ,p07.

-النقص الكبير في عرض المنتجات الزراعية الغذائية، حيث القطاع الزراعي لا يستغل سوى 3% من مساحة الأراضي الزراعية الجزائرية ما لا يزيد عن ربع احتياجات البلاد من الأغذية، ونتيجة ذلك تستورد كميات هائلة من المواد الغذائية وخاصة القمح.

-انتشار ظاهرة المضاربة بين الحين والآخر، ظهور سوق موازية بالإضافة الى تهريب السلع والخدمات المدعمة خاصة الطاقة الى الدول المجاورة، والنتيجة عجوزات غذائية حادة في الاقتصاد الوطني.

**4-النمو الديمغرافي:** تكتسي دراسة ظاهرة النمو السكاني في الجزائر أهمية كبيرة، ذلك من اجل رصد ومعرفة أثرها على حدوث الضغوط التضخمية، حيث ان هيكلة وعدد السكان يحددان قوة العمل المتاحة القادرة على القيام بالعملية الإنتاجية، من خلال مقارنة معدلات الولادات ومعدل نمو الناتج الاجمالي المحلي من جهة مع محدودية اتساع السوق الداخلي لتلبية حاجياتهم المتزايدة من جهة أخرى، فالخريطة السكانية في الجزائر تتميز بما يلي:

1-اغلبية سكانها شباب لا تقل أعمارهم عن 30 سنة.

2-نمو ديمغرافي كبير جدا مع اختلال كبير في درجة تركيز السكان عبر انحاء التراب الوطني.

**الجدول رقم (14): تطور النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو السكاني%	1.36	1.31	1.28	1.28	1.32	1.39	1.47	1.55	1.64
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو السكاني%	1.72	1.81	1.88	1.95	2.00	2.03	2.05	2.05	2.04
السنة	2018	2019							
معدل النمو السكاني%	2.01	1.93							

**المصدر:** من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مركز بيانات بنك الجزائر.

يظهر الجدول تزايدا تدريجيا في معدل النمو السكاني في الجزائر من عام 2000 حتى بلغ ذروته في 2015 بنسبة 2.05%، ثم بدأ في الانخفاض الطفيف بعد ذلك، ما يعكس تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية تدريجية في البلاد.

**5-ضعف البنية التحتية:** هنالك علاقة وطيدة بين التطور الاقتصادي ووجود هياكل قاعدية تسمح بالتدفقات السلعية والبضائع بين مختلف مناطق الوطن اذ كلما حدث تطور ونمو زادت الحاجة لوسائل

النقل تسمح للنشاط الاقتصادي بالتوسع، وفي نفس الوقت تظهر الحاجة الى الهياكل تسمح بتنمية المبادلات الداخلية والخارجية.

وامام النقص الكبير في المنشأة القاعدية التي تسمح بتصريف البضائع وتنقل الأشخاص عبر مختلف انحاء الوطن نشأ ما يعرف بالتضخم الجهوي الناتج عن اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة- خاصة في المناطق الصحراوية- ولتغطية هذا العجز، ومع قلة او انعدام إمكانيات التخزين، والاحتكار بعض المزارعين الذين يبحثون عن الربح السريع، أدت هذه العوامل مجتمعة الى ارتفاع أسعار السلع، منها ما كان بدافع ارتفاع التكاليف النقل او نقص عرض وسائل النقل في بعض المناطق من السوق المحلي، وأمام هذه الوضعية ونظرا لسوء التسيير غالبا ما كانت الدولة تلجا لعملية الاستيراد لمواجهة الندرة.

**6-التضخم المستورد:** يعتبر التضخم المستورد في الجزائر مصدر من المصادر رئيسية لتغذية الضغوط التضخمية لاعتماده على الاستيراد بشكل كبير في تغطية طلبه المحلي، يمتاز بضعف جهازه الإنتاجي واكتسابه لثروات طبيعية، حيث يؤثر بشكل غير مباشر وطردى على زيادة الانفاق العام - الطلب الكلي-يصاحبه زيادة في الواردات<sup>1</sup> يمكن أن يكون تضخم بالطلب، الذي يغذي بالمداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، كما يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف الذي يحمل في سعر السلع المستوردة المستعملة في الإنتاج المحلي. سنكتفي بهذا التحليل فقط عن التضخم المستورد في الجزائر على استكمال تحليله في الفصل المقبل بالتفصيل.

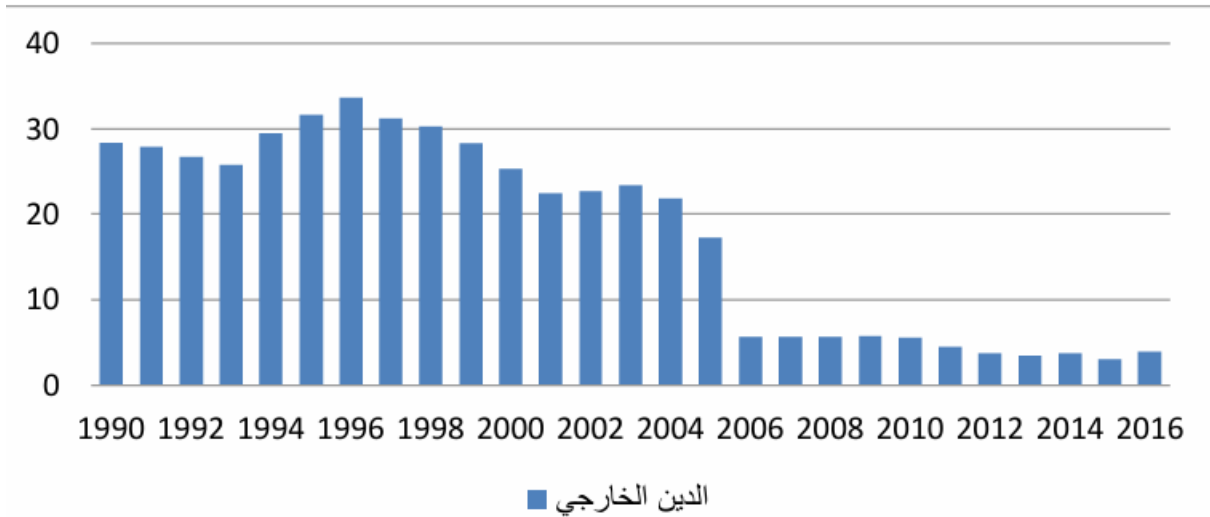
**7-المديونية الخارجية:** لعبت التطورات الخارجية دورا مهما في الاقتصاد جزائري بسبب الدور الرئيسي لقطاع المحروقات الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بأكثر من 65% في إيرادات الميزانية، وأكثر من 95% من إيرادات الصادرات.

قامت الجزائر في أواخر الثمانينات بمحاولات لتحرير المعاملات الخارجية مما أدى إلى نشوء سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية وتراكم الديون الخارجية وتم تمويل الاستيعاب المحلي وحجم الإنفاق الداخلي المرتفع بواسطة القروض الخارجية، كما أن الجزائر قد دخلت في هذه الفترة في برامج استثمارية ضخمة معتمدة بنسب كبيرة على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة لا تتناسب ومستوى الإنتاجية. كما أن ضعف الإنتاج في القطاع الفلاحي سببه هجرة والتوجه نحو القطاع الصناعي

<sup>1</sup> - ازاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون: أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي 2003، تحليل وقياس، مجلة نكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص 102.

والذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستيراد من المواد الغذائية التي عرفت نموا سريعا في أسعارها الدولية، سمح بالتراكم الكبير في حجم المديونية الخارجية. وقد ساهم ارتفاع معدلات خدمة الدين في تفاقم الوضع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة خدمات الديون ما يفوق 85% إلى إجمالي الصادرات. وقد أصبح هذا التراكم في المديونية الخارجية هاجس لدى السلطات النقدية، لأنه لا يعبر فقط عن العجز في ميزان المدفوعات، وإنما يترجم في الواقع وضعاً اقتصادياً معيناً له أسبابه التاريخية ومميزاته الخاصة، كما أنها تعتبر أحد العوامل المسببة لحدوث أزمة تمويل داخلي وخارجي ومن ثم ارتفاع الضغوط التضخمية، ويمثل الشكل (14) التالي تطور المديونية الخارجية في الجزائر:

الشكل رقم (14): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الملحق رقم 12

هذا ومررت المديونية الخارجية للجزائر منذ 1990 إلى 2016 بثلاث مراحل هي:

• المرحلة الأولى (1990-1993):

تميزت هذه الفترة بانخفاض في الدين الخارجي بنسبة 9.34%، حيث انتقل من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.72 مليار دولار سنة 1993. كما تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار البترول مما نتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم، حيث ارتفع إلى 20% سنة 1993، كما انخفضت إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتجاوزت خدمة الدين 80% من إيراداتها الخارجية، كل هذه التطورات أدت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدول بغرض الاقتراض حيث حصلت على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة سنة 1991.

• المرحلة الثانية (1994-1999):

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في بداية 1994 من أجل الشروع في برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد، فاقترضها 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وهو ما أدى إلى ارتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من 1994 إلى 1996. كما أن اتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ساهم من جهة في خفض معدل الدين ليلبلغ نسبة 30.9% سنة 1996 بعدما بلغ 47.1% أي انخفض بنسبة 34.39%، وساهم من جهة أخرى في خفض ديون الجزائر المقومة بالدولار والين بنسبة مرتفعة بلغت 51.96% بين سنتي 1994 و1996. ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في المديونية الخارجية للجزائر حيث سجل الدين المتوسط والطويل الأجل اتجاها تنازليا لتبلغ 28.14 مليار دولار سنة 1999 أي انخفض بنسبة 15.31% منذ سنة 1996 مما أدى إلى انخفاض إجمالي الدين بنسبة 15.86، إلا أن معدل خدمة الدين عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 1998 حيث بلغ 47.5% وهذا يرجع من جهة إلى إبرام اتفاق القرض الموسع الذي امتد من سنة 1995 إلى 1998، ومن جهة أخرى ارتفاع ديون الجزائر المقومة بالين وباقي العملات بين سنتي 1997 و1998 بنسبة 14.17% و13.3% على التوالي مقابل انخفاض ديونها بالدولار بنسبة 6.02% فقط، ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 حيث بلغت قيمة البرميل الواحد 17.9 دولار أمريكي انخفضت نسبة خدمة الدين لتصل إلى 39.1%.

• المرحلة الثالثة (2000-2016):

لا تزال المديونية الخارجية تشكل العبء الأكبر على الاقتصاد الجزائري وتمتص الجزء الأكبر من عوائد صادرات النفط، وقد عرفت الديون الخارجية ارتفاع بين سنتي 2002 و2003 ويرجع ذلك أساسا



إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20%) الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت ب 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003، هذا وقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة للديون التي بلغ أجل استحقاقها لهذا عرفت هذه الأخيرة انخفاضا من 21.41 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.062 مليار دولار سنة 2006 لنعرف انخفاضا ولو بوتيرة بطيئة إلى أن بلغت 3.849 مليار دولار سنة 2016.

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط وزيادة الصادرات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا، إلا أن تراكم الإحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

#### رابعا: الأسباب المؤسسية.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال في تنظيمها الاقتصادي على المركزية والتدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية وفي هذا الإطار قامت بإنشاء وتكوين مؤسسات وانتهاج سياسات اقتصادية بشكل يتلاءم مع المسار التنموي المخطط، هذا ويمكن ان يأخذ التضخم المؤسسي، اما مظهر التضخم بالطلب او مظهر التضخم بالتكاليف، فهذا راجع للأسباب المنشئة له. ونذكر من بين هذه الأسباب ما يلي:

**1- تضخم الندرة:** ان الاختلال الكبير في التوازن بين إنتاج السلع والخدمات مضافا اليها الواردات لتلبية الطلب الكلي الداخلي , يجعل من الندرة ظاهرة مميزة للاقتصاد الجزائري, وهذا سواء بالنسبة للتموين الداخلي أو الخارجي التي خلقت وضعية جد صعبة للسوق الوطني لتلبية الطلب المتزايد , والنتيجة كانت ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات , وتظهر الآثار التضخمية للندرة في تواجد السوق الموازية -السوداء- التي تتسم أسعارها بالارتفاع الفاحش بسبب المضاربة , كما يمكن أن يكون للندرة أثر على ضعف نوعية الخدمات مع إعطاء الفرصة لظهور الاحتكار في يد مجموعة من المضاربين , والتي لا تسمح بتحسين مستوى الأداء النوعي لتطور المنتجات والخدمات المقدمة .

**2- التضخم الإنتقالي:** يعرف التضخم الإنتقالي بأنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب، الذي يظهر بصورة غير مباشرة على المستوى الوطني، ويكون مواكبا للتباين في مستوى التطور ما بين مختلف القطاعات والمناطق من جهة والتحول السريع للهياكل الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، والاتجاه نحو اقتصاد السوق كان لها تأثير كبير على ارتفاع الأسعار.

### المبحث الرابع: آثار التضخم في الجزائر.

أصبحت نتائج التضخم معروفة ومتوقعة اليوم من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الخطيرة التي يخلفها وراءه تتعلق درجتها الى حد كبير بمدى توقع حصولها مسبقا. هذا وبعد تعرفنا على مؤشرات وأسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري، سنحاول الان تبين آثاره. **أولا: الآثار الاجتماعية للتضخم:**

بإجماع وتأكيد معظم المراقبين على أن الموجات التضخمية الحادة والمستمرة تؤدي إلى تغيرات اجتماعية جذرية من ناحية المراكز الاجتماعية.

ومن بين أخطر الآثار الاجتماعية لهذه الموجات التي اجتاحت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات هو التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخل المحدودة وغير القابلة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار بعدما تمتعت بفترة من الرخاء الاقتصادي النسبي خلال عقدين من الزمن تقريبا.

وعلى الرغم من الآثار الاجتماعية لتجارب التضخم الذي حدث في الكثير من البلدان، خاصة التي تمر بمرحلة تحول في اقتصادها مثل الجزائر، والتي تركت على أرضية الواقع عدة نتائج خطيرة مهددة للسلم الاجتماعي، إلا أن درجتها وحدتها تختلف باختلاف طبيعة وخاصة كل اقتصاد محل الدراسة وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه، وبمنط التشغيل والنظام السياسي المعتمد لمواجهة الاختلالات التي تواجهها هذه البلدان<sup>1</sup>.

وبربط نوع، حجم البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا وتحليلنا السابق لها سنحاول رصد هذه الآثار كميا وتتبع المسار الذي يربط بينها وبين تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر. والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> - Hamid Bali : op.cit. ; p197.

## 1- اتساع هوة التمايز الاجتماعي بين الطبقات المجتمع:

يولد التضخم التمايز الاجتماعي كبير بين الشرائح الاجتماعية المختلفة للطبقة الواحدة من خلال بروز فئات وأفراد يزدادون ثراء وآخرين يزدادون فقرا -سواء- أو هو ما يطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الرأسي الذي تحدثه التحولات في تصرفات بعض أفراد من نفس الطبقة الاجتماعية عن طريق الصدمات القوية والتحولات السريعة في تصرفاتها الاقتصادية والاجتماعية اتجاه الموجات الجديدة من الاتجاهات التضخمية.

وبما أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأكبر عددا والأوسع انتشارا في الجزائر، فإن مستويات معيشتها أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، فنجد أعدادا كبيرة من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا والمتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا يلتحقون سنويا بقطار البطالة أو يتقاضون رواتب ضعيفة جدا بالمقارنة مع أصحاب الحرف والمهن الحرة الذين يعتبرون من المستفيدين المباشرين من هذا الوضع الجديد، والذين كانوا ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية المتوسطة قبل بداية التسعينات.

وقد أدى تفاقم هذا الوضع ببعض الكفاءات البشرية لممارسة النشاطات الإضافية الأخرى في أوقات فراغهم للدفاع عن دخلهم الحقيقي والمحافظة على قوتهم الشرائية من خلال التعدد في دخولهم<sup>2</sup> الإسمية. وبالمبحث عن وظيفة ثانية لتعويض النقص الذي حدث في دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار<sup>3</sup> في حين لجأت الكفاءات الأخرى، إلى الذهاب للعمل في الخارج بسبب عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذه الارتفاعات امام المستويات مغرية من الرواتب بحيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه دول غربية المعروفة بحاجتها إليهم.

وبالنظر إلى الآثار الاجتماعية المباشرة للتضخم نلاحظ أن مستوى معيشة أفراد المجتمع قد تدهورت واتجه نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة للتزايد بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة وأن النسبة الموجهة للغذاء أصبحت تمثل أكثر 80 % من الدخل الفردي في اغلب الأحيان، كما أن مدخرات

<sup>1</sup> - الدخل أو الاجر الاسمي هو ما يتقاضاه العامل من اجر دون الاخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار، بينما الاجر الحقيقي هي الأجور المعدلة وفقا لمستوى الأسعار أي القوة الشرائية للأجر.

<sup>2</sup> - Hamid Bali : opcit ; p197.

<sup>3</sup> - صالح نومي، مرجع سابق، ص 350.

الأفراد المودعة لدى حسابات البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمها جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع.

وعلى الرغم من أن ظاهرة التضخم في الجزائر كانت تتميز بالمعدلات المكبوتة من طرف السلطات وكانت تنعكس في شكل ندرة ونظام الطوابير قبل بداية التحرير الفعلي لنظام الأسعار في منتصف العقد الماضي ومع التحرير التدريجي لنظام الأسعار وتسارع ذلك مباشرة بعد اتفاق التسهيلات الموسعة جعل من ظاهرة التسارع في لولب الأجور والأسعار تسود الاقتصاد الجزائري.

بالمقابل نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2000-2019) ارتفع من 70.44 سنة 2000 إلى 151.36 سنة 2019 ما يمثل زيادة بنسبة 114.9% أي تضاعف بمرتين أكثر خلال هذه الفترة معلنا عن تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين على اعتبار سنة 2010 سنة أساس. مقابل تضاعف مؤشر أسعار المواد الغذائية بأكثر من مرتين ونصف تضاعفه خلال نفس الفترة. في حين تضاعف هذا المؤشر بأكثر من أربعة مرات ونصف بالنسبة للمستوى العام للأسعار وبأكثر من خمسة مرات بالنسبة لأسعار المواد الغذائية خلال نفس الفترة.<sup>1</sup>

كنتيجة حتمية له برزت طبقة برجوازية جديدة لها طلب متزايد على السلع الكمالية، لتظهر بأسلوب حياة مترف جدا لم يسبق للجزائر أن عرفته سابقا، ومن جهة أخرى أنزلت الطبقة الوسطى للطبقة الدنيا، وعدم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة الأساسية: الغذاء، العلاج، التعليم وحتى اللباس.

## 2- أثر التضخم على إعادة توزيع المداخل الوطنية الحقيقية.

وفي وقت الذي يتسم به العالم بالانفتاح على الخارج وجب إيجاد قاعدة عامة، شاملة، وعادلة لتحديد الاجر ليكون كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية.<sup>2</sup>

وفي نفس سياق الحديث شهدت الجزائر تبايناً ملحوظاً بين وتيرة نمو الأجور الاسمية ومعدلات التضخم، إذ نجدها استقادت من تحسن أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) ما سمح بزيادات نسبية في الأجور وتحسين القدرة الشرائية. ومع تراجع أسعار النفط سنة 2014 وارتفاع التضخم، بدأت القدرة الشرائية التي تشكل نسبة كبيرة من استهلاك الأسر ذات الدخل المحدود تتآكل تدريجيا ففي سنوات 2016 و2020، شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة مقابل ركود نسبي في الأجور الاسمية. فبينما ارتفع متوسط الأجر الوطني من حوالي 12,000 دج سنة 2000 إلى ما يفوق 40,000 دج سنة 2021، فإن مؤشر أسعار الاستهلاك عرف بدوره زيادات متتالية، خصوصاً في فترات الأزمات (2009،

<sup>1</sup> - بالعودة الى الجدول (04) تطور مؤشر الأسعار.

<sup>2</sup> - مولود حشمان: محددات الاجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2000، ص 66.

2016، و2020). فعلى سبيل المثال، سجّل التضخم سنة 2012 نسبة 8.9% في حين لم تواكب الزيادة في الأجور هذا الارتفاع، مما أدى إلى تآكل تدريجي في الأجور الحقيقية<sup>1</sup>. هذا التآكل انعكس سلباً على القوة الشرائية للأسر، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، التي تشكل نسبة كبيرة من استهلاك الأسر ذات الدخل المحدود.

وهذا ما يوضحه الجدول رقم (15) والجدول رقم (16) على التوالي اللذان يوضحان متوسط الاجر والتضخم، تطور الاجر القاعدي في الجزائر.

الجدول رقم (15): تطور متوسط الاجر والتضخم خلال الفترة (2000-2021).

السنة	متوسط الأجر الوطني (دج)	نسبة التضخم (%)
2000	-12,000	-0.3
2005	-17,000	-1.6
2010	-27,000	-3.9
2015	-36,000	-4.8
2020	-40,000	-2.4
2021	-41,000	-7.2

المصدر: بنك الجزائر.

الجدول رقم (16): تطور الاجر الوطني القاعدي (جانفي 1998-جانفي 2020).

الوحدة = الدينار الجزائري.

السنة	الشهري الأجر القاعدي
أول سبتمبر 1998	6 000
أول جانفي 2001	8 000
أول جانفي 2004	10 000
أول جانفي 2007	12 000
أول جانفي 2010	15 000
أول جانفي 2012	18 000
أول جانفي 2020	20 000

Source: O.N.S / NB/: Certains totaux divergent aux arrondis près.

<sup>1</sup> - يتم حساب الأجور الحقيقية = الاجر الاسمي / مؤشر الأسعار.

تُحسب هذه الأجور على أساس شهري، وهي إجمالية قبل اقتطاع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية وتحدد هذه الزيادات بناءً على عوامل مثل الإنتاجية الوطنية، مؤشرات أسعار الاستهلاك، والظروف الاقتصادية العامة، كما هو موضح في تشريع العمل الجزائري .

هذا وتشير اخر البيانات الرسمية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) إلى أن متوسط الأجر الوطني الشهري في الجزائر بلغ حوالي 47,000 دج سنة 2023، في حين ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 9.7% خلال نفس السنة. وباحتساب الأجر الحقيقي، يتضح أن القوة الشرائية للعامل الجزائري تراجعت فعلياً مقارنة بالسنوات السابقة، خاصة مع تسجيل معدلات تضخم مرتفعة في أسعار السلع الأساسية. ويُعد هذا التآكل في الأجر الحقيقي مؤشراً واضحاً على فقدان القدرة الشرائية، وهو ما تؤكدته الزيادة في نسب الاستهلاك الائتماني للأسر، وارتفاع نسب الفقر النسبي.

"هكذا يؤدي عدم مواكبة الأجور الاسمية لمعدلات التضخم إلى تآكل الأجور الحقيقية، ما يعكس انخفاضاً مباشراً في القوة الشرائية للأفراد، ويؤثر سلباً على قدرتهم على الاستهلاك وتلبية حاجاتهم الأساسية".

### 3- تفشي ظواهر الرشوة، الفساد الإداري، الاستهلاك الترفيهي، وتقلص الادخار:

تصاحب احتدام الضغوط التضخمية وما ولدته من تدهور رهيب في مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الاجتماعية، ارتفاع سافر وغير منطقي في سلم معيشة شرائح أخرى وأدى إلى بروز روح من الانتقام والحقن الاجتماعي لدى بعض الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية وتفتت عادات جديدة وخطيرة في المجتمع الجزائري مثل الرشوة والفساد الإداري بلجوء البعض من أصحاب الدخول المحدودة والثابتة إلى تصرفات مشبوهة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني.

كما أسهم التضخم كذلك في اتساع نمط الاستهلاك الترفيهي ذو مظاهر تفاخريه داخل المجتمع الجزائري بسبب بروز فوارق كبيرة ما بين الشرائح الاجتماعية، ونمو طبقة المقاولين الجدد الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاي وعمولات سرية دون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دولياً في هذا الميدان. ونظراً لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار ووفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وتزايد إمكانيات الاستيراد، ارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وأنواع البذخ الأخرى.

اقتصاديا وفي هذا السياق يقلص الارتفاع في معدل التضخم من القيمة الحقيقية لرأس المال والفوائد على الدين العمومي بحيث إذا ارتفع مستوى الأسعار بنسبة معينة، وكانت ميزانية الحكومة متوازنة، فإن القيمة الحقيقية لمديونتها تنخفض بنفس تلك النسبة مبينة الطرق والجهات الرئيسية التي تستفيد بشكل متزايد من موجات التضخم عبر اقتطاع الضرائب التي تكون أدواتها غير محددة بدقة أو عن طريق الاستدانة المتواصلة وتعويض ذلك بضريبة التضخم.<sup>1</sup> وقد أشار كينز عند الحديث عن مفهوم ضريبة التضخم على الأرصدة النقدية الحقيقية كطريقة لفرض الضريبة بالقول "تستطيع الحكومة العيش بهذه الوسائل والتي يجد المجتمع صعوبة في التخلص منها"، "وحتى الحكومات الضعيفة تلجأ إلى هذه الطريقة لما تكون مضطرة على فعل ذلك". ثم يشرح كيف تحول عملية خلق النقود التضخمية الموارد الحقيقية من حامي السيولة إلى الحكومة. أي من قطاع العائلات إلى القطاع الحكومي على حساب الادخار. ولا يوجد شيء خاطئ، حسبهم، في هذا التفسير المرجعي للميكانيزم الذي يحول الموارد الحقيقية من قطاع العائلات إلى الحكومة، وهي الآلية المعروفة بضريبة التضخم. ويظهر ذلك جليا من خلال تعاظم مستوى الإنفاق العام الذي عرفت هذه المستويات أعلى نسب زيادة خلال الفترة (2000 - 2021) بمتوسط معدل نمو سنوي يفوق 40 % وهي نسبة تتعدى معدل التضخم لنفس الفترة الزمنية بسبب زيادة الإنفاق على الجانب الأمني الداخلي، في حين ارتفعت إيرادات الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بمتوسط معدل نمو سنوي، بالقيم الإسمية، يفوق نسبة الزيادة في الدخل النقدية من الأجور والمرتبات خلال نفس الفترة، الذي يبين أن المستفيد الرئيسي من عملية التضخم التي سادت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة هو بعض طبقات التجار وبشكل أساسي الحكومة من خلال نقل جزء من إعادة توزيع الدخل لصالح نفقات عمومية ذات طابع أمني من جهة، والتغاضي عن التهرب الذي مارسه تجار الجملة وأصحاب مؤسسات الاستيراد الفوضوي الذين استغلوا انشغال المؤسسات المؤهلة بمراقبة ذلك في أمور أخرى قاهرة ليعبثوا بما تبقى من مصداقية في القطاع الجبائي الذي يؤكد حجم التغير في عملية إعادة التوزيع لضريبة التضخم مع الضرائب التقليدية، ويعني ذلك أن الحكومة قد نقلت القوة الشرائية من بعض فئات القطاع الخاص، وعلى الخصوص الأجراء والتجار الصغار عبر ضريبة التضخم وإعادتها من جديد في شكل إنفاق عمومي أعلى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صالح تومي وبتصرف، مرجع سابق، 365.

<sup>2</sup> - Hamid Bali: Op.cit. ; p202.

غير أن نتيجة هذه الضريبة لم تتم إعادة توزيعها في الجزائر على فئات المجتمع بطريقة عادلة مثل انسحاب الدولة من توفير الخدمات الصحية والتعليمية بشكل تدريجي وغير علني في السنوات الأخيرة لحساب القطاع الخاص.

#### ثانيا: الآثار الاقتصادية للتضخم.

تتغير مستويات المردودية في النشاط الاقتصادي أثناء فترات التضخم بدرجات مختلفة من قطاع اقتصادي لآخر الذي يؤثر التضخم سلبا على المشروعات ذات المردودية الضعيفة ويقوي تلك التي تكون فيه المردودية عالية وفورية حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية<sup>1</sup> كما أن المستثمرين لا يمكنهم القيام ببتبؤات صحيحة، أثناء فترات التضخم لأن قيم السلع والتجهيزات غير مرغوب شرائها تزداد بمعدلات غير معروفة وتحددها قيمة التدهور المستقبلي الذي يحدث في العملة كنتيجة لمعدلات التضخم غير المتوقعة بدقة. ومنه يتولد أثناء الفترات التضخمية السريعة وغير المتوقعة تصرفات ذات طبيعة أنانية وليست لها بعد نظر على مستوى الاقتصاد الكلي. فيحاول كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية. وتصبح المؤسسات الضخمة والقوية لها وسائل وإمكانيات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة.

من المنطقي وفي جانب الطلب ألا تتفق العائلات كل دخولها على الاستهلاك، فالبعض ينفق أكثر من دخله الجاري والبعض الآخر أقل ويسمح ذلك بكسب الأرصدة الحقيقية وتراكم الأرصدة المالية. فيمكن أولا للأفراد أن يشتروا أرصدة حقيقية مثل السكنات والذهب لهدف بيعها فيما بعد مقابل تحقيق أرباح. إذ أن التغيرات في أسعار هذه الأرصدة بالمقارنة مع أسعار السلع والخدمات، سوف تجعل حاملها على العموم أحسن أو أسوأ حالا بالمقارنة مع الأفراد الذين لا يحملون هذا النوع من الثروة. وقد تختار بعض العائلات، ادخار جزء من دخلها لهدف تراكم مخزون الأرصدة المالية مثل السيولة، ودائع لدى البنوك ومؤسسات التوفير، سندات الحكومة، وغيرها. وتقرض في هذه الحالة مدخراتها عبر مؤسسات مالية للعائلات الأخرى والمؤسسات الإنتاجية التي ترغب في إنفاق جزء من دخلها المستقبلي المتوقع الآن عن طريق الإقراض ومنه تصبح مدانة.

وبناء على هذا سنتناول الآثار الاقتصادية للتضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال الأثر على الاستثمار، الاستهلاك، والأثر على الأرصدة الحقيقية.

<sup>1</sup> – Hamid Bali: Ibid. ; p 202.



## 1-الأثر التضخم على الاستثمار والاستهلاك:

يؤدي التضخم في اغلب الأوقات إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية توزيعاً سيئاً على القطاعات الاقتصادية المختلفة. إذ يتحول الاستثمار مباشرة إلى المشاريع ذات الدوران السريع لرأس المال، الارتفاع في الربح وقلة المغامرة مثل الاستثمار في قطاع الخدمات السياحية الخدمية والتوزيعية، مشاريع النقل، عمليات الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة. كما يتجه الاستثمار كذلك إلى قطاع البناء العمارات والسكنات الفاخرة، أدى ارتفاع الطلب على السكن إلى حدوث ضغوطات قوية على أسعار الإيجار بالارتفاع خلال فترات التضخم التي شهدتها ولا زالت تشهدها الجزائر الى اليوم، الشيء الذي شجع بعض المستثمرين الخواص على الاستثمار في قطاع البناء.

ومن أخطر آثار التضخم على الاستثمار في فترة التضخم نجد ان مردودية الاستثمارات ترتفع بصورة أسرع وبمعدل أكبر في بعض القطاعات دون الأخرى، وتحقيق أرباح غير طبيعية، فالتضخم يؤثر سلباً على النشاطات ذات المردودية الضعيفة ولكنها ضرورية (مثل الصناعات الثقيلة)، ويحفز النشاطات ذات المردودية أكبر، والتي لا تتطلب وقتاً كبيراً لتحقيقها بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية<sup>1</sup> هذا ومنذ بداية الصدمة النفطية سنة 1986 وحتى اليوم تقريباً تدهورت الحصة النسبية للجزائر في استقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من موقعها الجغرافي الممتاز، وعلاقاتها الاقتصادية بأوروبا، إلا أنها لم تتمكن من استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم مسيرتها التنموية مقارنة مع عقد السبعينات، ويرجع هذا التدهور بشكل أساسي إلى عدم توفير المناخ والأوضاع الملائمة لجذبه خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، التي دخل معها الاقتصاد الجزائري في الوضع تباطؤ النمو الاقتصادي العام، مسجلاً معدلات نمو سالبة، ظهور عدة الاختلالات والفجوات منها تفاقم المديونية الخارجية والفجوة التضخمية، وعدم واقعية أسعار الصرف، بالإضافة إلى الوضع السياسي والأمني غير المستقر وبسبب كل هذه الأوضاع المتردية في الجزائر كان المناخ غير جاذب للاستثمار الأجنبي.<sup>2</sup>

علاوة على ذلك لعبت السياسة النقدية دوراً محورياً في التأثير على الاستثمار من خلال البنك المركزي لاحتواء التضخم. ففي العديد من المرات تم تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة أو

<sup>1</sup> - Hamid Bali, Op, cit, p202.

<sup>2</sup> - علاوة نوارى: التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي -اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجاً)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص155.

تقليص السيولة البنكية، مما أدى الى رفع تكلفة التمويل، وبالتالي تقليص حجم الاستثمارات الجديدة، خصوصا في القطاعات المنتجة. ونفس الوقت ساهم التضخم المرتفع في تآكل جاذبية الاستثمار الأجنبي، إذ ان المستثمرين الأجانب ينظرون الى الاستقرار الأسعار كأحد اهم معايير اختيار مواقع الاستثمار. وقد اظهرت تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الاونكتاد-انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الجزائر خلال سنوات التضخم المرتفع، مما يعكس حساسية رؤوس الأموال الأجنبية للتقلبات الاقتصادية.

والسؤال المهم الذي يجب طرحه في هذا المقام: هل الاقتصاد الجزائري بحاجة الحقيقية الى الاستثمار الأجنبي او بحاجة الحقيقية التدفق رأس المال الخارجي في ضوء هذه الأحوال الاقتصادية؟ أما فيما يتعلق بأثر التضخم على الاستهلاك فقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021) تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، الذي أثر بشكل مباشر على سلوك الاستهلاك الأسري. حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوي حوالي 4% خلال العقد الأول من الألفية، قبل أن يعرف تراجعاً نسبياً إلى حدود 2.5% بين 2010 و2014، مدفوعاً بتحسّن الإيرادات النفطية آنذاك. غير أن انهيار أسعار النفط في منتصف 2014 أدى إلى تدهور التوازنات المالية والخارجية، دافع معدل التضخم للارتفاع مجدداً، ليسجل 6.4% سنة 2016، وبلغ ذروته بنسبة 9.2% سنة 2021 وذلك بحسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وقد انعكس هذا الارتفاع في الأسعار على القدرة الشرائية للأسر، حيث سجل الاستهلاك النهائي الفردي تراجعاً في وتيرة نموه، منتقلاً من متوسط 6.8% خلال الفترة 2000-2014 إلى أقل من 2% سنوياً بين 2015 و2021.

وبالعودة الى الجدول رقم (04) الخاص ببنود الاستهلاك الأساسية، مثل المواد الغذائية، التي شهدت زيادات تفوق نسبة التضخم العام، مما أجبر العديد من الأسر على إعادة ترتيب أولويات إنفاقها وتقليص بعض بنود الاستهلاك غير الأساسية. وعليه، يظهر أن التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة قد ساهم في تآكل القوة الشرائية، وأدى إلى تحول في نمط الاستهلاك نحو الضروريات، على حساب السلع الكمالية والخدمات.

الجدول رقم(17): تطور معدل التضخم السنوي ونمو الاستهلاك النهائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الوحدة: %

السنة	معدل التضخم	نسبة نمو الاستهلاك النهائي الفردي
2000	0.3	6.1
2005	1.6	7.5
2010	3.9	6.8
2014	2.9	5.9
2015	4.8	3.2
2016	6.4	2.5
2017	5.6	2.0
2018	4.3	1.8
2019	2.0	1.5
2020	2.4	1.2
2021	9.2	1.0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

## 2 الأثر على الأرصدة الحقيقية:

تتجه قيم الأرصدة الحقيقية ذات العرض المحدود، أثناء فترات التضخم، إلى الارتفاع في أسعارها كالعقارات بشكل أسرع من أغلب الزيادات السعرية التي تحدث في السلع والخدمات الأخرى. ليجد حاملو هذه الأرصدة بأن القيمة الحقيقية لثروتهم قد ازدادت بفعل التضخم، لكن ليس ذلك بالضرورة دليل على أثر المسار التضخمي، بحيث يكون التحسن في الأرصدة الحقيقية خلال فترات التضخم هو نتيجة للتضخم فقط إذا كان هذا الأخير ناتج عن زيادة الطلب الذي يتسبب بدوره في زيادة السعر بالقيم الحقيقية.

ومحصلة كل هذه الآثار انه: خلال فترات التضخم تتدهور القوة الشرائية للنقود ولمحافظة الأفراد على نفس مستوى استهلاكهم يلجئون إلى مدخراتهم السابقة، كما أنهم يمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى شراء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة، التي يستطيعون من خلالها تخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل.

**لتبقى اخر كلمة:** على أن المشكل الرئيسي في تقييم دلالة وأهمية العالم الحقيقي لهذه الآثار هو فصل بين تصادم التضخم والتضخم الناتج عن قوى السوق الحقيقية للعرض والطلب.

### المبحث الخامس: السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر.

يعتبر التضخم من أبرز التحديات التي واجهت ولا زالت تواجه الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة، بالنظر الى انعكاساته السلبية على القدرة الشرائية للمواطن، استقرار السوق، وكفاءة السياسات الاقتصادية. وتعد الفترة<sup>1</sup> الممتدة 2000-2016 مرحلة مفصلية تميزت بتقلبات حادة في أسعار النفط بالإضافة الى أزمات أخرى تعرض لها الاقتصاد الجزائري او انعكست عليه من الخارج، مما اثرت بشكل مباشر على التوازنات المالية والنقدية وعلى مستويات الأسعار داخل السوق الوطنية.

في ظل هذه المعطيات، تبنت السلطات العمومية الجزائرية مجموعة من السياسات لمكافحة التضخم تأرجحت بين السياسات النقدية التي أشرف عليها بنك الجزائر، والسياسات المالية التي اعتمدت على ضبط الانفاق العمومي بالإضافة الى سياسة دعم الأسعار والمواد الأساسية لحماية القدرة الشرائية. كما شهدت الفترة ما بعد 2014-عقب انهيار أسعار البترول-تحولات هامة في نهج مكافحة التضخم، الى أدوات غير تقليدية مثل التمويل النقدي المباشر للخزينة، الامر الذي اثار جدلا واسعا حول فعالية هذه السياسات على المدى المتوسط والطويل.

#### أولا: السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي دولة، اذ تستهدف ضبط معدلات التضخم، تحقيق الاستقرار في الأسعار السلع والخدمات، اسعار الفائدة وأسعار الصرف وتعزيز النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - لم يتم التقيد بفترة الدراسة 2000-2016 وذلك بسبب الأحداث المحورية في الاقتصاد الجزائري قبل وبعد هذه الفترة بالذات.

وفي الجزائر يتولى بنك الجزائر تنفيذ السياسة النقدية في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تواصلت منذ التسعينات، وازدادت وتيرتها خلال العقدين التاليين. هذا وقد اتسمت السياسة النقدية في الجزائر بجملة من الخصائص التي ارتبطت بطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي المعتمد على صادرات المحروقات، فقد شهدت هذه المرحلة تحسنا في المؤشرات الاقتصادية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط مما أتاح للسلطات النقدية هامشا مربحا للتدخل سواء عبر أدوات السوق المفتوحة أو من خلال التحكم في السيولة المصرفية. لكن بالمقابل، أظهرت الصدمات الخارجية، خاصة بعد 2014، هشاشة السياسة النقدية، أمام تقلبات أسعار النفط وتراجع الاحتياطات النقدية، مما حد من فعاليتها في ضبط التوازنات الكبرى.

### 1- الإطار القانوني والمؤسسي للسياسة النقدية الجزائرية

شهد الإطار القانوني المنظم للسياسة النقدية<sup>1</sup> في الجزائر المتعلق بالنقد والقرض تطوراً تدريجياً نابغاً من الحاجة إلى مواكبة التحولات الاقتصادية الداخلية، والتكيف مع متطلبات الإصلاح المالي والانفتاح على المعايير المصرفية الدولية وقد تعزز هذا التطور من خلال سلسلة من القوانين والأوامر التنظيمية التي شكّلت البنية القانونية لمهام بنك الجزائر، وأدوات تدخل السياسة النقدية، وصلاحيات السلطات النقدية المختلفة.

#### أولاً: الملامح العامة لتطور السياسة النقدية

تم تأطير مهام بنك الجزائر في مجال السياسة النقدية بدايةً بالقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990<sup>2</sup>، المتعلق بالنقد والقرض. وقد عرف هذا القانون إصلاحات متعددة، توجت بإلغائه واستبداله بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي أتى في سياق إعادة هيكلة شاملة لأدوات وإطار السياسة النقدية، خصوصاً في فترة 1994-1998. ورغم أن الأمر الجديد احتفظ بجزء كبير من المقتضيات السابقة، إلا أنه أدخل تحسينات في قواعد إعداد وتنفيذ السياسة النقدية، مع منح مرونة أكبر للسلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض فيما يخص استخدام الأدوات النقدية بما يتوافق مع متطلبات الظرف الاقتصادي.

<sup>1</sup> - حتى تتضح معالم السياسة النقدية الجزائرية، قمنا بتلخيص فقط السياسة النقدية في إطار قانون النقد والقرض قبل وخلال فترة الدراسة.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 120.

وقد خوّلت المادة 62 من الأمر المذكور مجلس النقد والقرض صلاحيات واسعة في تحديد السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها وتقييمها، استنادًا إلى التوقعات النقدية المعدة من طرف بنك الجزائر، خصوصًا فيما يتعلق بتطور الكتلة النقدية والائتمانية. كما يحدد المجلس استخدام الأدوات النقدية المختلفة، ويضع قواعد الاحتراز المالي المرتبطة بعمليات السوق النقدية.

قبل التعديل القانوني لأوت 2010، كان الهدف النهائي للسياسة النقدية يتمثل في ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية. وقد أنيطت مهمة رسم السياسة النقدية بمجلس النقد والقرض، بينما أوكل التنفيذ العملي إلى بنك الجزائر، الذي يتدخل بأدوات مباشرة وغير مباشرة (إعادة الخصم، التنازل المؤقت، المناقصات، الاحتياطات الإجبارية، ... إلخ). ومنذ عام 2002، ومع بروز فائض في السيولة لدى السوق النقدية، اتجه بنك الجزائر نحو تعزيز استخدام الأدوات غير المباشرة من أجل امتصاص هذا الفائض الذي أصبح هيكليًا.

#### ثانيًا: المحطات الرئيسية في تعديل قانون النقد والقرض

مرّ قانون النقد والقرض بعدة مراحل من التعديل، استجابة للظروف الاقتصادية والمصرفية المتغيرة، ويمكن تلخيص أهم هذه التعديلات كما يلي:

##### 1. الأمر 01-01 لسنة 2001

جاء هذا التعديل الأول للقانون 90-10 ليعيد تنظيم الجوانب الإدارية لبنك الجزائر، دون المساس بجوهر السياسة النقدية. وقد تم الفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض، كما تم تعزيز استقلالية محافظ البنك المركزي، إذ أصبح تعيينه بمرسوم رئاسي، بعيدًا عن نظام العهدة السابق.

##### 2. الأمر 03-11 لسنة 2003

شكّل هذا الأمر تحولًا جوهريًا، حيث تم إلغاء القانون السابق واستبداله بقانون جديد يأخذ بعين الاعتبار الأزمات المصرفية التي عرفتتها البلاد، مثل إفلاس بنك الخليفة، ويهدف إلى تقوية الرقابة والتنظيم البنكي، وتقليص حرية البنوك في العمل المستقل دون الرجوع إلى بنك الجزائر.

##### 3. الأمر 10-04 لسنة 2010<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر جويلية 2011، ص 40.

جاء هذا التعديل ليؤكد على الطابع العمومي لبنك الجزائر، مع منحه استقلالية مالية وشخصية معنوية، وإعفاءه من إجراءات الرقابة والمحاسبة العمومية. كما تم تكريس مهامه في الحفاظ على استقرار الأسعار، وضبط السيولة وسوق الصرف، وضمان سلامة النظام المصرفي.

#### 4. تعديلات سنة 2011

في سياق مواكبة المعايير الدولية (لجنة بازل)، تم إصدار النظام رقم 11-03 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك،<sup>1</sup> ونظام خاص بتسيير السيولة، يهدفان إلى تعزيز الإشراف الاحترازي وتحسين جودة التقارير والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية، بما يخدم أهداف السياسة النقدية.

#### 5. التعديل بقانون 10-17 سنة 2017.

استجابة لانخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات العمومية، لجأت الجزائر الى سياسة التسيير الكمي التي تسمح بطبع كتلة نقدية بدون مقابل لدى بنك الجزائر بغية تمويل الموازنة العامة أدخل تعديل جوهري يسمح باستخدام آلية التمويل غير التقليدي. وبموجب المادة 45 مكرر، فُتح المجال لبنك الجزائر لشراء سندات تصدرها الخزينة، خلال فترة استثنائية تمتد لخمس سنوات، بهدف تمويل الخزينة والدين العمومي والصندوق الوطني للاستثمار، وذلك في إطار إصلاحات هيكلية يُفترض أن تقضي إلى تحقيق توازنات مالية واقتصادية بنهاية الفترة.

#### 2- أدوات السياسة النقدية في الجزائر

للتأثير على حجم الكتلة النقدية وحجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني، اتخذت السلطات الجزائرية عدة تدابير وإجراءات صارمة في إطار سياستها النقدية والتي تهدف للحد والتحكم في التضخم، سنستعرض أهمها فيما يلي:

1- **معدل إعادة الخصم:** هي واحدة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، التي نصت عليها المواد قانون النقد والقرض والمتعلقة بإعادة الخصم الأوراق التجارية من قبل البنوك للحصول على السيولة من بنك الجزائر. والتي يمكن حصرها فيما يلي:

✓ سندات تجارية مضمونة من قبل بنك الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات.

<sup>1</sup> - صدر هذا القانون بعد افلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، تقاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع.

✓ سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها 6 أشهر، ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى 3 سنوات، يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة، ويجب أن تستخدم هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز سكن.

✓ سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها 3 أشهر.

والجدول المولي - الجدول رقم 18- يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2019، لتسهيل التحليل قمنا بتقسيم السنوات الى فترات تبعا للأحداث.

#### الجدول (18): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

الوحدة: %

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	6.5	2010	4
2001	6	2011	4
2002	5.5	2012	4
2003	4.5	2013	4
2004	4	2014	4
2005	4	2015	4
2006	4	2016	3.5
2007	4	2017	3.5
2008	4	2018	3.75
2009	4	2019	3.75

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الجزائر

**الفترة 2000-2004:** عرفت هذه الفترة تراجع في معدل الخصم بسبب التحكم في معدل التضخم (انخفض هذا الأخير من 29,8% سنة 1995 إلى 0,3% سنة 2000)، وتزامن هذا مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية، تعطي نوع من المصدقية لهذه الأداة.

**الفترة 2004-2016:** عرفت هذه الفترة ثبات معدل إعادة الخصم، الذي استقر عند 4% بداية 2004 إلى غاية أواخر سنة 2016، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض



سيولة لديها، أدى إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، فمِنذ 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل، الذي يفسر ببقاء معدل الخصم ثابتاً خلال هذه الفترة.

**الفترة 2016-2019** عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل إعادة الخصم، حيث انتقل من 4% نهاية سبتمبر 2016 إلى 3,5% خلال الأشهر الأربع الأولى من سنة 2017، ليقرر بنك الجزائر رفع معدل إعادة الخصم<sup>1</sup> في ماي من نفس السنة إلى 3,75% وهو المعدل المعتمد حتى 2019، يرجع السبب في ذلك إلى محاولة بنك الجزائر الرفع من نسبة السيولة النقدية لدى البنوك وتقليص الطلب على القروض وخفض نسبة التضخم لعلاج النقص الذي عانتها المؤسسات المالية والبنكية منذ أن تراجعت مداخيل البلاد بسبب الأزمة النفطية.

**2 - الاحتياطي الإجباري:** تقوم البنوك المركزية بتجميد نسبة من الودائع التي تحصل عليها البنوك التجارية في شكل احتياطي سائل لتأطير الائتمان، تحدد الاحتياطي الإجباري في قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 93، حيث أنه لا يجب أن يتعدى 28%، وفي 1994 أصدرت التعليمات 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر، وتم تحديد معدل الاحتياطي الإجباري في هذه العملية بـ 2,5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليمات.

#### - تطور نسبة الاحتياطي الإجباري:

عرفت سنة 2001 رفع المعدل مرتين للاحتياطي الإجباري إلى 4% ثم 4,25%، ونظراً لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف، بداية 2002 قرر بنك الجزائر رفع هذه النسبة إلى 6,25%، مرتفعة بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإجباري إلى 122,6 مليار دينار نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار نهاية 2001، وفي سنة 2004 تم رفعه من جديد إلى 6,5% وهو ما يظهر أن بنك الجزائر يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة، وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف. هذا ما يوضحه لنا بالتفصيل الجدول رقم (19)

<sup>1</sup> - عندما تلجأ البنوك المركزية إلى إعادة الخصم، فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة، ما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها، لأن كلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وهو ما يسعى إليه بنك الجزائر من خلال هذا الرفع في خطوة منه لتقليص نسبة التضخم، عن طريق تقليص الكتلة النقدية.

الجدول رقم (19): تطور نسبة الاحتياطي الإجمالي (1994-2019) الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الاحتياطي الإجمالي %	6.25	3	4.25	6.25	6.25	6.25	6.25	6.25	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الاحتياطي الإجمالي %	8	9	9	11	12	12	12	8	4
السنوات	2018	2019							
نسبة الاحتياطي الإجمالي %	10	12							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مقدمة من بنك الجزائر .

قرر بنك الجزائر بداية 2008 رفع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى 8%، ليستمر هذا الأخير في الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 ويستقر عند هذا المعدل إلى غاية 2015، بعدها عرف تذبذب مستمر حيث تم تخفيضه سنة 2016 و 2017، إذ قدر بـ 8% و 4% على التوالي، ليرتفع بعد ذلك سنة 2018 و 2019 بـ 10% و 12% على التوالي.

### 3-عمليات السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة<sup>1</sup> في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها 6 أشهر على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، لكن بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف الـ 20% وجعلته مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية. بالرغم الأهمية الكبيرة لهذه الأداة في أغلب الدول، إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية الجزائرية، طبقت لأول مرة في 30 ديسمبر 1996 عندما قام بنك الجزائر بشراء السندات العمومية قصيرة الاجل لا تتجاوز 6 أشهر بمبلغ إجمالي قدره 4 ملايين دينار بمعدل فائدة متوسط يقدر بـ 14.9% يستحق بتاريخ 27 فيفري 1997. ، وبعد ظهور فائض في السيولة سنة 2002 لم تستخدم هذه الأداة مرة أخرى بسبب نوع السندات التي تحوزها المصارف العمومية التي يتبين أن غالبيتها تشكل سندات لديون غير مضمونة على المؤسسات العامة، وفائض سيولة في السوق النقدية لم يستطع بنك الجزائر تحريك هذه الأداة لأنه يمتلك أوراق مالية عامة، ولا يوجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون

<sup>1</sup> - بيع والشراء السندات العمومية.

لم يسمح لبنك الجزائر بالتدخل في سوق أدوات الخزينة العامة، بالإضافة إلى ضعف تطور سوق السندات الحكومية، إلى أن أعلن محافظ بنك الجزائر اللجوء مرة أخرى لهذه الآلية ابتداءً من السداسي الثاني من سنة 2016 عن طريق تفعيل اليات السوق المفتوحة في ظل الاحتياطات المتوقعة للسيولة. ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ المصارف بالنسبة لأصولها.

**4-آلية استرجاع السيولة في السياسة النقدية الجزائرية:** تُعد آلية استرجاع السيولة إحدى الأدوات الأساسية التي يستخدمها بنك الجزائر لتنظيم الكتلة النقدية المتداولة، لاسيما في حالات فائض السيولة داخل الجهاز المصرفي<sup>1</sup>. فعندما تتوافر البنوك على سيولة تفوق حاجتها للإقراض أو الاستثمار، قد يؤدي هذا الفائض إلى ضغوط تضخمية ويحدّ من فعالية السياسة النقدية، مما يستدعي تدخل البنك المركزي لسحب هذا الفائض وتنظيمه<sup>2</sup>. ويتم ذلك من خلال عدة أدوات رئيسية، أبرزها:

1. **عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations):** حيث يقوم بنك الجزائر ببيع أدوات أو سندات مالية للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة وتجفيف جزء منها مؤقتاً من السوق.
2. **تسهيلات الإيداع لدى البنك المركزي (Facilité de dépôt):** تتيح هذه الأداة للبنوك التجارية إيداع فائض السيولة لدى بنك الجزائر مقابل فائدة محددة، مما يمنع توجيه هذه الأموال نحو أنشطة قد تعزز الضغوط التضخمية.

3. **عمليات إعادة الشراء العكسي (Reverse Repo):** تتضمن بيع البنك المركزي لأصول مالية للبنوك مع التزام بإعادة شرائها لاحقاً، وهو ما يسمح بسحب السيولة بشكل مؤقت وفعال. تُنفذ هذه العمليات وفق مدد زمنية مختلفة، وذلك حسب طبيعة ودرجة فائض السيولة:
- **عمليات قصيرة الأجل (7 أيام):** التي دخلت حيز التنفيذ بموجب التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2000 وهي الأكثر استخداماً، وتُنفذ بشكل أسبوعي. تهدف إلى معالجة الفوائض المؤقتة من السيولة، ويتم خلالها إصدار سندات قصيرة الأجل أو اتفاقيات إعادة شراء.

<sup>1</sup> - أي أن البنوك تمتلك أموالاً أكثر مما تحتاج

<sup>2</sup> - يقوم بنك الجزائر ببيع أصول مالية للبنوك مع وعد بإعادة شرائها لاحقاً، ما يؤدي إلى سحب السيولة مؤقتاً. الهدف من هذه الآليات: تحقيق استقرار الأسعار، تنظيم السيولة داخل القطاع البنكي. التحكم في معدل التضخم، ضمان فعالية السياسة النقدية.

• عمليات متوسطة الأجل (3 أشهر و 6 أشهر): بموجب التعليم رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية استرجاع السيولة لسبعة أيام وثلاثة أشهر تعديلات تُستخدم عندما يكون فائض السيولة مستقرًا ومرتفعًا<sup>1</sup>، مما يستوجب تجميده لفترات أطول. وتدخل هذه العمليات ضمن استراتيجية البنك المركزي للتحكم المتوسط الأجل في الكتلة النقدية.

-آلية التنفيذ: يقوم بنك الجزائر بطرح عروض دورية تُمكن البنوك من إيداع فائض سيولتها لفترات محددة (7 أيام، 3 أشهر، أو 6 أشهر)، بشكل اختياري، مقابل عائد يُعرف ب: سعر الفائدة على عمليات استرجاع السيولة. (Taux d'intérêt des opérations d'absorption de la liquidité)

لفهم كيف تعمل هذه الآلية سنستعين بالمثل التطبيقي التالي: إذا أعلن بنك الجزائر عن عملية امتصاص سيولة بقيمة 500 مليار دينار جزائري لمدة 7 أيام وبسعر فائدة قدره 3.00%، فإن البنوك التجارية تقوم بإيداع جزء من فوائضها لدى البنك المركزي، مقابل هذا العائد، بهدف تقليص السيولة المتداولة مؤقتًا. هذا والجدول الموالي يوضح معدلات استرجاع السيولة لسبعة أيام، ثلاثة أشهر وستة أشهر.

الجدول (20): تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر

السنوات	لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.9	-
2006	1.25	2	-
2007	1.75	2.5	-
2008	1.25	2	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.5

<sup>1</sup> - سنقوم مرة أخرى لشرح هذه العملية بالتفصيل في إطار سياسة التعقيم النقدي لمكافحة التضخم المستورد.

1.5	1.25	0.75	2014
1.5	1.25	0.75	2015
1.5	1.25	0.75	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الجزائر

يمكن القول: أن أداة استرجاع السيولة هي الأداة المفضلة لبنك الجزائر طيلة الفترة 2002-2014، وذلك بسبب السيولة الهيكلية التي تميز بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، فقد استطاع التحكم في كمية هائلة منها منذ بداية استخدامها سنة 2002، حيث انتقلت مبالغ السيولة المسترجعة من 100 مليار دينار عند الشروع في تطبيقها إلى 400 مليار دينار سنة 2004 ثم على 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 وهو نفسه تقريبا خلال السنوات 2009، 2010، 2011، ثم إلى 1350 مليار دينار للسنوات 2012، 2013، 2014. وابتداء من 2015، وبعد تقلص السيولة المصرفية بنسبة 32.9% منتقلة من 2730.9 مليار دينار نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار نهاية 2015، قام بنك الجزائر بتخفيض عتبات امتصاص السيولة حيث بدأ الأثر التضخمي فائض السيولة يزول شيئا فشيئا من انخفاضه في السوق النقدية.

**5. تسهيلات الودائع:** بموجب التعليم رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 والتي دخلت حيز التنفيذ في اوت 2005 من طرف بنك الجزائر تُعدّ تسهيلات الوديعة المغلّة بالفائدة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي يلجأ إليها البنك المركزي لامتناع السيولة الزائدة في النظام المصرفي، حيث تسمح هذه الأداة للبنوك التجارية بإيداع فوائضها النقدية لدى البنك المركزي لفترة زمنية محددة 24 ساعة مقابل فائدة تُعدّ عادةً أعلى من تلك المعتمدة في التسهيلات العادية. ويُقصد بـ "المغلّة" أن هذه الودائع لا يمكن سحبها قبل حلول أجلها. وتُربط هذه الآلية عادةً بـ **نظام ARTS نظام التحويل التلقائي للاحتياطيات** الذي يقوم عند نهاية كل يوم عمل بتحليل أرصدة البنوك التجارية وتحويل الفوائض بشكل آلي نحو تسهيلات الوديعة المناسبة، سواء العادية أو المغلّة، بحسب الشروط المسبقة المعتمدة. ويساهم هذا الربط بين الأداة (تسهيل الوديعة المغلّة) والنظام (ARTS) في تعزيز فعالية السياسة النقدية، من خلال سحب السيولة الزائدة بطريقة تلقائية ومنظمة، مما يدعم استقرار السوق النقدي وفعالية أدوات التدخل النقدي.

الجدول (21): تطور معدلات التسهيل الخاصة بالوديعة في الجزائر

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المعدل	0.30	0.30	0.30	0.30	1.25	1.25

المصدر: من إعداد الباحثة الاعتماد على مركز بيانات بنك الجزائر

يوضح الجدول (21) أن بنك الجزائر قد تمكن من خلال هذه الآلية أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة ابتداء من سنة 2005 وتحقيق الاستقرار النسبي في معدلات فوائد تسهيلات الودائع، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية وبالتالي التحكم في التضخم، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة المطبقة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عميات استرجاع السيولة.

**نلفت الانتباه:** إلا أنه ببداية السنوات 2000 تم تبني والحديث المطول عن سياسة استهداف التضخم في العالم، إلا أن هذه السياسة لم تُطبّق بشكل صريح أو ممنهج كما هو معمول به في الاقتصادات التي تعتمد نظام "استهداف التضخم" كمرتكز رئيسي للسياسة النقدية. فقد ظلت السياسة النقدية الجزائرية خلال الفترة 2000-2023 تُدار ضمن إطار استهداف كمي للسيولة، مع غلبة الطابع الإداري والاعتماد الكبير على أدوات تقليدية، دون وجود استقلالية تامة للبنك المركزي أو شفافية منتظمة في التواصل مع السوق.

من جهة أخرى، فإن البيئة الاقتصادية والمؤسسية لم تكن مهيأة لتطبيق استهداف التضخم الفعلي، حيث ظل سعر الصرف شبه مثبت، والأسواق المالية ضعيفة، وهيمنة العوامل الخارجية أسعار النفط، الواردات الغذائية جعلت التضخم في معظمه مستوردًا أو عرضيًا. وهو ما فاقم من محدودية فعالية أدوات السياسة النقدية في السيطرة الدقيقة على المستوى العام للأسعار.

وعليه، لنجاح سياسة استهداف التضخم في الجزائر مستقبلاً يقتضي إصلاحات هيكلية عميقة، تشمل تعزيز استقلالية البنك المركزي، تطوير أدوات استباقية للسياسة النقدية، وتنويع مصادر النمو لتقليل أثر الصدمات الخارجية على الأسعار المحلية.

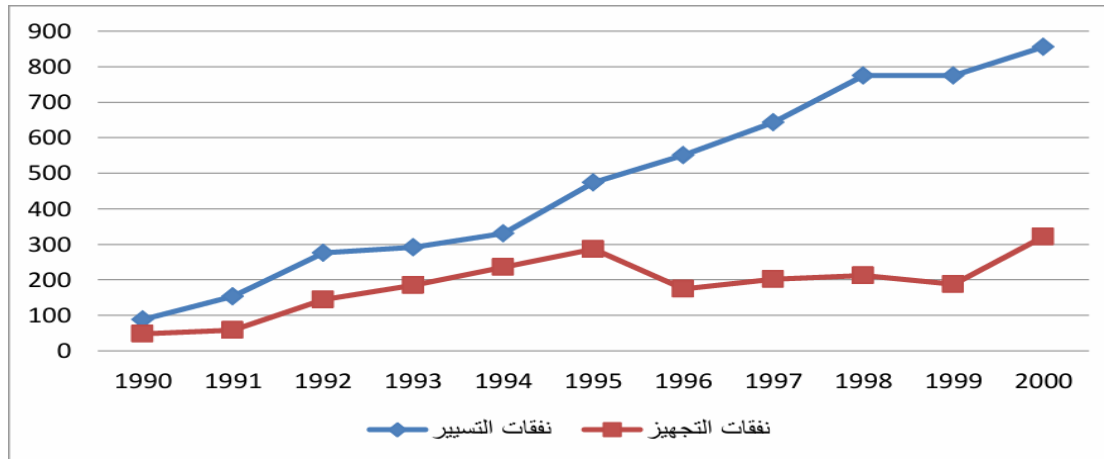
### ثانيا: السياسة المالية.

السياسة المالية هي الأسلوب الذي تتبعه الدولة في تخطيط جانبي نفقات وإيرادات لميزانياتها العامة، وذلك بهدف التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي من: ناتج داخلي خام، العمالة والأسعار من جهة، وتحقيق أهداف أخرى تتمثل: في مشاركتها مع السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال الموازنة الحكومية من جهة أخرى. يمثل عجز الموازنة - التمويل بالعجز- من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل وسمة بارزة للدول النامية، هذا ويمكن إبراز أهم أدوات السياسة المالية المنتهجة للحد من التضخم فيما يلي:

**1. سياسة الإنفاق العام:** تستطيع السياسة الميزانية التحكم في التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، متكون أساسا من الاستهلاك والاستثمار، فعندما نريد ان نؤثر على الميزانية نرفع من معدلات الاستهلاك والاستثمار أو تخفيضها، وذلك حسب الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد. هذا وقد ساهمت برامج الإنفاق العام في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو، لكن يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، وعجز الاقتصاد الوطني في معالجة الإختلال بين العرض والطلب، مما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.

❖ **تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2000:** يوضح الشكل (15) تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1990-2000:

الشكل رقم 15: تطور نفقات التشغيل والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2000



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (08)

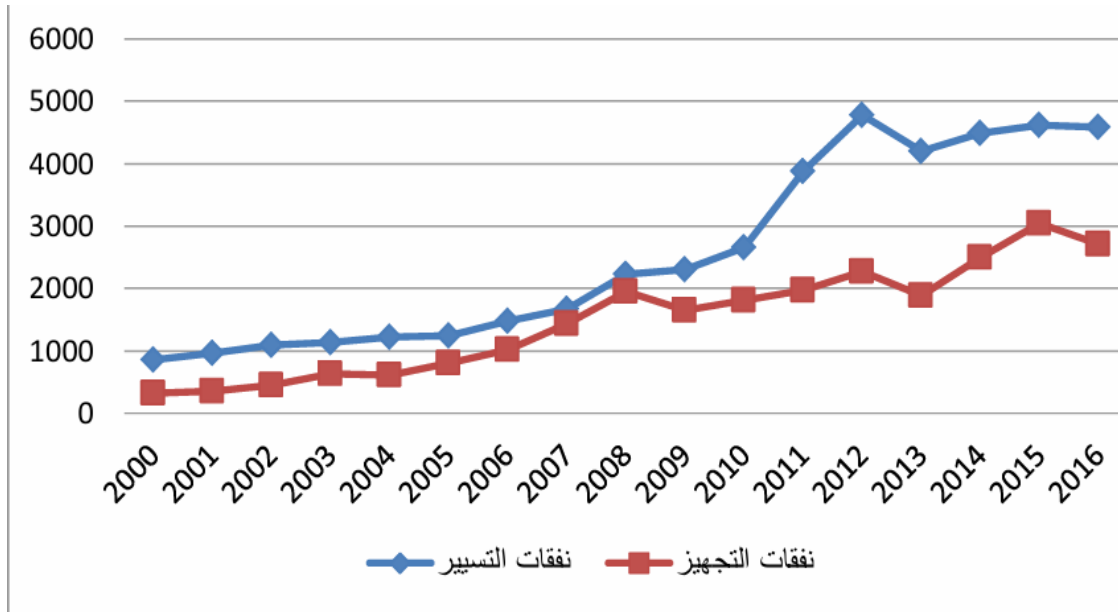
شهدت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية تزايدا معتبرا في نفقات التشغيل والمتمثلة في اتفاق الاستعدادي الائتماني وبرنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، حيث انتقلت من 88.8 مليار دينار سنة 1990 إلى 774.6 مليار دينار سنة 1999، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة تشغيل الخدمات العمومية ونقص الاستثمارات، ومثلت نفقات التشغيل خلال هذه الفترة حوالي 67.33% من إجمالي النفقات العامة. أما نفقات التجهيز فقد عرفت هي الأخرى تزايدا مستمرا خلال الفترة 1990-1995 بسبب محاولة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنى التحتية، ثم انخفضت ابتداء من 1996 لتبلغ 174 مليار دينار نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 1997 نتيجة محاولات تشجيع الاستثمار خاصة في القطاعات الحساسة مثل: الري، التربية... إلخ، مما يعكس استجابة نفقات التجهيز للتغيرات الحادثة على مستوى السوق العالمي للنفط على عكس نفقات التشغيل التي استمرت في الزيادة طيلة الفترة.

❖ تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2016: يوضح الشكل (16) تطور كل من نفقات

التشغيل والتجهيز خلال الفترة 2000-2016:



الشكل رقم 16: تطور نفقات التشغيل والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (08).

تميزت النفقات العامة خلال الفترة 2000-2016 بارتفاعات متواصلة وكان هذا متزامنا مع فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، حيث انتقلت من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 7297.5 مليار دينار سنة 2016، زادت كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز طيلة تلك الفترة عدا سنتي 2013 و2016 أين سجلت النفقات العامة انخفاضا بنسبة 13.68% و4.68% على التوالي.

كما عرفت النفقات العامة تذبذبا في نسبها حيث بلغت أعلى نسبة نمو لها سنة 2008 بقيمة 34.33%، أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت نمو ملحوظا خلال تلك الفترة فقد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2015 بنسبة 46.14% وأدنى نسبة لها سنة 2005 بنسبة 27.13% والملاحظ في هذه الفترة أن نسبة الزيادة في النفقات العامة تتناقص من سنة إلى أخرى، وما كان لذلك من بليغ الأثر على معدل التضخم الذي عرف استقرارا على مدى سبع سنوات، سرعان ما ارتفع بين سنتي 2008 و2009 ووصل إلى 4.8% و4.7% على التوالي، وكان ذلك نتيجة حتمية للارتفاع في نسبة زيادة النفقات العامة، وكان ذلك بسبب رفع معدل الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون ومختلف المنح. لكن في مطلع سنة 2012 عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس قدر بـ 8.9% مقابل سنة 2011 أين ارتفعت نسبة النفقات العامة إلى 20.75% وفي سنة 2013 انخفضت بنسبة 13.68% قبلها انخفاض محسوس في معدل التضخم قدر بـ 3.3%.

مما سبق نستطيع القول: من الصعب جدا الموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يستدعي تكثيف الإنفاق العام ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الإنفاق، لكن توجيه السياسة الإنفاقية التي اعتمدها الجزائر كانت إلى حد كبير مؤثرة على معدل التضخم الذي عرف انخفاض ملحوظ جدا سنة 2000 أين وصل إلى 0.3% بعدما كان يبلغ 31.7% سنة 1993 كما انخفض إلى 3.3 سنة 2013 بعدما كان 8.89% سنة 2012.

2. السياسة الضريبية في الجزائر: تعتبر السياسة الضريبية، في أي بلد من الوسائل الأساسية لمحاربة التضخم وذلك بفرض معدل ضريبة مرتفعة أو خلق ضرائب جديدة، فتنزيد إيرادات الدولة، وتخفض نفقاتها. ويمكن التأثير على إيرادات الدولة عن طريق رفع الضرائب والرسوم المباشرة المفروضة خاصة على الفئات ذوي الدخل المرتفعة، وإخضاع الكثير من الأعمال التجارية والمهن الحرة للضريبة بهدف محاربة التهرب الضريبي وأيضا تنفيذ تدابير هادفة لتقوية النظام الضريبي والجباية واتساع الوعاء الضريبي للحقوق والرسوم الجمركية على القيمة المضافة.

يوضح الملحق رقم (08) تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2016 ما يلي:

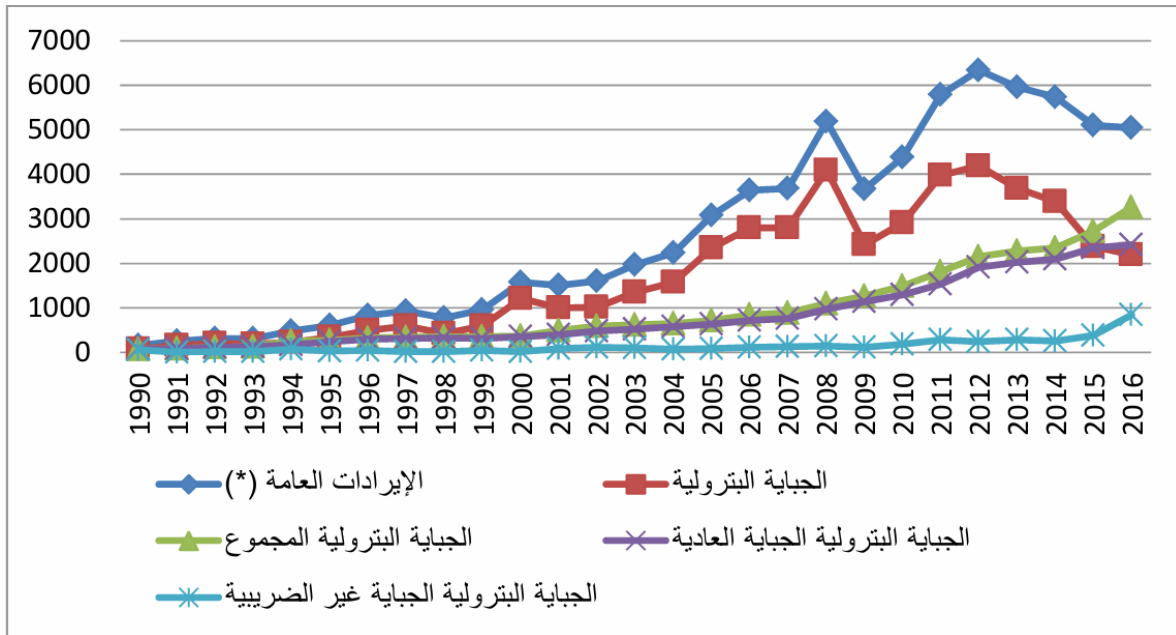
- عرفت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعا متواصلا خلال الفترة محل الدراسة، حيث انتقلت من 152.5 مليار دج سنة 1990 إلى 5042.2 مليار دج سنة 2016، أي أنها تضاعفت حوالي 32 مرة خلال 26 سنة.

- هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة، حيث أن أكثر من 59.57% من الإيرادات العامة مصدرها الجباية البترولية وذلك طيلة فترة الدراسة.

- ضئيلة مساهمة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات العامة، وقد بلغ متوسط مساهمتها 5.35% خلال فترة الدراسة.

هذا ويوضح الشكل (17) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

الشكل رقم 17: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق (08)

من خلال معرفة تطور مكونات الإيرادات العامة، سنقوم بتحليل دورها في تمويل ميزانية الدولة وكذا مساهمة الأنواع المختلفة منها:

**تطور الجبائية البترولية:** من خلال الملحق (08) والشكل (17) السابق نلاحظ أن الجبائية البترولية عرفت ارتفاعا كبيرا ومستمر إلى غاية 2014، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية، وبالتالي ارتفاع أسعار البترول، وقد تم دفع جزء من الإيرادات الفعلية الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات، لكن تم تسجيل انخفاضات للجبائية البترولية في السنوات 1993، 1998، 2001، 2009، 2013، 2015 و 2016، والذي سببه الإنخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية. وقد استحوذت على حصة الأسد من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت نسبة مساهمتها في المتوسط 59.57%، وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة لها سنة 2008 بقيمة 78.77%، وبعدها عرفت هذه النسبة انخفاضا مستمرا وبصورة تدريجية إلى 35.32% سنة 2016 على الرغم من ارتفاع أسعار البترول المسجل في بعض السنوات.

**الجبائية العادية:** عرفت الجبائية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، فقد انتقلت من 71.1 مليار دينار سنة 1990 إلى 2422.9 مليار دينار سنة 2016، أي أنها تضاعفت بأكثر من 33 مرة، إلا أن نسبة مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كان ضعيفا نوعا ما، وقد بلغ في المتوسط 32.61%.

ويعود التحسن في الجباية العادية إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة، فقد ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تزايد حجم الواردات وتخفيض سعر الصرف، بالرغم من التحسينات في النظام الضريبي التي اشتملت على ما يلي:

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.
- تغيير النظام الضريبي على المنتجات البترولية المستهلكة محليا.
- خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة، وزيادة معدلاتها، وارتفاع حصة الحكومة المركزية من حصيلتها.

إلا أن الجباية العادية عرفت تراجعا طفيفا قدره 15% سنة 1999 حيث بلغت 314 مليار دينار، ويعود هذا الانخفاض في الجباية العادية إلى غياب متابعة ضريبية جدية لكبار المكلفين بالضرائب، وكذلك إلى تضيق قاعدة الجباية العادية من طرف السلطات العمومية، بالإضافة إلى الخسارة التي عانت منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي وأيضا انخفاض الضرائب على الأجور نتيجة لتزايد عمليات تسريح العمال وغلق المؤسسات.

وتفسر الزيادة في حجم الجباية العادية خلال الفترة 2000-2016 بارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة وبالأخص الضريبة على الدخل الإجمالي بسبب الارتفاع الذي شهدته أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضرائب على أرباح الشركات نتيجة زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والمخطط الخماسي للنمو، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب المباشر من 82 مليار سنة 2000 إلى 1103.8 مليار دينار سنة 2016 والذي يرجع بدوره وبالدرجة الأولى إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتخذة في ذلك وبالدرجة الثانية إلى ارتفاع الحقوق الجمركية.

ومما سبق، نلاحظ أن مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول، على الرغم من اهتمام الدولة الجزائرية بالإيرادات غير بترولية ومحاولة تعزيزها لكونها أكثر ضمانا من إيرادات المحروقات المرهونة بتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية - على عكس الجباية البترولية التي بقيت محافظة على كبر صحتها الجبائية -، وبالتالي يمكننا القول أن الهدف الذي كانت تسعى إليه إصلاحات النظام الضريبي والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل البترولية لا يزال بعيدا، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

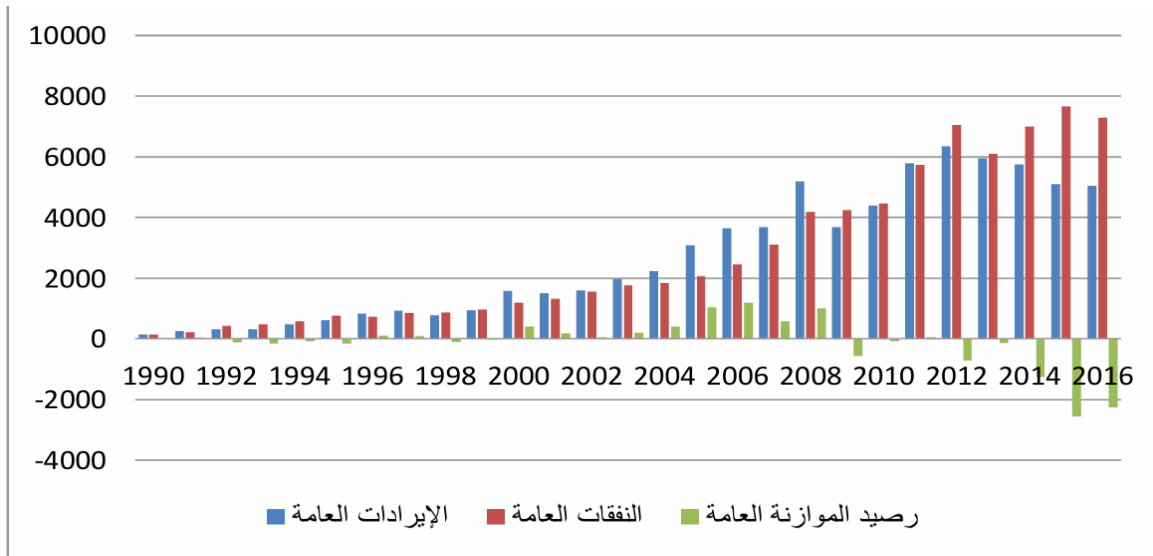
- كثرة التخفيضات والإعفاءات الهادفة إلى تشجيع وتطوير الاستثمار وتنويع الصادرات.

- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي، وضعف استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي.
- الغش والتهرب الضريبي والانتشار الواسع للاقتصاد غير الرسمي، وسيطرة المحروقات على الاقتصاد الوطني.

3. سياسة العجز الموازني: يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، والحالة التي تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون سبب العجز إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما ناتج عن عجز الدولة في تحصيلها للإيرادات.

ويوضح الشكل (18) التالي تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

الشكل رقم 18: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الملحق رقم (07)

من خلال الملحق (07) والشكل (18) نلاحظ ما يلي:

- سجلنا فائض في الموازنة العامة خلال سنتي 1990 و1991 بقيمة 16 و36.8 مليار دينار على الترتيب، ويرجع هذا الفائض إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة، حيث ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 63.21% سنة 1991، بسبب ارتفاع الجباية البترولية وكذلك الجباية العادية هذه السنة بنسبة 111.94%، 16.31% على الترتيب.

- سجل عجز موازني خلال الفترة 1992-1995 حيث بلغ قيمة 103.8 مليار دينار سنة 1992 ومثل نسبة 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم هذا العجز بنسبة 33.43% سنة 1993 حيث كانت قيمته هذه السنة 162.7 مليار دينار، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الإيرادات الجبائية

بسبب انخفاض أسعار البترول 3.54 دولار للبرميل بين 1990 و1993، كما ارتفعت النفقات العامة بمعدل أعلى من معدل ارتفاع الإيرادات العامة، فقد ارتفعت بنسبة 98.06% و13.44% سنتي 1992 و1993 على الترتيب. وفي سنة 1994، تقلص عجز الموازنة إلى 89.2 مليار دينار بالرغم من استمرار الانخفاض في أسعار البترول، وقد مثل نسبة 5.98% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، إضافة إلى ارتفاع الإيرادات العامة بمعدل أعلى من معدل ارتفاع النفقات العامة، حيث ارتفعت الإيرادات العامة بمعدل 51.44% مقارنة بنسبة 1993. في حين ارتفعت النفقات العامة بمعدل 18.82% خلال نفس السنة. وقد ارتفع عجز الموازنة مرة أخرى سنة 1995 حيث بلغ 147.9 مليار دينار ومثل نسبة 7.5% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بسبب ارتفاع النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة على الرغم من التحسن الذي عرفته أسعار النفط في هذه السنة والذي ساهم في ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ومن ثم الإيرادات الكلية.

- سجل رصيد الموازنة فائضا سنة 1996 حيث بلغ 100.5 مليار دينار ومثل نسبة 4.42% من الناتج المحلي الإجباري، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى 21.7 دولار، ومنه ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 34.88%. غير أن انخفاض أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.28 دولار للبرميل، انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية ومنه انخفاض الإيرادات العامة للدولة، وهو ما جعل رصيد الموازنة العامة ينتقل من حالة الفائض إلى حالة العجز بقيمة 101.1 مليار دينار سنة 1999، أين ارتفعت أسعار البترول إلى 17.91 دولار والتي أدت إلى ارتفاع الجباية البترولية ومنه انخفاض عجز الموازنة إلى 11.1 مليار دولار سنة 1999.

- شهدت الفترة 2000-2008 فائضا في الموازنة العامة، حيث بلغ 400.4 مليار دينار سنة 2000 ومثل نسبة 9.70% من الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك هو ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومنه ارتفعت الإيرادات العامة بمعدل أكبر من معدل ارتفاع النفقات العامة، حيث كان معدل ارتفاع الإيرادات العامة 60.07% مقابل 22.51% للنفقات العامة. ثم سجل فائض الموازنة العامة انخفاضا خلال سنتي 2001 و2002 بنسبة 53.92% و71.43% على الترتيب، ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى 29 دولار للبرميل ومنه ارتفعت الإيرادات العامة في هذه السنة ب: 23.14%. وواصل الإرتفاع إلى غاية 2006 أين بلغت قيمته 1186.8 مليار دينار، أي بارتفاع قدره 470.57% مقارنة بسنة 2001. ثم انخفض بعد ذلك في السنتين الموالتين،

حيث بلغت قيمته 999.5 مليار دينار سنة 2008. وهو ما يمثل نسبة 9.02% من الناتج المحلي الإجمالي.

- اما الفترة 2009-2016 فقد شهدت عجزا متواصلا للموازنة العامة ما عدا سنة 2011، حيث بلغ العجز سنة 2009 قيمة 570.3 مليار دينار بنسبة 5.72% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في أمريكا سنة 2008 وانتقلت إلى باقي دول العالم، وما أنجر عنها من انخفاض في أسعار البترول، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 99.33 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.63 دولار للبرميل سنة 2009. سجلت سنة 2011 فائضا بقيمة 58.7 مليار دينار وهذا بفضل التحسن في أسعار البترول. أما باقي الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 فقد شهدت عجزا أكثر حدة من العجز المسجل سنتي 2015 و2016 على الترتيب، وهو ما مثل 7.25% و9.23% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذه العجز إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة. وكذلك بسبب انخفاض حصة الإيرادات العامة الناتج عن انخفاض أسعار البترول بداية من 2014.

**وفي الأخير نقول:** إن السياسة النقدية التي إتبعها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية.

## خلاصة الفصل:

سمح لنا هذا الفصل تحليل معمق لظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، من حيث تطورها التاريخي، وأسبابها البنيوية والظرفية، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى آليات التحكم فيها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التضخم في الجزائر لا يُمكن اختزاله في مجرد اختلالات مؤقتة ناتجة عن صدمات خارجية أو دورات اقتصادية عابرة، بل يُمثل ظاهرة هيكلية ناتجة عن ضعف القدرة الإنتاجية، وارتفاع درجة التبعية للأسواق الخارجية، خصوصاً من حيث السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية الأساسية، إلى جانب اختلالات السياسة المالية وهيمنة الإنفاق العمومي كآلية رئيسية لدفع النمو.

كما أبرز التحليل عدم فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم، بسبب ضعف أدوات الاستهداف المباشر للأسعار، وتضارب الأهداف بين دعم النمو ومحاربة التضخم، فضلاً عن غياب التنسيق الفعّال مع السياسة الميزانية. وقد ساهمت الأزمات العالمية الأخيرة، مثل: الازمات النفطية، جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، في تفاقم الضغوط التضخمية، خاصة من خلال قنوات التجارة وأسعار الطاقة والغذاء، ما كشف عن هشاشة المنظومة الاقتصادية الوطنية أمام تقلبات السوق الدولية.

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن التحكم في التضخم يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الأدوات الظرفية قصيرة الأمد، نحو إصلاحات اقتصادية هيكلية تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتطوير النسيج الإنتاجي الوطني، وتعزيز فعالية السياسات العمومية. إن استقرار المستوى العام للأسعار في الجزائر لن يتحقق إلا من خلال إعادة التوازن بين السياسة النقدية والمالية، وتخفيض الاعتماد على الواردات، وتعزيز الأمن الغذائي والطاقي، بما يسمح بتحقيق نمو مستدام وشامل قادر على امتصاص الصدمات الخارجية والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.



**الفصل الرابع:**  
**واقع الترخيم المستورد**  
**في الاقتصاد الجزائري**

## تمهيد:

من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ظاهرة التضخم، لاسيما ذات الانفتاح التجاري الكبير والاعتماد المفرط على الواردات. وتُعد الجزائر من بين هذه البلدان التي تأثرت بشكل ملحوظ بالتقلبات الخارجية، سواء من حيث أسعار السلع المستوردة أو تقلبات أسعار الصرف، ما جعل من ظاهرة "التضخم المستورد" تحتل مكانة محورية ضمن ديناميكيات الاقتصاد الكلي الوطني.

هذا وقد ساهمت عدة عوامل في تعميق أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، من بينها هيكل التجارة الخارجية، ضعف النسيج الإنتاجي المحلي، والاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات لتمويل الواردات. كما أن تقلبات الدينار الجزائري أمام الدولار واليورو، إلى جانب الاضطرابات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين، لا سيما الأزمة المالية العالمية، جائحة كوفيد-19، وأزمة أوكرانيا، زادت من هشاشة الوضع الداخلي تجاه الصدمات الخارجية.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 2000 - 2016 وفي بعض الأحيان تصل إلى 2023 حسب الاحصائيات المتوفرة لدينا، من خلال تتبع تطور المؤشرات ذات الصلة بالتضخم المستورد فضلاً عن دراسة قياسية لتأثير التغيرات الخارجية في أسعار السلع المستوردة على المستوى العام للأسعار محلياً. كما يهدف إلى إبراز طبيعة العلاقة بين الانكشاف التجاري ومدى تعرض الاقتصاد الوطني لظاهرة التضخم المستورد، مع التطرق إلى بعض المحطات الاقتصادية العالمية التي عمّقت من هذه الظاهرة، كالأزمة المالية العالمية في 2008، وانخفاض أسعار النفط بعد 2014، والأزمات المتتالية الأخرى وذلك من خلال:

**المبحث الأول:** تحليل هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

**المبحث الثاني:** تحليل سلوك التضخم المستورد في الجزائر وعلاقته بهيكل الواردات.

**المبحث الثالث:** قنوات التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري.

**المبحث الرابع:** السياسات المتبعة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة التضخم المستورد.

**المبحث الخامس:** دراسة قياسية عن حقيقة التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

(2000-2021).

**المبحث الأول: هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2021).**

تعد التجارة الخارجية أحد مؤشرات الأساسية التي تعكس درجة انفتاح أي اقتصاد على العالم الخارجي، كما تمثل أداة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرات الإنتاجية. وفي حالة الجزائر قد شهد قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2021)، تحولات ملحوظة سواء من حيث هيكل الصادرات والواردات، أو من حيث الشركاء التجاريين الرئيسيين أو التوزيع القطاعي والتكنولوجي للتجارة. تتميز الجزائر باعتماد شبه كلي على صادرات المحروقات، ما يجعل بنيتها التصديرية أحادية وضعيفة التنوع، في حين تتسم الواردات بتنوعها وتغطي مختلف الحاجات الاستهلاكية والإنتاجية، وهو ما يعكس اختلالات هيكلية في قاعدة الإنتاج المحلي. كما تأثرت التجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، أبرزها تقلبات النفط، الإصلاحات الاقتصادية، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأخيرا الصدمات العالمية مثل الازمة المالية 2008، جائحة كورونا وازمة أوكرانيا. ومن هذا المنطلق يهدف هذا المبحث الى تحليل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2021). من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات حسب التركيبة السلعية والجغرافية، مع تسليط الضوء على اهم الاختلالات البنيوية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في هذا المجال.

**أولاً: الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2021)**

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعنصرين هامين: يتمثل الأول في التبعية الكبيرة للمحروقات عند التصدير، بينما الثاني المبالغة في الاستيراد من أجل تغطية الطلب المتزايد خاصة المنتجات الغذائية والسلع التجهيزية.

الفءول رقم (22): فطور المفزان الففارف الفزانرف للفترة (2000-2021).

الوفاة: بالفلفار ءولار

السفواف	الصافراف <sup>1</sup> FOB	الوارراف <sup>2</sup> CAF	المفزان الففارف	مءل ففطففة الوارراف
2000	38.58	17.55	21.03	%219.82
2001	41.05	18.89	22.16	%217.31
2002	43.31	23.27	20.04	%186.11
2003	46.56	24.45	22.11	%190.42
2004	48.05	27.51	20.54	%174.66
2005	50.88	29.27	21.61	%173.82
2006	49.81	28.83	20.98	%172.77
2007	49.31	32.26	17.05	%152.85
2008	48.13	32.26	17.05	%152.85
2009	43.27	37.23	10.90	%129.27
2010	43.27	43.89	-0.62	%98.58
2011	42.10	41.87	0.23	%100.54
2012	40.50	47.64	-7.14	%85.01
2013	38.19	52.31	-14.12	%73.00
2014	38.27	56.71	-18.44	%67.48
2015	38.46	60.62	-22.16	%63.44
2016	41.15	58.92	-17.77	%69.84
2017	38.64	54.74	-16.10	%70.58
2018	37.2	52.66	-15.45	%70.66
2019	34.94	49.03	-14.09	%71.26
2020	30.85	41.23	-10.38	%74.82
2021	35.08	39.50	-4.42	%88.81

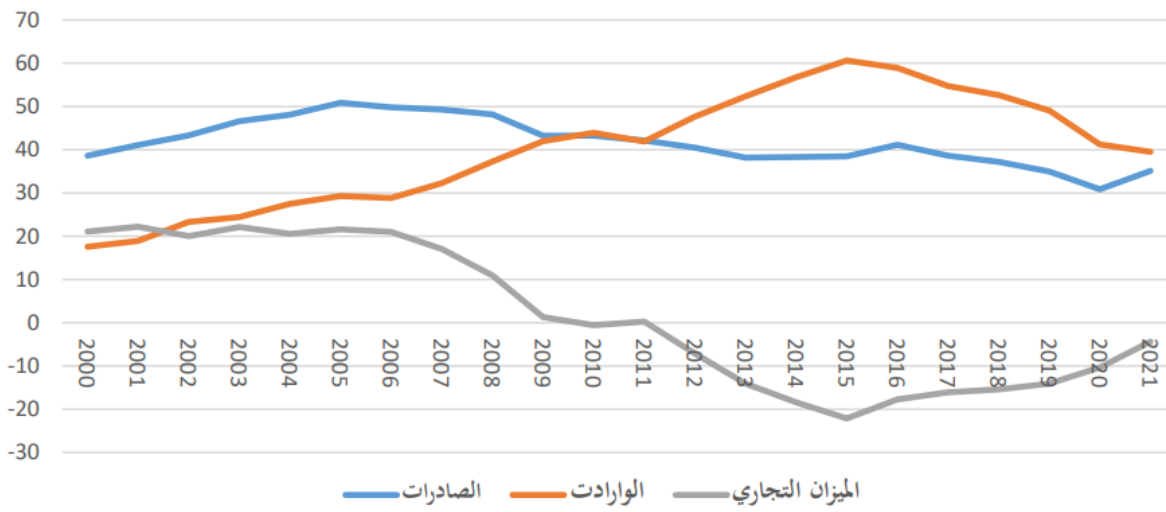
المصءر: مركز البفافاف بفك الفزانر .

<sup>1</sup> - CIF=CAF ففكفة الفأمفن الشفن فف مالف النقل البفر.

<sup>2</sup> - FOB البائف فسللم البضااة فف المففاء الإرسال وفضعفا على ظهر السفففة والمشفرف ففحمل ففكفة الشفن الفأمفن وكل المخاطر بعء ذلك.

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 19: تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول 22.

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2009) تطورا ملحوظا ناتجا عن ارتفاع واستقرار أسعار النفط في السوق العالمية فلم يعرف عجزا طوال هذه الفترة بالرغم من تذبذبه مسجلا أعلى قيمة له سنة 2001 بقيمة 22.16 مليار دولار. هذا ما يوضحه المنحنى اعلاه، بان رصيد الميزان التجاري الجزائري عرف تذبذبا بين الفائض والعجز خلال فترة الدراسة.

لكن بعد الأزمة القرض العقاري سنة 2008، وما نتج عنها، وباعتبار النفط من اهم صادرات الجزائر انعكس ذلك على رصيد الميزان التجاري الذي بدأ بانخفاض قيمة الفائض وصولا الى العجز، حيث سجل عجزا بداية من سنة 2010، ليحقق الميزان التجاري الجزائري بعد ذلك عجزا مستمرا من سنة 2012 الى غاية 2021، حيث وصل العجز الى أكثر من 22.16 مليار دولار سنة 2015 وذلك بعد أزمة النفط سنة

2014، واستمر العجز بعدها بسبب جائحة كورونا لكن بمعدلات منخفضة ليصل الى قيمة 4.42 مليار دولار سنة 2021، بسبب تحسن أسعار النفط وتراجع الواردات في الجزائر.

#### 1- الصادرات.

شهد حجم التجارة الخارجية تطورا ملحوظا مع بداية الالفية الحالية حيث عرفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008) اتجاها تصاعديا، هذا ما يوضحه الشكل تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، بحيث ارتفعت قيمتها ما بين سنوات 2000 الى 2008 بمتوسط 48.16

مليار دولار. فسنة 2000 وصلت قيمة الصادرات الى 38.58 مليار دولار، أين بلغ سعر النفط 27.6 دولار للبرميل (الملحق رقم 08)، لتصل قيمة الصادرات الى 50.88 مليار دولار سنة 2005، لتشهد استقرارا بعدها الى غاية سنة 2008، هذا راجع في الأساس الى ارتفاع أسعار النفط، باعتبار ان صادرات الجزائر من قطاع المحروقات تتجاوز ما نسبته 98 بالمائة من قيمة الصادرات الكلية. طبقا لما تم ذكره، فإن انخفاض أسعار النفط بعد الازمة المالية العالمية 2008، نتيجة تراجع الطلب على النفط وتضرر الدولار الذي يعتبر العملة الأساسية في سوق النفط، انخفضت الصادرات الى 43.27 مليار دولار سنة 2009، واستمر انخفاضها ليصل الى قيمة 38.19 مليار دولار سنة 2013، كما أن التراجع الحاد لأسعار النفط منتصف 2014 كان لها الوقع أيضا على قيمة الصادرات التي انخفضت قيمتها الى 30.85 مليار دولار سنة 2020، بالتزامن مع تفشي أزمة كوفيد 19، وما سببته من أضرار في قطاع التجارة والاقتصاد العالمي وغلق الكثير من الدول حدودها امام التبادل التجاري.

## 2-الواردات.

من خلال منحى تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، نلاحظ الارتفاع المستمر للواردات التي بلغت سنة 2000 قيمتها 17.55 مليار دولار، لتصل إلى 60.62 مليار دولار سنة 2015، أي بمتوسط 35.61 مليار دولار سنويا، هذا راجع الى تزايد الطلب المحلي على السلع المستوردة، واستيراد السلع الاستثمارية التي مثلت نسبة كبيرة من حجم هذه الواردات رغم الاثار التي خلفتها الازمة المالية لسنة 2008 والتي اضررت بالعالم ولم تؤثر على الواردات الجزائرية التي بقيت في تزايد مستمر اذ سجلت 42 مليار دولار سنة 2009 لتصل الى 60.26 مليار دولار سنة 2005 وهي اعلى قيمة سجلت خلال فترة الدراسة رغم تراجع الصادرات الجزائرية سنة 2014 بسبب الازمة البترولية لسنة 2014 ويعود سبب ارتفاع الواردات خلال هذه الفترة تجسيدا لتطبيق الجزائر برامج تنموية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات اذ مثلت السلع الاستثمارية النسبة الأكبر من حجم الواردات ، بالإضافة الى تخفيض معدلات الحماية الجمركية الناجم عن اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ بداية من سنة 2005 والتي تعفي الواردات من الحماية الجمركية وهذا الذي جعل معدلات التضخم المستورد تتزايد ، فيما انخفضت قيمة الواردات في السنوات الأخيرة، بعد انتهاء الدولة سياسة ترشيد النفقات العامة وتقليل الاستيراد بفعل آثار الازمة النفطية لسنة 2014، حيث

سجلت ما قيمته 52 مليار دولار سنة 2018، لتصل الى 39.50 مليار دولار سنة 39.5 مليار دولار سنة 2021 مع انخفاض معدلات التبادل التجاري الدولي بسبب جائحة كوفيد 19.

إن الفائض المسجل في رصيد الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وهذا بسبب المشاكل التي يعاني منها، وأهمها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات في تغطية الاستيراد، حيث كان معدل تغطية الواردات مرتفعا خلال الفترة (2000-2009) متجاوزا 100% إذ بلغ نسبة 219.82% خلال سنة 2000، وهي أعلى نسبة تغطية للواردات بسبب ارتفاع حجم الصادرات مقارنة بحجم الواردات، ليعرف معدل التغطية تناقصا تدريجيا خلال السنوات التي تليها، وهذا ما يفسر ارتفاع فاتورة الواردات مع تزايد الطلب على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار، حيث سجل نسبة 98.58% سنة 2010 وهي السنة التي سجل فيها الميزان التجاري عجزا بسبب ارتفاع حجم الواردات بوتيرة أكبر من ارتفاع حجم الصادرات.

#### ثانيا: تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)

يتم تصنيف التركيبة السلعية للواردات الجزائرية حسب الوجهة النهائية للسلعة، حيث يكون التصنيف حسب وحدات الاستخدام ويقسم إلى تسع وحدات هي:<sup>1</sup>

- 1-وحدة المواد الغذائية.
- 2-وحدة الطاقة وزيوت التشجير.
- 3-وحدة المواد الأولية
- 4-وحدة المواد اخام قبل التحويل.
- 5-وحدة المنتجات نصف المصنعة.
- 6 -وحدة سلع التجهيزات الفلاحية
- 7-وحدة سلع التجهيزات الصناعية .
- 8-وحدة السلع الاستهلاكية
- 9-وحدة الذهب الصناعي .

لأغراض تحليلية، تم تجميع وحدات الاستخدام الثالثة والرابعة معا تحت مسمى وحدة المواد الخام، كما تم أيضا تجميع الوحدات الثامنة والتاسعة تحت عنوان السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

<sup>1</sup> - مديرية الدراسات والاستشراف، المديرية العامة للجمارك، تقرير حول إحصاءات التجارة الخارجية، الجزائر، 2021، ص48.

الجدول رقم (23): تطور التركيبة السلعة للواردات الجزائرية (2000-2021).

وحدة: مليون دولار

السنة	المواد الغذائية	%	الطاقة وزيوت التشحيم	%	المواد الخام	%	المواد نصف مصنعة	%	تجهيزات فلاحية	%	تجهيزات صناعية	%	مواد استهلاكية	%
2000	2414	26.32	129	1.40	427	4.65	1654	18.03	84	0.91	3067	33.44	1391	15.16
2001	2382	24.06	139	1.40	475	4.79	1862	18.80	155	1.56	3427	34.61	1459	14.73
2002	2740	22.81	145	1.20	561	4.76	2336	19.45	148	1.23	4423	36.83	1655	13.78
2003	2678	20.37	113	0.85	689	5.24	2857	21.73	128	0.97	4956	37.70	2112	16.06
2004	3600	19.73	167	0.91	779	4.27	3640	19.95	166	0.91	7107	38.96	2778	15.23
2005	3587	17.61	211	1.03	751	3.68	4088	20.07	159	0.78	8453	41.51	3107	15.26
2006	3799	17.70	244	1.13	842	3.92	4933	22.99	95	0.44	8526	39.74	3010	14.03
2007	4954	17.92	324	1.17	1324	4.79	7105	25.71	146	0.52	10026	36.28	3751	13.57
2008	7796	16.43	595	1.26	1378	2.82	9154	24.60	86	0.13	15434	41.40	5036	13.37
2009	5863	14.92	549	1.40	1201	3.60	10165	25.87	234	0.60	15140	38.53	6145	15.64
2010	6027	14.99	945	2.35	1406	3.50	9944	24.73	330	0.82	15573	38.73	5987	14.89
2011	9805	20.73	1164	2.46	1776	3.75	10431	22.05	229	0.48	15951	33.72	7944	16.79
2012	8983	19.19	1887	4.03	1824	3.90	10370	22.16	329	0.70	13453	28.75	9955	21.27
2013	9572	17.43	4356	7.93	1766	3.22	10810	19.69	449	0.82	15745	28.68	12205	22.23
2014	11005	18.87	2851	4.89	1884	3.23	12740	21.84	657	1.13	18906	32.41	10287	17.64
2015	9329	18.06	2352	4.55	1508	2.92	11512	22.29	579	1.12	16593	32.13	9773	18.92
2016	8224	17.60	1292	2.76	1559	3.34	11482	24.57	501	1.07	15394	32.94	8275	17.71
2017	8438	18.32	1992	4.32	1528	3.32	10985	23.85	611	1.33	13992	30.38	8513	18.48
2018	8199	16.88	977	2.01	1814	3.73	10468	21.55	537	1.11	12824	26.40	9312	19.17
2019	7694	17.24	1369	3.07	1921	4.30	9840	22.05	437	0.98	10845	24.30	7934	17.78
2020	7723	21.73	890	2.50	2199	6.19	7614	21.42	198	0.56	8697	24.47	5577	15.69
2021	8877	23.69	513	1.37	3401	9.08	7313	19.52	247	0.66	9158	24.44	6498	17.34

المصدر: مركز البيانات بنك الجزائر.

-الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

-تقرير مديرية الدراسات والاستشراف للجمارك الجزائرية 2021.

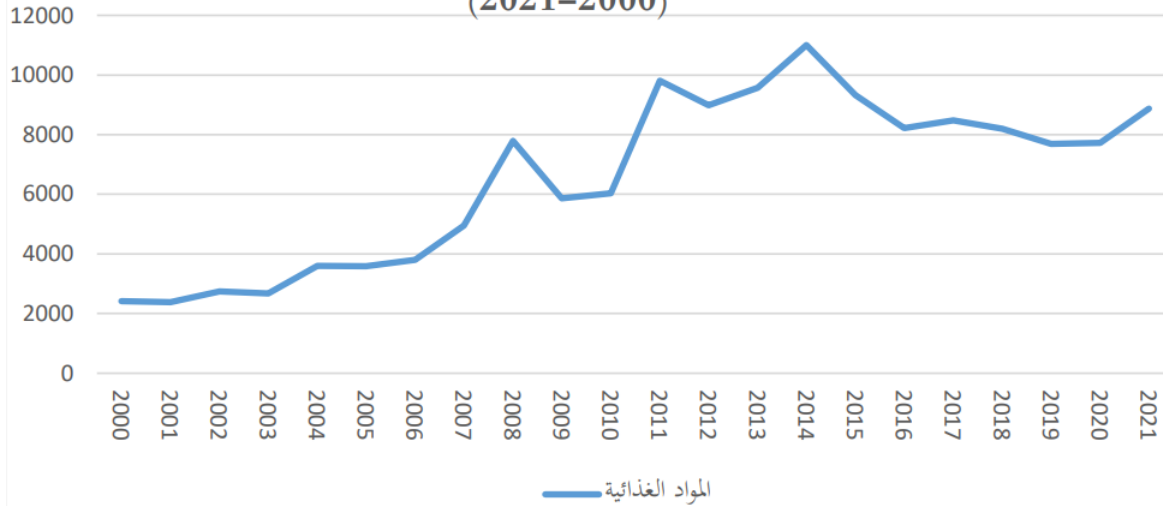
تعتبر التركيبة السلعية للواردات الجزائرية مشابهة للكثير من التركيبات السلعية للعديد من الدول النامية، حيث نجد سيطرة المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية على حجم الواردات تليها المنتجات نصف المصنعة والمواد الاستهلاكية غير الغذائية وأخيرا التجهيزات الفلاحية والمواد الخام، وهذا ما يرتجم مدى



تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، وسوف نفصل ذلك بواسطة أشكال بيانية لكل صنف بالاعتماد على بيانات الجدول (23) .

الشكل رقم 20: تطور واردات المواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة

(2021-2000)



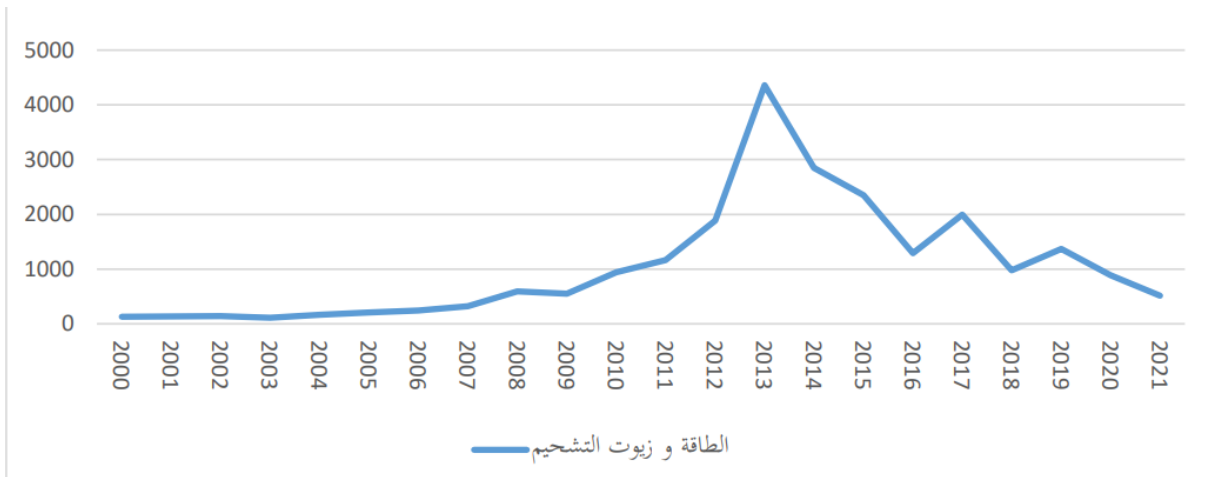
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (19).

شهدت قيمة الواردات الغذائية تطورا ملحوظا خلال الفترة (2021-2000) إذ قدرت سنة 2000 حوالي 2414 مليون دولار، بحصة نسبية من إجمالي الواردات (26.32%) لتعرف بعدها نسقا تصاعديا مسجلة قيمة 2740 مليون دولار سنة 2002 وقيمة 3600 مليون دولار سنة 2004 لتصل إلى 7796 مليون دولار سنة 2008، وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة المتأتية من انتعاش أسعار النفط خلال تلك الفترة، إذ وصل سعر البرميل إلى 94.45 دولارا سنة 2008 (الملحق 08) إضافة إلى استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في نفس الفترة بمتوسط 74 دينار لكل دولار . كما نلاحظ انخفاض قيمة الواردات الغذائية إلى 5863 مليون دولار سنة 2009 أي بنسبة (14.92%)، ونسبة (14.99%) سنة 2010، ويرجع ذلك للتذبذب إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي أثرت على أسعار النفط في الأسواق العالمية باعتبارها المصدر الأساسي في تمويل الاستيراد في الجزائر، بحيث تراجعت الأسعار إلى 60 دولارا للبرميل، مع تسجيل أعلى معدل تضخم عالمي خلال الفترة (2021-2000) والتي قدرت بنسبة 9% (انظر الملحق رقم 08).

كما نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات الغذائية إلى 9805 مليون دولار سنة 2011، أي بنسبة 20.73% من قيمة الواردات لنفس السنة، في حين وصلت إلى 11005 مليون دولار سنة 2014

كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة، وهي انعكاس لتحسن أسعار النفط، حيث وصل سعر برميل النفط الى 107 دولار للبرميل سنة 2011، والى 105 دولار للبرميل سنة 2013، مع انخفاض معدلات التضخم العالمي. ونظرا لتدهور أسعار النفط منتصف سنة 2014، انخفض حجم هذه الواردات الغذائية مسجلة قيمة 8224 مليون دولار سنة 2016، و8199 مليون دولار سنة 2018، أي بنسبة 16.88% من اجمالي الواردات، لتتخفض الى 7723 مليون دولار سنة 2020 نتيجة لتقلص التبادل التجاري العالمي بسبب جائحة كورونا.

الشكل رقم 21: تطور واردات الطاقة وزيوت التشحيم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).



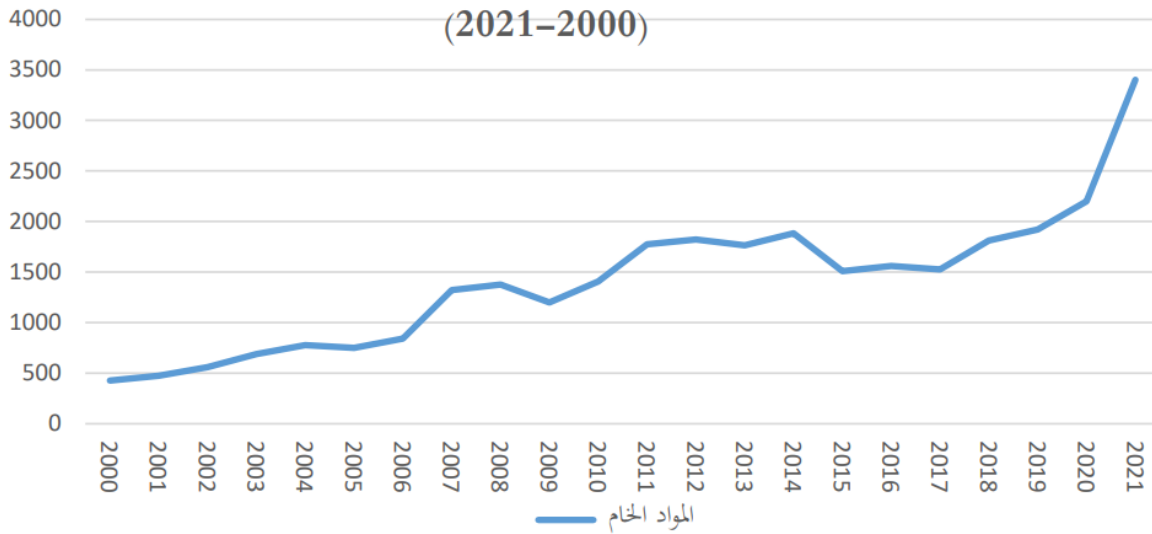
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19).

أما فيما يخص واردات الجزائر من الطاقة وزيوت التشحيم، فلم تعرف ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة، إذ قدرت حصتها من اجمالي الواردات الجزائرية سنة 2013 بنسبة 0.85 %، وبقية 113 مليون دولار، ثم ارتفعت نسبتها الى 1.26 % سنة 2008، بقيمة 595 مليون دولار، لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة 4356 مليون دولار بنسبة 7.93 %. رغم امتلاك الجزائر لاهم مصادر الطاقة الا ان هذا الارتفاع يمكن ارجاعه الى تزايد استيراد المعدات والآلات والسيارات، فمثلا سجلت حاضرة السيارات تطورا من 4.8 مليون سيارة سنة 2012، الى 5.4 مليون سيارة سنة 2014، وأكثر من 6 مليون سيارة سنة 2017، وهو ما أدى الى ارتفاع فاتورة الطاقة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات -الجزائر بالأرقام-، نشرة 2018 رقم 48، ص 43.

الشكل رقم 22: تطور واردات المواد الخام في الجزائر خلال الفترة

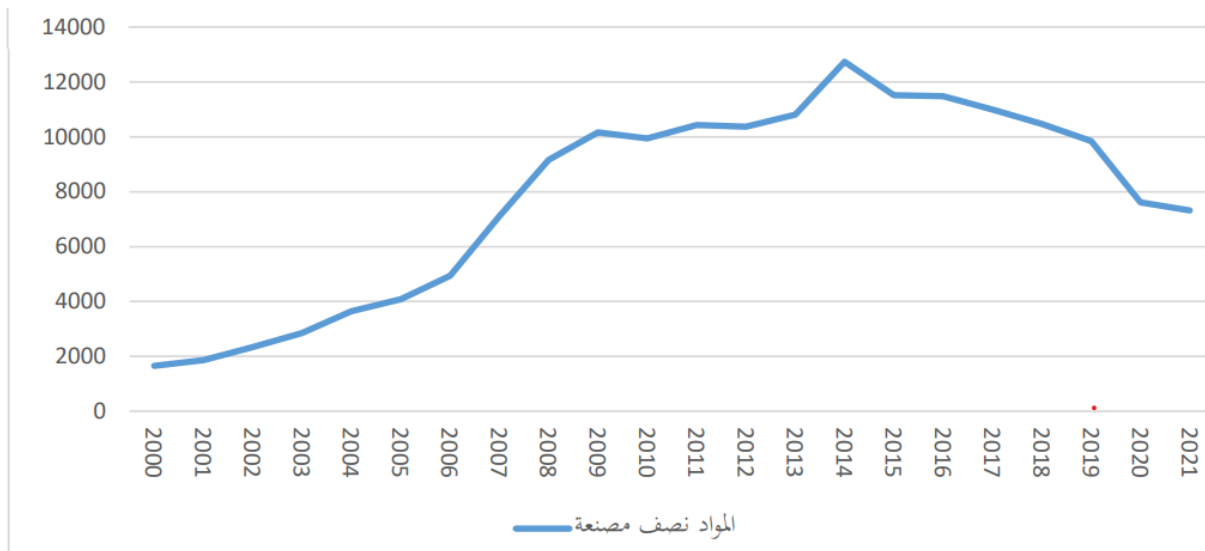
(2021-2000)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 19.

اما بالنسبة لواردات الجزائر من المواد الخام، فهي تحتل مكانة منخفضة باعتبار ان الجزائر تزخر بالمواد الطبيعية والمواد الأولية، حيث سجلت حصة نسبية ب 4.65 % من قيمة الواردات سنة 2000، أي بقيمة 427 مليون دولار، اما أعلى قيمة فكانت سنة 2021 ب 3401 مليون دولار، لتستقر بداية من 2011 الى 2019 ب قيم 1776 مليون دولار و 1921 مليون دولار على التوالي.

الشكل رقم 23: تطور واردات المواد نصف مصنعة في الجزائر خلال الفترة (2021-2000).

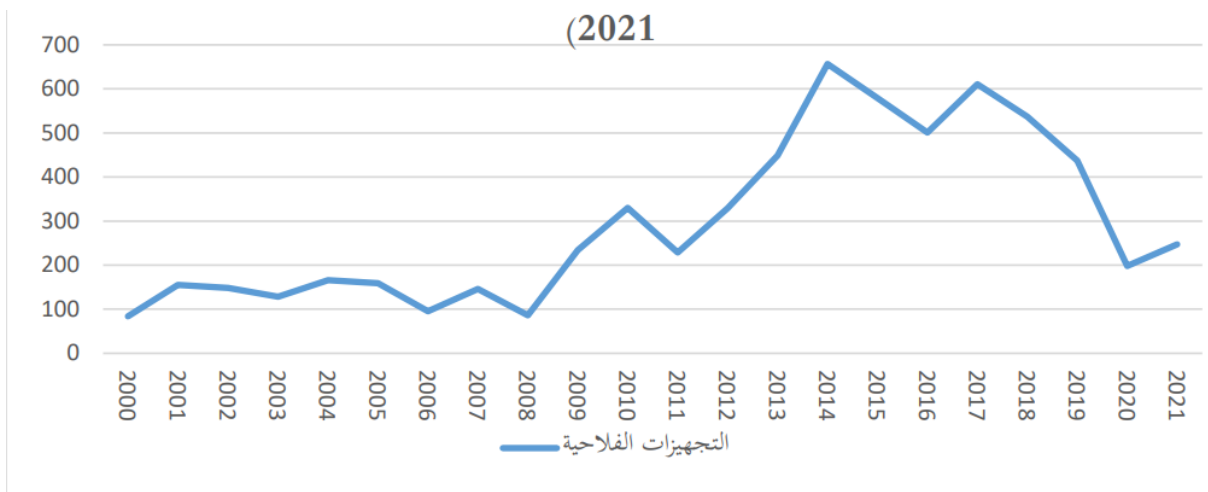


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 19.

أما إذا أردنا تحليل الواردات من المواد نصف المصنعة، فهي تأخذ منحني تصاعدي خلال الفترة (2000-2008)، إذ بلغت قيمتها سنة 2000 حوالي 1654 مليون دولار، بنسبة 18.03 %، لترتفع سنة 2008 الى 9154 مليون دولار أي بنسبة 24.06 %، لتشهد قفزة نوعية سنة 2011 بـ 10165 مليون دولار بـ 22.05 % بسبب بلوغ أسعار النفط ذروتها خلال نفس السنة.

هذه الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، جعله يتبنى سياسات إصلاحية ومشاريع تنمية للخروج من التبعية الاقتصادية للخارج، ولقطاع المحروقات، وذلك بتوفير المستلزمات والأدوات اللازمة للتشغيل والإنتاج، أين تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2014 بـ 12740 مليون دولار، لتتناقص وتتراجع بعد أزمة أسعار النفط الى 12740 مليون دولار سنة 2014، أما جائحة كوفيد 19 فقد أدت الى انخفاضها الى 7614 مليون دولار سنة 2020، الى ما نسبته 21.12 %.

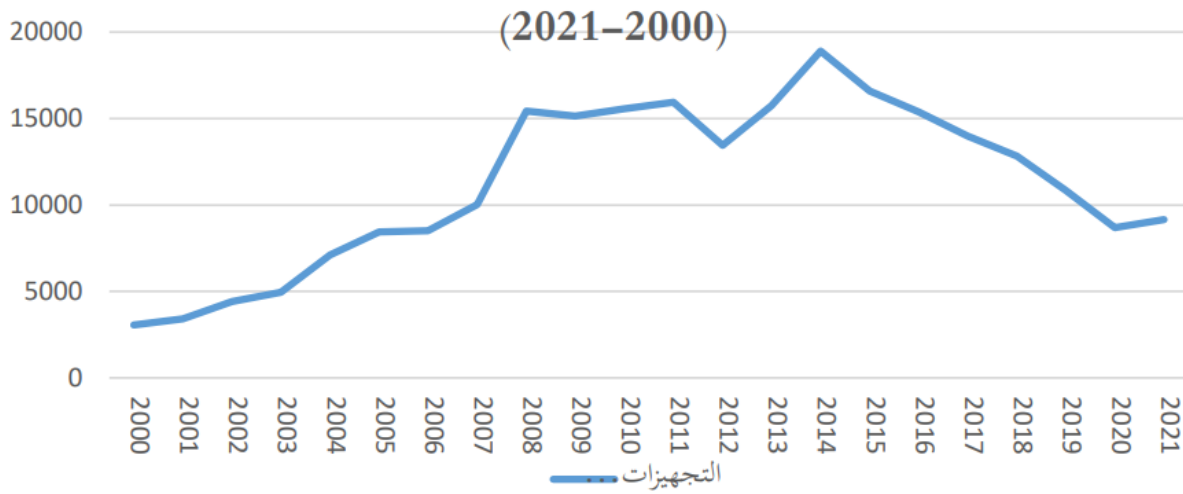
الشكل رقم 24 : تطور واردات التجهيزات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 19.

جاءت التجهيزات الفلاحية في آخر الترتيب ضمن هيكل الواردات الجزائرية، التي لم تتجاوز نسبتها 1.56 % من اجمالي قيمة الواردات خلال فترة الدراسة، وهذا ما يبين ويعكس ضعف اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي والزراعي.

الشكل رقم 25: تطور واردات التجهيز الصناعية في الجزائر خلال الفترة



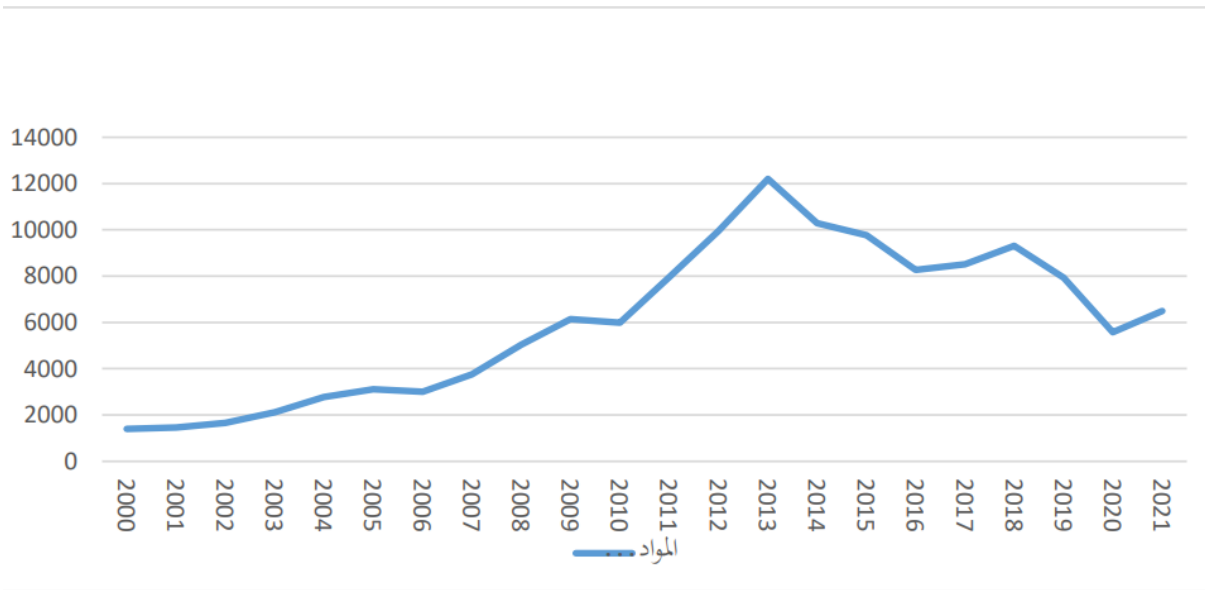
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19).

فيما يخص التجهيزات الصناعية ونطورها خلال هذه الفترة، فيمكن القول بأنها قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة الواردات، ويمكن ارجاع ذلك الى ضرورتها في العملية الإنتاجية، بحيث تضاعفت قيمة وارداتها بأكثر من ثلاث مرات بين سنوات 2000 الى 2007، فانتقلت من 3067 مليون دولار سنة 2000، بنسبة 33.4 %، الى 10026 مليون دولار سنة 2007، ثم ارتفعت الى أكثر من 15435 مليون دولار سنة 2008، وبنسبة 41.4 %، ثم عرفت استقرارا نسبيا في حجمها، أين وصلت الى 15951 مليون دولار سنة 2011، و18906 مليون دولار سنة 2014 كأعلى قيمة خلال الفترة.

تعكس قيمة هذه الاستثمارات تزايد الطلب على مختلف التجهيزات لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، وبرامج الإنعاش الاقتصادي، التي اتبعتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة، ومحاولة الدولة إعادة الاعتبار للقطاع الصناعي، بالإضافة الى الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، مما جعل طلب السوق الجزائرية يزداد على التجهيزات الصناعية غير المتوفرة محليا، كمركبات النقل، الآلات، المعدات الأوتوماتيكية ومختلف التجهيزات.

أما بعد تهاوي أسعار النفط سنة 2014، فقد عرفت هذه التجهيزات الصناعية تراجعاً في قيمتها، حيث انخفضت الى 13992 مليون دولار سنة 2017، ووصلت الانخفاض سنة 2019 الى 10845 مليون دولار، وذلك بسبب اتباع الجزائر سياسة الترشيد وجائحة كورونا مطلع 2020، ووصل تدهور قيمتها الى 9158 مليون دولار سنة 2021، وبنسبة 24.44 %.

الشكل رقم 26: تطور واردات المواد الاستهلاكية في الجزائر الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19).

من خلال المنحنى أعلاه والخاص بتطور الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية، نلاحظ أنه شهد فترات ارتفاع وفترات تراجع، حيث بلغت نسبتها 15.16 % من اجمالي الواردات سنة 2000، لترتفع قيمتها الى غاية سنة 2008 بقيمة 5036 مليون دولار، واستقرت عند متوسط 15 % سنوات 2009-2010 و 2011، لتسجل قفزة في قيمتها سنة 2012 الى 9955 مليون دولار والى 12205 سنة 2013، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط (أنظر الملحق 08).

لتراجع بعدها قيمة المواد الاستهلاكية غير الغذائية نتيجة لتراجع سعر النفط، وانتهاج الحكومة لسياسة التقشف، فسجلت استقرارا نسبيا نوعا ما بقيمة 8513 مليون دولار سنة 2017 و 6498 مليون دولار في نهاية سنة 2021.

### ثالثا: التحيز الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2020)

ترتب عن انخراط الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي تخصصه في انتاج المواد الأولية-البتترول ومشتقاته-مقابل استيراد سلع مصنعة ذات تكنولوجيا عالية من الخارج للقيام بتدوير عجلات الإنتاج في مختلف القطاعات المكونة له. لهذا قام بربط وارداته بمراكز ودول معينة ينتمي اليه. وبأمل خريطة التوزيع الجغرافي لمنبع الواردات السعية الجزائرية الموضحة في الجدول رقم (24) خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (24): التحيز الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2021)

الوحدة: مليون دولار

السنة	أوروبا	%	إفريقيا	%	أمريكا	%	آسيا	%	الدول العربية	%
2000	5859	%63.89	153	%1.6	1652	%15.8	741	%7	155	%1.28
2001	7019	%70.91	156	%1.58	1674	%16.91	777	%7.85	178	%1.79
2002	8002	%66.70	214	%1.8	1984	%16.5	1316	%11	365	%3
2003	9462	%69.9	245	%1.8	1737	%12.9	1593	%11.8	418	%3.1
2004	12029	%66.9	314	%1.7	2610	%14.3	2636	%14.5	514	%2.8
2005	13166	%64.7	367	%1.8	2929	%14.4	3302	%16.2	421	%2.1
2006	13453	%62.7	383	%1.8	3093	%14.4	3769	%17.6	492	%2.3
2007	16408	%59.4	516	%1.78	4435	%16.1	5415	%19.6	620	%2.2
2008	23563	%59.1	798	%2	5985	%15	8442	%21.2	708	%1.8
2009	23834	%60.6	827	%2.1	4503	%11.5	8779	%22.3	1089	%2.8
2010	23228	%57.4	940	%2.3	5003	%12.4	9820	%24.3	1263	%3.1
2011	27220	%57.6	1268	%2.7	6633	%14	9962	%21.1	1760	%3.7
2012	30357	%60.3	1547	%3.1	6020	%12	10510	%20.9	1555	%3.1
2013	32629	%59.2	1625	%3	6340	%11.5	11644	%21.2	2412	%4.4
2014	33835	%57.7	1181	%2.1	7521	%12.9	13571	%23.2	1958	%3.3
2015	29219	%56.6	1033	%2	6513	%12.6	12458	%24.1	1912	%3.7
2016	25661	%44.5	941	%2	5932	%12.6	12195	%25.9	1930	%4.1
2017	24597	%53.4	782	%1.7	5757	%12.5	12851	%27.9	1520	%3.3
2018	22551	%54.9	712	%1.6	5930	%12.8	12369	%25.8	1904	%4.1
2019	22392	%53.4	1337	%3.19	5635	%13.44	12177	%29.04	1327	%3.1
2020	16662	%48.45	1124	%3.27	5347	%15.55	11256	%32	1200	%3.4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: الإحصائيات المقدمة من مركز بيانات بنك الجزائر.

نلاحظ على الفور ان ترتكز الواردات الجزائرية في كل المناطق الجغرافية في العالم تقريبا وهي:

أوروبا، إفريقيا، أمريكا وآسيا بالإضافة الى أهم الدول العربية.

اذ: تمثل قارة أوروبا أكبر شريك تجاري للجزائر، حيث تمثل الواردات الجزائرية من القارة الأوروبية

أكثر من نصف إجمالي الواردات، خاصة دول الاتحاد الأوروبي بسبب وجود اتفاقية شراكة بين الجزائر

والاتحاد الأوروبي على غرار إيطاليا وإسبانيا وفرنسا .

## 1- دول أوروبا:

بلغت حصة واردات الجزائر من قارة أوروبا في سنة 2000 ما نسبته 63.89% من إجمالي الواردات وبقيمة 5859 مليون دولار، وعرفت ارتفاعا مستمرا على طول فترة الدراسة. حيث سجلت سنة 2004 حوالي 12029 مليون دولار، حازت فرنسا منها على 22.5%، إيطاليا (8.5%) وإسبانيا (4.8%) (أنظر ملحق رقم 02)، وذلك باعتبارهم أهم الشركاء التجاريين للجزائر في أوروبا، ويرجع هذا النسق التصاعدي في قيم الواردات الآتية من أوروبا إلى تحسن أسعار النفط خلال تلك الفترة، إضافة إلى تحسن تراكمات احتياطي النقد الأجنبي حيث وصل إلى أكثر من 45 مليار دولار بعد أن كانت حوالي 13 مليار دولار سنة 2000 (أنظر الملحق رقم 01).

مع دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 حيز التنفيذ، تضاعف حجم الواردات أكثر من أربع مرات عما كانت عليه، حيث وصلت إلى ما قيمته 23563 مليون دولار بحصة نسبية (59.1%) وعرفت الواردات خلال الفترة الممتدة من (2008 إلى 2010) استقرارا نسبيا نوعا ما بقيمة تقريبية تقدر بـ 23000 مليون دولار.

يرجع هذا الاستقرار إلى الأزمة المالية مع بداية سنة 2008 إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي الذي وصل إلى (9%)، وهو ما تبينه معدلات التضخم في كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بحيث وصلت مستويات التضخم فيها إلى (2.80%، 3.30%، 4.10%) على التوالي (انظر الملحق رقم 02)، الأمر الذي جعل الجزائر تضبط وارداتها عن طريق التقليل من حجم الاستيراد، بواسطة تخفيض سعر صرف الدينار، الذي وصل إلى 64.56 دينار للدولار الواحد بعد أن كان 72.65 دج للدولار الواحد سنة 2006، لتعرف قفزة في قيمتها بعد سنة 2011 بسبب تحسن أسعار النفط التي تجاوزت حاجز 100 دولار للبرميل، وهنا وصلت قيمة الواردات الآتية من أوروبا إلى 27220 مليون دولار خلال سنة 2011.

في سنة 2013، سجلت الواردات من أوروبا قيمة 32629 مليون دولار، بحصة نسبية من إجمالي الواردات قدرت بـ (59.2%)، حيث أخذت فرنسا النسبة الأكبر منها بنسبة (11.4%) وتلتها إيطاليا بـ (10.3%) (الملحق رقم 02)، لتعرف تراجعا بعد أزمة أسعار النفط سنة 2014 حيث سجلت 25661 مليون دولار سنة 2016، وتواصل الانخفاض التدريجي مسجلة 16662 مليون دولار بحصة نسبية (48.45%) سنة 2020 بسبب بداية الأزمة الصحية وانغلاق العالم أمام الكثير من المبادلات التجارية، إضافة إلى اعتماد الجزائر على سياسة التقشف والتخفيض المتعمد لقيمة العملة لضبط



الواردات، حيث وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال سنوات (2017، 2018 حتى 2020) إلى أعلى مستوياته 110.96 دج للدولار الواحد، 116.62 دج للدولار، 126.83 دج للدولار على التوالي (انظر الملحق رقم 01).

## 2- دول افريقيا:

أما واردات الجزائر مع منطقة افريقيا، فتمثل نسبا غير معتبرة، حيث سجلت ما قيمته 153 مليون دولار سنة 2000 بنسبة 1.6 % من مجمل واردات الجزائر خلال نفس السنة، وظلت فاتورة الاستيراد من افريقيا مستقرة نوعا ما وبلغت نسبة 1.8 % سنة 2006.

مع تحسن أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2011 إلى 2015)، وصلت قيمة هذه الواردات من إفريقيا الى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بقيمة 1625 مليون دولار سنة 2013، لتعرف بعد ذلك تراجعاً وصل إلى 712 مليون دولار سنة 2018 لتحسن نوعاً ما في سنة 2020، أين سجلت 1124 مليون دولار.

في حين تعد دول المغرب العربي الدول الأكثر تبادلاً مع الجزائر من قارة إفريقيا، حيث عرفت الواردات الجزائرية من الدول المغربية تطوراً بحوالي 171 مليون دولار سنة 2004، وبحصة نسبية تقدر ب (0.9%)، لترتفع الحصة إلى (1.9%) سنة 2013 بقيمة 1028 مليون دولار، والتي تعتبر أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، وتحوز تونس على الحصة الأكبر منها (0.9%) تليها المغرب بحصة (0.4%)، وهذا راجع إلى تحسن إيرادات الدولة من النفط، لتشهد انخفاضاً في سنة 2014 وصل إلى 737 مليون دولار، وواصلت الانخفاض مسجلة 548 مليون دولار سنة 2018 و553 مليون دولار سنة 2019 بسبب تقشف الدولة وتراجع أسعار النفط، إذ يبقى المعدل ضعيفاً وذلك بسبب تشابه اقتصاديات الدول الإفريقية حيث تمتاز بضعف الجهاز الإنتاجي للمواد الخام والسلع الأولية.

## 3- دول أمريكا:

تعتبر دول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية شريكة اقتصادياً مهماً للجزائر، تأتي في المرتبة الثالثة كأهم ممول للسوق الوطنية، إذ عرفت حجم الواردات الجزائرية من دول أمريكا استقراراً خلال الفترة (2000 إلى 2007) أين بلغت حصة قارة أمريكا من إجمالي الواردات الجزائرية (15.8%) سنة 2000 بقيمة إجمالية تقدر ب 1652 مليون دولار لتبقى مستقرة نوعاً ما خلال السنتين الموالتين (2001، 2002) بحصة (16.5%) وبقيمة 1984 مليون دولار، لتتخفّض إلى 1737 مليون دولار في سنة 2003.

هذا وعرفت الواردات الآتية من القارة الأمريكية استقرارا نسبيا إلى غاية سنة 2008 وهو ما ترتب عن الأزمة المالية التي أثرت على أمريكا خاصة والعالم ككل، إذ سجل حجم الواردات تراجعا ملحوظا، أين وصل إلى (11.5%) كحصة سنة 2009، علما أن قيمة الواردات سجلت 4503 مليون دولار، وهذا التراجع يمكن إرجاعه إلى تراجع سعر الصرف من 64.56 دج للدولار سنة 2008 إلى 72.65 دج للدولار، الأمر الذي جعل أسعار السلع المستوردة محليا مرتفعة وغير مطلوبة، إضافة إلى آثار التضخم العالمي الذي سجل أعلى معدل خلال فترة الدراسة ب(9%)، (الملحق رقم 02) سنة 2008. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم ممول للجزائر من أمريكا الشمالية، حيث سجلت معدل تضخم في نفس السنة (3.8%). والبرازيل أهم ممول من قارة أمريكا الجنوبية، إذ سجلت هذه الأخيرة معدل تضخم (5.7%) (الملحق رقم 02)، الأمر الذي جعل فاتورة الاستيراد مرتفعة القيمة وقليلة الحجم نتيجة لاستيراد التضخم.

عرفت الواردات من قارتي أمريكا تذبذبا في الفترة المولوية، بحيث ارتفعت القيمة إلى 6633 مليون دولار سنة 2011 بحصة تقدر ب (14%) من إجمالي الواردات، إذ تمثل حصة الولايات المتحدة الأمريكية (4.6%) منها، تليها الأرجنتين بحصة (3.8%) والبرازيل (3.7%).

شهدت فاتورة الاستيراد من القارة الأمريكية تراجعا بعد أزمة أسعار النفط سنة 2014، حيث سجلت 5932 مليون دولار سنة 2016 و 5757 مليون دولار سنة 2017 إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم في مناطق أهم ممولي الجزائر من دول أمريكا الجنوبية كالبرازيل، والتي وصلت معدلات التضخم فيها سنة 2015 إلى 9% ومعدل 8.70% سنة 2016 ليتراجع إلى (3.70%) سنة 2018 (الملحق رقم 02) الأمر الذي جعل الجزائر تتجه للبحث عن بدائل أخرى، من دول أخرى لا تعاني من التضخم لتغطية الطلب الداخلي.

كما سجلت الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل سنة 2019 قيمة 1418.68 مليون دولار، و 1136.21 مليون دولار على التوالي بحصص نسبية تقدر ب(3.38%) و(2.71%) من إجمالي الواردات، كما قدرت ب 5935 مليون دولار من نفس السنة، ثم ليتراجع إلى 5347 مليون دولار سنة 2020، وهذا التراجع يعزى إلى تبني الجزائر سياسة أكثر ضبط اتجاه الاستيراد من هذه الدول، بسبب ارتفاع معدلات التضخم فيها، كما انتهجت سياسة تقشفية مع تراجع أسعار النفط بعد أزمة 2014، وكذلك تراجع حجم التبادلات التجارية نتاج جائحة كورونا.

## 4- دول آسيا:

تعتبر القارة الآسيوية ثاني أهم ممول للجزائر، والملاحظ أن الواردات الجزائرية من الدول الآسيوية غير العربية منها، عرفت تصاعدا خلال الفترة (2000 حتى 2007) بشكل بطيء، حيث سجلت في بداية فترة الدراسة 741 مليون دولار بحصة من إجمالي الواردات (7%)، لترتفع بعد ذلك سنة 2002 إلى 1316 مليون دولار.

تمثل الصين حصة (2.8%) بقيمة إجمالية 341 مليون دولار، تليها كوريا الجنوبية بقيمة 207 مليون دولار، ليبقى حجم الواردات الجزائرية من القارة الآسيوية مستقرا عند معدلات منخفضة، إلى غاية سنة 2007 حيث عرفت ارتفاعا إجماليا قيمته 5415 مليون دولار، بنسبة من إجمالي الواردات بلغت (19.6%).

انطلاقا من سنة 2008، بدأت مرحلة جديدة من الاستيراد الجزائري من الدول الآسيوية، بسبب أزمة الرهن العقاري وما ترتب عنها من أضرار الدولار الأمريكي، مما جعل الجزائر تبحث عن بدائل وأسواق أكثر استقرارا، فكانت الدول الآسيوية الأكثر استقرارا وتقدما هي الوجهة، وفي مقدمتها الصين، كوريا الجنوبية والهند، حيث سجلت قيمة الواردات سنة 2008 حوالي 8442 مليون دولار، بحصة (10.3%) بالنسبة للصين ونسبة (2.4%) لكوريا الجنوبية.

في سنة 2010، عرفت الواردات من آسيا اتجاها متصاعدا وبمعدلات شبه مستقرة، حيث سجلت نسبة (24.3%) من إجمالي الواردات، لتقفز سنة 2012 إلى 10510 مليون دولار، لكن انخفضت الحصة إلى (20.9%)، ويرجع ذلك إلى زيادة القيمة دون زيادة الحجم، بسبب تحسن أسعار النفط في تلك الفترة إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي في نفس الفترة، حيث سجل التضخم (3.7%) بعدما بلغ (3.4%) سنة 2010.

عرفت معدلات التضخم في الصين ارتفاعا في نفس الفترة من (3.20%) إلى (5.6%)، الأمر الذي أثر على قيمة الواردات، لتسجل بعد ذلك أعلى قيمة خلال فترة الدراسة 13571 مليون دولار سنة 2014، تمثل حصة الصين منها نسبة (14.1%)، وتليها كوريا الجنوبية (2.8%)، حيث بلغ معدل التضخم خلال نفس السنة في الصين (1.9%)، ما جعل أسعار السلع الصينية أكثر طلبا، لتبقى مستقرة خلال السنوات الموالية مسجلة 12195 مليون دولار سنة 2016، و12369 مليون دولار سنة 2018، وتمثل حصة الصين وحدها نسبة (17%) لتسجل أعلى حصة سنة 2020 ب (32%) بقيمة 11256 مليون دولار.

## 5- الدول العربية:

شهدت التجارة العربية حركية خلال فترة (2000 حتى 2020)، وهو ما ينعكس على حجم الواردات من الدول العربية باستثناء الدول العربية المغاربية، حيث تطورت الواردات من الدول العربية بنسب ضعيفة، من (1.28%) من حجم الواردات الجزائرية سنة 2000، لتعرف ارتفاعا مستمرا ومتواصلا بسبب انتهاج الجزائر لسياسة التنويع في الحصول على السلع والخدمات، إضافة إلى اتفاقيات الشراكة، كإنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى التي أسست سنة 2005، وهي السنة التي توافقت مع بداية تزايد حجم الواردات من الدول العربية بوتيرة سريعة نوعا ما، إذ سجلت ما قيمته 708 مليون دولار سنة 2008 وبحصصة (1.8%) من إجمالي الواردات، حيث تمثل مصر نسبة (0.5%) تليها المملكة العربية السعودية بنسبة (0.4%).

بلغت قيمة الواردات من الدول العربية ما قيمته 1760 مليون دولار أي بنسبة (3.7%) سنة 2011، نتيجة لتحسن أسعار النفط، وبقيت نسب الاستيراد من الدول العربية ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى بسبب تشابه اقتصاداتها مع الاقتصاد الجزائري، إذ بلغت نسبة (4.1%) بقيمة 1930 مليون دولار سنة 2016، لتسجل انخفاضا في سنتي 2019 و 2020 على التوالي بقيم 1327 مليون دولار و 1200 مليون دولار، حيث تمثل حصة السعودية منها (1.49%) باعتبارها أهم شريك تجاري للجزائر بين الدول العربية.

رغم التعدد والتنوع الجغرافي والإقليمي، إلا أن الواردات الجزائرية تركزت في مجموعة واحدة وهي الدول الأوروبية وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، باعتبارها دولا صناعية متقدمة ومسيطر على الأسواق العالمية، إضافة إلى قرب المنطقة وطبيعتها الجغرافية تجعل التبادل سهلا نوعا ما وأقل تكلفة من المناطق الأخرى.

## المبحث الثاني: مؤشرات التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري.

توجد عدة مؤشرات تبرز علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، مما يجعل السوق المحلية عرضة لضغوط تضخمية مستوردة، فمن خلال هذا المبحث سنتعرف، نناقش ونحلل أهم المؤشرات التي تدل على وجود واستيراد التضخم مستورد في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021.

**أولاً: مؤشر القيم الوحدوية للواردات "Import Unit Value Index":** هو مؤشر احصائي يستخدم لقياس التغيرات في أسعار الواردات عبر الزمن. كما هو رقم قياسي لأسعار الواردات يعبر عن السعر الوحدوي لأسعار الواردات مثله مثل مؤشر أسعار المستهلكين CPI، هو مؤشر يعتمد في إحصاءاته على المديرية العامة للجمارك<sup>1</sup>. وتحسب الوحدة من أسعار الواردات وفق التعريفات الجمركية الجزائرية، أي: التكلفة النهائية للسلعة المستوردة CAF بالنسبة لمصدر السلعة الى الاقتصاد المحلي تعبر عن التكلفة والتأمين والمصاريف الخاصة بالتسليم، حيث يقاس مؤشر الرقم القياسي للواردات (مؤشر الوحدة) بمقياس باش ويشمل أكثر من 21000 منتج ويغطي أكثر من نسبة 80% من مجمل الواردات.

### كيفية قياس المؤشر:

- مؤشر الرقم القياسي للواردات (مؤشر السعر الوحدة) يُقاس باستخدام مقياس باش ويتم حسابه كما يلي:

#### 1. المعادلة الأولى لمؤشر بالأسعار الجارية

$$Indv = \frac{\sum P(t) \cdot Q(t)}{\sum P(0) \cdot Q(0)}$$

حيث:  $P(t)$  السعر في السنة  $t$

▪  $P(0)$  السعر في سنة الأساس

▪  $Q(t)$  الكمية في السنة  $t$

▪  $Q(0)$  الكمية في سنة الأساس

#### 2. المعادلة الثانية لمؤشر باستخدام مقياس باش

$$Indvu = \frac{\sum P(t) \cdot Q(t)}{\sum P(0) \cdot Q(t)}$$

<sup>1</sup> - منهج تقدير المؤشر الوحدوي للواردات حسب الديوان الوطني للإحصاء.

مع العلم ان مؤشر الأسعار يقيس كل أسعار الواردات. هذا ويعد تطور الرقم القياسي لأسعار الاستيراد أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس ديناميكية التجارة الخارجية والتغيرات التي تحدث على تكلفة الواردات في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

يهدف هذا الجزء إلى دراسة وتحليل تطور التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار الاستيراد في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)، مع التركيز على فهم الاتجاهات العامة، وتفسير العوامل المؤثرة على هذا التطور، واستنتاج الآثار الاقتصادية المترتبة عليه. لقد تم اختيار سنة 2014 كنقطة انطلاق - سنة الأساس - لتحليل تطور الرقم القياسي لأسعار الاستيراد في الجزائر لعدة اعتبارات إذ تمثل هذه السنة بداية مرحلة اقتصادية جديدة، تميزت بانخفاض حاد في أسعار النفط على المستوى العالمي، مما انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع احتياطات الصرف، وانخفاض قيمة الدينار، وزيادة كلفة الاستيراد.

الجدول رقم (25): التطور السنوي لمؤشر القيم الوحدوية لأسعار الواردات خلال الفترة (2014-2024).  
الوحدة: مليار جزائري

السنة	أسعار الاستيراد <sup>3</sup> (CAF)	الميل المتوسط <sup>2</sup> أو التغير السنوي (%)	التغير السنوي <sup>1</sup> في الرقم القياسي
2014	4,719,708.30	31.90	257.7
2015	5,120,000.00	2.9+	265.3
2016	5,450,000.00	2.6+	272.1
2017	5,800,000.00	2.7+	279.5
2018	6,150,000.00	2.6+	286.8
2019	6,500,000.00	2.6+	294.3
2020	6,750,000.00	2.4+	301.5
2021	7,100,000.00	2.5+	308.9
2022	7,450,000.00	2.5+	316.7
2023	7,850,000.00	2.5+	324.6
2024	8,250,000.00	2.5+	332.8

<sup>1</sup> - يساعدنا في فهم مدى سرعة زيادة الأسعار بمرور الوقت.

<sup>2</sup> - الميل المتوسط يُظهر الاتجاه العام للزيادة أو الانخفاض في أسعار الواردات.

<sup>3</sup> - أسعار الاستيراد (CAF) تتضمن التكلفة النهائية للسلعة المستوردة بما في ذلك التأمين والنقل

المصدر: من حساب الباحثة اعتمادا على معطيات مركز بيانات بنك الجزائر.

يعكس الجدول وبشكل واضح الديناميكية التي شهدتها قطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه السنوات. فبلغ الرقم القياسي سنة 2014 مستوى 257.7 مع تسجيل معدل تغير سنوي مرتفع بلغ 31.90%، وهو ما يشير إلى ارتفاع حاد في الأسعار خلال تلك السنة نتيجة عدة عوامل أبرزها الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، الذي أثر سلباً على قيمة الدينار الجزائري وزاد من كلفة الواردات. من سنة 2015 إلى سنة 2024، عرف الرقم القياسي اتجاهاً تصاعدياً مستمراً ولكن بوتيرة أكثر استقراراً، حيث تراوحت معدلات التغير السنوي بين +2.4% و +2.9%. ويلاحظ أن سنة 2015 سجلت أعلى نسبة نمو سنوي (+2.9%) بعد سنة 2014، بينما سجلت سنة 2020 أدنى نسبة نمو (+2.4%)، نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثرت على حركة التجارة العالمية. ابتداءً من سنة 2021 وحتى 2024، استقر الميل المتوسط حول 2.5% سنوياً، مما يدل على نوع من الانتظام في معدلات الزيادة المرتبطة بالضغوطات الاقتصادية العالمية، لا سيما التضخم المستورد وارتفاع تكاليف النقل والشحن.

أما فيما يتعلق بتطور أسعار الاستيراد بالقيمة (CAF)، فقد انتقلت من حوالي 4,719,708.30 مليار دينار جزائري سنة 2014 إلى 8,250,000 مليار دينار جزائري سنة 2024. هذه الزيادة المستمرة تعكس بوضوح عدة عوامل داخلية وخارجية، منها تراجع قيمة العملة الوطنية، الارتفاع المتزايد في تكاليف الشحن والنقل الدولي، الاعتماد الكبير على المنتجات المستوردة لتلبية الطلب المحلي، فضلاً عن التأثيرات الخارجية الناتجة عن الأزمات العالمية مثل: الحرب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى وأزمة أوكرانيا التي ساهمت في ارتفاع أسعار السلع عالمياً.

من جانب آخر، ورغم الإجراءات الحكومية الرامية إلى ترشيد الاستيراد عبر فرض قيود على بعض المنتجات وتشجيع الإنتاج المحلي، إلا أن الجزائر ظلت مرتبطة بشكل كبير بالأسواق الخارجية، مما جعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. وبالتالي، كان للارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار الاستيراد تأثير مباشر على التوازنات المالية للبلاد، لا سيما الميزان التجاري، الذي ظل يعاني من عجز مزمن بسبب الفجوة الكبيرة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

بصفة عامة، يتضح من خلال تحليل هذه المعطيات أن الفترة المدروسة تميزت بارتفاع تدريجي ومستمر في أسعار الاستيراد، وهو ما يعكس ضعف الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للجزائر واعتمادها الكبير على الخارج. ومن شأن استمرار هذا الاتجاه أن يساهم في تغذية التضخم الداخلي، ويزيد من الضغط

على احتياجات البلاد من النقد الأجنبي، مما يستدعي تبني استراتيجيات اقتصادية أكثر فاعلية تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد المفرط على الاستيراد. التغيرات السنوية في المؤشر تعكس التأثيرات العميقة للتقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية على الجزائر. فالاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على أسعار النفط، التي تشهد تقلبات كبيرة تؤثر على قيمة العملة الوطنية وتكاليف الواردات. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا عوامل إضافية ساهمت في زيادة الضغط على الاقتصاد الوطني. هذه التغيرات تظهر بوضوح في ارتفاع تكاليف الاستيراد، مما يعكس تزايد الاعتماد على السلع المستوردة التي أصبحت أكثر تكلفة عامًا بعد عام.

من الضروري أن تسعى الجزائر إلى تعزيز الإنتاج المحلي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المحلية مثل: الصناعة والزراعة. فبتقليل الاعتماد على الواردات، ستمكن من تقليل تأثير التقلبات الأسعار العالمية على اقتصادها من جهة، ومن جهة ثانية تقليل تكلفة السلع المستوردة التي تؤثر بشكل مباشر على الأسعار المحلية. فمن المهم أن تعمل على تنويع شراكاتها التجارية مع دول متعددة لتقليل التأثيرات السلبية الناتجة عن تقلبات الأسعار في أسواق معينة، فمن خلال توسيع شبكة الشركاء التجاريين، يمكن للجزائر أن تحسن مرونتها الاقتصادية وتخفف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سوق أو مصدر واحد. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تراجع سياسات التعريفية الجمركية بشكل مستمر لتشجيع الإنتاج المحلي وتخفيض تكاليف الاستيراد وتحسين هذه السياسات من خلال حوافز لدعم الإنتاج المحلي الذي يمكن أن يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات، وبالتالي تقليل الضغط على الميزانية العامة.

هذا وقد تم وضع ثلاثة احتمالات لتوقعات مؤشر القيم الوحديّة للواردات في الجزائر لعام 2024، استنادًا إلى مجموعة من الافتراضات الاقتصادية. إذ تهدف هذه الاحتمالات إلى تقدير الأداء المتوقع في ظل تغيرات محتملة في البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية. فالاحتمال الأساسي يفترض استمرار الاتجاهات الاقتصادية الحالية، حيث من المتوقع أن يظل الاقتصاد الجزائري تحت ضغوط اقتصادية محلية وعالمية، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستمر في تكاليف الاستيراد. وفقًا لذلك، سيكون مؤشر القيم الوحديّة في 2024 هو 332.8، مع أسعار استيراد تصل إلى 8,250,000.00 مليار دينار جزائري. أما الاحتمال المتفائل فيفترض نموًا اقتصاديًا عالميًا قويًا، مما سيعزز الطلب العالمي على السلع والخدمات. إذا تحقق هذا النمو، فإن الجزائر ستستفيد من زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وسيؤدي ذلك



إلى ارتفاع مؤشر القفم الوحوفة إلى 348.5، مع زفافة أسعار الاسففراف إلى 9,100,000.00 ملفار ففزافرف . فف المقابل، السفنارفو الففشائف فففرض ففوف ركوف اقفسافف طوفل الأمف فف الفزافرف، ما سفؤف إلى فباطؤ النمو الاقفسافف وانخفاض الطلب على الوارفاف. من المفوف أن ففخفض مؤشر القفم الوحوفة إلى 315.2، فف فف سففخفض أسعار الاسففراف إلى 7,400,000.00 ملفار ففزافرف .

الاففمال الأساسي فعفر هو الأكثر اففملاً، ففف ففوف أن فسفر الفزافرف فف موافهة الففففاف الاقفساففة المرففبة بأسواق النفط والفقلفاف العالمفة. رغم هفه الضغوط، فإن الأسعار سفرفف بشكل ففرفف ففملاً للاففاهاف الاقفساففة الفاففة. فف فافه فففق النمو الاقفسافف العالمف القوف، سفسففف الفزافرف من فحسن القفرة الفنافسفة لصادرافها وارففاف الطلب على السلع. ولكن، رغم زفافة الطلب على الوارفاف، سفكون الوضف العام إففافباً على الاقفسافف. أما فف فافه الركوف الاقفسافف، من المفوف أن ففخفض الطلب على الوارفاف، مما فؤف إلى انخفاض أسعار الاسففراف. ومع ففك، فإن الركوف قد فسبب ففففاف اقفساففة أفر مفل: انخفاض القفرة الشرائفة والفباطؤ فف النمو المفل.

بناءً على الاففمالاف المففلفة، ففب على الفزافرف الاسفرمار فف فففف الإصلافاف الاقفساففة لفحسن الإنتاج المفل وفقلل الاعتماد على الوارفاف. فف فاف فففق النمو الاقفسافف العالمف، ففبف للفزافرف فعزف العلاقات الففارفة الفوفة والاسففاة من هفه الفرص لفحسن القفرة الفنافسفة للصادراف. وفف فافه الركوف، ففب على الفزافرف الاسففاة لهفه الففففاف من فلال ففوفة القفااف المفلفة وزفافة الاسففراف فف الاقفسافف المفل لفقلل الفافة إلى الوارفاف.

من فلال المقارفة بفن هفه الاففمالاف، ففضح أن الاقفسافف الفزافرف سففأفر بشكل كبفر بالفقلفاف الاقفساففة العالمفة والمفلفة. والفففر لها سفساف الفزافرف فف افافف قرافاف اسفرافففة لفحسن الوضف الاقفسافف وفقلل الفأففراف السلفة على الاقفسافف الوطنف، هفا ما فوضفه لنا الففول رقم (26). الففول رقم (26): فأفر الأفافاف الاقفساففة على مؤشر القفم الوحوفة لأسعار الوارفاف الفزافرفة. الوففة: ملفار ففزافرف

السنة	الأفافاف المؤثرة	أسعار الاسففراف المفوفة (CAF)	الففر السنوف (%)	المؤشر المفوف
2015	انخفاض أسعار النفط	5,120,000.00	+2.9	265.3

2016		5,450,000.00	+2.6	272.1
2017		5,800,000.00	+2.7	279.5
2018	إصلاحات جمركية	6,150,000.00	+2.6	286.8
2019		6,500,000.00	+2.6	294.3
2020	جائحة COVID-19	6,750,000.00	+2.4	301.5
2021	انتعاش اقتصادي	7,100,000.00	+2.5	308.9
2022	أزمة أوكرانيا	7,450,000.00	+2.5	316.7
2023		7,850,000.00	+2.5	324.6
2024	استقرار السوق	8,250,000.00	+2.5	332.8

المصدر: من استنتاج الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 25.

- تأثير الأحداث الاقتصادية على مؤشر قيم الوحدوية للواردات :

- انخفاض أسعار النفط: (2015) كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث أدى إلى تقليص الإيرادات من النفط وبالتالي رفع تكاليف الاستيراد.
- إصلاحات جمركية: (2018) قد تكون قد ساعدت في تحسين التنظيم وتسهيل تدفق الواردات ولكن مع تأثير على زيادة الأسعار بسبب زيادة الرسوم الجمركية.
- جائحة COVID-19 (2020) أدى إلى توقف الإنتاج وزيادة تعطيل سلاسل التوريد مما أثر على الأسعار وزيادة التكلفة على السلع المستوردة.
- انتعاش اقتصادي: (2021) أدى إلى زيادة الطلب على السلع، مما ساهم في زيادة تكاليف الاستيراد.
- أزمة أوكرانيا: (2022) أثرت على أسعار السلع الأساسية، مثل: الطاقة والمواد الخام، مما أدى إلى زيادة الأسعار بشكل عام.
- استقرار السوق: (2024) من المتوقع أن تكون هناك استقرار نسبي في الأسعار حيث تبدأ الأسواق في التعافي من الأزمات العالمية.

ثانيا: مؤشرات الانتقال الدولي للتضخم الى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2000-2021.

من خلال المؤشرات التالية نستطيع ابراز العلاقة القوية التي تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، مما يجعله عرضة لضغوط تضخمية خارجية، والتي تدل على حقيقة وجود التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري.

#### 1-علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي:

بعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، جعله عرضة إلى انسياب التضخم من الدول التي يعتمد عليها بشكل كبير في تغطية وارداته في شكل تضخم مستورد، فهذا الأخير علاقة مباشرة بمعدلات التضخم في الدولة المصدرة، الأمر الذي قد يؤثر على السوق المحلي للدولة المستوردة، من خلال التأثير المباشر على أسعارها خاصة إذا كانت السلع المستوردة سلع مكمل للسلع المحلية.

الجدول رقم (27) تطور التضخم المحلي والتضخم المستورد في الاقتصاد الجزائر للفترة (2000-

الوحدة النسبة مئوية

( 2021

السنة	التضخم المحلي	التضخم العالمي	التضخم المستورد	نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي %
2000	0,3	3,5	0,63	210
2001	4,2	3,8	0,73	17,38
2002	1,4	2,8	0,62	44,28
2003	4,3	3	0,66	15,34
2004	4	3,4	0,80	20
2005	1,4	4,1	0,97	69,28
2006	2,3	4,3	0,98	42,60
2007	3,7	4,8	1,19	32,16
2008	4,9	9	2,51	51,22
2009	5,7	2,9	0,90	15,78
2010	3,9	3,4	1,07	27,43
2011	4,5	4,8	1,38	30,66
2012	8,9	3,7	1,17	13,14
2013	3,3	2,6	0,88	26,66
2014	2,9	2,3	0,81	27,93

2015	4,8	1,4	0,51	10,62
2016	6,4	1,6	0,55	8,59
2017	5,6	2,2	0,69	12,32
2018	4,3	2,4	0,72	16,74
2019	2	2,2	0,61	30,5
2020	2,4	1,9	0,46	19,16
2021	7,2	3,5	0,79	10,97

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة بالاعتماد على مركز بيانات بنك الجزائر.

**التضخم المستورد = قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلي الإجمالي x معدل التضخم العالمي**

سلكت معدلات التضخم المستورد في الجزائر اتجاهات متذبذبة على طول فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى التذبذب الذي حدث في معدلات التضخم العالمي، إذ يتبين لنا أن العلاقة التي تربط بين التضخم المستورد والتضخم العالمي هي علاقة طردية، فعندما بلغ معدل التضخم العالمي في بداية فترة الدراسة 3.5%، بلغ معدل التضخم المستورد 0.63%، ليرتفع هذا الأخير في سنة 2001 إلى 0.73% بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي إلى 3.8%، ثم ليسجل انخفاضا سنة 2002 بمعدل 2.8%، وهذا ما جعل التضخم المستورد في الجزائر يتراجع إلى معدل 0.62%.

في نفس الفترة، عرف التضخم المحلي انخفاضا بعدما وصل إلى معدل 1.4%، وذلك بعدما بلغ حاجز 4.2%، وهذا ما يؤكد أن التضخم المستورد يولد ضغوطا تضخمية محلية، ويتضح ذلك من خلال نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي التي سجلت 44.28% في نفس السنة.

مع بداية سنة 2004، عرفت أسعار النفط تحسنا مما جعل الإيرادات الجزائرية ترتفع بدورها، إذ زادت من فاتورة الاستيراد، وهو الأمر الذي جعل معدل التضخم المستورد يرتفع مسجلا معدل 0.96% سنة 2005، مع العلم أن التضخم العالمي ارتفع هو الآخر إلى معدل 4.1%، وكانت نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي نسبة مرتفعة قدرت بـ 69.28%، علما أن معدل التضخم المحلي سجل تراجعا إلى معدل 1.4%.

يمكن الإشارة إلى أن معدل التضخم المحلي المصرح به لا يعكس المعدل الحقيقي للتضخم الموجود فعلا، بسبب سياسة الدعم المفروضة من طرف الدولة على أسعار الكثير من المنتجات المستوردة خاصة الغذائية الواسعة الاستهلاك، ففي سنة 2008 سجل التضخم المستورد أكبر معدل له بـ 2.51%، في حين بلغ التضخم العالمي أعلى معدل بـ 9% خلال فترة الدراسة، بسبب انعكاسات

الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين التضخم المستورد والتضخم العالمي، بينما التضخم المحلي عرف ارتفاعا في نفس السنة ووصل إلى 4.9%.

بقيت معدلات التضخم المستورد مرتفعة نوعا ما حتى بداية سنة 2013 بمعدل متوسط قدر بـ 1.40%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، أين وصل سعر البرميل إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 (ملحق رقم 01)، مما جعل فاتورة الاستيراد تزيد بدورها، وسهلت من الانتقال الدولي للتضخم، علما أن التضخم العالمي عرف ارتفاعا هو الآخر في تلك الفترة إذ انتقل إلى 2.9% سنة 2009 ليرتفع إلى 4.8% سنة 2011، ويتضح ذلك من خلال معدلات التضخم التي كانت موجودة لدى أهم ممالي الجزائر، أين سجلت فرنسا سنة 2001 معدل 2.10% بمعدل 5.60%، إسبانيا 3.20%، كما سجلت البرازيل معدل 6.60%، ومصر 10.10% (الملحق رقم 03).

سجل معدل التضخم المحلي سنة 2012 أعلى قيمة له بـ 8.9% خلال فترة الدراسة، حيث يمثل التضخم المستورد منه ما نسبته 13.14% فقط، مما يفسر بأن الضغوط التضخمية المحلية كانت أكبر بكثير من الضغوط التضخمية المستوردة، مع الإشارة إلى أن سعر الصرف خلال تلك الفترة ارتفع إلى 77.55 دج للدولار الواحد، إذ بلغ قبلها بسنة 72.85 دج للدولار، مما جعل أسعار السلع المستوردة سواء نهائية أو نصف مصنعة أو مواد أولية مرتفعة في السوق المحلية بالعملة المحلية، مما زاد في التضخم المحلي.

مع بداية سنة 2014 وأزمة تراجع أسعار النفط، عرف التضخم المستورد تراجعا، حيث سجل سنة 2015 معدل 0.51% ومعدل 0.55% سنة 2016، وكانت نسبة مساهمته في التضخم المحلي 10.62%، 8.59% على التوالي، علما أن معدل التضخم المحلي عرف ارتفاعا بمعدل 4.8% سنة 2015 و 6.4% سنة 2016، ومن أهم أسباب ارتفاع التضخم المحلي ضغط تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا كبيرا، ففي سنة 2015 سجل 100.46 دج للدولار وفي سنة 2016 حوالي 109.47 دج للدولار، واستمر التخفيض حتى نهاية فترة الدراسة سنة 2021 بـ 135 دج للدولار (الملحق رقم 01)، وهذا ما جعل أسعار الواردات مرتفعة في الأسواق المحلية.

بعد سنة 2018، عرف التضخم المستورد ثباتا إلى حد ما في معدلته، بسبب اتباع الجزائر لسياسة تقشفية، والالتزام بضبط أكثر لعمليات الاستيراد، والعمل على تنويع الصادرات بعد تراجع أسعار النفط، حيث سجل سنة 2020 أقل معدل خلال فترة الدراسة بـ 0.46%، ونسبة مساهمة في التضخم المحلي

19.16%، كما سجل التضخم العالمي كذلك انخفاضا إلى حدود 1.9%، مع الإشارة إلى معدلات التضخم لأهم ممولي الجزائر في تلك السنة، أين سجلت فرنسا معدل 0.50%، الصين 2.40%، وإيطاليا وإسبانيا سجلتا معدلات سالبة للتضخم 10%-، 30%- على التوالي، فبالإضافة إلى أزمة النفط 2014 والسياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة، شهد العالم أزمة صحية جعلت كل المعدلات والمؤشرات الاقتصادية تتراجع بسبب الانغلاق الذي فرض على العالم.

## 2- تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي والاستيعاب المحلي في الجزائر

تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، فكلما كانت كبيرة كلما كان الاقتصاد منكشفا للخارج، أما الاستيعاب المحلي سوف نحدده من خلاله مدى قدرة النشاط الاقتصادي الجزائري على تغطية حاجيات الإنفاق المحلي خلال الفترة (2000-2021).

### أ- درجة الانكشاف الاقتصادي

تم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي اعتمادا على بيانات الملحق (01) وفق العلاقة التالية:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

جدول رقم (28): درجة الانكشاف الاقتصادي الجزائري على الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2000-2021).  
الوحدة: مليار دولار والنسبة المئوية

سنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2000	38.58	17.55	96.58	58.11
2001	41.05	18.89	99.48	60.25
2002	43.31	23.27	105.05	63.37
2003	46.56	24.45	112.61	63.05
2004	48.05	27.51	117.45	64.33
2005	50.88	29.27	124.38	64.43
2006	49.81	28.83	126.50	62.16
2007	49.31	32.26	130.80	62.36
2008	48.13	37.23	133.94	63.73
2009	43.27	42.00	136.08	62.66
2010	43.27	43.89	140.98	61.82
2011	42.10	41.87	145.07	57.88
2012	40.50	47.64	150.00	58.76
2013	38.19	52.31	154.20	58.69
2014	38.27	56.71	160.06	59.34
2015	38.46	60.62	165.98	59.69
2016	41.15	58.92	171.29	58.42
2017	38.64	54.74	173.52	53.81
2018	37.21	52.66	175.60	51.17
2019	34.94	49.03	177.36	47.34
2020	30.85	41.23	168.31	42.82
2021	35.08	39.50	172.20	43.31

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على مركز بيانات البنك الجزائر.

بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي الجزائري مستويات مرتفعة على طول فترة الدراسة (2000-2021)، إذ قدرت قيمتها سنة 2000 ب 58.11% لترتفع بعد ذلك إلى 63.05% سنة 2003، وهي نسبة تفوق نسبة 40% التي تحددها النظريات الاقتصادية، إذ تعتبر هذا المستوى معيارا للحكم على انكشاف الاقتصاد من عدمه. من خصائص الاقتصاد الجزائري النامي انه يعتمد على البترول في صادراته بنسبة 98% تقريبا، مما جعل أسعار النفط تتحكم في معدل تغطية الصادرات للواردات، حيث يمكن أن تكون درجة الانكشاف كبيرة بسبب كثرة الاستيراد، علما أن درجة الانكشاف في الدول الصناعية الكبرى تكون هي الأخرى مرتفعة، بسبب تنوع صادراتها وارتفاع معدل تغطيتها للواردات.

بعد سنة 2003، استمرت درجة الانكشاف في الاستقرار في حدود 62% إلى غاية 2011، ويرجع سبب ذلك إلى تنامي فاتورة الواردات، في مقابل تحسن أسعار النفط وزيادة الصادرات مع بداية سنة 2004، مما جعل درجة الانكشاف تستقر، حيث سجلت 64.33% سنة 2004، و 64.43% سنة 2005 لتسجل بعد ذلك سنة 2007 نسبة 62.36%، وفي سنة 2011 سجلت 57.88%، بسبب تراجع الصادرات إلى 42.10 مليار دولار والواردات إلى 41.87 مليار دولار بعدما بلغت 43.27 مليار دولار و 43.89 دولار على التوالي.

سلكت درجة انكشاف اقتصاد الجزائر سلوكا مستقرا أيضا خلال الفترة (2012-2017) بقيمة تقريبية 57%، أين شهد الميزان التجاري خلال هذه الفترة عجزا بسبب تراجع صادرات الجزائر من البترول، بسبب تدهور الأسعار بعد سنة 2014، ونمو الواردات خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية الاستثمارية لدعم برامج التنمية المخطط لها من قبل الدولة في تلك الفترة، بالمقابل، سجلت معدلات تطور الناتج المحلي الإجمالي تزايدا خلال نفس الفترة لتعرف درجة الانكشاف انخفاضا بعد سنة 2018 إلى أقل درجة خلال فترة الدراسة سنة 2020، حيث قدرت ب 42.82% نتيجة للانغلاق العالمي جراء جائحة كورونا.

مما سبق، نلاحظ ارتفاع مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر على الاقتصاد العالمي تدل على الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وأن التغيرات في هذا القطاع تنعكس بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية.



### ب-نسبة الاستيعاب المحلي

تعكس نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى تلبية النشاط الاقتصادي الوطني لاحتياجات الطلب المحلي، ومن خلال هذه النسب يتم تحديد قدرة الاقتصاد الوطني على الموازنة بين الوفرة والحاجات.

الجدول رقم (29): نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة تغطية الطلب المحلي من الخارج خلال الفترة (2000-2021).

سنوات	الناتج المحلي الإجمالي (Y)	الاستيعاب المحلي (A)	نسبة الاستيعاب إلى الناتج A/Y	نسبة تغطية الطلب المحلي من الخارج M/A
2000	96.58	75.55	78.22%	23.22%
2001	99.48	77.32	77.72%	24.43%
2002	105.05	85.01	80.92%	27.37%
2003	112.61	90.50	80.36%	27.01%
2004	117.45	96.91	82.51%	28.38%
2005	124.38	102.77	82.62%	28.48%
2006	126.50	105.52	83.41%	27.32%
2007	130.80	113.75	86.96%	28.36%
2008	133.94	123.04	91.86%	30.25%
2009	136.08	134.81	99.06%	31.15%
2010	140.98	141.60	100.43%	30.99%
2011	145.07	144.84	99.84%	28.90%
2012	150.00	157.14	104.76%	30.03%
2013	154.20	168.32	109.15%	31.07%
2014	160.06	178.50	111.52%	31.77%
2015	165.98	188.14	113.35%	32.22%
2016	171.29	189.06	110.37%	31.16%
2017	173.52	189.62	109.27%	28.86%
2018	175.60	191.05	108.79%	27.56%
2019	177.36	191.45	107.94%	25.60%
2020	168.31	178.69	106.16%	23.07%
2021	172.20	176.62	102.56%	22.36%

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتمادا على مركز بيانات بنك الجزائر.

عرفت نسبة الاستيعاب المحلي منحى تصاعديا بقيم لم تنخفض تحت حاجز 77.72%، حيث تم تسجيل سنة 2001 كأقل نسبة، في حين بلغت أعلى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2015 ب 133.35%، وهذا ما يبين عدم قدرة تغطية الطلب المحلي بالمنتجات المحلية، مما يستدعي إلى التغطية عن طريق الاستيراد، والنسب بعد سنة 2014 تؤكد أن الناتج المحلي الاجمالي لم يصبح كافيا لتغطية الطلب المحلي، خاصة السلع والخدمات التي ليس لها بدائل محلية، مما يعزز من انتقال التضخم الدولي إلى الاقتصاد الجزائري.

### 3-تحليل نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يعتبر الدخل من أهم العوامل المؤثرة على الواردات، وحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بينهما طردية، ومن أجل معرفة ذلك، سنقوم بتحليل معطيات هذه النسب خلال الفترة (2000-2021).  
الجدول رقم (30): نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	17.55	96.58	18.17%
2001	18.89	99.48	18.98%
2002	23.27	105.05	22.15%
2003	24.45	112.61	21.71%
2004	27.51	117.45	23.42%
2005	29.27	124.38	23.53%
2006	28.83	126.50	22.79%
2007	32.26	130.80	24.66%
2008	37.23	133.94	27.79%
2009	42.00	136.08	30.86%
2010	43.89	140.98	31.13%
2011	41.87	145.07	28.86%
2012	47.64	150.00	31.76%
2013	52.31	154.20	33.92%
2014	56.71	160.06	35.43%

36.52%	165.98	60.62	2015
34.39%	171.29	58.92	2016
31.54%	173.52	54.74	2017
29.98%	175.60	52.66	2018
27.64%	177.36	49.03	2019
24.49%	168.31	41.23	2020
22.93%	172.20	39.50	2021

المصدر: من حساب الباحثة اعتمادا على مركز بيانات بنك الجزائر.

شهدت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمتها بلغت سنتي (2000 و 2001) أكثر من 18%، وهي أقل نسبة لها بسبب انغلاق الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، وعدم اعتماده على استيراد إلا ما هو ضروري، لترتفع بعدها النسبة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل خلال سنة 2003 حوالي 112.61 مليار دولار وسجلت الواردات ارتفاعا أيضا بقيمة إجمالية 24.45 مليار دولار، مما جعل النسبة تتجاوز عتبة 20%، وهي النسبة التي اعتبرها الاقتصادي (هنريكس) مؤشرا للحكم على اقتصاد ما إذا كان منفتحا على الخارج في حالة تجاوزت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو مغلقا إذا كانت أقل منها. تواصلت النسبة في الارتفاع، فسجلت سنة 2005 نسبة 23.53%، لتصل إلى 27.79% سنة 2008، وهذا ما يفسر الارتفاع بزيادة حجم الاستيراد، إذ وصلت فاتورة الواردات إلى 37.23 مليار دولار، ويرجع زيادة الاستيراد إلى تبني الجزائر لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009)، وزيادة نفقات التجهيز، مما رفع من حجم واردات المواد التجهيزية والسلع الاستهلاكية الاستثمارية، لتتخطى نسبة الواردات إلى الناتج المحلي حاجز 30%، مسجلة أعلى نسبة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017 بأعلى قيمة سنة 2015 (36.52%).

ترجع هذه الطفرة إلى تحسن أسعار النفط خلال الفترة 2010-2014، أين وصل متوسط السعر إلى 99.30 دولار للبرميل، مما جعل تراكمات احتياطي الصرف من النقد الأجنبي تصل إلى أعلى مستوياتها ب 200 مليار دولار، كما أن برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة 2010-2014 جعل الطلب على السلع الاستثمارية المستوردة يرتفع لتمويل البرامج التنموية، ورغم تراجع أسعار النفط بعد سنة 2014 لتصل إلى حدود 40 مليار للبرميل، لم تشهد نسبة الواردات إلى الناتج انخفاضا واضحا، حيث سجلت سنة 2016 حوالي 34.39% وسنة 2017 نسبة 31.54%.

بقيت قيم الواردات مستقرة نوعا ما خلال نفس الفترة، وفي حدود 57 مليار دولار، وهذا يرجع إلى تغطية احتياطي الصرف من النقد الأجنبي لعمليات الاستيراد، ويتضح ذلك من خلال تراجع التراكمات من 200 مليار دولار سنة 2013 إلى 87 مليار دولار سنة 2018، وعرفت الواردات تراجعا، أين سجلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 29.98% تليها سنة 2019 ب 27.64% و 22.93% سنة 2021 بقيمة إجمالية للواردات تقدر ب 39.50 مليار دولار، رغم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب انتهاج الدولة لسياسة النقشف ومنع الاستيراد العشوائي للكماليات، وفرض رخص الاستيراد للكثير من السلع، وعليه فإن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي، حيث أي التغير في الأسعار العالمية سوف يؤثر على الأسعار المحلية

#### 4 -مقابلة بين نسبة التضخم المستورد والتضخم المحلي في الجزائر:

من الجدول 27 نلاحظ أن نسبة التضخم المحلي تفوق نسبة التضخم المستورد في الجزائر، وهو ما يشير إلى أن التضخم الجزائري ليس من مصادر خارجية فقط، بل هو ناجم عن تفاعل العوامل المحلية المذكورة سابقا - أسباب التضخم الجزائري- أكثر مما هي خارجية.

والتفاوت الكبير جدا بين نسبة التضخم المستورد ونسبة التضخم المحلي في الجزائر من فترة لأخرى يوضح أن ارتفاع المستوى العام للأسعار تتحكم فيها وبدرجة عالية العوامل الداخلية.

من خلال تحليلنا لهذه النسب يمكننا الخروج بنتيجة هامة جدا: "أن الاستقرار النسبي للأسعار العالمية يجعل من مساهمة التضخم المستورد قليل الفعالية مقارنة بارتفاع مستويات الأسعار في الجزائر وذلك بالرغم من الانفتاح الكبير لاقتصادنا على الاقتصاد العالمي".

هذا ونؤكد مرة أخرى على أن التضخم المحلي هو محصلة لتفاعل عوامل خارجية وداخلية من جهة، وعوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية من جهة أخرى.

### المبحث الثالث: قنوات التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري.

وتكملة لما سبق يُعدّ التضخم المستورد أحد الأشكال غير المباشرة للتضخم، وينشأ نتيجة تأثر الأسعار المحلية بالتطورات الاقتصادية الخارجية، لاسيما في الاقتصادات المنفتحة تجارياً والمعتمدة بشكل كبير على الواردات، كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري. ونظراً لهشاشة القاعدة الإنتاجية المحلية وارتباط الجزائر الوثيق بالأسواق العالمية من حيث تموين السلع الأساسية والوسيلة، فإن تقلبات الأسعار العالمية أو تدهور سعر الصرف قد تنتقل سريعاً إلى السوق المحلية، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

هذا وبإسقاط المعرفة النظرية المكتسبة خلال الفصل الثاني على واقع الاقتصاد الجزائري يمكننا حصر قنوات انتقال التضخم المستورد الى الاقتصاد الجزائري في مسارات رئيسية، تتمثل أبرزها: قناة أسعار الواردات، حيث تؤدي الزيادات في أسعار السلع المستوردة (لا سيما المواد الغذائية والطاقة) إلى ارتفاع مباشر في تكلفة الاستهلاك المحلي. كما تلعب قناة سعر الصرف دوراً حاسماً، لأن تراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية يرفع التكلفة بالدينار للسلع المستوردة، حتى وإن بقيت أسعارها العالمية مستقرة.

إلى جانب ذلك، تتجلى قناة التكاليف الإنتاجية من خلال ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج المستوردة، ما ينعكس لاحقاً على الأسعار النهائية للسلع والخدمات. ولا يمكننا الإغفال عن قناة التوقعات التضخمية، حيث تؤثر التغيرات الخارجية في سلوك الفاعلين الاقتصاديين الذين قد يتصرفون بشكل استباقي (تخزين، تسعير مرتفع...) بما يغذي الديناميكية التضخمية. وأخيراً، فإن هيكل التجارة والانكشاف الخارجي للاقتصاد الجزائري يجعل من شبكة التوزيع أداة فاعلة في تضخيم أو تمرير هذه الصدمات الخارجية إلى المستهلك النهائي.

بناءً على ما سبق، أصبح من الضروري محاولة إسقاط هذه القنوات بشكل منهجي لتحديد مدى تأثير كل منها على التضخم في الجزائر وذلك في إطار المعطيات والمعلومات المتوفرة لدينا، والذي سيتم معالجته لاحقاً من خلال الدراسة قياسية.

#### أولاً: الانتقال الدولي للتضخم عبر القناة النقدية الجزائرية: "سعر الصرف".

"يمثل سعر الصرف أحد القنوات الرئيسية لانتقال التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري، ويخضع في ديناميكيته إلى توازنات ميزان المدفوعات، لاسيما الحساب الجاري. فعندما يسجل هذا الأخير عجزاً متكرراً، يعكس ذلك زيادة الاعتماد على الواردات مقابل ضعف المداخيل الخارجية، ما يؤدي إلى ضغوط

على العملة الوطنية. وإذا لم تُعوض هذه الفجوة بتدفقات رأسمالية كافية عبر الحساب المالي، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع قيمة الدينار، وارتفاع كلفة الواردات، وبالتالي تغذية التضخم المستورد.<sup>1</sup>

هذا وقد مر سعر الصرف الدينار الجزائري بمرحلتين مهمتين في تاريخه مرحلة نظام الصرف ثابت، ومرحلة تبني نظم وسيطة لأسعار<sup>1</sup>، لكن وقبل توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل العملات الدولية على الاقتصاد المحلي لا بأس من إعطاء لمحة خاطفة عن مراحل تطور الدينار الجزائري.

### 1 - مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر.

طرح اول دينار جزائري للتداول بدلا من الفرنك الجزائري كعملة رسمية عام 1964 وبالمقابل استمرت الجزائر كعضو في منطقة الفرنك الفرنسي<sup>2</sup>. حتى بعد قرار تعويم الدولار الأمريكي سنة 1971 أبت صلتها به اذ لم يتغير المحتوى الذهبي للدينار مما رفع سعره مقابل الدولار، لكن صلة الدينار بالفرنك الفرنسي قطعت به لاحقا.

هذا وقد شهد نظام سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال تطورات متدرجة، عكست التحولات في التوجهات الاقتصادية وتغير الظروف الداخلية والخارجية. في البداية، وتحديدًا بين 1964 و1986، اعتمدت الجزائر نظام سعر صرف ثابت وموجه في ظل اقتصاد اشتراكي موجه، حيث كانت قيمة الدينار تُحدد إدارياً مقابل سلة من العملات<sup>3</sup>، وتميّزت هذه المرحلة بثبات نسبي في قيمة العملة الوطنية، إلا أن هذا الثبات كان غير واقعي وتسبب في تراكم اختلالات هيكلية.

❖ مع انهيار أسعار النفط سنة 1986 وظهور ضغوط خارجية متزايدة، دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مما مهد للانتقال نحو نظام أكثر مرونة لسعر الصرف. وقد توجت هذه المرحلة سنة 1994 بتخفيض حاد لقيمة الدينار ضمن برنامج التثبيت، حيث سُمح للدينار بأن يتحدد تدريجياً وفق آلية العرض والطلب في سوق الصرف ما بين

<sup>1</sup> - او ما يعرف بنموذج الافعى داخل النفق، أي أسعار الصرف العمومة المدارة.

<sup>2</sup> - تعتبر منطقة الفرنك منطقة نقدية، اقتصادية وثقافية موحدة، تجمع اليوم فرنسا وأربع عشرة دولة من افريقيا: البنين، بوركينا فاسو والساحل العاج، غينيا بيساو، مالي والنيجر، السنغال وتوغو، وغرب افريقيا، الكاميرون، افريقيا الوسطى، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، التشاد في افريقيا الوسطى وجزر القمر.

<sup>3</sup> - تتكون هذه السلة من 14 عملة دولية وهي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، البسنتا الإسبانية، الكورون الدنماركي، الكورون النرويجي، الفورين الهولندي، الشيلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي الكورون السويدي.

البنوك، مع استمرار تدخل البنك المركزي. من هنا بدأت الجزائر بتطبيق نظام التعويم المُدار (Managed Float).

في الفترة 1995-2008، عرف الدينار انخفاضاً تدريجياً نتيجة الضغوط المستمرة على ميزان المدفوعات، غير أن الطفرة النفطية خلال سنوات 2005-2008 سمحت بقدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف، بفعل تحسّن الاحتياطات الخارجية. لكن مع بداية الأزمة المالية العالمية في 2008-2009، عاد الدينار إلى مسار التراجع، تزامناً مع تقلّب أسعار النفط.

❖ بين 2014 و2019، شهد الدينار تراجعاً ملحوظاً بفعل الانهيار الحاد في أسعار النفط وما تبعه من تراجع في احتياطات الصرف وعودة العجز في الحساب الجاري، ما دفع السلطات إلى تخفيض تدريجي للعملة، بهدف الحفاظ على التوازنات الخارجية.

❖ ثم جاءت جائحة كوفيد-19 في 2020 لتزيد من حدة الأزمة، حيث تقلصت الصادرات النفطية، ما أدى إلى تراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة، وبالتالي عرف سعر صرف الدينار انخفاضاً واضحاً خلال سنتي 2020 و2021، خاصة مقابل الدولار الأمريكي.

❖ في الفترة 2022-2023، ورغم بعض الانتعاش في أسعار المحروقات بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، إلا أن الدينار واصل تراجعه أمام العملات الأجنبية، لا سيما في السوق الرسمية، وإن بشكل أقل حدة، نتيجة محاولة البنك المركزي ضبط الانخفاض وتوفير مستوى مقبول من احتياطات الصرف. ❖ وهكذا، فإن تطور سعر الصرف في الجزائر يعكس بدرجة كبيرة ارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار النفط، وضعف تنوع الصادرات، وهيمنة العوامل الخارجية على التوازنات المالية، مما يجعل الدينار عرضة للتقلبات الدورية، ويجعل من سعر الصرف قناة رئيسية لنقل الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الداخلي، خاصة عبر التضخم المستورد.

تعكس تقلبات أسعار صرف الدينار مقابل الأورو والدولار تطور أساسيات الاقتصاد الوطني، وكذا تقلبات أسعار الصرف للشركاء التجاريين - الملحق رقم 09 تطور الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة (2000-2023) - لاسيما بين الأورو والدولار في أسواق الصرف الدولية.

وفيما يلي سنعرض تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة 2000-2023.

الجدول رقم(31): تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي خلال الفترة (2000-2023).

الوحدة: 1دولار امريكي، 1أورو أوروبي مقابل الدينار الجزائري.

السنوات	الأورو=EUR	الدولار الأمريكي=USD
2000	69,9822	75,3428
2001	68,9093	77,8196
2002	83,4505	79,7234
2003	91,2671	72,6128
2004	98,9507	72,6137
2005	87,0176	73,3799
2006	93,7545	71,1582
2007	98,3302	66,8299
2008	100,2749	71,1826
2009	104,7798	72,7309
2010	103,4953	73,9437
2011	106,5322	76,0563
2012	102,9469	78,1025
2013	106,8930	78,1524
2014	107,0538	87,9039
2015	117,0575	107,1317
2016	116,3743	110,5274
2017	137,4883	114,9327
2018	135,3836	118,2906
2019	133,6256	119,1596
2020	162,4034	132,1319
2021	157,0045	138,8376
2022	146,0173	137,2214
2023	148,5737	134,2735

المصدر: مركز بيانات بنك الجزائر.



تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (31) إلى التطور الملحوظ في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو<sup>1</sup> خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2023. فقد شهد سعر صرف الدينار مقابل الدولار ارتفاعاً من حوالي 75.34 دج/دولار سنة 2000 إلى ذروة بلغت 138.83 دج/دولار سنة 2021، قبل أن يسجل تحسناً طفيفاً إلى حدود 134.27 دج/دولار سنة 2023. وبالمثل، ارتفع سعر صرف الدينار مقابل اليورو<sup>2</sup> من 69.98 دج/يورو سنة 2000 إلى 162.40 دج/يورو سنة 2020، ثم انخفض تدريجياً إلى 148.57 دج/يورو سنة 2023. يعكس هذا التدهور العام في قيمة الدينار على مدى أكثر من عقدين ضغوطاً تضخمية قوية مرتبطة بما يُعرف بالتضخم المستورد، والذي يُعد أحد القنوات الرئيسية لانتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي. فكل تراجع في قيمة الدينار يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المستوردة، مما ينعكس مباشرة على الأسعار الداخلية نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الواردات في تغطية جزء كبير من حاجاته الاستهلاكية والإنتاجية. وقد كانت آثار هذه الظاهرة واضحة بشكل خاص خلال الفترات التي تزامن فيها تدهور سعر الصرف مع صدمات خارجية، مثل انخفاض عائدات المحروقات بعد 2014، وأزمة كوفيد-19 في 2020، وأزمات الأسواق العالمية، حيث ساهمت هذه الظروف مجتمعة في تغذية التضخم المحلي عبر قناة سعر الصرف، وزادت من حدة اختلالات التوازنات المالية والتجارية. وعليه، فإن فهم ديناميكية التضخم المستورد في السياق الجزائري يمر حتماً عبر تحليل تطور سعر الصرف، الذي يشكل حلقة مفصلية في انتقال الضغوط السعرية من الخارج إلى السوق الوطنية.

وهذا في ظروف تميزت باستمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعامّة، وبالتطور غير الملائم لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما فارق التضخم مع الشركاء التجاريين الرئيسيين -الملحق 04- الذي يعكس انخفاض سعر صرف الدينار، خاصة مقابل الأورو، إلى حد كبير، تطور أسعار صرف عمليتي التسديد الرئيسيتين للجزائر الأورو مقابل كل العملات تقريبا والدولار مقابل بعض عملات البلدان الشريكة.

وفي الأخير يعكس تطور سعر صرف الدينار كل من التغير في أسعار صرف العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية، وتطور بعض أساسيات الاقتصاد الوطني من: أسعار النفط، فارق التضخم

<sup>1</sup> - سعر الصرف أعلاه، هو سعر الصرف الثنائي، نظراً لتعذرنا الحصول على سعر الصرف الفعلي.

<sup>2</sup> - بحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري في هيكله الإنتاجي والاستهلاكي على الواردات، وبشكل كبير منها على الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي، كان لا بد من مقابلة سعر الصرف الجزائري مع الأورو الأوروبي.

مع الدول الشريكة التجارية، مستوى النفقات العمومية....

## 2- علاقة السياسة النقدية الجزائرية بسعر الصرف والتضخم المستورد.

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في التأثير على سعر الصرف، وبالتالي على حجم التضخم المستورد، لاسيما في الاقتصاديات المفتوحة والتابعة خارجياً كالاقتصاد الجزائري.

فعندما يقوم البنك المركزي بتبني سياسة نقدية توسعية يهدف من خلالها الى: زيادة الكتلة النقدية، تخفيض أسعار الفائدة، تمويل العجز، فإن ذلك يؤدي غالباً إلى ضعف قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية. هذا الضعف ينعكس مباشرة في ارتفاع كلفة الواردات، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار عبر قناة التضخم المستورد.

في المقابل، عندما تهدف السياسة النقدية ان تكون انكماشية: سترفع أسعار الفائدة، تمتص السيولة لتساهم في استقرار أو تعزيز قيمة العملة، مما يقلل من أثر ارتفاع أسعار السلع المستوردة على التضخم الداخلي.

وعليه، فإن سعر الصرف يُعد حلقة وصل أساسية بين السياسة النقدية والتضخم المستورد. فإذا فشل البنك المركزي في الحفاظ على استقرار نسبي لسعر صرف العملة، فإن أي صدمة خارجية كارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً تنتقل وبسرعة إلى الاقتصاد المحلي من خلال ارتفاع تكلفة الاستيراد، ما يُترجم إلى تضخم مستورد يصعب السيطرة عليه داخلياً.

لهذا يعد استقرار سعر الصرف من بين الأهداف غير المعلنة للسياسة النقدية الجزائرية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على المنتجات المستوردة.

## 3- العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والتضخم المستورد

لتحقيق الاستقرار النقدي تندرج في إطار سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر سياسة مسماة " بالتعويم الموجه" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، المتمثلة في عملات أهم الشركاء التجاريين. وذلك بهدف ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في الأجل الطويل عند قيمته التوازنية التي تحددها أساسيات الاقتصاد الوطني<sup>1</sup> ، اذ يتدخل بنك الجزائر في سوق ما بين البنوك لأسعار الصرف ليسهر على عدم تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمية، على توازن أسعار الصرف الحقيقية الفعلية في الأمد الطويل للدينار الجزائري ، اذ يعتبر اهم اهداف هذا التدخل هو حماية

<sup>1</sup> - بدأ العمل بهذه التقنية اول مرة في نهاية التسعينات.

مستويات الأسعار المحلية من تقلبات أسعار الصرف لاهم عملاء التجاربيين ، بحكم ان سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي واختلاف معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية .

يعتبر توازن الأسعار النسبية قاعدة ارتكاز بالنسبة للاستقرار الدائم للاقتصاد الكلي التي تمت العودة إليها في بداية سنوات 2000، لان تحليل الدورة الطويلة للاقتصاد الوطني تؤكد أن الجزائر عرفت في الماضي فترة طويلة من الاختلالات المالية تبعتها تعديلات مضرّة بالنمو والتنمية الاقتصادية. **سعر الصرف الحقيقي** هو مؤشر يقيس القدرة التنافسية الخارجية لاقتصاد ما، ويُحتسب بأخذ سعر الصرف الاسمي وتعديله بمستوى الأسعار المحلية والأجنبية. ويُعبر عنه بالصيغة المبسطة:

$$RER = (E \times P^*) / P$$

حيث:  $RER$ : سعر الصرف الحقيقي

- $E$ : سعر الصرف الاسمي
- $P^*$ : مستوى الأسعار في الخارج
- $P$ : مستوى الأسعار المحلي

-إذا انخفض سعر الصرف الحقيقي: أي تحسنت قيمة العملة الوطنية بعد احتساب فروقات الأسعار، تصبح الواردات أرخص نسبياً. وبالتالي، ينخفض أثر التضخم المستورد لأن المنتجات الأجنبية تدخل بتكلفة أقل نسبياً.

-أما إذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي: تدهورت قيمة العملة الوطنية أو زادت الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية تصبح الواردات أغلى، حتى لو لم تتغير أسعارها الخارجية. وهذا يؤدي إلى زيادة كلفة الاستيراد وارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة. ومن ثم، يساهم ذلك مباشرة في تعزيز التضخم المستورد عبر قناة الأسعار الخارجية.

يعد سعر الصرف الحقيقي من المؤشرات الأساسية في تحليل العلاقة بين الاقتصاد المحلي والأسواق الخارجية، إذ يعكس القدرة الشرائية للعملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، بعد الأخذ في الحسبان فروقات الأسعار. وعليه، فإن تقلبات سعر الصرف الحقيقي تؤثر بشكل مباشر على كلفة الواردات، ومن ثم على مستوى التضخم المستورد.

وتبرز أهمية هذا المؤشر في حالة الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات لتغطية الطلب الداخلي، ما يجعل التغيرات في سعر الصرف الحقيقي أحد أهم العوامل التي تنقل الصدمات التضخمية العالمية إلى السوق المحلية، خاصة في ظل محدودية أدوات الرقابة السعرية.

يمثل معدل الصرف الفعلي الحقيقي مؤشرا مختصرا يتضمن المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر دولة من شركائها التجاريين الرئيسيين-الملحق 03-الذين يمثلون 88 % من المبادلات الإجمالية في سنة الأساس 1995 وسنة الأساس 2010. تقوم طريقة الحساب على تحديد مؤشر التنافسية على أساس ترجيح معدلات الصرف الاسمية للدول الشريكة ومؤشرات أسعار الاستهلاك فيها بأوزانها النسبية في المبادلات الجارية مع الجزائر.

تسمح هذه الطريقة الحسابية لبنك الجزائر في الوقت الحالي بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك لضمان عدم تأثير الحركة في معدل الصرف على التوازن الطويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

هذا وقد بينت مختلف الدراسات والتقييمات المتعلقة بسياسة معدل الصرف، وفقا لمختلف المقاربات المنهجية التي تم إعدادها من قبل بنك الجزائر أو من طرف مصالح صندوق النقد الدولي، إن معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يوجد بالقرب من مستواه التوازني الطويل الأجل وذلك اعتبارا من 2008.

تعكس تطورات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار والارو، خلال سنة 2015 مواصلة عملية استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، مرتكزة على أساس الوضعية المالية الخارجية الصافية القوية، وذلك بالرغم من التقلبات المتزايدة في أسواق الصرف لل عملات الصعبة الرئيسية.

**الجدول رقم (32): تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2023).**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	100.6	99.45	100	99.44	104.88	103.37	105.52	101.03	99.35	101.30
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023				
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	93.5	91.2	88.7	86.8	92.3	102.3				

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مركز بيانات بنك الجزائر.

على اعتبار سنة الأساس 2015 تشير بيانات سعر الصرف الحقيقي للجزائر خلال الفترة 2008-2017 إلى وجود تقلبات معتدلة في القدرة التنافسية الخارجية. فقد سُجل استقرار نسبي بين 2008 و2011، تلاه ارتفاع واضح بين 2012 و2014، ما يدل على تآكل القدرة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع تكلفة الواردات، وهو ما يُترجم إلى تضخم مستورد ملحوظ خلال تلك السنوات. في المقابل، عرفت الفترة 2015-2016 نوعاً من التصحيح النسبي قبل أن تعود المؤشرات للارتفاع في 2017، مما يعكس هشاشة في السيطرة على القنوات الخارجية المؤثرة على الأسعار الداخلية. ويؤكد هذا التوجه أهمية دور سعر الصرف الحقيقي كمحدد رئيسي لانتقال الصدمات التضخمية من الخارج إلى الداخل، خاصة في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على المنتجات المستوردة مثل: الجزائر.

وعندما أصبحت سنة الأساس 2010 شهد سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2018-2023 تقلبات ملحوظة تعكس تأثيرات متعددة على القدرة التنافسية الخارجية. فقد سجل المؤشر انخفاضاً تدريجياً من 93.5 في 2018 إلى 86.8 في 2021، مما يشير إلى تحسن نسبي في القدرة التنافسية وزيادة في القوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للأسعار الأجنبية. غير أن هذا الاتجاه انعكس في عامي 2022 و2023، حيث ارتفع المؤشر إلى 92.3 ثم إلى 102.3 على التوالي، مما يدل على تدهور في القدرة التنافسية وزيادة في تكلفة الواردات، وبالتالي تعزيز التضخم المستورد. تعكس هذه التحولات أهمية متابعة سعر الصرف الحقيقي كأداة لتحليل تأثيرات السياسة النقدية والتغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري

#### ثانياً: الانتقال الدولي للتضخم عبر الحساب الجاري الجزائري.

علاقة رصيد ميزان المدفوعات بقنوات التضخم المستورد هي علاقة وثيقة، ويمكن شرحها كما يلي: تُعد تدفقات رؤوس الأموال، سواء كانت استثمارية مباشرة أو غير مباشرة أو تحويلات مالية، عنصراً بالغ الأهمية في تحليل التوازنات الخارجية والداخلية، لما لها من تأثيرات متعددة القنوات. فعلى مستوى العلاقة مع التضخم المستورد، تُساهم رؤوس الأموال الوافدة في زيادة عرض العملة الأجنبية داخل الاقتصاد، الأمر الذي يُعزز استقرار أو تحسن قيمة العملة الوطنية. ويؤدي هذا الاستقرار إلى خفض تكلفة الواردات، خصوصاً في الاقتصادات المفتوحة التي تعتمد بشكل كبير على الخارج لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة. بالتالي، فإن هذه التدفقات تلعب دوراً كابحاً للتضخم المستورد عبر آلية سعر الصرف.

لكن في المقابل، عند خروج رؤوس الأموال - سواء بسبب تدهور مناخ الاستثمار أو ضعف الثقة في السياسات الاقتصادية - يفضي إلى تقلص في عرض العملة الأجنبية، مما يولد ضغوطاً على العملة المحلية، ويرفع تكلفة الاستيراد، وبالتالي يسرّع من انتقال الصدمات السعيرية الخارجية إلى السوق الداخلية".

"أما على صعيد السياسة النقدية، فإن تدفقات رؤوس الأموال تُعد من أبرز محددات القاعدة النقدية، خاصة في ظل آلية التدخل التي يعتمد عليها البنك المركزي لامتناس أو ضخ السيولة. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية المتدفقة مقابل إصدار عملة محلية، فإن ذلك يؤدي إلى توسّع في القاعدة النقدية، ما لم يتم اللجوء إلى إجراءات تعقيم نقدي موازية مثل: عمليات السوق المفتوحة أو زيادة نسب الاحتياطي الإلزامي. ومع توسع القاعدة النقدية، تتفاعل آلية المضاعف النقدي لتوسيع الكتلة النقدية (M2)، من خلال زيادة الودائع والقروض البنكية. وبهذا الشكل، تتحول تدفقات رؤوس الأموال إلى عامل منشط للنشاط الاقتصادي، لكنه قد يُصبح محفّزاً للضغوط التضخمية إذا لم يُواكب بسياسات نقدية واحترازية مناسبة".

### 1- ميزان المدفوعات كمؤشر للتدفقات المالية الخارجية والداخلية

"يُعد ميزان المدفوعات<sup>1</sup> أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس مستوى انفتاح الاقتصاد على الخارج، كما يشكل أداة لتحليل الضغوط الخارجية التي قد تواجه الاقتصاد الجزائري. فعندما يسجل ميزان المدفوعات عجزاً مستمراً، خصوصاً على مستوى الحساب الجاري أو الميزان التجاري، فإن ذلك يؤدي إلى ضغط على احتياطات الصرف ويزيد من احتمال تدهور قيمة العملة الوطنية. في هذا السياق، يظهر التضخم المستورد كأحد القنوات الرئيسية لانتقال الأزمات الخارجية إلى الداخل، حيث يؤدي تراجع قيمة العملة إلى ارتفاع تكلفة الواردات، مما ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار. وتزداد حدة هذا التأثير في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على المنتجات والمواد الأولية المستوردة، بما في ذلك السلع الغذائية والطاقة، مما يسرّع من انتقال الضغوط التضخمية الخارجية إلى السوق المحلية".

-إذا كان الرصيد السلبي: (عجز) يعني أن الدولة تستورد أكثر مما تصدّر، أو أن هناك خروجاً صافياً للعملة الصعبة. يؤدي هذا العجز إلى ضغط على العملة الوطنية، مما قد يؤدي إلى خفض قيمتها تخفيض رسمي أو تراجع في السوق الموازي.

<sup>1</sup> - ميزان المدفوعات يعكس صافي التعاملات الاقتصادية بين الدولة وبقية العالم، ويشمل الحساب الجاري وخاصة الميزان التجاري، حساب رأس المال والمالي، وأرصدة الاحتياطات.

**فتبدأ الحلقة: عجز في ميزان المدفوعات<sup>1</sup> يؤدي إلى خفض قيمة العملة الوطنية يجعل الواردات أعلى** - لأنها تُدفع بالعملة الأجنبية ترتفع أسعار السلع المستوردة - خاصة الضرورية كالأدوية والمواد الغذائية والطاقة. **زيادة الاعتماد على الواردات إذا لم تستطع الدولة تقليص وارداتها بسبب -ضعف الإنتاج المحلي -ارتفاع أسعار الواردات ينتقل مباشرة إلى المستهلك المحلي الذي يساهم فيما يُعرف ب: التضخم المستورد عندها يتوقع الفاعلون الاقتصاديون تدهور رصيد ميزان المدفوعات، قد يُسرعون في تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية أو رفع الأسعار تحسباً للزيادات القادمة.**

وماهي علاقة تدفقات، رؤوس الأموال بالتضخم المستورد أولا والقاعدة النقدية ثانيا وبالكثلة النقدية ثالثا.

## 2. علاقة تدفقات رؤوس الأموال بالتضخم المستورد

• **عندما تدخل رؤوس الأموال الأجنبية (استثمارات، قروض، تحويلات) إلى البلاد، فإنها تزيد من عرض العملة الأجنبية في السوق هذا يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية (أو استقرارها)، ما يُقلل من كلفة الواردات. وبالتالي، فإن تدفقات رؤوس الأموال يمكن أن تُخفف من التضخم المستورد، لأنها تعزز القدرة الشرائية للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.**

**لكن في حالة خروج رؤوس الأموال (خروج استثمارات، تهريب أموال: ينخفض المعروض من العملة الأجنبية، فتراجع قيمة العملة المحلية، وتصبح الواردات أعلى، مما يُغذي التضخم المستورد.**

## 3. علاقة تدفقات رؤوس الأموال بالقاعدة النقدية (Base monétaire)

• **عندما تدخل رؤوس الأموال الأجنبية (مثلاً: استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة)، فإن البنك المركزي يشتري العملة الأجنبية ويضخ مقابلها عملة محلية. هذه العملية تزيد من القاعدة النقدية لأن البنك المركزي يصدر المزيد من النقد مقابل احتياطياته من العملة الأجنبية. أي أن تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية، ما لم يُمّكن البنك المركزي بامتصاصها بوسائل أخرى (عمليات السوق المفتوحة، تجميد الودائع...)**

4. **علاقة تدفقات رؤوس الأموال بالكثلة النقدية (M2) ازدياد القاعدة النقدية بفعل تدفق رؤوس الأموال يؤدي غالباً إلى زيادة الكثلة النقدية عبر آلية المضاعف النقدي. فإذا لم يكن هناك تقييد من**

<sup>1</sup>: عجز ميزان المدفوعات ← ضغط على العملة الوطنية ← ارتفاع كلفة الواردات (سلع وخدمات) ← انتقال التضخم من الخارج

إلى الداخل (تضخم مستورد)

السياسات النقدية، فإن البنوك تستخدم الاحتياطات الجديدة في منح القروض، ما يُنتج توسعاً في الكتلة النقدية M2 النقود الجاهزة + الودائع لأجل. بالتالي قد تؤدي تدفقات رؤوس الأموال دوراً محورياً في تشكيل الديناميكيات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري، لما لها من آثار متعددة على القنوات.

فعلى صعيد العلاقة مع التضخم المستورد، تمثل رؤوس الأموال الوافدة مصدراً لتعزيز عرض العملة الأجنبية، ما من شأنه أن يدعم استقرار أو حتى تحسن قيمة العملة الوطنية. هذا الاستقرار في سعر الصرف ينعكس إيجاباً على كلفة الواردات، ويقلص من حدة التضخم المستورد، لا سيما في الاقتصادات ذات الاعتماد الكبير على الخارج لتأمين احتياجاتها من السلع والخدمات. في المقابل، فإن خروج رؤوس الأموال أو تراجعها يؤدي إلى انخفاض المعروض من النقد الأجنبي، ويخلق ضغطاً على سعر الصرف، مما يُسرّع من انتقال الصدمات الخارجية إلى السوق الداخلية عبر قناة الأسعار.

من جهة ثانية، تُعد تدفقات رؤوس الأموال أحد المحددات المباشرة للقاعدة النقدية، لاسيما في حال تدخل البنك المركزي لشراء العملة الأجنبية الواردة وضخ ما يعادلها من عملة محلية. وفي غياب أدوات تقييم فعالة، تؤدي هذه العمليات إلى توسع في القاعدة النقدية. وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (33) والجدول رقم (34) على التوالي عن تطور رصيد الحساب الجاري و الكتلة النقدية و أسعار النفط.

#### الجدول رقم (33): تطور رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	17.73	30.54	34.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الحساب الجاري	0.40	12.14	17.77	12.42	0.83	-9.11	-29.51	-26.18	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مركز بيانات البنك الجزائر.



الجدول رقم (34) تطور الكتلة النقدية بالدينار الجزائري وأسعار النفط بالدولار الأمريكي للجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دج

السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2	الناتج الداخلي الخام PIB	معدل سيولة الاقتصاد PIB/M2	أسعار النفط بالدولار
2000	484.9	467.5	1041.3	974.3	2022.5	13	41323.5	49.04	27.06
2001	577.3	554.9	1238.5	1235.0	2473.5	22.3	4227.1	58.5	23.12
2002	664.6	642.2	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	4522.8	64.15	24.36
2003	781.4	732.0	1643.5	1656.0	3299.5	13.7	4247.5	77.86	28.10
2004	874.3	1133.0	2165.6	1478.7	3644.4	10.5	6150.4	59.25	36.00
2005	921.0	1240.5	2437.5	1632.9	4070.5	11.7	7563.6	53.81	50.64
2006	1081.4	1760.6	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	8520.6	56.65	61.08
2007	1284.5	2570.4	4233.6	1761.0	5994.6	24.2	9366.6	63.99	69.10
2008	1540.0	2965.1	4964.9	1991.0	6956.0	16	11043.7	62.98	94.45
2009	1829.3	2541.9	4944.2	2228.9	7178.7	3.2	9968.0	72.01	61.06
2010	2098.6	2922.3	5756.4	2524.3	8280.7	15.4	11991.6	69.05	77.45
2011	2571.5	3536.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.9	14519.8	68.38	107.5
2012	2952.3	3380.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9	16115.5	68.35	109.5
2013	3204.0	3564.5	8249.8	3691.7	11941.5	8.4	16643.8	71.74	105.9
2014	3658.9	4460.9	9603.0	4088.7	13663.9	14.4	17228.6	79.31	96.20
2015	4108.1	3908.5	9262.2	4443.4	13704.5	0.13	16702.1	82.05	49.50
2016	4497.1	3804.5	9407	4409.3	13816.3	0.8	17406	79.38	40.76
2017	4716.9	5549.1	10266	4708.5	14974.5	8.4	18564	80.53	52.87

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مركز بيانات بنك الجزائر

5. تحليل العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات والكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 2000-2023<sup>1</sup>

"عند دراسة تطور رصيد ميزان المدفوعات والكتلة النقدية (M2) خلال الفترة الممتدة من 2000 حتى 2023، الجدول (33)، (34) يتضح بشكل جلي تأثير التوازنات الخارجية على المتغيرات النقدية

<sup>1</sup> - بالنسبة لسنة 2023 حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر نوفمبر 2023

الداخلية. ففي السنوات التي سجل فيها ميزان المدفوعات فائضاً، وخاصة في الفترات التي شهدت تدفقات إيجابية لرؤوس الأموال، ارتفع حجم الكتلة النقدية بشكل ملحوظ. هذا النمو يعكس توسع القاعدة النقدية نتيجة تدخل البنك المركزي لشراء العملة الأجنبية وضخ العملة المحلية مقابلها، مما يُفعل آلية المضاعف النقدي ويزيد من السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد". وهو ما يدعم الطرح النظري القائل "بأن تدفق العملة الأجنبية إلى الاقتصاد - سواء من خلال الفائض التجاري أو تدفقات رؤوس الأموال - يؤدي إلى توسيع القاعدة النقدية، ومن ثم إلى زيادة في الكتلة النقدية عبر آلية المضاعف النقدي. بالمقابل، في الفترات التي شهد فيها ميزان المدفوعات عجزاً، كانت وتيرة نمو الكتلة النقدية أبطأ، مما يدل على الانعكاسات الانكماشية للعجز الخارجي على السيولة المحلية."

"في المقابل، خلال سنوات العجز في ميزان المدفوعات، والتي تزامنت مع انخفاض تدفقات العملة الأجنبية أو خروج رؤوس الأموال، شهدت الكتلة النقدية نمواً أبطأ أو استقراراً نسبياً. هذا يعود إلى ضغوط على احتياطات البنك المركزي التي تحد من قدرته على ضخ السيولة، مما يؤدي إلى تأثيرات انكماشية على السيولة النقدية، هذا الاتجاه يدعم الفرضية النظرية التي تشير إلى أن التوازنات الخارجية تُعد أحد المحددات الجوهرية للتطور النقدي الداخلي، سواء من حيث السيولة أو من حيث الضغوط التضخمية المرتبطة بها". والذي يساهم في تفاقم الضغوط التضخمية بسبب ضعف العملة الوطنية وارتفاع تكلفة الواردات".

"وباختصار، تؤكد هذه البيانات على الدور الحيوي الذي تلعبه التوازنات الخارجية في تشكيل السياسات النقدية، فضلاً عن تأثيرها المباشر على مستوى التضخم المستورد من خلال التأثير على سعر الصرف والسيولة المحلية.

## 6. تحليل العلاقة بين رصيد الحساب الجاري والكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2023<sup>1</sup> تقلبات ملحوظة في رصيد الحساب الجاري كعنصر أساسي في ميزان المدفوعات، مما أثر بشكل مباشر على الكتلة النقدية (M2) والسيولة الداخلية.

تميزت الفترة 2000-2008 :بفوائض كبيرة في الحساب الجاري، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز، مما أدى إلى زيادة احتياطات العملة الأجنبية. على سبيل المثال، سجل رصيد الحساب الجاري

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر، نوفمبر 2023

فائضًا بلغ 34.45 مليار دولار في عام 2008. هذه الفوائض ساهمت في توسيع القاعدة النقدية، حيث ارتفعت الكتلة النقدية (M2) من 3,738.0 مليار دينار جزائري في عام 2000 إلى 11,067.6 مليار دينار جزائري في عام 2008.

في حين تميزت فترة 2009-2016: بالتراجع والعجز في الفوائض، حيث سجل رصيد الحساب الجاري فائضًا ضئيلاً بلغ 0.40 مليار دولار في عام 2009، ثم عاد للارتفاع في السنوات التالية قبل أن يتحول إلى عجز كبير بلغ -29.51 مليار دولار في عام 2015. على الرغم من هذا التراجع، استمرت الكتلة النقدية في النمو، وإن كان بوتيرة أبطأ، حيث بلغت 13,673.2 مليار دينار جزائري في عام 2015.

غير ان الفترة 2017-2023 شهدت الاستقرار والتحسين تدريجيًا في رصيد الحساب الجاري حيث سجل فائضًا بلغ 6.36 مليار دولار في عام 2023. تزامنًا مع ذلك، واصلت الكتلة النقدية نموها، حيث وصلت إلى 24,330.8 مليار دينار جزائري في عام 2023، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في السيولة النقدية وتحسنًا في التوازنات الخارجية.

تُظهر هذه التحولات أن التوازنات الخارجية، ممثلة في رصيد الحساب الجاري، لها تأثير مباشر على الكتلة النقدية والسيولة الداخلية. فالفوائض تساهم في زيادة الاحتياطيات وتوسيع القاعدة النقدية، بينما تؤدي العجزات إلى ضغوط على السيولة وقد تتطلب تدخلات من البنك المركزي للحفاظ على الاستقرار النقدي.

#### الجدول رقم (35) تطور صادرات المحروقات في الحساب الجاري (بالمليار دولار امريكي).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	21.6	18.53	18.11	23.94	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الحساب الجاري	44.41	56.12	71.66	70.58	63.32	58.38	34.56	29.31	

المصدر: مركز البيانات بنك الجزائر.

والجدول رقم (35) يقدم التطور السنوي لصادرات المحروقات وهو يتوافق مع الجدول رقم (34) في تحقيق الفوائض او العجزات في الحساب الجاري ورصيد ميزان المدفوعات ككل.

ومما سبق فوصلنا الى ان الففصف الففرفف ففصف اعففاف شبه كلي على العائفاف النفطفة الفافف بفوره عن الفرففاف الففواصل لأسعار الففروفاف، فهذه الففزة فولف ما فسمى بالفمرض الففولنفف افن فزفهر قفاف الففروفاف على فساب القفافاف الففاففة الففرف، كما فمكن ان فففف أثر عكسف كالففقف الففافف لعوائف الففرفول stop sudden كالففف وقف فف 2000 افن انففف الفائف فف الفساب الففرف من 34.45مفلار فولار الى 0.40 مفلار فولار فف 2009، او العفز فف الفساب الففرف الفف افففافا من 2014.

#### 7-ففقف افففافاف الففرف كمصفر رئفسف للإصفار النففف.

فُفصف بفففقف افففافاف الففرف Monétisation des réserves de change ففول ففزف من افففافاف الففرف الأففففة الفف فففكها الفولة (عافة لاف البنك المرفزف) إلى سفولة نفففة فُفففف فف فمول الفففاف الفافلف، سواء من فلال ففففة العفز فف الففزانفة أو ففم الففصف الففلف. بفبارة أفرف: بفل أن فبقى افففافاف الففرف مفففة فف شكل أصول أففففة (كالففافاف أو العملاف الأففففة)، فقوم الفولة باففافاما أو ففولها إلى العملة الملفة عبر البنك المرفزف، ما فؤف إلى فف سفولة إففاففة فف الففصف.

وأبرز مثال على فلك: -ففول الفولار أو الففرو الموفوف فف الافففافاف إلى الففار ففمول نففاف الففزانفة.

-فففل البنك المرفزف فف السوق لففف العملاف الأففففة مقلب العملة الملفة ففمول وارفاف أو فف أفور أو إففاف الففصف.

اما عن الآثار المفففة: إففاففة مؤففة: فوفر موارف سففة للفمول فف فال فففف الإفرافاف.

لكنها سللفة على الماف الففوسف والفولف، فاففة إذا لم فُفففف بفكل مففف، إذ فف فؤف إلى:

○ ففافة الكفلة النفففة بفكل ففر مفعوم بالفففاف.

○ افرفاف مفعلاف الففصف.

○ فآكل افففافاف الففرف.

○ وزفافة هشاشة الففصف أمام الصففاف الففرففة.

مع بفافة الأففة بفأف مفة أساسفة للففور النففف فف الففصف الففرفف فظهر بانشاء النفوف مع

ففكل فففقف الموفوفاف الففرففة مصفره الرئفسف، ومن المففد الففففر فف هذا الإطار بان ففوف

السيولة البنكية يعتبر، إلى حد بعيد، مرتبطا بتطور مجموع الموجودات الصافية الذي يجر بدوره التوسع النقدي، حتى ولو كان جزءا من تنقيد احتياطات الصرف يغذي صندوق ضبط الإيرادات.

لشرح هذه العملية يتعين تحليل علاقة الاقتصاد الجزائري عبر عملياته مع بقية العالم من زاوية يتواجد فيها أربعة أعوان اقتصاديين فقط : العون الاقتصادي " مؤسسات المحروقات "، والعون الاقتصادي " الدولة "، والعون الاقتصادي " بنك الجزائر"، والعون الاقتصادي " بقية الاقتصاد الوطني". تجري عملية إنشاء النقود هذه كما يلي :

يقوم العون الاقتصادي " مؤسسات المحروقات " بترحيل العملات الصعبة الأجنبية التزامات تنظيمية التي يستلمها مقابل صادرات المحروقات المنتجات الخام والمكررة ويتنازل عنها لبنك الجزائر. في مقابل العملات الصعبة المتنازل عنها، يستلم العون الاقتصادي من "بنك الجزائر"، في حساباته المفتوحة في دفاتر مصرفه التجاري، العملة الوطنية.

انطلاقا من هذا الإنشاء الأولي للنقد، يقوم العون الاقتصادي " مؤسسات المحروقات " :

- تحويل حصة شركائه إلى الخارج
- تسديد الضرائب على المحروقات المبيعة والإتاوة السنوية لصالح الدولة.
- تسديد وارداته من السلع والخدمات
- تسديد أصل وفوائد دينه الخارجي
- تسديد الفارق بين نفقاته على المستوى الوطني وإيراداته في السوق المحلية
- يودع الجزء من إيراداته المرحلة وإيراداته الداخلية التي لم تتفق في حساباته المفتوحة لدى البنوك التجارية في الجزائر، وتعد هذه الودائع جزءا من الكتلة النقدية.
- يستلم العون الاقتصادي " الدولة " ما يلي :

- ضريبة بترولية من العون الاقتصادي "مؤسسات المحروقات".
- جزء من نتائج السنة التي يحققها العون الاقتصادي " بنك الجزائر "
- الضريبة العادية التي يدفعها العون الاقتصادي " بقية الاقتصاد الوطني".
- تسمح الإيرادات المستلمة للعون الاقتصادي " الدولة " بالقيام بتغطية نفقات الميزانية الخاصة بالتسيير والتجهيز، تسديد خدمة الدين الداخلي والخارجي. حيث رفعت الخزينة ودائعها في حساباتها الممسوكة في دفاتر بنك الجزائر -الحساب الجاري وحساب صندوق ضبط الإيرادات-.

إذا لم يتم العون الاقتصادي " الدولة " بإتفاق الضريبة البترولية، فإن هذه الأخيرة سوف تحمل إجمالاً إلى حساب الخزينة المفتوح في دفاتر بنك الجزائر، بهذا الشكل تكون الضريبة البترولية بشكل ما قد عقلت وبالتالي لا يتم تعدادها من الكتلة النقدية.

بالفعل، استلم العون الاقتصادي " الدولة "، خلال سنة 2007، ضريبة وإتاوة متأتية من العون الاقتصادي مؤسسات المحروقات 2796.8 مليار دينار وأرباح متأتية من بنك الجزائر 41 مليار دينار وضريبة غير بترولية ونواتج أخرى 842.8 مليار دينار المتأتية من العون الاقتصادي " بقية الاقتصاد الوطني "، وقد دفع كل نفقاته إلى هذا العون الأخير ميزانية التسيير والتجهيز بمبلغ 3092.7 مليار دينار. يستلم العون الاقتصادي " بنك الجزائر " :

- العملات الصعبة من العونين الاقتصاديين "مؤسسات المحروقات" مقابل صادرات المحروقات و"بقية الاقتصاد الوطني" صادرات خارج المحروقات.

- العملات الصعبة المقابلة لنواتج توظيفات احتياطات الصرف الرسمية بالخارج.

ويدفع هذا العون الاقتصادي " بنك الجزائر " نفقات تتمثل أساساً في استيراد السلع والخدمات، إضافة إلى تسيير ادخار العون الاقتصادي الدولة المسجل في حسابات الخزينة المفتوحة في دفاتره، مصاريف الاستغلال بالعملة الوطنية.

يستلم العون الاقتصادي " بقية الاقتصاد الوطني " كنواتج :

- نفقات الأعوان الاقتصاديين "مؤسسات المحروقات"، " الدولة " و" بنك الجزائر ".

- العملات الصعبة المقابلة للصادرات خارج المحروقات نصفها بالدينار والنصف الباقي يسير في حسابات بالعملة الصعبة من طرف البنوك.

- تحويلات الأجور، والمعاشات ونواتج أخرى من الخارج.

ولغرض التبسيط، فإن النفقات بالعملة الصعبة الخاصة بالعونين " الدولة " و" بنك الجزائر " يتم تسجيلها على مستوى هذا العون الاقتصادي الأخير الذي يقوم تبعاً للحساب باستلام مجموع النفقات والتي تشكل الإصدار النقدي الذي يقابله هو احتياطات من العملات الصعبة. مع العلم أن الموجودات النقدية للدولة الناتجة عن فائض ادخارها على استثمارها في الكتلة النقدية بمجرد إيداعها في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر.

تبين لنا من خلال المراحل الأربعة السابقة كيف تؤثر التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال على المعطيات النقدية المحلية التي يمكن أن ينشا من خلالها القناة الغير مباشرة للدخول منشا التضخم المستورد.

#### المبحث الرابع: السياسات المتبعة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة التضخم المستورد.

بعد محاولة اسقاط البعد النظري لقنوات التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري من خلال الاحصائيات المتوفرة لدينا توصلنا الى ان مستويات الأسعار العامة المحلية تتأثر بالعوامل الخارجية منها: الواردات، أسعار الصرف، بالإضافة الى علاقة رصيد ميزان المدفوعات بالكتلة النقدية. لهذا تعتبر سياسة التعقيم، استهداف سعر الصرف الفعلي الحقيقي من طرف البنك المركزي، سياسة دعم أسعار بعض المنتجات المستوردة من اهم السياسات المتبعة للحد من اثار هذه العوامل الخارجية على التضخم المحلي والتي سنحاول دراستها.

##### أولاً: سياسة التعقيم النقدي لبنك الجزائر.

تتلخص أدوات التعقيم النقدي لبنك الجزائر في: أدوات السياسة النقدية<sup>1</sup> وصندوق ضبط الإيرادات

#### 1- سياسات التعقيم النقدي كأداة لمواجهة التضخم المستورد في الجزائر

تُعد سياسات التعقيم النقدي من أبرز أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي يلجأ إليها بنك الجزائر للتخفيف من الضغوط التضخمية، لاسيما تلك المرتبطة بالتضخم المستورد. ويقصد بالتعقيم النقدي قيام البنك المركزي بإجراءات تهدف إلى امتصاص السيولة الزائدة الناتجة عن دخول تدفقات رأسمالية أو تجارية بالعملة الأجنبية، والتي تُحوّل إلى الدينار، ما يؤدي إلى توسع في الكتلة النقدية الداخلية، ومن ثم تنشيط الطلب على السلع المستوردة ورفع مستويات الأسعار.

وتشمل أدوات التعقيم النقدي المستخدمة في الجزائر: **عمليات السوق المفتوحة**، حيث يقوم البنك المركزي ببيع سندات وأذونات خزينة للبنوك التجارية بهدف سحب فائض السيولة من النظام المصرفي لمنع استخدامه في تمويل الواردات الاستهلاكية التي تؤدي إلى تضخم مستورد، رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي<sup>2</sup>، إذ يُلزم البنوك التجارية بإيداع نسبة أكبر من أموالها لدى البنك المركزي. بهدف تقليص قدرتها على خلق الائتمان، الإقراض وبالتالي تقليل الطلب على السلع المستوردة.

<sup>1</sup> - لقد تم تحليلها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، فلا داعي إعادتها مرة أخرى.

<sup>2</sup> - ارجع الى الجدول رقم (19) تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر.

بالإضافة إلى استخدام سعر إعادة الخصم كأداة للتحكم في تكلفة التمويل والاقتراض إذ يقلل من الاستهلاك والاستيراد. وهو أداة تقليدية لمحاربة التضخم، خاصة حين يكون ناتجاً عن زيادة الطلب. **تعقيم التدفقات الخارجية بالعملات الأجنبية:** فعندما ترتفع احتياطات الصرف نتيجة صادرات أو تحويلات، قد يتم ضخ مقابلها بالعملة المحلية. التعقيم يتم عبر سحب هذه السيولة المقابلة لتفادي آثارها التضخمية. كما يمكن التحكم في حجم التمويل الداخلي بتقليص تمويل العجز عبر التمويل غير التقليدي أو التوسع النقدي. وهذا يعتبر جزءاً من سياسة نقدية حذرة لتفادي زيادة الكتلة النقدية غير المدعومة إنتاجياً.

وقد لجأت الجزائر إلى هذه السياسات بشكل واضح خلال الفترة 2014-2000، حيث عرفت البلاد تراكمًا كبيرًا في احتياطات الصرف بفضل ارتفاع أسعار النفط. ونتج عن هذه الوفرة قيام الخزينة العمومية بتمويل واسع للتدفقات العمومية، ما أدى إلى توسع في السيولة البنكية. وفي هذا السياق، قام بنك الجزائر بتنفيذ عمليات تعقيم مكثفة، من خلال أدوات السوق المفتوحة وسندات الخزينة قصيرة ومتوسطة الأجل، للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والحد من انتقال الصدمة الخارجية إلى السوق المحلية. وقد أشار بنك الجزائر في تقاريره السنوية إلى دوره في امتصاص السيولة بهدف "تفادي تغذية الطلب الداخلي بشكل غير مبرر"<sup>1</sup>.

غير أن فعالية سياسة التعقيم قد تراجعت بشكل كبير في الفترة 2021-2017، على خلفية تبني سياسة التمويل غير التقليدي التي نص عليها قانون النقد والقرض المعدل سنة 2017. إذ قام بنك الجزائر بتمويل مباشر للخزينة العمومية عن طريق خلق النقد، ما أدى إلى تضخم الكتلة النقدية دون وجود مقابل حقيقي في الناتج المحلي أو الاحتياطات. وفي غياب قدرة مؤسساتية كافية على امتصاص هذه السيولة أو تقييد استخدامها في الواردات، برزت آثار تضخمية واضحة، خاصة مع تراجع قيمة الدينار وارتفاع أسعار المواد المستوردة. هذا ما جعل من التضخم المستورد ظاهرة معقدة يصعب التحكم فيها دون تنسيق حقيقي بين السياسة النقدية والمالية والتجارية.

إن فعالية سياسة التعقيم النقدي في الجزائر تظل رهينة بعوامل بنيوية، من بينها استقلالية البنك المركزي، وعمق السوق المالية، ووجود أدوات مالية متنوعة وفعالة، فضلاً عن توازن السياسات الكلية الأخرى، خاصة في ظل الاعتماد المفرط على ريع المحروقات.

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013.



الجدول رقم (36): تطور ميزانية البنك المركزي

الوحدة: مليار دينار

المدة	جوان 2012	ديسمبر 2012	جوان 2013	ديسمبر 2013	جوان 2014	ديسمبر 2014
الأصول						
الذهب النقدي	1.13	1.13	1.13	1.14	1.14	1.14
العملات الأجنبية	954.36	975.80	947.08	1098.15	1259.79	1656.27
حقوق السحب الخاصة	128.55	128.95	128.44	129.35	131.68	136.87
توظيفات الإحتياطي الأجنبي	13643.48	13829.69	14113.17	13985.15	13973.66	13971.89
مجموع الأصول	14967.49	15267.77	15442.39	15531.06	15622.94	16056.79
الخصوم						
قطع وأوراق نقدية	2857.95	2997.20	3043.76	3247.64	3503.28	3734.63
ح ج للخرينة العامة	5888.60	5713.46	6002.04	5643.22	5235.64	4488.17
احتياطات بنكية	843.63	699.29	1044.75	880.69	875.55	922.43
عمليات على سيولة	1906.24	2188.07	1513.98	1829.90	1894.46	1818.60
إجمالي الخصوم	14967.49	15267.77	15442.39	15531.06	15622.94	16056.79
المدة	جون 2015	ديسمبر 2015	جوان 2016	ديسمبر 2016	جوان 2017	نوفمبر 2017
الأصول						
الذهب النقدي	1.14	1.14	/	1.14	1.14	1.14
العملات الأجنبية	1654.66	1064.64	/	891.62	978.23	1121.44
حقوق السحب الخاصة	149.67	159.56	/	133.50	134.66	146.18
توظيفات الإحتياطي الأجنبي	14007.34	14240.77	/	11641.80	10437.13	10140.82
مجموع الأصول	16066.68	15772.87	/	13492.22	12638.76	14321.94
الخصوم			/			
قطع وأوراق نقدية	3925.49	4183.77	/	4566.88	4749.00	4882.94
ح ج للخرينة العامة	3521.04	2151.60	/	864.16	589.66	988.56

947.54	789.25	826.81	/	1033.99	1121.59	احتياطات بنكية
0	0	0	/	812.70	996.90	عمليات على سيولة
14321.94	12638.76	13492.22	/	15772.87	16066.68	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات الشهرية لبنك الجزائر.

ميزانية بنك الجزائر السداسية تشرح الى حد بعيد الوضعية النقدية للاقتصاد اذ يمكن من خلال بند العملات الاجنبية زائد بند توظيفات الاحتياطي الاجنبي قراءة وضعية صافي الاصول الأجنبية فكما زادت إلا وزادت السيولة البنكية وعرض النقود، كما يمكن من خلال قراءة بند الحساب الجاري للخزينة العامة تشخيص حجم تعقيم البنك المركزي للودائع الحكومية وسحبها من التداول، كما يمكن من خلال بند عمليات على السيولة والاحتياطات البنكية تقدير حجم السيولة البنكية في السوق.

#### الجدول رقم (37): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2004-2014)

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	معدل النمو %	أشبه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
2004	874.3	1286.2	2160.5	32.5	1577.5	3738.0	11.4
2005	921.0	1501.7	2422.7	12.1	1724.2	4146.9	10.9
2006	1081.4	2086.2	3167.6	30.8	1766.1	4933.7	18.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.7	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3425.9	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16.0
2009	1829.4	3114.8	4944.2	-0.4	2228.9	7173.7	03.1
2010	2098.6	3539.9	5638.5	14.0	2524.3	8162.8	13.8
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	2997.2	4776.34	7681.86	07.56	3329.8	11067.6	11.46
2013	4103.45	4687.25	7674.56	-0.095	3584.41	11258.97	01.73
2014	3656.8	5936.7	9593.5	25.0	4079.7	13673.2	21.44

المصدر: بنك الجزائر

يوضح الجدول اعلاه رقم (37) تطور نمو الكتلة النقدية إذ تزامن نمو مستوى عرض النقود مع نمو تراكم احتياطات الصرف الاجنبي وفوائض الحساب الجاري هذا ان دل هذا على شيء إنما يدل على ان نمو عرض النقود يقترن بمحددات او عوامل خارجة هي فائض المداخيل القادم من الخارج المعبر عنه بتراكم احتياطات الصرف كنتيجة لفوائض الحساب الجاري.

### ثانيا: صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال.

صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة العمومية في الجزائر، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000. وفقا للقانون 10-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل : 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي ينص على ما يلي<sup>1</sup> :

يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد de fonds régulation des recettes ويقيّد في هذا الحساب:

**باب الإيرادات:** فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية 19 دولار سابقا و 37 دولار حاليا. وإيرادات أخرى متعلقة بسير الصندوق.

**باب النفقات:** تسديد الدين الخارجي وتمويل عجز الميزانية.

تعتمد الجزائر إلى حد كبير على الصادرات في النمو الاقتصادي، توفر هذه الإيرادات من النفط والغاز حوالي ثلثي الإيرادات الحكومية، وتمثل القيمة المضافة لقطاع النفط ثلث الناتج المحلي الخام، أنشأ هذا الصندوق في عام 2000 لغرض حماية الاقتصاد المحلي من تقلبات أسعار النفط والغاز من السلع الأساسية -يشكل صندوقا للاستقرار الاقتصادي غرضه الأكبر تمويل ميزانية الدولة في التعرض لصدمات سلبية -، وتتبع موارده من النفط والضرائب.

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال، إن مصدر هذه التدفقات هو عوائد صادرات المحروقات، يعتبر أثر الزيادة هذا الحساب الهام وفقا للجدول (33) في أصول ميزانية بنك الجزائر على السيولة البنكية قد تم التخفيف من حدته جزئيا بواسطة أثر التعقيم الذي تقوم به الخزينة والمتمثل في الإرتفاع الجوهري في ودائعها لدى بنك الجزائر على غاية ماي 2014.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

الجدول رقم (38): صندوق ضبط الموارد

الوحدة: مليار دينار

السنوات	المبالغ	السنوات	المبالغ
2000	317.38	2009	4396.17
2001	414.08	2010	4922.5
2002	430.61	2011	5461.4
2003	591.51	2012	5713.5
2004	1029.28	2013	5643.2
2005	2028.24	2014	4488.17
2006	3222.6	2015	2151.60
2007	3295.24	2016	864.16
2008	4359.78		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية

ثالثا: دور الصناديق السيادية في محاربة التضخم المستورد في الجزائر

تُعد الصناديق السيادية أدوات مالية استراتيجية تلجأ إليها الدول ذات الاقتصادات الريعية لتوظيف الفوائض المالية الناتجة عن صادرات المواد الأولية، وعلى رأسها المحروقات، في استثمارات أو استخدامات تحدّ من الآثار السلبية للدورات الاقتصادية المرتبطة بأسعار هذه المواد في السوق الدولية. وتؤدي هذه الصناديق أدواراً محورية في تحقيق الاستقرار الكلي، من خلال تقليص الآثار التضخمية للفوائض، وضمان استمرارية النفقات العمومية في فترات انخفاض الإيرادات، إضافة إلى تقوية قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الخارجية، وعلى رأسها التضخم المستورد.

في الحالة الجزائرية، وكما رأينا سابقا تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، في سياق ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الفوائض المالية، حيث خُصص لهذا الصندوق كل العائدات الإضافية من صادرات النفط عندما يتجاوز سعر البرميل سعراً مرجعياً محدداً في قانون المالية. وقد بلغ رصيد هذا الصندوق في نهاية سنة 2012 حوالي 5,627 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 70 مليار دولار، وهو ما مثل آنذاك نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استُخدم الصندوق في تمويل العجز

في الخزينة، وتسديد الديون العمومية، دون اللجوء إلى إصدار نقدي داخلي موسّع، مما خفف من الضغوط التضخمية، خاصة تلك المرتبطة بالطلب على المنتجات المستوردة.

وقد كان لهذا الدور أثر واضح في الحفاظ على استقرار الأسعار رغم توسع النفقات العمومية، حيث ظلت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ضمن مستويات مقبولة نسبياً، حيث تراوحت بين 2.5% و4.5% في المتوسط، بالرغم من الاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية الحاجات الاستهلاكية والإنتاجية. هذا الاستقرار النسبي يُعزى جزئياً إلى قدرة الصندوق على امتصاص الفوائض ومنع انتقالها المباشر إلى الاقتصاد الداخلي في شكل إنفاق غير عقلاني أو تمويل تضخمي.

غير أن هذا التوازن بدأ يتآكل تدريجياً مع انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014. حيث انخفضت عائدات الجزائر من المحروقات من 60 مليار دولار سنة 2013 إلى أقل من 27 مليار دولار سنة 2016. وبسبب العجز المتزايد في الميزانية، لجأت الحكومة إلى استخدام موارد الصندوق بشكل مكثف، ما أدى إلى تأكله التدريجي، إلى أن تم استنفاده بالكامل في سنة 2017، حسب ما أقر به بنك الجزائر ووزارة المالية.

ومع غياب هذا الصمام المالي، اضطرت الدولة إلى اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي (أي طباعة النقود) بين 2017 و2019، ما أدى إلى توسع كبير في الكتلة النقدية، تجاوز في بعض التقديرات 12,000 مليار دينار جزائري خلال ثلاث سنوات، دون وجود تغطية إنتاجية أو تصديرية مقابلة. في ظل هذه الأوضاع، مع ضعف الجهاز الإنتاجي وارتفاع قيمة الواردات، بدأت تظهر آثار تضخم مستورد واضحة، خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار، حيث بلغ معدل التضخم السنوي 4.8% سنة 2016 وارتفع إلى أكثر من 9% سنة 2022، مدفوعاً بارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية المستوردة، في ظل التوترات العالمية (جائحة كوفيد-19، الحرب في أوكرانيا...).

ومع انتعاش أسعار النفط مجدداً ابتداءً من 2021، أعادت الجزائر بناء جزء من احتياطاتها المالية. وبحسب تقارير رسمية، بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات حوالي 30 مليار دولار في سبتمبر 2024. ورغم عدم إعلان صريح عن إعادة تفعيله الكامل، إلا أن الدعوات إلى تعزيز دور أدوات السياسات الاحترازية، وعلى رأسها صندوق سيادي مستقل ومستدام، باتت أكثر إلحاحاً، خاصة في سياق محاربة التضخم المستورد وتحسين الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - معلومات مقدمة من بنك الجزائر.

إن إعادة تفعيل الصندوق السيادي، وفق قواعد حوكمة شفافة واستثمار جزء من فوائضه في الخارج أو في قطاعات إنتاجية داخلية، يمكن أن يمثل خطوة استراتيجية لتقليص حجم الكتلة النقدية في السوق، وخفض الضغط على الطلب الخارجي، وبالتالي كبح التضخم المستورد من خلال تخفيف ارتباط الاقتصاد الوطني بالواردات الهيكلية، ومنع تسرب الفوائض المالية إلى قنوات استهلاكية غير منتجة.

وفيما يلي يوضح الجدول (39) تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى نهاية عام 2023، استنادًا إلى البيانات المتاحة:

**الجدول رقم (39): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).**

الوحدة: مليار دينار جزائري وما يعادلها بالدولار الأمريكي.

السنة	ما يعادل بالدولار الأمريكي (تقريبًا)	رصيد الصندوق (مليار دينار جزائري)
2000	—	تم إنشاء الصندوق
2005	—	بيانات غير متوفرة
2010	—	بيانات غير متوفرة
2013	70 مليار دولار	5,627
2016	—	بيانات غير متوفرة
2017	—	0 استنفد بالكامل
2022	17.18 مليار دولار	2,295.8
2023	27.47 مليار دولار	3,687.3

المصدر: بنك الجزائر.

**المبحث الخامس: دراسة قياسية عن حقيقة التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري**

**خلال الفترة (2000-2021).**

تعاني الجزائر من اختلالات مزمنة في ميزانها التجاري، نتيجة الفجوة المستمرة بين الواردات والصادرات. وقد شهدت وتيرة الاستيراد في الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2000-2016) منحى تصاعديًا ملحوظًا، مدفوعة بارتفاع إيرادات النفط من جهة، وتزايد احتياجات الدولة وتغير أنماط

الاستهلاك من جهة أخرى. هذا الوضع ساهم في فتح المجال أمام انتقال التضخم العالمي إلى الاقتصاد الجزائري عبر قناة الواردات، مما أدى إلى تأثير غير مباشر على السوق المحلية، من خلال التأثير على سلوك أسعار السلع الاستهلاكية.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل معمق لأثر التضخم المستورد على هيكل الواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016)، بالاعتماد على تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة ببنية الواردات خلال هذه المرحلة. كما سيتم تناول مؤشرات انتقال التضخم المستورد، وقراءة أهم الإحصائيات التي تعكس هذا الأثر، مع التركيز على العلاقة بين مستويات الأسعار في السوق المحلي والأسعار الدولية.

وفي هذا الإطار، سيتم بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين هيكل الواردات والتضخم المستورد في الجزائر، وتقديره خلال الفترة المدروسة، مع اختبار صلاحيته الإحصائية، بهدف استخلاص نتائج كمية تساهم في فهم طبيعة التأثير الذي يمارسه التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري.

#### أولاً: تقديم نموذج الدراسة

في إطار معالجة موضوع "التضخم بين اختلالات التوازنات المالية والتوازنات الخارجية - دراسة حالة الجزائر (2000-2016)"، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم المستورد على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تجسّد في مجملها مظاهر اختلال التوازنات المالية والخارجية، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يستند إلى المعطيات النظرية والتجريبية التي تناولت ظاهرة التضخم في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الخارج.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن الضغوط التضخمية في الجزائر، لاسيما التضخم المستورد، ناتجة عن تفاعل معقد بين عوامل داخلية (مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري) وعوامل خارجية (مثل أسعار النفط، وسعر الصرف، وأسعار الواردات). ويُعزى هذا التداخل إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتسم بضعف البنية الإنتاجية وتبعية كبيرة للواردات لتموين السوق المحلية، إضافة إلى تأثير تقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد النموذج القياسي التالي لتقدير العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات التفسيرية:

$$\ln ft = \beta_0 + \beta_1 \cdot ERT + \beta_2 \cdot IMPT + \beta_3 \cdot Oilt + \epsilon_t$$

حيث:

- Inft يمثل معدل التضخم في الجزائر خلال السنة t ، وهو المتغير التابع في النموذج.
- ER \ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كمؤشر على تأثير تقلبات العملة على الأسعار المحلية.

- IMPt أسعار الواردات، وهو مقياس مباشر للتضخم المستورد.
- Oilt أسعار النفط العالمية، التي تؤثر بشكل غير مباشر على الاستقرار المالي والنقدي..
- Et الحد العشوائي الذي يمثل أثر العوامل غير المشمولة في النموذج

### 1-التعريف بمتغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في كل من التضخم المستورد، الذي يعد المتغير المستقل الأساسي في الدراسة، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الحقيقية والنقدية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي. تشمل هذه المؤشرات استقرار سعر الصرف، تحرير حساب رأس المال، أسعار النفط، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. يتم استخدام هذه المتغيرات لقياس تأثيرات التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة المعقدة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأسعار المحلية، خصوصاً في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية وارتفاع الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلي.

### -التضخم المستورد

يُعد التضخم المستورد أحد الأنواع التي تنشأ نتيجة لاستيراد السلع والخدمات من دول تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، ويُقاس عادة عبر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع مراعاة التضخم العالمي. شهد التضخم المستورد في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 2000 إلى 2016، حيث مر بمراحل مختلفة تبعاً لتقلبات الأسواق العالمية وأداء الاقتصاد الجزائري. في المرحلة الأولى التي امتدت حتى 2008، شهد التضخم المستورد ارتفاعاً مستمراً نتيجة لزيادة أسعار السلع الأساسية وتوسع الواردات الاستهلاكية، حيث وصل معدل التضخم إلى ذروته في عام 2008 بنسبة 10.22% بمتوسط سنوي بلغ حوالي 6.5%. أما في المرحلة الثانية التي بدأت بعد 2008، فشهد التضخم المستورد تراجعاً تدريجياً، حيث انتقل من 9.2% في عام 2009 إلى 2.1% في عام 2016، بمتوسط تغير سنوي سلبي بلغ حوالي -2.2%. يعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً، وتباطؤ الطلب الداخلي، فضلاً عن انخفاض أسعار بعض المواد الغذائية والمواد الأولية المستوردة. يعكس هذا المسار التباطؤ



في الضغوط التضخمية المستوردة في الجزائر نتيجة لتغيرات الأسواق الخارجية وتقلبات أسعار النفط، مما جعل التضخم المستورد مرتبطاً بشكل كبير بالاقتصاد العالمي وتقلبات الأسعار الدولية.



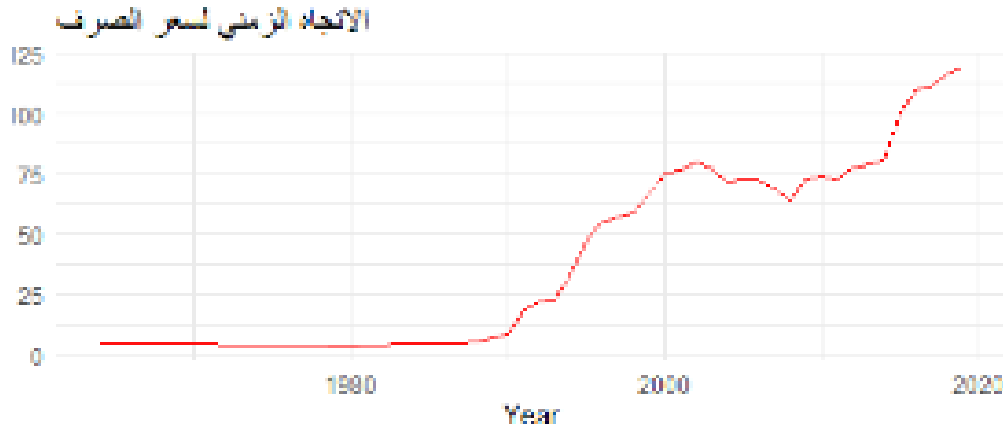
المصدر: مخرجات eviews

#### - سعر الصرف

معدل الصرف هو السعر الذي يتم من خلاله تبادل عملة معينة مقابل عملة أخرى. ويعبر عن القيمة النسبية للعملة مقارنة بعملة أخرى، مما يحدد مقدار ما يمكن أن يتم تبادله من وحدة من العملة المحلية مقابل وحدة من العملة الأجنبية.

بين عامي 2000 و2016، شهد استقرار سعر صرف الدينار الجزائري تقلبات ملحوظة. في الفترة الأولى (2000-2012)، كانت التغيرات في سعر الصرف متذبذبة، حيث سجل المؤشر متوسطاً ضعيفاً يشير إلى تقلبات كبيرة في العملة المحلية، ما يعكس التأثيرات السلبية من تقلبات أسعار النفط. مع ذلك، بين

2014 و2016، لوحظ تحسن طفيف في استقرار سعر الصرف، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. في النهاية، أصبح هناك نوع من الاستقرار النسبي في سعر الدينار، ولكن مع الحفاظ على تذبذبات معينة نتيجة لتأثر الاقتصاد الجزائري بالأسواق العالمية.



المصدر: مخرجات eviews

### - سعر البترول

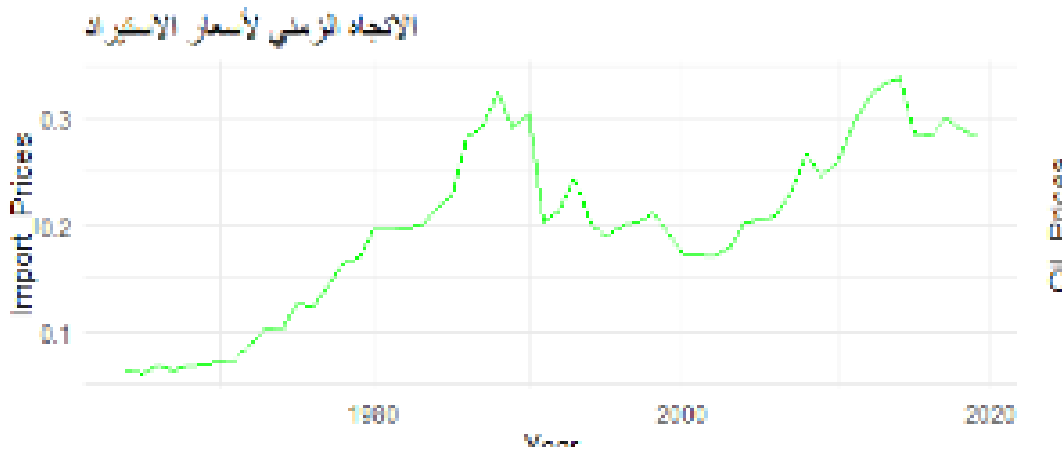
يُقصد به السعر المرجعي لمزيج خامات النفط التي تنتجها دول منظمة أوبك، والذي يتم تحديده وفقاً لمتغيرات دولية وإدارية تشمل حصة الإنتاج لكل دولة مقارنة بالطلب العالمي، بالإضافة إلى تأثير الأزمات والتقلبات غير المتوقعة. وقد شهدت الفترة 2000-2016 تقلبات ملحوظة في أسعار النفط، حيث عرفت ارتفاعات متتالية بين 2000 و2008، حيث انتقل السعر من حوالي 27.6 دولارًا للبرميل إلى ما يفوق 94 دولارًا سنة 2008، ثم تراجعت الأسعار سنة 2009 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية، قبل أن تعاود الارتفاع من جديد لتبلغ ذروتها في بعض السنوات، ثم تعرف استقرارًا نسبيًا بعد 2014. وقد بلغ معدل التغير السنوي في هذه الأسعار خلال الفترة المدروسة نسبة مرتفعة في بعض الفترات، ما يعكس التأثير الكبير لسعر النفط على الاقتصاد الجزائري، باعتباره المصدر الأساسي للإيرادات الخارجية.



المصدر: مخرجات eviews

#### - أسعار الاستيراد

تُعدّ أسعار الاستيراد من العوامل المباشرة المؤثرة على معدلات التضخم المستورد، حيث تعكس تكلفة السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016، عرفت أسعار الاستيراد اتجاهاً عاماً تصاعدياً، تخللته فترات تذبذب واضحة، نتيجة لتغيرات الأسعار العالمية وتقلبات أسواق العرض والطلب. وقد لوحظ أن فترات ارتفاع أسعار الاستيراد تتزامن غالباً مع فترات ارتفاع التضخم المحلي، مما يعزز فرضية وجود علاقة سببية بين المتغيرين، أي أن زيادة أسعار الواردات تؤدي إلى انتقال الضغوط التضخمية نحو السوق المحلية. كما شهدت الفترة المدروسة بعض الانخفاضات المفاجئة في أسعار الاستيراد، والتي قد تعود إلى تطبيق سياسات حكومية داعمة للاستيراد، أو إلى تراجع الطلب العالمي على بعض السلع الأساسية. ويُبرز هذا السلوك الدور الحاسم الذي تلعبه أسعار الاستيراد في تحديد مستويات الأسعار الداخلية في اقتصاد مفتوح ومعتمد على الخارج كالاقتصاد الجزائري.



المصدر: مخرجات eviews

## 2- تقدير وتحليل النموذج

يهدف هذا الجزء إلى تقدير العلاقة بين مؤشر هيكل الواردات والمتغيرات المستقلة، دون الاكتفاء برصد الاتجاه العام، بل من خلال دراسة السلوك الديناميكي لتفاعل المتغيرات، وذلك عبر تحليل أثر التأخر أو التباطؤ في استجابة المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع.

غير أن هذا النوع من التقدير على المدى الطويل قد يُفضي إلى نتائج انحدار زائفة، خاصة في حالة عدم استقرار المتغيرات، أي عندما تتقارب سلوكياتها إحصائياً دون وجود علاقة سببية حقيقية. ولتفادي هذا الإشكال المنهجي، يتم اللجوء إلى تقنيات التكامل المشترك التي تسمح بالكشف عن العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، مع معالجة مشكلة الانحدار الزائف. ومن النماذج المعتمدة في هذا السياق: نموذج *Engel & Granger*، ونموذج *Johansen* *Juselius* &، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الذاتي ببطء زمني موزع (ARDL) الذي اقترحه *Pesaran*.

ويمتاز نموذج ARDL بقدرته على تقدير كل من العلاقات قصيرة وطويلة الأجل ضمن معادلة واحدة، فضلاً عن إمكانية إدراج المتغيرات الصماء في النموذج، كما هو الحال في هذه الدراسة التي تتضمن متغيراً يمثل الأزمات. كما أن هذا النموذج مناسب للتعامل مع العينات الصغيرة، ويُطبق عندما تكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة عند المستوى (0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو تتكون من مزيج بينهما.

ويُعبّر عن نموذج ARDL بالصيغة العامة التالية:

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \gamma_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=1}^{q_j} X_{j,t-i} \beta_{j,i} + \epsilon_t$$

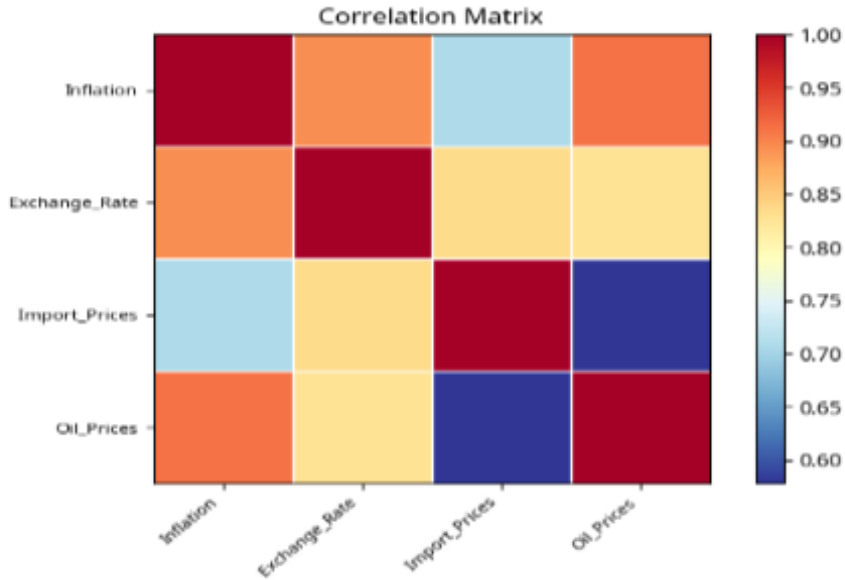
لتقدير نموذج ARDL، نتبع المراحل المنهجية الأساسية التالية:

1. اختبار جذر الوحدة: يتم استخدام اختبار جذر الوحدة (مثل اختبار Augmented Dickey-Fuller ADF أو اختبار Phillips-Perron PP) لتحديد درجة استقرار وتكامل السلاسل الزمنية التي تحملها الدراسة. الهدف من هذا الاختبار هو التأكد من ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو مزيج بينهما.
2. اختبار الحدود (Bounds Test): يتم تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك عن طريق مقارنة القيمة المحسوبة للاختبار بالقيم الحرجة الموجودة في جداول الاختبار.
3. تقدير العلاقات في الأجل القصير والطويل: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل باستخدام معادلة ARDL. يتم ذلك عن طريق تحديد قيم المعاملات الخاصة بالمتغيرات في الأجل القصير (مثل التأخير الزمني للمتغيرات) وكذلك في الأجل الطويل.
4. الاختبارات التشخيصية: بعد تقدير النموذج، يجب إجراء اختبارات تشخيصية للتحقق من صحة النموذج المقدر. تشمل هذه الاختبارات اختبار الاستقلالية للحدود (مثل اختبار Durbin-Watson)، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، واختبار ثبات التباين (heteroskedasticity)، للتأكد من أن الفرضيات اللازمة للنموذج تم الوفاء بها.

ثانيا: الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة تشمل:

### 1-تحليل مصفوفة الارتباط

تحليل الارتباطات باستخدام مصفوفة الارتباط.(Correlation Matrix)



المصدر: مخرجات eviews

تشير النتائج المحصل عليها من مصفوفة الارتباط إلى العلاقات التالية:

- توجد علاقة قوية بين التضخم وسعر الصرف (0.83)، مما يدعم فرضية التضخم المستورد، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يرتبط بزيادة التضخم، وهو ما يشير إلى تأثير التغيرات في سعر العملة المحلية على الأسعار المحلية.
- هناك علاقة قوية بين التضخم وأسعار الاستيراد (0.79)، مما يدل على أن ارتفاع أسعار الواردات يلعب دوراً رئيسياً في التضخم، ويعزز فرضية التضخم المستورد من خلال تأثير تكاليف الواردات على الأسعار المحلية.
- علاقة متوسطة بين سعر الصرف وأسعار الاستيراد (0.54)، مما يشير إلى أن سعر الصرف يؤثر على تكاليف الاستيراد، لكنه ليس العامل الوحيد المؤثر على هذه الأسعار، حيث قد توجد عوامل أخرى تتداخل مع هذا التأثير.
- ضعف العلاقة بين التضخم وأسعار النفط (0.07)، مما يشير إلى أن أسعار النفط ليست المحرك الرئيسي للتضخم في الجزائر، وهو ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري قد أصبح أقل اعتماداً على تقلبات أسعار النفط في تحديد مستويات التضخم.

• علاقة سالبة ضعيفة بين سعر الصرف وأسعار النفط (-0.12)، مما قد يكون ناتجاً عن سياسات التسعير التي تتبعها الحكومة الجزائرية أو استراتيجيات أخرى في التعامل مع تأثيرات أسعار النفط على الاقتصاد.

تُظهر هذه العلاقات أهمية التضخم المستورد في تفسير سلوك التضخم في الجزائر، حيث تساهم التغيرات في سعر الصرف وأسعار الاستيراد بشكل رئيسي في تحديد مستويات التضخم، بينما يبدو أن تأثير أسعار النفط ضعيف نسبياً.

❖ اختبار الاستقرار ADF أو KPSS للتأكد من عدم وجود جذر وحدوي قبل تطبيق نموذج

ARDL

جدول يوضح نتائج اختبارات ADF و KPSS للمتغيرات المدروسة:

المتغير	قيمة p لاختبار ADF	قيمة p لاختبار KPSS
التضخم	0.526333	0.01
سعر الصرف	0.384018	0.01
أسعار الاستيراد	0.538809	0.01
أسعار النفط	0.118097	0.10

المصدر: مخرجات eviews

• اختبار ADF: قيمة p لجميع المتغيرات أكبر من 0.05، مما يعني أنها غير مستقرة عند المستوى الأصلي (أي أنها غير مستقرة).

• اختبار KPSS: لجميع المتغيرات باستثناء أسعار النفط، تكون قيم p أقل من 0.05، مما يعني أنها غير مستقرة عند المستوى الأصلي. في المقابل، أسعار النفط تظهر قيمة p أكبر من 0.05، مما يعني أنها مستقرة عند المستوى الأصلي.

نتائج اختبارات الاستقرار بعد أخذ الفرق الأول:

بعد أخذ الفرق الأول ل Exchange Rate، أظهرت النتائج أن هذا المتغير أصبح مستقرًا، حيث حصلنا على  $p\text{-value} = 0.01$  في اختبائي ADF و KPSS، مما يشير إلى استقراره عند (1). وبناءً على هذه النتائج، يمكن استخدام نموذج ARDL لأننا لدينا متغيرات مستقرة عند (0) و(1)

## 2-تحليل نتائج نموذج ARDL:

النموذج الذي تم تقديره باستخدام ARDL أظهر نتائج جيدة، حيث بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) 0.975، مما يعني أن النموذج يفسر 97.5% من التباين في التضخم. كما أظهر معامل التحديد المعدل 0.955، مما يدل على جودة النموذج. أما إحصائية F فكانت 191.5 مع p-value صغير جدًا ( $e-292.94$ )، مما يشير إلى أن النموذج ككل معنوي ويمثل العلاقة بين المتغيرات بشكل قوي. تحليل المعاملات وتفسيرها:

تم تحليل المعاملات في النموذج وتفسيرها على النحو التالي:

- $L(\text{Inflation})$  كان له تأثير قوي ومعنوي على التضخم الحالي، حيث بلغ المعامل 0.942 مع p-value صغير جدًا ( $e-071.44$ ).
- Exchange Rate كان له تأثير سلبي ومعنوي على التضخم، حيث بلغ المعامل -2995 مع p-value = 0.0302.

- المعاملات الأخرى مثل Import Prices و Oil Prices لم تكن معنوية، مما قد يشير إلى الحاجة لتعديل تأخيرات المتغيرات أو وجود تداخل بينها.

## تحليل اختبارات التشخيص:

تم إجراء اختبارات التشخيص للتأكد من صحة النموذج. أظهر اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Test) p-value = 0.4822، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي. كما أظهر اختبار عدم تجانس التباين (Breusch-Pagan Test) p-value = 0.1304، مما يدل على أن التباين ثابت عبر الزمن، وبالتالي لا توجد مشكلة في تجانس التباين. هذه النتائج تدعم صحة النموذج واستقراره.

## اختبار العلاقة طويلة الأجل (Bounds Test)

يُستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق مما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج، أي إذا كانت المتغيرات تتحرك معًا في المدى الطويل يُعتبر هذا الاختبار خطوة أساسية في تطبيق نموذج ARDL للتحليل طويل الأجل.

## • تحليل اختبار الحدود (Bounds F-Test):

تم إجراء اختبار Wald Bounds Test لفرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات جاءت النتائج كما يلي:



• إحصائية  $F = 0.88592$ : وهي أقل بكثير من القيم الحرجة الدنيا، مما يشير إلى ضعف الدليل على وجود تكامل مشترك.

• القيمة الاحتمالية  $(p\text{-value}) = 0.9172$ : وهي مرتفعة جدًا، مما يعني أنه لا يوجد دليل على رفض فرضية العدم (أي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات)

النموذج لا يظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا يعني أن المتغيرات لا تتحرك معًا في المدى الطويل، بما أن اختبار الحدود أشار إلى عدم وجود تكامل مشترك، هناك عدة خيارات يمكن النظر فيها للتحسين أو التغيير

### التحقق من صحة النموذج:

- استخدام متغيرات أخرى: قد تكون هناك متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج الحالي، أو يمكن استخدام أشكال مختلفة للمتغيرات المستقلة.
- اختيار المتغيرات بناءً على نظرية اقتصادية قوية: يجب التأكد من أن المتغيرات المختارة تتماشى مع النظرية الاقتصادية وتفسر العلاقة بين المتغيرات بشكل جيد.

### 3-التحول إلى نموذج VAR بدلاً من ARDL:

- نموذج  $\text{VAR (Vector Autoregression)}$ : بما أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة، فإن نموذج VAR قد يكون الأنسب لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير.
- اختبار السببية باستخدام اختبار Granger: يمكن إجراء اختبار سببية Granger لفحص العلاقات السببية بين المتغيرات وتحديد اتجاه التأثير.

### التحقق من عدد الفجوات الزمنية (Lags):

- قد يكون من الضروري إعادة تحديد عدد التأخيرات في النموذج باستخدام معايير مثل AIC أو BIC لاختيار النموذج الأنسب الذي يحقق التوازن بين التفسير والدقة.

### استخدام نموذج الفروق (First Differences Model):

- إذا كانت المتغيرات غير متكاملة مشتركًا، يمكن بناء نموذج يعتمد فقط على الفروق (أي الفروق الأولية) بدلاً من استخدام المستويات. هذا النموذج مناسب إذا كانت العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير فقط.

### التفسير واختيار النموذج الأنسب:

بناءً على نتائج اختبار الحدود، إذا كانت المتغيرات غير متكاملة، فإن استخدام نموذج ARDL طويل الأجل يصبح غير مناسب وبالتالي، هناك عدة بدائل يمكن النظر فيها:

• **نموذج VAR** سيكون الأنسب لتحليل العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات وكيفية تأثير كل متغير على الآخر مع مرور الوقت، كما يمكن استخدام تحليل استجابة الصدمة (Impulse Response Function - IRF) وتحليل التنبؤ بالخطأ (FEVD) لفهم تأثير التغيرات في المتغيرات على المدى القصير.

• **نموذج الفروق (First Differences Model):** يعتبر خيارًا جيدًا إذا أردنا تحليل العلاقة قصيرة الأجل فقط، خاصة إذا كانت النتائج تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

• **التحقق من المتغيرات الأخرى أو إعادة النظر في النموذج:** إذا كان من المحتمل أن المتغيرات الحالية لا تفسر العلاقة بشكل جيد، يمكن إضافة متغيرات أخرى قد تكون ضرورية لتحقيق التكامل المشترك ويمكن أيضًا اختبار أشكال أخرى للنموذج مثل ARDL المعدل أو VECM إذا كان هناك تكامل مشترك مخفي.

تم إجراء تحليل شامل باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقات الديناميكية بين التضخم وثلاثة متغيرات اقتصادية كلية هي: سعر الصرف، أسعار الواردات، وأسعار النفط، باستخدام بيانات سنوية تغطي 60 ملاحظة ولقد أظهرت النتائج أن أسعار النفط تمثل المحرك الرئيسي للتضخم، وأن هناك تأثيرات متبادلة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

كما تبين أن سعر الصرف هو المتغير الأكثر "خارجية" في النظام، بينما يعتبر التضخم متغيراً داخلياً يتأثر بشكل كبير بالصدمات في المتغيرات الأخرى.

عند تحليل جودة النموذج، تبين أن معدل التحديد ( $R^2$ ) كان منخفضاً جداً في معادلات التضخم وأسعار الصرف وأسعار الواردات، مما يشير إلى أن المتغيرات التفسيرية تفسر جزءاً صغيراً من التغيرات في هذه المتغيرات وكان أفضل أداء للنموذج في معادلة أسعار النفط ( $R^2 = 0.4891$ )، مما يشير إلى أن هذا المتغير يمكن توقعه إلى حد ما، أما بالنسبة للعلاقات الإحصائية، فقد أظهر التحليل أن التضخم لا يتأثر بشكل معنوي بأي من المتغيرات الأخرى، في حين أن التأخر الأول لأسعار الصرف له تأثير معنوي على أسعار الصرف ( $p = 0.0268$ ). بالنسبة لأسعار النفط، كانت التأثيرات معنوية، حيث أظهر التأخر الأول والثاني لأسعار النفط تأثيرات سلبية قوية ( $p < 0.05$ ).

فيما يخص تحليل الارتباطات بين المتغيرات، لوحظ وجود ارتباط سلبي ضعيف بين التضخم وأسعار الصرف (-0.318)، في حين كان الارتباط بين أسعار الصرف وأسعار الواردات سلبياً قوياً (-0.718)، مما يشير إلى أن انخفاض قيمة العملة قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار الواردات. أما العلاقة بين أسعار النفط والتضخم فكانت ضعيفة (0.151)، ما يعني أن تغيرات أسعار النفط لا تؤثر بشكل كبير على التضخم. كما أظهر الارتباط بين أسعار النفط وأسعار الصرف علاقة سلبية ضعيفة (-0.174)، مما يشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد يرتبط بانخفاض سعر الصرف.

الاستنتاجات الرئيسية من التحليل تشير إلى أن أسعار النفط لها التأثير الأكبر على التضخم، في حين أن المتغيرات الأخرى مثل سعر الصرف وأسعار الواردات لا تظهر تأثيرات معنوية على التضخم. بناءً على هذه النتائج، يُوصى بمتابعة تقلبات أسعار النفط عن كثب عند صياغة السياسات الاقتصادية، والتأكيد على أهمية استقرار سعر الصرف في تقليل تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.

تشير النتائج إلى عدة ملاحظات هامة حول العلاقات بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية في النموذج. أولاً، لوحظ أن تأثير التضخم على بقية المتغيرات كان ضعيفاً، حيث لم يظهر التضخم تأثيراً كبيراً على سعر الصرف أو أسعار الواردات أو حتى أسعار النفط في المدى القصير. ثانياً، تم ملاحظة أن أسعار النفط أكثر استقراراً مقارنة ببقية المتغيرات، حيث كان لها تأثير ذاتي قوي يعتمد بشكل أساسي على قيمها السابقة أكثر من تأثير المتغيرات الأخرى. أما بالنسبة لجودة النموذج ككل، فقد أظهر التحليل أن جميع المعادلات، باستثناء معادلة أسعار النفط، كانت غير معنوية، مما يشير إلى ضعف التفسير من قبل المتغيرات المستخدمة في النموذج. كذلك، بينت نتائج الارتباطات وجود علاقة عكسية قوية بين سعر الصرف وأسعار الواردات، حيث وصل الارتباط إلى -0.718.

وفيما يتعلق بالتوصيات للتحليل الإضافي، يُنصح بإضافة متغيرات أخرى قد تفسر التغيرات في المتغيرات الاقتصادية بشكل أفضل، مثل عرض النقود، الطلب المحلي، أو معدلات الفائدة. كما أنه من المهم زيادة طول الفترة الزمنية للتحليل، حيث أن عدد المشاهدات الحالي (53 ملاحظة) قد يكون قليلاً نسبياً، مما يؤثر على معنوية التقديرات. من جانب آخر، يجب التحقق من استقرار السلسلة الزمنية، حيث إن عدم استقرار البيانات قد يجعل النموذج غير مناسب وأخيراً، في حال كانت المتغيرات مترابطة تكاملياً، فإن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) قد يكون أكثر ملاءمة من نموذج VAR.

### اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

تم اختبار استقرار نموذج VAR عبر التحقق من جذور كثير الحدود المميزة، والتي يجب أن تكون جميعها داخل الدائرة الواحدة (أي أقل من 1) لضمان استقرار النموذج. بناءً على النتائج المعروضة، كانت القيم التالية للجذور:

Roots of the characteristic polynomial:

0.1608 0.2179 0.5351 0.5351 0.5688 0.5688 0.6094 0.632

بما أن جميع القيم أقل من 1، فإن النموذج يعتبر مستقرًا، مما يعني أن التقديرات موثوقة ويمكننا المتابعة في تحليل النتائج الأخرى.

### اختبار السببية ل Granger

يهدف اختبار السببية ل Granger إلى قياس ما إذا كان متغير معين يساعد في التنبؤ بمتغير آخر في المستقبل. فيما يلي تحليل النتائج:

النتيجة	p-value	قيمة F	المتغير
لا يوجد تأثير سببي	0.3286	1.16	التضخم (Inflation)
لا يوجد تأثير سببي (قريب من 0.05)	0.0916	1.85	سعر الصرف (Exchange Rate)
لا يوجد تأثير سببي	0.2211	1.38	أسعار الواردات (Import Prices)
لا يوجد تأثير سببي	0.581	0.78	أسعار النفط (Oil Prices)

المصدر: مخرجات eviews

لا يوجد أي متغير يسبب تأثيرًا مباشرًا على المتغيرات الأخرى وفقًا لاختبار Granger ومع ذلك، كان سعر الصرف قريبًا جدًا من مستوى الدلالة ( $p = 0.09$ )، مما يشير إلى احتمال وجود تأثير ضعيف.

(Instantaneous Causality) السببية الفورية

النتيجة	p-value	قيمة Chi-squared	المتغير
وجود تأثير فوري	0.0375	8.4808	التضخم (Inflation)
تأثير فوري قوي	0.00017	19.937	سعر الصرف (Exchange Rate)
تأثير فوري قوي	0.00027	19.009	أسعار الواردات (Import Prices)
لا يوجد تأثير فوري	0.5275	2.2227	أسعار النفط (Oil Prices)

المصدر: مخرجات eviews

• هناك علاقة سببية فورية بين التضخم وسعر الصرف وأسعار الواردات، مما يعني أنها قد تتغير في نفس الوقت.

• سعر الصرف وأسعار الواردات لهما أقوى تأثير فوري ( $p < 0.001$ )، مما يشير إلى أن تغييرهما يحدث بشكل متزامن مع المتغيرات الأخرى.

• أسعار النفط ليس لها أي تأثير فوري على المتغيرات الأخرى

التوصيات للتحليل الإضافي:

1. إضافة متغيرات إضافية: ربما تحتاج إلى إدخال متغيرات إضافية مثل عرض النقود، الطلب المحلي، أو معدلات الفائدة لتحسين تفسير التغيرات في المتغيرات الاقتصادية.

2. زيادة طول الفترة الزمنية: قد يكون عدد المشاهدات (53) قليلاً نسبياً، مما يؤثر على معنوية التقديرات توسيع الفترة الزمنية قد يساعد في الحصول على نتائج أكثر دقة.

3. التحقق من استقرار السلسلة الزمنية: إذا كانت البيانات غير مستقرة، فقد يصبح النموذج غير مناسب يجب التحقق من استقرار السلاسل الزمنية قبل تطبيق النموذج.

4. استخدام نماذج أخرى مثل VECM: في حالة كانت المتغيرات مترابطة تكاملياً، فإن نموذج تصحيح الخطأ (VECM) قد يكون أكثر ملاءمة.

تحليل استجابة النبضة (IRF)

يتمثل تحليل استجابة النبضة (Impulse Response Function – IRF) في قياس تأثير الصدمات التي تحدث في متغير ما على باقي المتغيرات في النموذج. في الرسم التالي، يمثل المحور الأفقي عدد الفترات الزمنية (10 فترات قادمة)، بينما يمثل المحور العمودي تأثير الصدمة في سعر

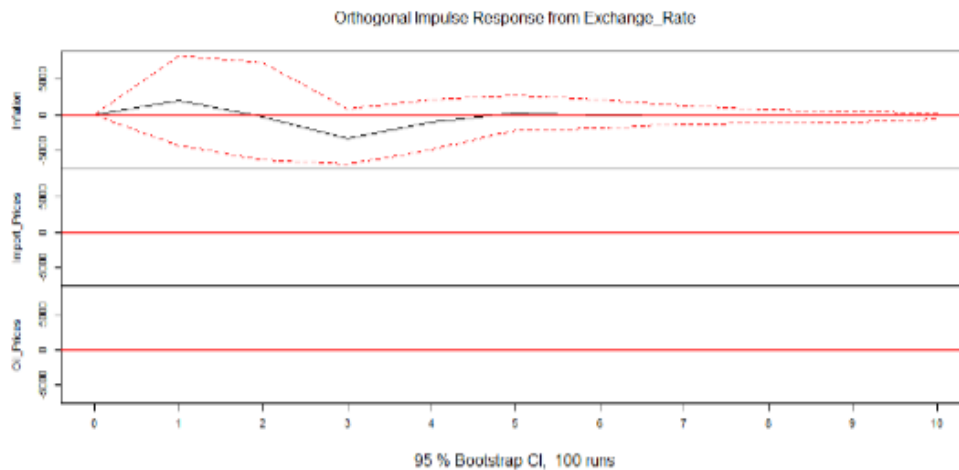
الصرف (Exchange Rate) على المتغيرات الأخرى. تمثل الخطوط الحمراء المنقطعة حدود فترات الثقة عند 95%، والتي تعكس درجة عدم اليقين في التقديرات.

### 1. التضخم (Inflation):

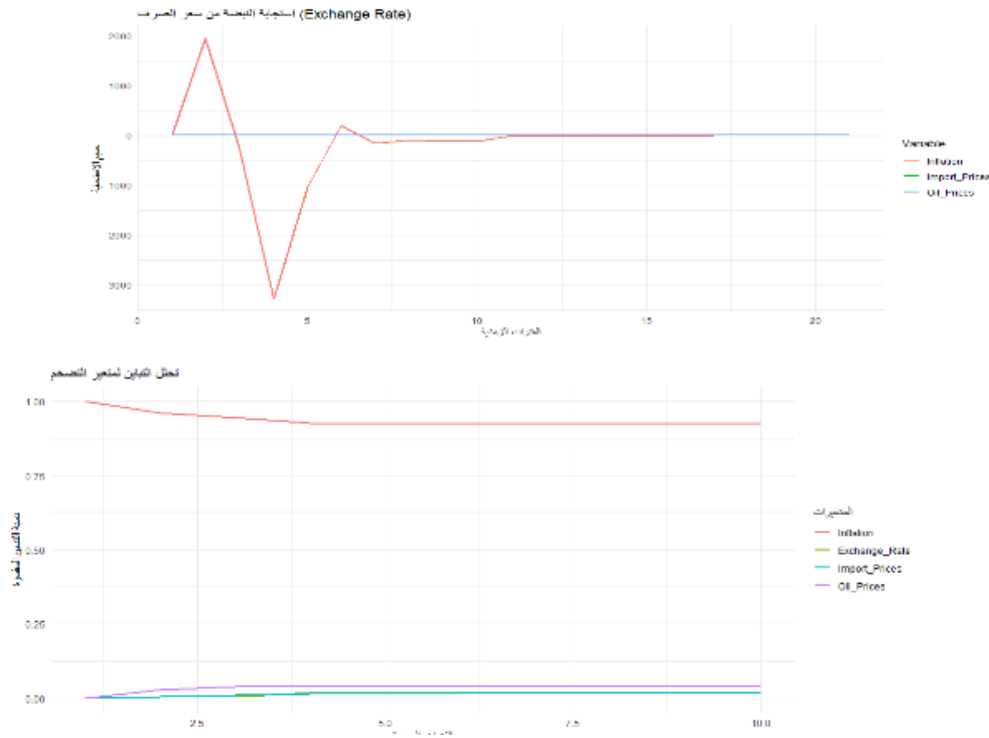
○ هناك استجابة فورية لصدمة في سعر الصرف، حيث يرتفع التضخم خلال الفترات الأولى ثم يبدأ في الانخفاض والاستقرار مع مرور الوقت. هذا يشير إلى أن التغيرات في سعر الصرف قد تؤثر مؤقتًا على التضخم قبل أن يتلاشى التأثير بمرور الوقت.

### 2. أسعار الواردات (Import Prices) وأسعار النفط (Oil Prices):

○ لم يظهر أي تأثير واضح للصدمة على أسعار الواردات أو أسعار النفط، حيث كانت الخطوط تبدو مسطحة تقريبًا. قد يشير ذلك إلى أن التغيرات في سعر الصرف ليس لها تأثير مباشر على أسعار الواردات أو أسعار النفط، أو أن التأثير ضعيف جدًا بحيث لا يكون ذا دلالة إحصائية.



المصدر: مخرجات eviews



#### المصدر : مخرجات eviews

يوضح الشكل أعلاه أثر صدمة في سعر الصرف على التضخم والمتغيرات الأخرى ويتبين أن التضخم يستجيب بشكل حاد في الفترات الزمنية الأولى، ثم يعود تدريجياً إلى الاستقرار ويُعزى ذلك إلى أن التضخم في الجزائر يفسر نفسه بنسبة كبيرة (تقريباً 100%) خلال المراحل الأولى، بينما تبقى مساهمة المتغيرات الأخرى (مثل سعر الصرف، أسعار الاستيراد، وأسعار النفط) ضعيفة جداً.

بناءً على نتائج التحليل، يمكن الاستنتاج أن التضخم في الجزائر يُظهر طابعاً ذاتي التولد بدرجة كبيرة، ما يعني أن العوامل الداخلية، كالتوقعات التضخمية والسياسات النقدية، تمثل المحرك الأساسي لاستمراره كما أظهرت النتائج أن تأثير سعر الصرف على التضخم ضعيف نسبياً، مما يشير إلى أن العلاقة بينهما ليست فورية أو أن الاقتصاد الجزائري لا يتأثر بشدة بالتقلبات في سعر الصرف وبالمثل، فإن أسعار النفط وأسعار الواردات لا تساهم بشكل كبير في تفسير التضخم على المدى القصير، وهو ما يعزز فرضية أن العوامل المحلية تظل الأكثر تأثيراً انطلاقاً من ذلك، فإن السياسات النقدية الموجهة نحو ضبط التوقعات التضخمية وتعزيز الاستقرار المحلي قد تكون أكثر فاعلية من الاعتماد على ضبط المتغيرات الخارجية كآلية للسيطرة على التضخم

## ثالثا تحليل النتائج:

لقد هدفت هذه الدراسة التطبيقية إلى تحليل ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر من خلال نماذج اقتصادية كمية حديثة، وتحديدًا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (VAR). ومن خلال هذه الأدوات، تم اختبار طبيعة العلاقة بين معدل التضخم من جهة، وكل من سعر الصرف، أسعار الاستيراد، وأسعار النفط من جهة أخرى، بالاعتماد على بيانات شهرية تغطي فترة زمنية محددة.

أظهرت النتائج المتحصّل عليها من نموذج ARDL عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف وأسعار الاستيراد، وهو ما يُشير بوضوح إلى تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار داخل الاقتصاد الجزائري. فمع تراجع قيمة الدينار الجزائري، يزداد العبء على تكاليف الاستيراد، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار المحلية، لاسيما في ظل اعتماد كبير على المواد المستوردة لتلبية حاجيات السوق الوطنية، سواء من المواد الاستهلاكية أو المواد الأولية.

وفي السياق ذاته، بيّنت الدراسة أن أسعار النفط، على الرغم من أهميتها في الاقتصاد الكلي للبلاد كمصدر رئيسي للإيرادات، لم تُظهر تأثيرًا معنويًا ومباشرًا على التضخم المحلي. ويُمكن تفسير ذلك بضعف القنوات التي تربط عائدات النفط بالطلب الداخلي، أو بكون تقلبات أسعار النفط لا تنعكس سريعًا على الأسعار الاستهلاكية بفعل البنية الريعية للاقتصاد.

أما على المدى القصير، فقد كشف معامل تصحيح الخطأ عن وجود آلية تصحيح تدريجية للاختلالات بين المتغيرات، ما يدعم فرضية وجود علاقة توازنية مستمرة كما مكنّ نموذج VAR من تحليل العلاقات الديناميكية، حيث أظهرت استجابات النبضة أن صدمة سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع مباشر ومؤقت في معدل التضخم قبل أن يعود إلى مستوياته السابقة، في حين كان أثر أسعار الاستيراد أقل قوة، وتأثير أسعار النفط بقي ضعيفًا وغير معنوي.

من جهة أخرى، أظهر تحليل التباين (Variance Decomposition) أن التضخم في الجزائر يفسر نفسه بنسبة كبيرة خلال الفترات الأولى، مما يدل على وجود عناصر داخلية تتحكم في تطوره إلا أن مساهمة سعر الصرف وأسعار الاستيراد تزداد تدريجيًا، ما يدل على تعمق ظاهرة التضخم المستورد بمرور الوقت، خاصة مع هشاشة النظام الإنتاجي الوطني واعتماده الكبير على الخارج.



## خلاصة الفصل.

يُظهر تحليل واقع التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري مدى تأثيره العميق للتقلبات الخارجية، ما يعكس هشاشة منظومته الاقتصادية وضعف قدرتها على امتصاص الصدمات الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات أو تدهور قيمة العملة الوطنية. كما بينت المعطيات أن بنية التجارة الخارجية الجزائرية، المرتكزة أساسًا على تصدير المواد الأولية واستيراد أغلب احتياجات السوق، تُعد من أبرز القنوات التي تُغذي التضخم المستورد.

كما تبين أن تأثير هذا النوع من التضخم لا يقتصر فقط على الجانب السعري، بل يمتد ليشمل القدرة الشرائية للمواطن، واستقرار الموازين الداخلية والخارجية، وي طرح تحديات معقدة أمام صانعي السياسات الاقتصادية، خصوصًا في ظل محدودية البدائل الإنتاجية المحلية. ويزداد هذا التأثير حدة في فترات الأزمات العالمية، كما عايناه خلال جائحة كوفيد-19 وأزمة أوكرانيا، حيث ارتفعت تكاليف الاستيراد بشكل لافت، مما انعكس مباشرة على مستويات الأسعار داخليًا.

وعليه، فإن معالجة ظاهرة التضخم المستورد تقتضي تبني رؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي، قوامها تنويع القاعدة الإنتاجية، تعزيز الاكتفاء الذاتي في القطاعات الحيوية، وتحقيق قدر أكبر من المرونة في إدارة سعر الصرف. كما أن ترشيد الواردات، وربطها بالأولويات الاقتصادية، من شأنه أن يخفف من حدة انكشاف الاقتصاد على الخارج، ويسهم في تقليص أثر هذا النوع من التضخم على المدى المتوسط والطويل.

خاتمة عامة

## خاتمة عامة:

أصبحت معظم دول العالم تواجه، بدرجات متفاوتة، ظاهرة التضخم المستورد الناتج عن تزايد المبادلات التجارية وتشابك العلاقات الدولية. ويُعد الانتقال الدولي للتضخم عملية تمر عبر عدة قنوات، من أبرزها القناة السلعية، التي تعتبر الوسيلة المباشرة لانتقال التضخم من دولة إلى أخرى، ما يجعل البنية السلعية لتلك القناة عرضة للتأثر المباشر. ومن هذا المنطلق، تهدف دراستنا إلى تحليل الأثر الذي قد ينجم عن انتقال التضخم الدولي على هيكل الواردات في الاقتصاد الجزائري، خاصةً في ظل حجم الواردات الكبير، وتركيبها السلعية، وتوزيعها الجغرافي على أبرز الشركاء التجاريين.

ولتحقيق هذا الهدف، تم إدراج مجموعة من المتغيرات المؤثرة، منها: سعر الصرف، الانفتاح المالي، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم المستورد، وذلك نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على تصدير النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، وعلى الاستيراد لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

كما تناولنا في هذا السياق تطور الفكر الاقتصادي حول نظرية الواردات، بدءاً من المدرسة المركنتيلية، مروراً بالكلاسيكية والنيوكلاسيكية، وصولاً إلى المدرسة الحديثة، حيث أبرزت هذه المدارس أهمية الواردات باعتبارها عنصراً محورياً في ميزان التجارة الدولية، وأداة لقياس أداء الاقتصاد في شقيه: الاستيراد والتصدير. وتم استعراض الحالات المختلفة لاختلالات الميزان التجاري وأسبابها، سواء كانت هيكلية، دورية أو طبيعية، إلى جانب العوامل الأخرى مثل الناتج المحلي، وسعر الصرف، والتضخم، وسعر الفائدة، كونها مؤشرات أساسية لفهم ديناميكية التجارة الخارجية.

وبالنظر إلى أهمية الواردات في دراستنا، تم التطرق بشكل مفصل إلى المفاهيم المتعلقة بها باعتبارها المتغير التابع، إضافة إلى مناقشة أهم أنواع الاستيراد، ومحددات الطلب عليه، من خلال استعراض النماذج الاقتصادية التي تناولت دالة الطلب على الواردات، والمناهج التي درستها. كما تم تسليط الضوء على أبرز العوامل المؤثرة في حجم الواردات وتوزيعها الجغرافي وتركيبها السلعية، والتي تشمل التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل، الميزة النسبية، الأسعار، الدخل، سعر الصرف، واحتياجات النقد الأجنبي. أما من حيث التصنيفات السلعية، فهي تتأثر بعوامل متغيرة مثل السياسات التجارية، برامج التنمية الاقتصادية، سياسة توزيع الدخل، واستراتيجيات الإحلال المعتمدة من قبل الدولة.

تُعد الدول النامية من أكثر الدول تأثراً بظاهرة التضخم المستورد، وذلك بسبب اعتمادها الكبير على السلع والخدمات المستوردة من الخارج. ينتقل التضخم إلى هذه الدول عندما تعاني الدول المصدرة من

ارتفاع مستمر في الأسعار، حيث تلعب عدة عوامل دوراً في زيادة الطلب الكلي، مثل ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، زيادة الأجور، العجز في الميزانية، وغيرها. في المقابل، قد يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج أو نقص مدخلاته وندرتها إلى تراجع العرض الكلي، مما يعمق من حدة الظاهرة.

وقد اتفقت مختلف المدارس الاقتصادية على تعريف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، يقترن بتراجع في قيمة العملة المحلية. ويُعتبر التضخم المحلي في حد ذاته مدخلاً أساسياً لفهم التضخم المستورد، ما دفعنا إلى التطرق أولاً إلى المفاهيم الأساسية للتضخم، ومختلف التصنيفات النظرية له، مع تسليط الضوء على مفهوم التضخم المستورد، أسبابه، طرق قياسه، والقنوات التي ينتقل عبرها بين الدول، بالإضافة إلى المؤشرات الدالة على استيراده، مع عرض لأهم السياسات التي يمكن اتباعها للتقليل من حدته.

أما على مستوى الحالة الجزائرية، فقد تم تحليل أهم المتغيرات المؤثرة والمفسرة لتغيرات هيكل الواردات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016، من خلال دراسة وضعية الميزان التجاري، وتطور كل من الصادرات والواردات. كما تم التركيز على التحليل المفصل للتركيب السلي للواردات، مع تقييم كل مجموعة سلي على حدة، وربطها بمتغيرات مؤثرة ك: سعر الصرف، سعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم في الدول الشريكة. وتم أيضاً تناول التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية اعتماداً على أهم الشركاء التجاريين.

وفي ذات السياق، تم تحليل سلوك التضخم المستورد في الجزائر خلال نفس الفترة، من خلال مؤشرات كمية أبرزها: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري على الخارج، ومدى استجابته للتقلبات الخارجية، مما سمح بتكوين نظرة شاملة عن حجم التأثير ومدى انتقال التضخم من الخارج إلى السوق المحلية.

### نتائج الدراسة:

من خلال التحليل النظري والتطبيقي الذي تناولناه في هذه الدراسة، يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج الأساسية:

- بيّنت مختلف النظريات والمدارس الاقتصادية، منذ المدرسة الماركنتيلية وصولاً إلى المقاربات الحديثة، أن التبادل التجاري الدولي يقوم أساساً على مبدأ الميزة النسبية واختلاف التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول. وقد تطورت هذه النظريات لتأخذ بعين الاعتبار عناصر إنتاج متعددة، بما في ذلك

التمييز بين العمل الماهر وغير الماهر، فضلاً عن إدراج البعد الزمني والتكنولوجي في تفسير أنماط التجارة الدولية.

• كما أشارت الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن التطور التقني والتكنولوجي يُعد من أبرز محددات القدرة التنافسية للدول في الأسواق الدولية، حيث تزداد حصة الدول المتقدمة في التجارة العالمية بفضل استثمارها في البحث والتطوير، في حين تواجه الدول النامية صعوبات في إدماج سلاسل القيمة العالمية بسبب ضعف بنيتها الإنتاجية واعتمادها الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

• تؤكد الأدلة التطبيقية على أن الدول التي تتمتع بقاعدة إنتاجية متطورة وقادرة على التحكم في سلاسل الإمداد هي الأقدر على امتصاص الصدمات الخارجية، بما في ذلك التضخم المستورد، في حين تبقى الاقتصادات الريفية، مثل الاقتصاد الجزائري، أكثر عرضة لهذه الصدمات نتيجة ضعف التنوع الاقتصادي وتبعية التجارة الخارجية لمجموعة محدودة من السلع، وعلى رأسها المحروقات.

• تُعدّ الواردات عنصراً حيوياً في الاقتصاد الجزائري، نظراً لدورها في تلبية العجز في الطلب المحلي عبر استيراد السلع الاستهلاكية، إلى جانب مساهمتها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية.

• تتحكم عدة عوامل في هيكل الواردات لأي اقتصاد، من حيث الحجم، التركيبة السلعية، والتوزيع الجغرافي. ويعود هذا التنوع إلى الاختلاف في التفسيرات النظرية التي تناولت قيام التبادل التجاري الدولي، سواء وفق مقاربات تقليدية أو حديثة.

• بيّنت معظم الدراسات أن الطلب على الواردات يتحدد أساساً بعنصرين رئيسيين هما الدخل والأسعار، مع الإشارة إلى أن السلع المستوردة قد لا تمثل بديلاً مثالياً للسلع المحلية، مما يزيد من تبعية الدول النامية للواردات.

• أما بخصوص ظاهرة التضخم، فقد اتفقت المدارس الاقتصادية على تعريفه كارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، يصاحبه انخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية، مع اختلاف في الأسباب والدوافع التي تقف وراءه.

• يمثل التضخم المستورد أحد أبرز أشكال التضخم في الدول النامية، حيث يعكس التبعية الاقتصادية العميقة لهذه الدول تجاه الاقتصاديات المتقدمة، نظراً لاعتمادها المفرط على استيراد المواد المصنعة وتصدير المواد الأولية.

- ينتقل التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي من خلال قنوات متعددة تختلف باختلاف الهياكل الاقتصادية للدول، وتشمل بشكل رئيسي: القناة النقدية، القناة المالية، القناة السلعية، وقناة تكاليف التكنولوجيا والخدمات.
- ويظهر أثر التضخم المستورد في شكل ارتفاع في أسعار الواردات، نتيجة علاقات تبادل غير متكافئة مع الخارج، مما يعمق العجز التجاري ويؤثر على استقرار الأسعار المحلية.
- للحد من آثار التضخم المستورد، يمكن توظيف حزمة من السياسات والأدوات، تشمل: أدوات تجارية، سياسات مالية، وإجراءات نقدية تهدف جميعها إلى ترشيد الواردات، خفض تكاليفها، وتعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية
- تراجعت أهمية القارة الأمريكية كشريك تجاري للجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت حصة الواردات الجزائرية القادمة من هذه القارة من 21% سنة 2012 إلى نحو 10% فقط بحلول سنة 2020، في ظل تنوع الشركاء التجاريين وتغير التوجهات الاستيرادية. لجزائر.
- لا تزال مستويات التبادل التجاري بين الجزائر ودول القارة الإفريقية والدول العربية غير المغاربية ضعيفة نسبياً، إذ لا ترقى إلى مستوى شراكات اقتصادية حقيقية. ويُعزى ذلك إلى ضعف التكامل الاقتصادي، غياب البنية التحتية اللوجستية الفعالة، وغياب الإرادة السياسية لتفعيل اتفاقيات التعاون الإقليمي.
- شهدت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مطّرداً خلال الفترة المدروسة، وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري المتزايد على المنتجات المستوردة لتلبية الطلب المحلي، في ظل محدودية الإنتاج الوطني. كما أن استمرار اعتماد الجزائر على تصدير النفط، الذي يمثل أكثر من 90% من صادراتها ويفوق 29% من الناتج المحلي الإجمالي
- شهد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة مرحلتين متميزتين: الأولى (2012-2014) اتسمت بفائض نسبي واستقرار نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتقليص الاستيراد العشوائي؛ في حين عرفت المرحلة الثانية (2015-2020) عجزاً تجارياً متواصلاً، نتيجة تراجع أسعار النفط وارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انتقال الضغوط التضخمية المستوردة نحو الاقتصاد الوطني.
- عرفت معدلات التضخم المستورد تذبذباً على امتداد فترة الدراسة، نتيجة لتغيرات التضخم العالمي والتقلبات في أسعار السلع الأساسية، وهو ما أثر مباشرة على مستويات الأسعار في السوق المحلية.

- في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وتحديداً سنة 2020، سجلت معدلات التضخم المستورد تراجعاً، إذ بلغت 2.92% فقط، مقارنة بـ 2.12% سنة 2012. ويُعزى هذا الانخفاض إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي اعتمدت على ترشيد الواردات، برامج التقشف، فضلاً عن تعطل سلاسل التوريد العالمية بسبب أزمة كوفيد-19.
- ارتفاع الطلب على السلع الاستثمارية المستوردة كان نتيجة لاعتماد الجزائر مساراً تنموياً قائماً على برامج ومخططات تنموية متعددة، مما رفع من وارداتها من التجهيزات والتكنولوجيا.
- أظهرت درجة الانكشاف الاقتصادي مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج، حيث بلغت هذه الدرجة 64.46% سنة 2021، ما يدل على تعرض كبير للاقتصاد الوطني للتقلبات الخارجية، خصوصاً في ظل التبعية المفرطة للنفط.
- سجلت أعلى نسبة للاستيعاب المحلي سنة 2021، حيث بلغت 126.36%، وهو ما يعكس العجز الهيكلي في قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب الداخلي المتزايد، مما يضطر الجزائر إلى الاعتماد على الواردات لتغطية حاجاتها.
- بينت العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين هيكل الواردات والمتغيرات التفسيرية أن الاقتصاد الجزائري يتأثر ببطء بالتعديلات الهيكلية، حيث أظهرت نتائج نموذج التصحيح الذاتي أن سرعة التعديل نحو التوازن طويلة الأجل إيجابية ومهمة، ما يعزز مصداقية النموذج المستخدم في التحليل

#### اختبار الفرضيات

لقد جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات التي تعرفها البيئة الاقتصادية الدولية، من خلال التركيز على هيكل الواردات واختلالات التوازنات الاقتصادية الكلية. وقد أفضت النتائج النظرية والتطبيقية إلى تأكيد مجمل الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، سواء الرئيسية منها أو الفرعية.

فبالنسبة للفرضية الأساسية، فقد تم التوصل إلى أن الاقتصاد الجزائري، وبحكم انفتاحه الكبير على الخارج واعتماده المفرط على الاستيراد، يتأثر بشكل ملحوظ بارتفاع مستويات الأسعار العالمية، مما ينعكس مباشرة على مستويات الأسعار الداخلية. هذا التأثير يتجلى بوضوح عبر مؤشر التضخم المستورد، الذي أظهر تذبذبات ملحوظة على طول فترة الدراسة، متأثراً أساساً بتحويلات الأسعار في الأسواق الدولية.

أما الفرضيات الفرعية، فقد أكدت الدراسة أن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية يؤدي فعلاً إلى تقلبات حادة في الإنفاق الحكومي، خصوصاً في الفترات التي تشهد انخفاضاً في أسعار النفط، وهو ما يسهم في اختلال التوازنات المالية ويزيد من حدة الضغوط التضخمية. كما أثبتت النتائج أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد، مما يسهم في تغذية التضخم المستورد بشكل مباشر، خاصة في ظل غياب سياسة واضحة ومستقرة لسعر الصرف.

وتجدر الإشارة، أنه نظراً لعدم وضوح واستقرار السياسة النقدية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف، فإن آليات الانتقال النقدي للتضخم من الخارج إلى الداخل، مثل قناة أسعار الفائدة أو ضغط الطلب الكينزي، لم يكن لها تأثير واضح في الحالة الجزائرية، وهو ما يؤكد أن قناة الأسعار المتاجر بها دولياً (الأسعار العالمية للواردات) تبقى القناة الرئيسية التي يتم من خلالها انتقال التضخم إلى السوق المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب محدودية البيانات المتعلقة بباقي مكونات ميزان المدفوعات، تم التركيز في التحليل على الميزان التجاري كأداة ممثلة لاختلالات التوازن الخارجي، مع استبعاد أثر ميزان رؤوس الأموال، مما جعل العلاقة بين الصدمات التجارية العالمية والتضخم المحلي أكثر وضوحاً وقابلية للقياس.

### الاقتراحات والتوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية والتطبيقية حول تحليل سلوك وهيكل الواردات وتوزيعها الجغرافي، وتأثير التضخم المستورد عليها، يمكن تقديم التوصيات التالية بهدف الحد من آثار التضخم المستورد وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني:

**مراجعة سياسة التجارة الخارجية** من خلال تحديد أولويات الاستيراد، والتركيز على استيراد السلع غير المتوفرة محلياً، مع دعم وتحفيز الإنتاج الوطني للسلع القابلة للإحلال محل الواردات.

**تبني استراتيجية "تصنيع بدل الواردات"** ضمن إطار مخططات تنموية واضحة تهدف إلى تقليص التبعية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الحيوية.

**تطبيق سياسة حمائية مؤقتة للمنتجات الوطنية**، بقدر يسمح لها بالنمو والتطور واكتساب ميزة تنافسية في مواجهة المنتجات الأجنبية.

**مكافحة الاحتكار والتحكم في سلاسل التوريد**، لاسيما في حالات تفاقم التضخم المستورد، الذي قد ينتج عن ندرة مصطنعة بفعل تلاعب بعض الفاعلين الاقتصاديين.



**ترشيد فاتورة الاستيراد** خاصة للسلع الاستهلاكية الكمالية وغير الضرورية، لما لذلك من أثر إيجابي في تخفيض درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج.

**توجيه الدعم نحو القطاع الفلاحي وقطاع التخزين الزراعي**، قصد رفع العرض المحلي من المنتجات الغذائية الاستراتيجية، والتي تمثل نسبة كبيرة من الواردات، وتُعد قناة رئيسية لانتقال التضخم الخارجي.

**تنويع الشركاء التجاريين والاعتماد على تنظيمات إقليمية متعددة** في عمليات الاستيراد، بما يُسهم في تحسين شروط التوريد والتحكم في الأسعار وبالتالي الحد من انتقال التضخم.

**إنشاء صناديق سيادية** لاستيعاب الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات، واستخدامها كألية مالية للحد من انتقال التضخم عند ارتفاع الإنفاق الحكومي.

**التحكم في الإنفاق الاستهلاكي وترشيده**، خاصة المتعلقة بالمواد الغذائية المستوردة، عبر تشجيع الادخار ورفع سعر الفائدة، ما يساهم في تخفيف الضغوط التضخمية المرتبطة بالطلب.

**تحقيق توازن بين سلاسل التوريد والطلب المحلي والدولي**، بما يسمح بالتحكم في الأسعار وتقادي تقلباتها، وبالتالي كبح انتقال التضخم من الخارج إلى السوق الوطنية

### آفاق الدراسة

في ضوء التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما يرافقها من تزايد انفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الدولية، لا يزال موضوع هيكل الواردات والتضخم المستورد يطرح العديد من الإشكاليات التي تتطلب مزيداً من البحث والتعمق. ومن خلال ما خلصت إليه هذه الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من المحاور البحثية المستقبلية الجديرة بالاهتمام.

من بين هذه الإشكالات، تبرز أهمية تحليل أثر سلاسل التوريد العالمية على التضخم المستورد، خاصة في ظل الأزمات الدولية التي تؤدي إلى اختلال هذه السلاسل، مما ينعكس مباشرة على أسعار السلع المستوردة. كما أن دراسة مدى فعالية السياسة النقدية، خصوصاً عبر أداة سعر الفائدة، في التخفيف من حدة هذا النوع من التضخم، تمثل مجالاً غنياً للتحليل والمقارنة بين الاقتصادات النامية والمتقدمة.

إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية دراسة تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية في انتقال التضخم بين الدول، وذلك من خلال تقييم مدى مساهمتها في استقرار أو تقلب الأسعار. كما يستدعي الأمر التعمق في تحليل العلاقة السببية بين أسعار الواردات والتضخم الداخلي، بما يسمح بفهم ديناميكيات

انتقال الضغوط التضخمية من الخارج إلى الداخل. وتزداد أهمية هذه المواضيع في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، ما يستدعي تقييم مدى استعداد الاقتصاديات النامية لإعادة تشكيل هيكل وارداتها بما يتماشى مع التكنولوجيات والمنتجات المستدامة.

علاوة على ذلك، فإن مدى تأثير سياسات تحرير التجارة على معدلات التضخم المستورد، وما صاحبها من تغييرات في تركيبة السلع المستوردة، يمثل قضية محورية تستحق الدراسة. كما يمكن تناول فعالية استراتيجيات تنويع الشركاء التجاريين والموردين كوسيلة للحد من انتقال التضخم من الخارج، من خلال تخفيض الاعتماد على موردين بعينهم.

وفي السياق ذاته، من الضروري التوسع في دراسة العلاقة بين التضخم واختلالات التوازنات المالية والتوازنات الخارجية، من خلال تحليل معمق لتجربة الجزائر خلال الفترة 2000-2016، حيث يشكل هذا الإطار الزمني مرحلة حساسة تميزت بتقلبات في أسعار النفط وتغيرات في السياسات الاقتصادية، ما يتيح فهماً أوضح لكيفية تفاعل السياسة المالية والتجارية مع الضغوط التضخمية المستوردة والمحلية. وتوفر هذه الدراسة إمكانيات كبيرة لفهم أوسع للتشابك بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وأثرهما في تهيئة مناخ اقتصادي أكثر استقراراً وتماسكاً.

وأخيراً، يبرز موضوع التكامل الإقليمي، لا سيما على مستوى القارة الإفريقية، كخيار استراتيجي للحد من التضخم المستورد، من خلال تطوير سلاسل توريد داخلية وتعزيز التبادل التجاري بين دول الجوار، بما يسمح بتقليل الانكشاف الخارجي وتقوية الأمن الاقتصادي والغذائي الوطني.

## قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### أ. قائمة المراجع باللغة العربية

#### 1- الكتب

- 1- أحمد أشقر: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 2- أحمد طلفاح: التدفقات المالية والدولية، سلسلة البرامج التدريبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- 3- اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.
- 4- اوهيب مسيحة: أصول النظرية النقدية وسياسات التوظيف، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.
- 5- باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 6- جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992.
- 7- جون هيدسون، مارك هوندر: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، لمملكة العربية السعودية، 1987.
- 8- خالد محمد السواغي: التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 9- حسام داود وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 10- صالح تومي: مبادئ الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، بدون طبعة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،
- 11- رمزي زكي: "الاقتصاد العربي تحت الحصار"، مركز الوحدة العربية، لبنان 1989.
- 12- رمزي زكي: التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، مصر، 1986.
- 13- رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980،

- 14- رمزي زكي: التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1986.
- 15- رمزي زكي: ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملائمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، أكتوبر 1986.
- 16- سمير كريم: الشركات المتعددة الجنسيات، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1976.
- 17- سيد علي المنعم: اقتصاديات النقود والبنوك، الأكاديمية للنشر والتوزيع، الأردن،
- 18- سهير محمود معتوق: النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، 1989.
- 19- صبحي تادرس قريصة ود. أحمد رمضان نعمة الله: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1990.
- 20- صالح تومي: مبادئ الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، بدون طبعة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
- 21- صبحي تادرس قريصة ود. مدحت محمد العتاد: مدخل إلى علم الاقتصاد، دار النهضة المصرية، مصر 1982.
- 22- علي كنعان: النقود والصيرفة والسياسة النقدية، بدون طبعة، دار المنهل اللبناني، دمشق، سوريا، 2011.
- 23- عبد المجيد القدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 24- عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 25- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد: "النظرية الاقتصادية الكلية"، بدون طبعة، جامعة الإسكندرية، 2005.
- 26- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى: "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
- 27- محمد الرميحي: الآثار الاجتماعية للتضخم، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، بيروت، 1986.
- 28- غازي حسين عناية: التضخم المالي، دار الجيل، بيروت 1993.
- 29- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

- 30- مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: كتاب أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2017.
- 31- محمد جاسم: التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 32- عبد الفتاح سليمان مجدي : علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2002.
- 33- محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966
- 34- محمد بخاري: الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومة ، الجزائر، 2014.
- 35- محمد عبد العزيز عجيمة ومصطفى رشيد شيحة: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت،
- 36- محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2006
- 37- محمود مجدي شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2006.
- 38- نبيل الروبي: التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، حالة خاصة، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1973.
- 39- هاشم حيدر: أزمة الدولار، الهيئة العامة للكتاب، بيروت، 1971.
- 40- ميشال نودارو: التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
- 41- وسام ملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
- 42- مروان عطون: أسعار صرف العملات: أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1989
- 43- الطاهر لطرش: الاقتصاد النقدي البنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 44- سيد علي المنعم: اقتصاديات النقود والبنوك، الأكاديمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 45- طلال البابا: قضايا التخلف والتنمية في العالم، دار الطليعة، بيروت، 1986.
- 46- مجيد ضياء الموسوي: النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1987.

## 2- المذكرات

- 1- نوة بن يوسف: تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013
- 2- حشمان مولود: محددات الاجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.
- 3- عبد الله ناصر السويدي: "التضخم في بلدان الخليج العربي -دراسة اقتصادية تحليلية لمؤشراته ومصادره وآثاره"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر، 1989
- 4- صالح تومي: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، 2002
- 5- سمية بلقاسمي: "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2017
- 6- سماح غانم عبد الكريم: التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2017
- 7- شريف بودري: آثار تقلبات قيمة الدولار أمام الأورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009،
- 8- زهراء يوسف عباس السعدي: المثبتات النقدية واثرها في فجوة الناتج والتضخم، دراسة قياسية في بلدان مختارة للمدة 1990-2015، جامعة كربلاء، العراق، 2015.
- 9- سماح غانم عبد الكريم: التضخم الركودي في الاقتصاد السوري: أسبابه ونتائجه، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2017.
- 10- سهيلة تيتوش، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تنبؤية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.
- 11- عفراء خضور: دراسة تحليلية للتضخم واثره على الميزان التجاري في سوريا (1990-2012)، كلية الاقتصاد، جامعة سوريا، سوريا، 2015

### 3- المقالات والمجلات

- 1- محمد بن عبد اله الجراح , مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية , دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 27 , العدد الأول
- 2- محمد أحمد زيدان: سياسات استهداف التضخم كألية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة لقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، خلال الفترة 26-28 مايو 2009 في الرياض، السعودية
- 3- محمود حمام، عيسى جديات، سياسة تعقيم أثر تنفيذ ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، 2014
- 4- توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار علي: تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، المجلد 9، العدد الثاني، 2011
- 5- روبرتو كراداريلي وسليم إيلكداغ: إدارة التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة وعدم المساواة، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2007.
- 6- زينب توفيق السيد عليوة: تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2019، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 74-75، ربيع صيف 2019.
- 7- عبد المجيد قدي: الصناديق السياسية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الشلف، 2009.
- 8- ازاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون: اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي 2003، تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 23، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص 102.
- 9- علي عبد القادر على وعادل عبد العظيم إبراهيم: السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ديسمبر 2005
- 10- عفراء خضور: اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010، مجلة جامعة البعث، العدد 01، 2015
- 11- شوقي جبار: تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة الى تجربة البرازيل، الشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2014.



12-رانيا عبد المنعم المشاط: السياسة النقدية وتبني استهداف التضخم ، مجلة البنوك والاعمال، المعهد المصرفي المصري، العدد01، مصر، 2012.

13-كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

#### تقارير الهيئات الرسمية

- 1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
- 2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جولية 2011.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
- 4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2013.
- 5- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
- 6- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
- 7- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
- 8- بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018.
- 9- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، ديسمبر 2008.
- 10- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013.
- 11- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، سبتمبر 2017.
- 12- الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

#### ب- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- 1- **Pierre Berger** :''La monnaie et ses mécanismes ''، Editiond Bouchene,Alger, 1993,
- 2- **Mourad Benachenbou** : ''Inflation-Dévaluation –Marginalisation'' Dar Ech'rifa, Alger, 1993
- 3- **A Benbitour** :'' l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités'', Editions Marinoor,Alger, 1998,.
- 4- **Alain Feler** :'' les bons résultats de l'ajustement structurel'', Revue Média Bank, N°25, Alger,1996,
- 5- **J.PIERRE Pattat** : Monnaie Institution Financieres et Politiques monétaires, 4<sup>ème</sup> édition economica, Paris, 1987,

- 6- **Ouerhani, Salah**, inflation, développement financier et croissance économique, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Tunis El Manar 2009.
- 7- **Krmer.G et BouhailiA** : « Modèles monétariste et l'hyperinflation », revues tiers monde N129, Alger, 1992
- 8- **Michelle de Morgues**: Macro-économie monétaire, édition economica, France, 2000,
- 9- : **Richard Camtillon** : Essai sur « la nature du commerce en général » 1755 .
- 10- **Mourad Benachenbou** : ‘‘Inflation-Dévaluation –Marginalisation’’ Dar Ech’rifa, Alger, 1993,
- 11- **Keramane Abdouahab** : evolution économique et monétaire de l’algérie, Revue Media bank édition spéciale, Alger, 2001,
- 12- **HamidBali** :Inflation et mal developpement en Algerie ; OPU ;Alger ; 1993.
- 13- **Benissad.M.E** : Essai d’analyse monetaire avec reference a l’Agerie, 3<sup>ème</sup> édition ; OPU, Alger, 1980.
- 14- **Alain Samwelson** : les grands contacts de la pensée économique O.P.U 1985.
- 15- **M.H BOUCHET** : La globalisation du nouveau monde, person édition, Paris, 2006.
- 16- **Périodiques et Travaux de recherche :**
- 17- **Banque d’Algerie** : «Note d’information sur la couvertibilité du dinar » 1997.
- 18- **Banque d’Algerie** : « Raport 2007. Evaluation économique et monétaire en Algerie ».
- 19- **Christensen. J** : « Capital inflow, Strilization and Commercial Bank Speculation, the case of Czech Republic in the mid 1990s ». IMF. Working Paper, WP/04/218, 2004,
- 20- **Rapport 2007** Evolution Economique et Monetaire en Algerie Banque D’algerie ? Septembre 2008,
- 21- **Extrait du decret** législatif N° 93/07 relatif aux objectifs généraux de la période 1993-1997 et portant Plan National, Alger, 1993.
- 22- **Regional Economic Outlook**, Middle East Central Asia, may 2009,
- 23- **Algeria 2008** Article IV Consultation –Staff Report, IMF Country Report N° 09/108, April 2009.
- 24- **Regional Economic Outlook**, Middle East and Central Asia, IMF, may 2008,
- 25- **O.N.S** Série E: Economie N° 68. *Collections Statistiques* N° 171/ 2012.
- 26- **O.N.S** ‘‘ Collections statistiques’’, N°91, Alge

الملاحق

## الملحق رقم (01): ملاحق الدراسة القياسية

\$selection AIC(n) HQ(n) SC(n) FPE(n) 10 10 4 4 \$criteria 1 2 3 4 5 6 AIC(n) 8.817669 9.084903 7.216335  
 -6.139087e+01 -6.152402e+01 -6.142224e+01 HQ(n) 9.117004 9.623707 7.994608 -6.037313e+01  
 -6.026681e+01 -5.992556e+01 SC(n) 9.620630 10.530233 9.304034 -5.866080e+01 -5.815159e+01  
 -5.740743e+01 FPE(n) 6777.434698 9016.063927 1456.879522 2.550841e-27 2.608684e-27  
 3.721649e-27 7 8 9 10 AIC(n) -6.127807e+01 -6.162132e+01 -6.172820e+01 -6.317571e+01 HQ(n)  
 -5.954192e+01 -5.964570e+01 -5.951312e+01 -6.072116e+01 SC(n) -5.662090e+01 -5.632177e+01  
 -5.578629e+01 -5.659143e+01 FPE(n) 6.437092e-27 8.749739e-27 2.387730e-26 5.337850e-26

## تقدير نموذج VAR

VAR Estimation Results: ===== Endogenous variables: Inflation,  
 Exchange\_Rate, Import\_Prices, Oil\_Prices Deterministic variables: const Sample size: 53 Log Likelihood:  
 -485.299 Roots of the characteristic polynomial: 0.632 0.6094 0.5688 0.5688 0.5351 0.5351 0.2179  
 0.1608 Call: VAR(y = data\_diff, p = 2, type = "const") Estimation results for equation Inflation:  
 ===== Inflation = Inflation.l1 + Exchange\_Rate.l1 +  
 Import\_Prices.l1 + Oil\_Prices.l1 + Inflation.l2 + Exchange\_Rate.l2 + Import\_Prices.l2 + Oil\_Prices.l2 +  
 const Estimate Std. Error t value Pr(>|t|) Inflation.l1 3.493e-02 1.650e-01 0.212 0.8334  
 Exchange\_Rate.l1 8.493e+01 1.473e+03 0.058 0.9543 Import\_Prices.l1 -1.220e+05 2.450e+05 -0.498  
 0.6211 Oil\_Prices.l1 1.847e+05 1.395e+05 1.324 0.1923 Inflation.l2 -2.441e-02 1.568e-01 -0.156  
 0.8770 Exchange\_Rate.l2 -1.456e+03 1.383e+03 -1.053 0.2983 Import\_Prices.l2 -2.205e+05  
 2.280e+05 -0.967 0.3387 Oil\_Prices.l2 8.368e+03 1.471e+05 0.057 0.9549 const 1.245e+04  
 6.439e+03 1.934 0.0596 . --- Signif. codes: 0 '\*\*\*' 0.001 '\*\*' 0.01 '\*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1 Residual standard  
 error: 27410 on 44 degrees of freedom Multiple R-Squared: 0.08089, Adjusted R-squared: -0.08622 F-  
 statistic: 0.484 on 8 and 44 DF, p-value: 0.8609 Estimation results for equation Exchange\_Rate:  
 ===== Exchange\_Rate = Inflation.l1 +  
 Exchange\_Rate.l1 + Import\_Prices.l1 + Oil\_Prices.l1 + Inflation.l2 + Exchange\_Rate.l2 + Import\_Prices.l2  
 + Oil\_Prices.l2 + const Estimate Std. Error t value Pr(>|t|) Inflation.l1 -1.288e-05 2.581e-05 -0.499 0.6203  
 Exchange\_Rate.l1 5.277e-01 2.303e-01 2.291 0.0268 \* Import\_Prices.l1 3.952e+01 3.831e+01 1.032  
 0.3079 Oil\_Prices.l1 8.507e+00 2.181e+01 0.390 0.6984 Inflation.l2 -3.442e-05 2.451e-05 -1.404  
 0.1673 Exchange\_Rate.l2 -8.266e-02 2.163e-01 -0.382 0.7041 Import\_Prices.l2 1.098e+01 3.565e+01  
 0.308 0.7596 Oil\_Prices.l2 1.236e+01 2.301e+01 0.537 0.5940 const 1.354e+00 1.007e+00 1.345  
 0.1855 --- Signif. codes: 0 '\*\*\*' 0.001 '\*\*' 0.01 '\*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1 Residual standard error: 4.286 on 44

degrees of freedom Multiple R-Squared: 0.2337, Adjusted R-squared: 0.09434 F-statistic: 1.677 on 8 and 44 DF, p-value: 0.1312 Estimation results for equation Import\_Prices:

===== Import\_Prices = Inflation.l1 + Exchange\_Rate.l1 + Import\_Prices.l1 + Oil\_Prices.l1 + Inflation.l2 + Exchange\_Rate.l2 + Import\_Prices.l2 + Oil\_Prices.l2 + const Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)

	Estimate	Std. Error	t value	Pr(> t )
Inflation.l1	1.440e-07	1.487e-07	0.969	0.338
Exchange_Rate.l1	-9.825e-04	1.327e-03	-0.740	0.463
Import_Prices.l1	-1.507e-01	2.208e-01	-0.683	0.498
Oil_Prices.l1	-4.102e-02	1.257e-01	-0.326	0.746
Inflation.l2	1.503e-07	1.413e-07	1.064	0.293
Exchange_Rate.l2	1.427e-03	1.246e-03	1.145	0.258
Import_Prices.l2	1.946e-01	2.054e-01	0.947	0.349
Oil_Prices.l2	-1.256e-01	1.326e-01	-0.947	0.349
const	8.114e-04	5.803e-03	0.140	0.889

Residual standard error: 0.0247 on 44 degrees of freedom Multiple R-Squared: 0.09461, Adjusted R-squared: 0.07001 F-statistic: 0.5747 on 8 and 44 DF, p-value: 0.7929 Estimation results for equation Oil\_Prices:

===== Oil\_Prices = Inflation.l1 + Exchange\_Rate.l1 + Import\_Prices.l1 + Oil\_Prices.l1 + Inflation.l2 + Exchange\_Rate.l2 + Import\_Prices.l2 + Oil\_Prices.l2 + const Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)

	Estimate	Std. Error	t value	Pr(> t )
Inflation.l1	1.859e-07	1.587e-07	1.172	0.2477
Exchange_Rate.l1	3.075e-03	1.416e-03	2.172	0.0353
Import_Prices.l1	4.392e-01	2.356e-01	1.865	0.0689
Oil_Prices.l1	-7.308e-01	1.341e-01	-5.449	2.16e-06 ***
Inflation.l2	-2.147e-07	1.507e-07	-1.425	0.1613
Exchange_Rate.l2	-3.326e-03	1.330e-03	-2.501	0.0162 *
Import_Prices.l2	-3.189e-01	2.192e-01	-1.455	0.1528
Oil_Prices.l2	-3.805e-01	1.415e-01	-2.689	0.0101 *
const	-1.041e-03	6.191e-03	-0.168	0.8672 ---

Signif. codes: 0 '\*\*\*' 0.001 '\*\*' 0.01 '\*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1 Residual standard error: 0.02635 on 44 degrees of freedom Multiple R-Squared: 0.4891, Adjusted R-squared: 0.3963 F-statistic: 5.266 on 8 and 44 DF, p-value: 0.0001182 Covariance matrix of residuals:

	Inflation	Exchange_Rate	Import_Prices	Oil_Prices
Inflation	7.512e+08	-3.737e+04	2.266e+01	1.093e+02
Exchange_Rate	-3.737e+04	1.837e+01	-7.600e-02	-1.970e-02
Import_Prices	2.266e+01	-7.600e-02	6.100e-04	9.214e-05
Oil_Prices	1.093e+02	-1.970e-02	9.214e-05	6.945e-04

Correlation matrix of residuals:

	Inflation	Exchange_Rate	Import_Prices	Oil_Prices
Inflation	1.00000	-0.3181	0.03347	0.1514
Exchange_Rate	-0.31815	1.0000	-0.71798	-0.1744
Import_Prices	0.03347	-0.7180	1.00000	0.1416
Oil_Prices	0.15139	-0.1744	0.14157	1.00

## إختبار السببية

Granger causality H0: Inflation do not Granger-cause Exchange\_Rate Import\_Prices Oil\_Prices data: VAR object VAR\_model F-Test = 1.1624, df1 = 6, df2 = 176, p-value = 0.3286 \$Instant H0: No instantaneous causality between: Inflation and Exchange\_Rate Import\_Prices Oil\_Prices data: VAR object VAR\_model Chi-squared = 8.4808, df = 3, p-value = 0.03705 > causality(VAR\_model, cause = "Exchange\_Rate") \$Granger Granger causality H0: Exchange\_Rate do not Granger-cause Inflation Import\_Prices Oil\_Prices data: VAR object VAR\_model F-Test = 1.8521, df1 = 6, df2 = 176, p-value = 0.09161 \$Instant H0: No instantaneous causality between: Exchange\_Rate and Inflation Import\_Prices Oil\_Prices data: VAR object VAR\_model Chi-squared = 19.937, df = 3, p-value = 0.0001749 > causality(VAR\_model, cause = "Import\_Prices") \$Granger Granger causality H0: Import\_Prices do not Granger-cause Inflation Exchange\_Rate Oil\_Prices data: VAR object VAR\_model F-Test = 1.3898, df1 = 6, df2 = 176, p-value = 0.2211 \$Instant H0: No instantaneous causality between: Import\_Prices and Inflation Exchange\_Rate Oil\_Prices data: VAR object VAR\_model Chi-squared = 19.009, df = 3, p-value = 0.0002723 > causality(VAR\_model, cause = "Oil\_Prices") \$Granger Granger causality H0: Oil\_Prices do not Granger-cause Inflation Exchange\_Rate Import\_Prices data: VAR object VAR\_model F-Test = 0.78722, df1 = 6, df2 = 176, p-value = 0.581 \$Instant H0: No instantaneous causality between: Oil\_Prices and Inflation Exchange\_Rate Import\_Prices data: VAR object VAR\_model Chi-squared = 2.2227, df = 3, p-value = 0.5275

## اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم التجانس

```
> print(bgtest(model_ardl)) Breusch-Godfrey test for serial correlation of order #اختبار الارتباط الذاتي
> print(lmtest(model_ardl)) up to 1 data: model_ardl LM test = 0.49395, df = 1, p-value = 0.4822 > #
print(bptest(model_ardl)) studentized Breusch-Pagan test data: model_ardl BP = 13.779, df = 9, p-value
> print(shapiro.test(resid(model_ardl))) Shapiro-Wilk اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي = 0.1304 > #
normality test data: resid(model_ardl) W = 0.96887, p-value = 0.1719
```

## الملحق رقم (02): بيانات متغيرات الدراسة القياسية

السنوات	إحتياطات الصرف	التضخم المستورد	سعر النفط opec	سعر الصرف	التضخم العالمي %	التضخم المحلي %	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	13556106802	0,626567422	27,6	75,29	3,5	0,3	17289299344	96577871098
2001	19625060613	0,732193765	23,12	77,27	3,8	4,2	19167138543	99475207231
2002	25151012703	0,62567437	24,36	79,69	2,8	1,4	23473027340	1,05046E+11
2003	35454600266	0,656595439	28,1	77,38	3	4,3	24646211025	1,12609E+11
2004	45691652467	0,80104652	36,05	72,06	3,4	4	27671753841	1,17451E+11
2005	59167068864	0,969746565	50,64	73,36	4,1	1,4	29419021108	1,24381E+11
2006	81462730475	0,985108526	61,08	72,65	4,3	2,3	28979467437	1,26495E+11
2007	1,14972E+11	1,190283354	69,08	69,37	4,8	3,7	32434293241	1,30796E+11
2008	1,48099E+11	2,51849562	94,45	64,56	9	4,9	37479515090	1,33935E+11
2009	1,55112E+11	0,902657274	61,06	72,65	2,9	5,7	42355895604	1,36078E+11
2010	1,70461E+11	1,066236999	77,45	74,4	3,4	3,9	44210310807	1,40977E+11
2011	1,91369E+11	1,383732904	107,46	72,85	4,8	4,5	41819144280	1,45065E+11
2012	2,00587E+11	1,17525534	109,45	77,55	3,7	8,9	47644761681	1,49998E+11
2013	2,01437E+11	0,882090374	105,87	79,38	2,6	3,3	52313948326	1,54198E+11
2014	1,86351E+11	0,814890959	96,29	80,56	2,3	2,9	56708319985	1,60057E+11
2015	1,50595E+11	0,511326908	49,49	100,46	1,4	4,8	60621194064	1,65979E+11
2016	1,20788E+11	0,5503984	40,76	109,47	1,6	6,4	58923800631	1,71291E+11
2017	1,04853E+11	0,694042602	51,85	110,96	2,2	5,6	54740210786	96577871098
2018	13556106802	0,721939108	69,78	116,62	2,4	4,3	52769563197	99475207231
2019	19625060613	0,61001472	64,04	119,36	2,2	2	49128463337	1,05046E+11
2020	25151012703	0,464717168	41,47	126,83	1,9	2,4	41126038226	1,12609E+11
2021	35454600266	0,793613966	69,89	135,1	3,5	7,2	39499602330	1,17451E+11

المصدر: مركز بيانات بنك الجزائر.

ملحق رقم (03): نسبة مساهمة أهم الشركاء الأجانب مع الجزائر من إجمالي الواردات خلال الفترة  
(2020-2000)

السنوات	الصين	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	و.م.أ
2000	-	%21,08	%7	%5,12	%8,65
2001	%2,1	%20,6	%8,8	%6,3	%9,12
2002	%2.8	%22.5	%9.5	%5.2	%9.7
2003	%3.8	%23.9	%9.4	%5.5	%5.2
2004	%5	%22.5	%8.5	%4.8	%5.9
2005	%6.5	%22	%7.5	%4.9	%6.6
2006	%8	%20.3	%8.8	%4.8	%6.6
2007	%8.6	%16.7	%8.7	%5.7	%7.1
2008	%10.3	%16.4	%10.9	%7.4	%2.5
2009	%12.1	%15.7	%9.4	%7.6	%5.1
2010	%11	%15	%10	%6.5	%5.2
2011	%10	%15.1	%9.9	%7.3	%4.6
2012	%11.8	%12.8	%10.3	%8.6	%3.4
2013	%12.4	%11.4	%10.3	%9.3	%4.3
2014	%14.1	%10.8	%8.6	%8.6	%4.9
2015	%15.9	%10.5	%9.4	%7.6	%5.3
2016	%17.9	%10.1	%9.9	%7.6	%4.9
2017	%18.1	%9.3	%8.2	%6.8	%3.9
2018	%17	%10.4	%7.9	%7.6	%3.6
2019	%18.2	%10.2	%8.1	%6.9	%3.3
2020	%16.8	%10.6	%7	%6.2	%4

المصدر: مركز بيانات بنك الجزائر.



## الملحق رقم (04): معدل التضخم في أهم الدول الممولة للجزائر

السنوات	الصين	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	و.م.أ.	السعودية	البرازيل	مصر	تركيا
2000	0,30	1,70	2,50	3,40	3,40	-1,10	7,00	2,70	54,90
2001	0,70	1,60	2,80	3,60	2,80	-1,10	6,80	2,30	54,40
2002	-0,70	1,90	2,50	3,10	1,60	0,20	8,50	2,70	45,00
2003	1,10	2,10	2,70	3,00	2,30	0,60	14,70	4,50	21,60
2004	3,80	2,10	2,20	3,00	2,70	0,50	6,60	11,30	8,60
2005	1,80	1,70	2,00	3,40	3,40	0,50	6,90	4,90	8,20
2006	1,60	1,70	2,10	3,50	3,20	2,20	4,20	7,60	9,60
2007	4,80	1,50	1,80	2,80	2,90	4,20	3,60	9,30	8,80
2008	5,90	2,80	3,30	4,10	3,80	9,90	5,70	18,30	10,40
2009	-0,70	0,10	0,80	-0,30	-0,40	5,10	4,90	11,80	6,30
2010	3,20	1,50	1,50	1,80	1,60	5,30	5,00	11,30	8,60
2011	5,60	2,10	2,80	3,20	3,20	5,80	6 ;60	10,10	6,50
2012	2,60	2,00	3,00	2,40	2,10	2,90	5,40	7,10	8,90
2013	2,60	0,90	1,20	1,40	1,50	3,50	6,20	9,50	7,50
2014	1,90	0,50	0,20	-0,20	1,60	2,20	6,30	10,10	8,90
2015	1,40	0,00	0,00	-0,50	0,10	1,20	9,00	10,40	7,70
2016	2,00	0,20	-0,10	-0,20	1,30	2,10	8,70	13,80	7,80
2017	1,60	1,00	1,20	2,00	2,10	-0,80	3,40	29,50	11,10
2018	2,10	1,90	1,10	1,70	2,40	2,50	3,70	14,40	16,30
2019	2,90	1,10	0,60	0,70	1,80	-2,10	3,70	9,20	15,20
2020	2,40	0,50	-0,10	-0,30	1,20	3,40	3,20	5,00	12,30
2021	1,00	1,60	1,90	3,10	4,70	3,10	8,30	5,20	19,60

المصدر: مركز بيانات بنك الجزائر.

الملحق رقم (05): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الدين الخارجي	السنوات	الدين الخارجي
2000	25.26	2009	5.687
2001	22.44	2010	5.536
2002	22.64	2011	4.410
2003	23.35	2012	3.694
2004	21.82	2013	3.396
2004	17.91	2014	3.735
2006	5.612	2015	3.020
2007	5.606	2016	3.849
2008	5.586		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مركز بيانات بنك الجزائر.

## الملحق رقم (06): تطور نفقات التشغيل والتجهيز في الاقتصاد الجزائري

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز
1990	136.5	88.8	47.7
1991	212.1	153.8	58.3
1992	420.1	276.1	144
1993	476.6	291.4	185.2
1994	566.3	330.4	235.9
1995	759.6	473.6	285.9
1996	724.6	550.5	174
1997	845.6	643.5	201.6
1998	875.7	774.6	211.8
1999	961.6	774.6	186.9
2000	1178.1	856.2	321.9
2001	1321.0	963.6	357.4
2002	1550.5	1097.6	452.9
2003	1766.2	1138.1	628.1
2004	1831.8	1223.8	608
2005	2052.0	1245.1	806.9
2006	2453.0	1473.9	1015
2007	3108.5	1673.9	1434.6
2008	4191.0	2227.3	1948.4
2009	4246.3	2300.0	1646.3
2010	4466.9	2659.0	1807.9
2011	5731.4	3879.0	1974.4
2012	7058.1	4782.6	2275.5
2013	6092.1	4202.3	1887.8
2014	6995.7	4494.3	2501.4
2015	7656.3	4617.0	3039.3
2016	7297.5	4585.6	2711.9

المصدر: بنك الجزائر

## الملحق رقم (07): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الوحدة: مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة (*)	الجباية	البتروولية	الإيرادات خارج المحروقات			
				المجموع		الجباية العادية	
				القيمة	% من *	القيمة	% من *
		القيمة	% من *	القيمة	% من *	القيمة	% من *
1990	152.5	76.2	40.96	76.3	50.03	71.1	46.62
1991	248.9	161.5	64.88	87.4	35.11	82.7	33.89
1992	311.8	193.8	62.15	118	37.84	108.8	34.89
1993	313.9	179.2	57.08	134.7	42.91	121.4	38.67
1994	477.1	222.1	46.55	255	53.44	176.1	36.91
1995	611.7	336.1	54.94	275.6	45.05	241.9	36.54
1996	825.1	495.9	60.10	329.2	39.89	290.6	35.21
1997	926.6	592.5	63.94	334.1	36.05	313.9	33.87
1998	774.6	425.9	54.98	348.7	45.01	329.8	42.57
1999	950.5	588.3	61.89	358.4	37.70	314.8	33.11
2000	1578.5	1213.2	76.87	364.9	23.12	349.5	22.14
2001	1505.5	1001.4	66.51	488.5	32.44	398.2	26.44
2002	1603.2	1007.9	62.86	595.1	37.11	482.9	30.12
2003	1974.2	1350	68.86	624.3	31.61	524.9	30.12
2004	2229.7	1570.7	70.44	652.5	29.26	580.4	26.03
2005	3082.6	2352.7	76.32	724.2	23.49	640.4	20.77
2006	3639.8	2799	76.89	840.5	23.09	720.8	19.80
2007	3687.8	2796.8	75.83	890.9	24.15	766.8	20.79
2008	5190.5	4088.6	78.77	1101.8	21.22	965.2	18.59
2009	3676	2412.7	65.63	1263.3	34.36	1146.6	31.19
2010	4392.9	2905	66.12	1487.8	33.86	1298.6	29.57
2011	5790.1	3979.7	68.73	1810.8	31.26	1527.1	26.37
2012	6339.3	4184.3	66	2155	33.99	1908.6	30.10
2013	5957.5	3678.1	61.73	2279.4	38.26	2031	34.09
2014	5738.4	3388.4	59.04	2349.9	40.95	2091.4	36.44
2015	5103.1	2373.5	46.51	2729.6	53.48	2354.7	46.14
2016	5042.2	2200.1	35.32	3261.1	64.67	2422.9	48.05

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير ومعطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

## الملحق رقم (08): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	رصيد الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي
1990	152.5	136.5	16	2.88
1991	248.9	212.1	36.8	4.36
1992	311.8	420.1	-108.3	-10.5
1993	313.9	476.6	-162.7	-14
1994	477.1	566.3	-89.2	-5.98
1995	611.7	759.6	-147.9	-7.5
1996	825.1	724.6	100.5	4.42
1997	926.6	845.6	81	3.15
1998	774.6	875.7	-101.1	-3.56
1999	950.5	961.6	-11.1	-0.41
2000	1578.5	1178.1	400.4	9.70
2001	1505.5	1321.0	184.5	4.35
2002	1603.2	1550.5	52.7	1.15
2003	1974.2	1766.2	208	6.38
2004	2229.7	1831.8	397.9	5.54
2005	3082.6	2453.0	1030.6	12.99
2006	3639.8	2453.0	1186.7	13.96
2007	3687.8	3108.5	579.3	6.19
2008	5190.5	4191.0	999.5	9.02
2009	3676	4246.3	-570.3	-5.72
2010	4392.9	4466.9	-74	-0.63
2011	5790.1	5731.4	58.7	0.40
2012	6339.3	7058.1	-718.8	-4.45
2013	5957.5	6092.1	-134.6	-0.66
2014	5738.4	6995.7	-1257.3	-7.33
2015	5103.1	7656.3	-2553.2	-7.25
2016	5042.2	7297.5	-2255.3	-9.23

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الملحقين (05) و(06)

الملحق رقم (09): قيمة واحد الدينار الجزائري مقابل العملات الدولية

SITUATION ANNUELLE DES COURS FIN DE PERIODE DU DINAR ALGERIEN												
Unité en DA												
Intitulé	Devise	Base	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
US DOLLAR	USD	1	75,3428	77,8196	79,7234	72,6128	72,6137	73,3799	71,1582	66,8299	71,1826	72,7309
EURO	EUR	1	69,9822	68,9093	83,4505	91,2671	98,9507	87,0176	93,7545	98,3302	100,2749	104,7798
POUND STERLING	GBP	1	112,3135	112,9357	127,7767	129,3125	139,8649	126,7356	139,8275	133,4863	111,1135	117,2134
JAPAN YEN	JPY	100	65,7299	59,2821	67,1808	67,9227	70,7116	62,5762	59,8622	59,6483	78,8814	78,8283
SWISS FRANC	CHF	1	45,949143	46,523349	57,258162	58,577611	64,118064	55,893592	58,312057	59,319992	67,347181	70,492761
CANADIAN DOLLAR	CAD	1	50,2520	48,9340	50,6180	56,0999	60,3681	63,1469	61,3328	68,2077	58,5359	69,2412
DANISH KRONE	DKK	1	9,374144	9,269204	11,234978	12,2605	13,3036	11,663803	12,573231	13,184431	13,454416	14,079719
SWEDISH KRONA	SEK	1	7,907683	7,391751	9,109167	10,052025	10,969171	9,227859	10,369515	10,439973	9,185091	10,2143
NORWEGIAN KRONE	NOK	1	8,460826	8,657541	11,451715	10,837734	12,00961	10,849238	11,352074	12,338892	10,170106	12,622087
ARAB EMIRAT DIRHAM	AED	1	20,5126	21,1869	21,7065	19,7688	19,7704	19,9782	19,3741	18,1939	19,3797	19,8013
SAUDI RIYAL	SAR	1	20,0888	20,7502	21,2585	19,3624	19,3606	19,5662	18,9740	17,8233	18,9664	19,3910
KUWAIT DINAR	KWD	1	246,5931	253,3150	266,0906	246,3456	246,3235	251,3011	246,0944	244,6280	257,7681	253,5946
TUNISIAN DINAR	TND	1	54,4267	53,1809	59,5863	59,6434	60,6505	53,8055	54,7687	54,6890	54,3586	55,2310
MOROCCAN DIRHAM	MAD	1	7,0955	6,7012	7,8272	8,2268	8,8264	7,9540	8,4233	8,6450	8,9293	9,2466
LYBIAN DINAR	LYD	1	151,9627	121,0395	64,8426	52,5821	52,6652	53,2209	51,6096	54,0488	56,8623	58,7918
MAURITANIA OUGUIYA	MRO	1	0,2963	0,2948	0,2975	0,2760	0,2720	0,2775	0,2691	0,2667	0,3017	0,3083
YUAN CHINOIS	CNY	1										

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
73,9437	76,0563	78,1025	78,1524	87,9039	107,1317	110,5274	114,9327	118,2906	119,1596	132,1319	138,8376	137,2214	134,2735
103,4953	106,5322	102,9469	106,8930	107,0538	117,0575	116,3743	137,4883	135,3836	133,6256	162,4034	157,0045	146,0173	148,5737
114,6414	117,9759	126,2773	129,0816	136,8367	158,8078	135,7331	154,8333	150,6599	156,2954	180,2741	187,517	165,0784	171,2235
90,9293	98,0297	90,7114	74,4415	73,8347	88,9761	94,6742	102,0219	107,3077	109,6527	128,1155	120,5659	103,536	95,0105
78,965939	80,876547	85,329958	87,905521	89,025625	108,208382	108,429302	117,662476	119,976271	123,130562	149,95	151,7849	148,3635	159,5076
74,0363	74,4774	78,5661	73,4101	75,6651	77,1787	81,9815	91,5434	86,8826	91,3276	103,6085	109,0376	101,2704	101,4495
13,253223	13,238119	13,809642	14,443646	14,378419	15,684543	15,655107	18,455229	18,132719	17,875862	21,84	21,1038	19,6359	19,9316
11,00526	11,008856	11,971754	12,169483	11,316229	12,735732	12,144268	13,933266	13,209743	12,738485	16,11	15,2941	13,0824	13,445
12,642117	12,660021	13,96858	12,850632	11,779418	12,185416	12,808387	13,945945	13,616499	13,517976	15,45	15,7307	13,8488	13,1757
20,1322	20,7074	21,2643	21,2781	23,9318	29,1674	30,0935	31,287	32,2041	32,4407	35,9724	37,799	37,3636	36,5589
19,7178	20,2812	20,8248	20,8371	23,4223	28,5670	29,4677	30,6479	31,5332	31,7649	35,2192	36,98	36,4854	35,8063
262,8645	272,9458	277,7475	276,9893	300,5271	352,9875	361,2008	380,8243	389,6907	393,0715	434,0735	458,8921	448,2162	437,0171
51,4159	50,8330	50,3660	47,6510	47,2780	53,2398	47,8018	46,8024	39,5403	42,4607	49,3158	48,2511	44,6046	43,8101
8,8406	8,8471	9,2471	9,6018	9,7452	10,8376	10,8954	12,2903	12,4125	12,4164	14,8172	15,0056	13,093	13,6244
58,9502	62,0846	61,8882	62,3503	65,7746	76,9298	76,6758	84,4726	85,1231	85,1754	98,7798	30,2079	28,4178	28,1764
0,3134	0,2631	0,2685	0,2687	0,3022	0,3683	0,38	0,3951						
						15,8508	17,6326	17,2003	17,0909	20,2358	21,778	19,737	18,9286

المصدر: مركز بيانات بنك الجزائر

تمت بفضل الله

وحمده